**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي و البحث العلمي**

**جامعة باجي مختار –عنابة** **BADJI MOKHTAR UNIVERSITY–ANNABA**

**UNIVERSITE BADJI MOKHTAR –ANNABA**

**كلية** : العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

**قسم:** العلوم الاقتصادية

**أطروحة دكتوراه**

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

# ترشيد استثمار الموارد المائية بين القطاع العام و الخاص في الجزائر

**الشعبة: اقتصاد المعرفة و العولمة**

**لـــ: بوسعادة جليلة**

**مدير اطروحة التخرج:** ماضي بلقاسم الرتبة:استاذ التعليم العالي جامعة عنابة

**امام اعضاء اللجنة**

| | | |
|---|---|---|
| – أ.د بن عصمان محفوظ | رئيسا | جامعة عنابة |
| – أ.د ماضي بلقاسم | مقررا | جامعة عنابة |
| – د شبيرة بوعلام عمار | عضوا | جامعة عنابة |
| – أ.د خنشور جمال | عضوا | جامعة بسكرة |
| – أ.د جميل حسين | عضوا | جامعة البويرة |
| – د بن خديجة منصف | عضوا | جامعة سوق اهراس |

**السنة الجامعية :2015/2014**

## التصريح

أنا الباحثة بوسعادة جليلة ،اصرح بأن هذا العمل البحثي المتمثل في اطروحة دكتوراه بعنوان :" ترشيد استثمار الموارد المائية بين القطاع العام و الخاص في الجزائر " و المقدم لنيل شهادة دكتوراه علوم ، تحت مسؤوليتي الكاملة و هو عمل غير مقدم سواء جزء منه او كله لمؤسسات علمية أخرى لنيل شهادة اكاديمية.

الباحثة :

بوسعادة جليلة

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

# الملخصات

**الملخص:**

لقد جاء مفهوم الشراكة قطاع عام- قطاع خاص في مجال البنية التحتية كأسلوب لترشيد الاستثمار في قطاعات مختلفة حساسة مثل الطاقة ، النقل، و المياه و هذا نتاجا عن السلبيات التي عرفها استثمار القطاع العام لوحده في هذه الميادين.

ان ترشيد الاستثمار في الموارد المائية يهذف الى تحقيق الكفاءة الاقتصادية آخذا بعين الاعتبار الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة :البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، ومستندا في ذلك على مجموعة من القواعد والمبادئ، نذكر منها ما يلي :المشاركة، الشفافية، اللامركزية في اتخاذ القرارات، العدالة والمساواة، الفعالية، وغيرها.

بالنسبة للجزائر فإنها تصنف ضمن الدول الفقيرة من حيث الموارد المائية، حيث تقدر نسبة الاستهلاك السنوي للفرد من المياه بأقل من 600 م 3 في حين أن البنك الدولي يحدد نسبة الاستهلاك الفردي من المياه سنويا بمقدار 1000 م 3 في السنة .لقد عملت الدولة الجزائر على تطوير قدراتها في هذا المجال سواء من حيث إنجازها للمنشئات والقواعد الهيكلية أومن حيث الخدمات المقدمة في مجال المياه العذبة والصرف الصحي، مستعينة في ذلك بمجموعة من الشركات الأجنبية في إطار ما يعرف بطريقة التسيير وذلك في المدن الكبرى، إلا أنه وبالرغم من كل هذه الجهود فإن الجزائر لا تزال تفتقد لكثير من مبادئ وأسس الحوكمة المائية الرشيدة.

**الكلمات المفتاحية:**

الموارد المائية ، القطاع العام ، القطاع الخاص ، الترشيد ،شراكة قطاع عام قطاع خاص

**Résumé:**

Le concept de partenariat secteur publique- secteur privé dans le domaine de l'infrastructure et conçue comme un moyen de rationaliser l'investissement dans différents secteurs sensible tels que l'énergie, le transport , l'eau a cause de résulat négatifs de l'investissement du secteur public seul dans ces domaines .

La rationalisation de l'investissement dans les ressources dôeau a pour but atteindre l'efficacité économique , en tenant compte des trois aspects du développement durable : aspect économique, social, environnemental; sôappuyant sur plusieurs règles et principales on citant: la participation, la transparence, la décentralisation dans la prise de discision, lôefficacité, lôéquité et lôégalité et autresé
En ce qui concerne lôAlgérie, celle-ci est classée parmi les pays pauvres par rapport aux ressources en eau, étant donné que la consommation annuel par tête dôhabitant est estimé a 600 mètre cube alors que la banque mondiale fixe cette consommation à 1000 mètre cube par tète dôhabitant. Lôétat Algérien a veillé en vue de lôévolution de ses capacités dans ce domaine que ce soit pour la réalisation des infrastructures ou les prestations des services en eau potable et dôassainissement en sôappuyant sur des sociétés étrangères dans le cadre appelé la gestion déléguée au niveau des métropoles. Malgré tous ces efforts il nôen demeure pas moins que notre pays nôa pas atteint les principes et les bases de la gouvernance rationnelle de lôeau.

**Mots clés:**
Les ressources en eau , secteur public , secteur privé , la rationalisation , de partenariat secteur publique- secteur privé

## Abstract:

The concept of partnership public sector- private sector in the field of infrastructure as a way to rationalize the investment in different sectors sensitive came such as energy - , transportation , and water caused by the negatives defined by the public sector investment alone in these fields .

The rationalization of investment in water resources to achieve economic efficiency, Considering these three aspects of sustainable development: economic aspect, social, environment, based on several rules as: participation, transparency, decentralization in decision-making, the efficiency, equity and equalityé
Algeria is considered a poor country in terms of water resources; the annual average of consumption per person is less than 600 cubic meters while the World Bank's standards fix in 1000 cubic meter. The Algerian state had done big efforts to improve its services and develop its capacities of water resource and sanitation infrastructure with the assistance of some foreign companies under the program of delegated management. Even though, the Algerian policy still needs more improvement and remains far from the ideal water governance.

## Key words:

Water resources , public sector , private sector , rationalization , partnership public sector - private sector

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

# الاهداء و الشكر

# الاهداء

**اهذي عملي الى**

**الوالدين العزيزين طالبة من الله شفاءهما**

**زوجي جديوي عبدالله و ابني الغالي امير الدين**

**ابنتي التي في احشائي و ارجو ان تنور حياتي قريبا**

**اخوتي خيرة ،صبرينة ،جلول**

**ابناء و بنات الاخوة :ضحى ،خديجة ،زينب ،منصف ،ياسمين و مريم**

**كل من اعانني حتى بكلمة طيبة**

# الشكر

**-اتقدم لله عز و جل بكل حمد وشكر على نعمه التي اعطاني اياه و اوصلني الى اكمال هذا العمل راجية منه العون في الحياة .**

**-اتقدم بالشكر للاستاذ البروفيسور ماضي بلقاسم الذي لم يكن مجدر مؤطر فقط بل كان بمثابة الاب الذي يأخد بيد ابناء ليوصلهم الى مراتب النجاج و ارجو من الله تعالى ان يبارك لله .**

**-اتقدم بالشكر الى زوجي الاستاذ جديوي عبد الله الذي كرس وقتا لا يستهان به لدعمي على المثابرة و اكمال الدراسة سواءا معنويا او ماديا.**

**- اتقدم بالشكر الى الاستاذة الصديقة و الزميلة د .برجم حنان لحرصها الشديد على دعمي طيلة الدراسة وكانت نعم الدافع لى**

**-و في الاخير اشكر كل من ساعدني سواء من قريب اوبعيد على اتما هذا العمل المتواضع.**

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

# قائمة الجداول

| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| جدول (1-1) | توزيع الشركات التعاقدية في ايطاليا حسب القطاعات (2000-2003) | 112 |
| جدول (2-2) | توزيع الماء و اليابس في الكرة الارضية | 148 |
| جدول (2-3) | كمية الهطولات في الوطن العربي | 165 |
| جدول (2-4) | كمية المياه المحلاة في الدول العربية2001 | 175 |
| جدول(2-5) | الميزان المائي للطلب على المياه و الموارد المائية | 179 |
| جدول (2-6) | نصيب الفرد العربي المتوقع من الموارد المائية المتجددة و المتاحة في الاقاليم العربية خلال الفترة 2000-2030 | 181 |
| جدول (2-7) | نصيب الفرد من المياه المتجددة في بعض الاقطار العربية | 182 |
| جدول (2-8) | الانتاج العالمي من تربية الاحياء المائية حسب مجموعة الانواع السمكية لسنة 1998 بالكمية و القيمة | 196 |
| جدول (2-9) | الشراكة ما بين القطاعين العام و الخاص في مجال الطاقة "الكهرباء" المياه و الصرف الصحي في الدول العربية | 231 |
| جدول (2-10) | عقود خصخصة المياه و الصرف الصحي في عدد من البلدان العربية أوت 2011 | 232 |
| جدول (3-11) | تطور معدلات النمو و الناتج الخام مابين 1990-1997 | 240 |
| جدول (3-12) | المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1993-2000 | 243 |
| جدول (3-13) | حصة القطاعين العام و الخاص في الانتاج الزراعي(Ă) | 248 |
| جدول (3-14) | حصص النشاط العام و الخاص في القطاع الصناعي و التجاري (Ă) | 250 |
| جدول (3-15) | نتائج الخصخصة في الجزائر للفترة 1998-1999 | 266 |
| جدول (3-16) | المعدلات السنوية لتساقط الامطار في الجزائر | 276 |
| جدول (3-17) | كمية الامطار المسجلة خلال السبعة اشهر من السنة الهيدرو لوجية ( سبتمر 98-مارس 1999) | 278 |
| جدول (3-18) | منسوبات المياه المتوسطة المسجلة في بعض السدود الموجهة للتموين بالمياه الصالحة للشرب | 279 |

| | | |
|---|---|---|
| جدول (3-19) | الموارد المائية الحقيقية الكامنة في الجزائر | 281 |
| جدول (3-20) | التدفقات المائية في المناطق الاربعة من الشمال الجزائري | 283 |
| جدول (3-21) | تطور انتاج مياه البحر المحلاة من طرف شركتي Linde-KCA و HYDRO –TRAITEMENT من سنة 2003-2007 | 289 |
| جدول (3-22) | محطات تحلية مياه البحر الكبرى و طاقتها الانتاجية | 291 |
| جدول(3-23) | سدود فترة 1926-1945 و طاقتها الاستيعابية | 296 |
| جدول (3-24) | سدود فترة 1945-1963 و طاقتها الاستيعابية | 298 |
| جدول (3-25) | تطور السعر القاعدي للتزويد بمياه الشرب و مياه الصناعة | 307 |
| جدول (3-26) | قائمة الاسعار القاعدية للتزويد بمياه الشرب و مياه الصناعة حسب التسعيرة ابتداء من جوان 1998 | 310 |
| جدول (3-27) | تنظيم الادارة المركزية لوزارة الموارد المائية | 314 |

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

# فهرس المحتويات

| المكونات | الصفحة |
|---|---|
| تصريح | أ |
| ملخص باللغة العربية | ب |
| ملخص باللغة الفرنسية | ت |
| ملخص باللغة الانجليزية | ث |
| الاهداء | ج |
| الشكر | ح |
| قائمة الجداول | خ |
| فهرس المحتويات | ذ |
| المقدمة | 01 |
| **الفصل الاول: دور الدولة في الاقتصاد و ترشيد الاستثمار العام و الخاص** | 16 |
| **تمهيد** | 16 |
| **المبحث الاول:التطور التاريخي و النظري لدور الدولة الاقتصادي،مفاهيم الاستثمار العام و الخاص** | 17 |
| المطلب الاول:الدولة في فكر المدرسة الليبرالية | 17 |
| الفرع الاول:الدولة عند ما قبل الكلاسيك | 18 |
| الفرع الثاني:الدولة عند الكلاسيك | 21 |
| الفرع الثالث :الدولة عند كينز | 25 |
| الفرع الرابع : الدولة عند النيو ليبراليين | 28 |
| المطلب الثاني:الدولة في فكر المدرسة الغير ليبرالية | 32 |
| الفرع الاول:الدولة عند الماركسيين | 32 |
| الفرع الثاني: الدولة عند ابن خلدون | 36 |
| المطلب الثالث:الدولة في العالم الثالث | 40 |
| الفرع الاول: أطروحة بول باران | 40 |
| الفرع الثاني: أطروحة حمزة علوي | 42 |

| | |
|---|---|
| الفرع الثالث:أطروحة سمير أمين | 43 |
| المطلب الرابع: وظائف الدولة الاقتصادية و الحجج الداعية لنظام السوق الحر | 48 |
| الفرع الاول:وظائف الدولة في النشاط الاقتصادي | 48 |
| الفرع الثاني:دعوات الاخذ بنظام السوق الحر | 54 |
| **المبحث الثاني:الموازنة بين القطاع العام و القطاع الخاص و ترشيد الاستثمار في مجال البنية التحتية** | 58 |
| المطلب الاول:الاستثمار ،مفهومه و مجالاته | 58 |
| الفرع الاول:مفهوم الاستثمار | 58 |
| الفرع الثاني: مجالات الاستثمار | 59 |
| الفرع الثالث: الاستثمار العام و الخاص | 62 |
| المطلب الثاني:الموازمة بين القطاع العام و الخاص | 74 |
| الفرع الاول: القطاع العام و الخاص | 74 |
| الفرع الثاني: دور القطاع الخاص في انشاء المرافق العامة | 76 |
| الفرع الثالث: دور الدولة في ظل الخصخصة | 78 |
| المطلب الثالث:خصخصة البنية التحتية | 80 |
| الفرع الاول:خصائص البنية التحتية | 81 |
| الفرع الثاني:أشكال خصخصة البنية التحتية | 82 |
| الفرع الثالث:تقديم الخدمات العامة و النموذج اللامركزي | 85 |
| المطلب الرابع:الشراكة قطاع عام–قطاع خاص | 89 |
| الفرع الاول:مبررات الشراكة قطاع عام– خاص | 89 |
| الفرع الثاني:مفاهيم الشراكة بين القطاع العام و الخاص | 93 |
| الفرع الثالث:الاهداف المتواخاة من عقود الشراكة بين القطاع العام و الخاص | 94 |
| الفرع الرابع:مراحل تكوين الشراكة | 96 |
| الفرع الخامس:متطلبات الشراكة | 100 |
| الفرع السادس:انواع الشراكة | 101 |
| الفرع السابع:نقاط ضعف الشراكة | 106 |
| **المبحث الثاث:المجالات الدولية في تطبيق الشراكة بين القطاعين العام و الخاص** | 108 |
| المطلب الاول:مجالات تطبيق الشراكة في الدول المتقدمة | 109 |

| | |
|---|---|
| الفرع الاول:النموذج الاسترالي | 109 |
| الفرع الثاني:النموذج الايطالي | 110 |
| الفرع الثالث:النموذج الالماني | 113 |
| المطلب الثاني: مجالات تطبيق الشراكة في الدول النامية | 114 |
| الفرع الاول: النمودج المصري | 115 |
| الفرع الثاني: النموذج الغاني | 116 |
| الفرع الثالث:النموذج البرازيلي | 119 |
| المطلب الثالث:مجالات تطبيق الشراكة في الدول العربية | 120 |
| الفرع الاول:النموذج الاردني | 120 |
| الفرع الثاني:نموذج المملكة المغربية | 123 |
| الفرع الثالث:النموذج التونسي | 126 |
| خلاصة الفصل | 133 |
| **الفصل الثاني:الموارد المائية و أسلوب ترشيدها في الدول العربية** | 134 |
| **تمهيد** | 134 |
| **المبحث الاول: مدخل مفاهيمي و نظري للموارد المائية** | 135 |
| المطلب الاول: المورد الطبيعي، مفهومه، خصائصه وجانبه النظري | 135 |
| الفرع الاول: الموارد الطبيعية | 135 |
| الفرع الثاني: تقسيم الموارد الطبيعية الاقتصادية | 135 |
| الفرع الثالث: التخصيص الاقتصادي | 136 |
| الفرع الرابع:نظريات الموارد المتجددة و الناضبة | 137 |
| المطلب الثاني:الماء:مورد طبيعي، مورد اقتصادي، و اليات تسعيره | 144 |
| الفرع الاول: مقدمة عامة حول البيئة المائية | 144 |
| الفرع الثاني: دورة المياه في الطبيعة | 147 |
| الفرع الثالث:الماء كمورد اقتصادي | 149 |
| الفرع الرابع:خصائص المياه كسلعة اقتصادية | 152 |
| المطلب الثالث:مناهج و سياسات المياه كسلعة اقتصادية | 154 |
| الفرع الاول: الية تسعير المياه | 154 |
| الفرع الثاني:أهمية تسعير المياه | 155 |
| الفرع الثالث:أهداف التسعير | 158 |

| | |
|---|---|
| الفرع الرابع: طرق تسعير المياه في قطاعات الاستخدام الرئيسية | 159 |
| المبحث الثاني:الوضعية المائية في الدول العربية | 162 |
| المطلب الاول:مصادر الموارد المائية في الدول العربية | 163 |
| الفرع الاول:المصادر التقليدية | 163 |
| الفرع الثاني: المصادر الغير التقليدية | 174 |
| المطلب الثاني:المسألة المائية في الدول العربية | 178 |
| الفرع الاول: تعريف المسألة المائية و حجمها | 178 |
| الفرع الثاني:مخصصات الفرد العربي المستقبلية من المياه | 180 |
| المطلب الثالث:الموارد المائية و التنمية المستدامة | 184 |
| الفرع الاول: مفاهيم وأفكار عن التنمية المستدامة | 184 |
| الفرع الثاني: الموارد المائية و تأثيرها على التنمية الاقتصادية | 194 |
| المطلب الرابع: الاقتصاد الاخضر :صيغة لترشيد الموارد المائية لتحقيق التنمية | 199 |
| الفرع الاول:مفاهيم الاقتصاد الاخضر و القطاعات المعنية به | 200 |
| الفرع الثاني:خصائص الاقتصاد الاخضر | 202 |
| الفرع الثالث:توصيات تقرير يونيب لعام 2011 حول الاقتصاد الاخضر و ترشيد المياه | 203 |
| **المبحث الثالث:تطور اليات ترشيد استثمار الموارد المائية في الدول العربية** | 206 |
| المطلب الاول: الادارة المتكاملة للموارد المائية | 206 |
| الفرع الاول: تطور مفهوم ادارة الموارد المائية | 207 |
| الفرع الثاني:الادارة المتكاملة للموارد المائية | 208 |
| الفرع الثالث:وضع الادارة المتكاملة للموارد المائية في المنطقة العربية | 213 |
| المطلب الثاني:الحوكمة المائية اصلاحا لقطاع المياه:الذهاب ابعد من ادارة البنية التحتية للمياه و خدماتها الى ادارة القطاع | 214 |
| الفرع الاول:سياسة اللامركزية اساس الخدمة | 214 |
| الفرع الثاني:الحوكمة المائية في الدول العربية | 216 |
| المطلب الثالث: تحرير قطاع المياه و انفتاحه امام القطاع الخاص عن طريق المشاركة | 222 |
| الفرع الاول: تطور اشكال الحوكمة المائية | 222 |
| الفرع الثاني:المشاركة ما بين القطاعين العام والخاص في اطار سياية تحرير | 228 |

| | |
|---|---|
| قطاع المياه | |
| خلاصة الفصل | 235 |
| **الفصل الثالث:ترشيد استثمار الموارد المائية في الجزائر** | 236 |
| **تمهيد** | 236 |
| **المبحث الاول:وضعية القطاع العام و الخاص في الجزائر قبل و بعد الاصلاحات الاقتصادية** | 237 |
| المطلب الاول:الاقتصاد الجزائري من الاستقلال و حتى أواخر التسعينات | 237 |
| الفرع الاول:عرض حالة الاقتصاد الجزائري مند الاستقلال و حتى بداية الثمانينات | 237 |
| الفرع الثاني:عرض حالة الاقتصاد الجزائري منذ بداية الثمانينات حتى بداية التسعينات | 240 |
| الفرع الثالث: عرض الاقتصاد الجزائري منذ بداية التسعينات و حتى مطلع الالفية الثالثة | 241 |
| المطلب الثاني: نشأة القطاع العام و انعدام القطاع الخاص | 244 |
| الفرع الاول: التطور التاريخي للقطاع العام الجزائري | 244 |
| الفرع الثاني العوامل المساعدة لتطور القطاع العام الجزائري | 246 |
| الفرع الثالث: السمات الاساسية للقطاعين العام و الخاص قبل الاصلاحات الاقتصادية | 247 |
| الفرع الرابع:مكونات القطاع العام الجزائري الحالي | 252 |
| المطلب الثالث:الاصلاحات الاقتصادية و مصير القطاع العام | 253 |
| الفرع الاول:ازمة القطاع العام | 254 |
| الفرع الثاني:اعادة هيكلة المؤسسة العمومية الاقتصادية | 257 |
| الفرع الثالث:دور الدولة في ظل الاصلاحات الاقتصادية | 269 |
| **المبحث الثالث:وضعية الموارد المائية في الجزائر** | 271 |
| المطلب الاول:الجغرافية الطبيعية و مصادر المياه في الجزائر | 271 |
| الفرع الاول:الجغرافية الطبيعية للجزائر | 272 |
| الفرع الثاني:مصادر المياه في الجزائر | 280 |
| المطلب الثاني:تعبئة الموارد المائية في الجزائر | 294 |
| الفرع الاول:استعراض رصيد الارث الكولونيالي | 295 |

| | |
|---|---|
| الفرع الثاني: تعبئة الموارد المائية بعد الاستقلال | 299 |
| **المبحث الثالث:السياسة المائية الجزائرية المتبعة و اساليب ترشيدها عن طريق الشراكة قطاع عام –قطا ع خاص** | 304 |
| المطلب الاول:السياق التاريخي للسياسة المائية المنتهجة في الجزائر | 304 |
| الفرع الاول:السياسة المائية للفترة مابين 1962-1994 | 304 |
| الفرع الثاني:السياية المائية للقترة مابعد1995 | 308 |
| الفرع الثالث:الهياكل المؤسساتية للموارد المائية في الجزائر | 313 |
| المطلب الثاني: جهود ترشيد سياسة استثمار الموارد المائية الجزائرية بين القطاعين العام و الخاص | 324 |
| الفرع الاول : مختلف صيغ و انماط التعاون العمومي الخاص في قطاع الموارد المائية | 324 |
| الفرع الثاني:المشاريع العمومية في سياق ترشيد استثمار الموارد المائية | 327 |
| الفرع الثالث:المشاريع العامة-الخاصة عن طريق عقود التسيير | 334 |
| خلاصة الفصل | 341 |
| الخاتمة | 342 |
| قائمة المراجع | 351 |
| الملاحق | – |

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

# المقدمة العامة

## المقدمة العامة:

جرت العادة على ان تتولى الحكومات مهمة إنشاء و صيانة و إعادة تأهيل البنية التحتية المادية التي يستحيل بدونها ممارسة معظم الانشطة الاقتصادية ، كالطرق و الموانئ و المطارات و شبكات الاتصالات و الكهرباء و المياه. و في الواقع كان الاتفاق الاستثماري ، لاسيما في مجال البنية التحتية ، احد الانشطة الرئيسية التي تقوم بها الحكومة.

غير أن الانفاق العام في مجال البنية التحتية انخفض كنسبة من اجمالي الناتج المحلي على مدار العقود الثلاثة الماضية في جميع أنحاء العالم ، و لاتزال أسباب هذا الانخفاض و تبعاته ابعد ما تكون عن الوضح، الا انه المصرح به ان من الاسباب التي جعل دور الدولة الاقتصادي الاساسي يتجه الى الى مسار جديد هو متطلبات العولمة الاقتصادية و حرية انتقال عوامل الانتاج بالنسبة للدول المتقدمة ، اما بالنسبة للدول النامية عامة و الدول العربية خاصة كثرة الازمات التي تلقي بنتائجها على اقتصاديات هذه الاخيرة بحكم انها اقتصادات تابعة للاقتصادات المتقدمة ،مما نتج عمه مديونية كبيرة ارهقت ميزانية النفاق العام.

و في ظل كل ما سبق اتجهت الدول الى اجراء تعديلات هيكلية لاقتصاداتها لتخفيف العبئ على القطاع العام من جهة و ادخال عنصر الكفاءة الاقتصادية في مختلف القطاعات و بالأخص قطاع البنية التحتية من جهة اخرى، حيث عمدت على ادخال و تدعيم القطاع الخاص في مجال البنية التحتية بأساليب متنوعة للرفع من أداء مختلف القطاعات وتحسنه عن طريق اكتساب مهارات و خبرات تسييرية و نقل التكنولوجيا في مختلف المجالات التي معروف عنها ان الريادة فيها للقطاع الخاص ،و من بين القطاعات الحساسة المكونة للبنية التحتية قطاع الموارد المائية.

الماء أو ما يسمى بالذهب الأزرق أهم مورد طبيعي على الإطلاق ، حيث يمثل عصب و مصدر الحياة الذي لا يمكن الاستغناء عنه ، و أساس التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، كما انه عماد كل حضارة و تنمية ، وهو أثمن عناصر الطبيعة ، و بخاصة في منطقتنا العربية حيث يسود الحر و الجفاف خلال معظم أشهر السنة .

باعتباره موردا نادرا وغير متساو من حيث التوزيع، فإن الماء حاليا أصبح يقع في قلب انشغالات واهتمامات أصحاب القرار السياسيين في مختلف دول العالم .لقد ركز المنتدى العالمي للمياه والذي تم انعقاده في مارس 2009 باسطنبول على خطورة المشاكل المتعلقة بالمياه، ما يجعلنا أمام رهانات اجتماعية، اقتصادية وبيئية معتبرة وبالخصوص في الدول النامية .

إن الاعتقاد السائد حول الموارد المائية بأنها متجددة ومتوفرة بشكل دائم ومستمر من بين أهم الأسباب التي ساعدت على إهمال دورها الحقيقي في مختلف الأنشطة والبرامج التنموية، إلا أن النمو السكاني المستمر والزيادة في استهلاك المياه من قبل مختلف القطاعات التنموية التي شهدت تطورا كبيرا و سريعا في النصف الثاني من القرن الماضي، و ظهور أزمات مائية في مناطق متعددة في العالم أدى إلى تغيير واضح في المفاهيم المتعلقة بالموارد المائية، وقد ساعد العلم الحديث بشكل كبير في التعريف بهذا المورد الثمين، حيث أصبحت تقسم الموارد المائية إلى قسمين، فمنها ماهو متجدد ومنها ما هو ناضب وغير قابل للتجدد.

إذن العالم أمام أزمة آخذة في التفاقم ، فالزيادة السريعة في عدد السكان ، و تزايد الاستهلاك الفردي للمياه ، و زيادة الأنشطة الصناعية و الزراعية و الخدمية المستخدمة للمياه ، و تلوث بعض مصادر المياه بالنفايات الصناعية و الزراعية و المنزلية ، كلها عوامل أدت إلى إنهاك

الموارد المائية و تعرضها لضغوطات كبيرة و مستمرة ، مما أدى إلى حدوث خلل في التوازن بين الموارد المائية المتاحة و الطلب المتزايد عليها ،الشيئ الذي جعل القطاع العام المكلف بهذا المورد في ورطة كبيرة ،بين الانفاق على على هذا المورد وتحسين استثماره لتلبية متطلبات الحياة و بين المحافظة عليه و تنميته للاجيال القادمة في اطار التنمية المستدامة،كل ما سبق يتطلب اموال طائلة و ترشيد لهذا المورد ، و الكل يعرف ان القطاع العام في هذه العقود اثبث فشله في هذا الدور ، مما جعل جل الاقتصادات النامية تتماشى مع تيار العولمة و ادخال القطاع الخاص في مجال الموارد المائية لإنقاد ما يمكن انقاده و اكتساب المعرفة لتنميه.

عرفت الجزائر المستقلة العديد من المناهج في مجال تسيير المياه من خلال السياسة التي كانت تحكم الدولة والمناهج المتخذة في التسيير وإسقاط إديولوجيات الدولة على تسيير الخدمات العمومية عامة والخدمات المتعلقة بالمياه خاصة وبالتالي انتهجت الدولة الجزائرية العديد من المناهج والسبل من أجل التسيير الفعال لهذا المورد الحيوي وقد تعددت الأسباب التي لا يمكن حصرها في سبب وحيد بالإضافة إلى الكثير من العوامل التي انعكست سلبياتها على حدوث أزمات في مجال المياه وتعقدت إذ أن الجفاف الذي عرفته الجزائر مع بداية الثمانينات كان له أثر كبير على نقص هذا المورد الحيوي بالإضافة إلى أن مواردنا المائية محدودة نوعا ما زيادة على النمو الديموغرافي المتزايد الذي من شأنه التأثير على الطلب

المتزايد للسكان على المياه الصالحة للشرب وإشكالية تصريف المياه المستعملة، كما أن تحقيق الأمن الغذائي أيضا يتطلب الحاجة الملحة للموارد المائية في المجال الزراعي زيادة على التطور الاقتصادي الذي عرفته البلاد والذي كان له أيضا تأثير كبير على نسبة المياه الموجهة لهذا الجانب الهام من الحياة الاقتصادية.

ومن بين الأسباب أيضا السياسة المائية التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة مما انجر عنها عدم استقرار الوضع في مجال تسيير الموارد المائية سواء من الناحية التنظيمية أو التشريعية التي تتحكم في إنتاج وتسيير هذا المورد الحيوي من خلال إنشاء العديد من الهياكل والمؤسسات المكلفة بتسيير الموارد المائية وتوزيعها على العديد من القطاعات المكلفة بالموارد المائية والسرعة التي عرفها تغيير الطبيعة القانونية لهذه المؤسسات، مما جعل منها في وضع غير مستقر إثر تداخل بعض الصلاحيات وهذا ما أدى إلى تبديد الكثير من الأموال العمومية من غير أن يتم استغلالها بأساليب فعالة.

كما أن ضعف استغلال الموارد المائية المتوفرة بالرغم من الإمكانيات التي كانت متاحة سواء المادية أو البشرية ساهم في ذلك وحتى أن الموارد المتاحة ضعيفة الاستغلال نظرا للضعف الذي كان سائدا في مجال حشد الموارد المائية.

مما سبق أعادت الجزائر النظر في نهج إدارة مواردها المائية ، و جعلها تلجأ إلى بعض الأساليب الجديدة التي تهدف إلى زيادة حجم عرض المياه و تنميتها و تحسين نمط استخدامها و رفع كفاءتها في ظل مبادئ التنمية المستدامة ، و ذلك استنادا إلى مبادئ الإدارة المتكاملة ، و تعزيز دور القطاع الخاص في مجال إدارة قطاع المياه في المناطق الحضرية بهدف تحسين الأداء الاقتصادي لقطاع المياه .

**أ-اشكالية البحث:**

إن الاستثمار في خدمات المياه تطرح هي الأخرى مجموعة من التحديات، وذلك حتى تتمكن من ضمان مياه ذات جودة للجميع، و تجديد للمنشآت القاعدية على المدى الطويل .إن الطريقة المثلى للإجابة على كل هذه المتطلبات والتحديات تختلف من منطقة لأخرى، وفي هذا الإطار نجد بأن

هنالك أشكالا مختلفة من الحوكمة والهياكل التنظيمية التي قد تم اقتراحها نظريا أو تم تطبيقها عمليا .وفي هذا السياق نجد بأن الحديث عن دور القطاع الخاص أو الشراكة مابين القطاعين العام والخاص في مجال تقديم خدمات المياه العذبة والصرف الصحي، قد شغل حيزا معتبرا من الاهتمام وكان محل العديد من النقاشات والمحاضرات السياسية والأكاديمية .كما أن العديد من الدول قد لجأت إلى هذا النوع من الإدارة والتسيير لمواردها المائية، في مجال تقديمها للخدمات كالجزائر .

من خلال ما تم عرضه فإن **التساؤل الرئيسي** كان كالأتي:

**الى أي مدى يمكن للشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص في مجال الموارد المائية ان تعمل على تحقيق الترشيد لهذا المورد في الجزائر؟**

**الأسئلة الفرعية للبحث :**

للإجابة عن إشكالية البحث نستعين بمجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- الى اي مدى تم تغير دور الدولة الاقتصادي و الاساسي في الاستثمار في البنى التحتية؟
- هل دخول القطاع الخاص في مجال البنى التحتية بصفة عامة اثبث جدارته في مختلف الاقتصاديات الدول؟
- ماهي التوليفة التي يأتي في سياقها التعاون بين القطاع العام والخاص؟
- ماهو واقع المياه في الدول العربية بصفة عامة و في الجزائر بصفة خاصة؟
- هل أثبث الاسلوب الجديد الشراكة قطاع عام–قطاع خاص نجاعته في مجال الموارد المائية في الجزائر في ظل مبادئ الترشيد و التنيمة المستدامة.

**بـــ–فرضيات البحث:**

تم وضع فرضية رئيسية وثلاث فرضيات فرعية والمتمثلة فيما يلي:

**الفرضية الرئيسية:**

-يعتبر اسلوب الشراكة قطاع عام -قطاع خاص في مجال الموارد المائية حتمية فرضتها عوامل العولمة الاقتصادية لتحقيق التنمية المائية.

**الفرضيات الفرعية:**

انطلاقا من الفرضية الرئيسية فإنه تم اعتماد ثلاث فرضيات فرعية، هي كالأتي:

-سماح القطاع العام للقطاع للخاص الدخول في مجال البنية التحتية اولوية ضرورية لتحسين وتطوير البنية التحتية.

-ازمة المياه في الجزائر ليست ازمة توفر مورد وانما ازمة سوء تسيير.

-اسلوب الشراكة في قطاع الموارد المائية في الجزائر خطوة رئيسية لتحسين كفاءة خدمات القطاع ، و جعله أكثر استجابة لمتطلبات المستهلكين .

**تـــ-اسباب اختيار الدراسة:**

إن الأسباب الدافعة لاختيار هذا الموضوع متعددة ، نحاول تلخيصها فيما يلي:

-ضرورة إيجاد هيكل محكم ناجع وفعال يضم مجموعة من الأسس والأنظمة التي تعمل على التوفيق بين القطاع العام والخاص.

-الرهانات الكبرى المعلقة على الذهب الأزرق، كونه من بين أكبر محددات القوة للدول مستقبلا.

-الاهتمام الكبير والمتزايد الذي يحظى به موضوع الموارد المائية مؤخرا من طرف الاقتصاديين

والاجتماعيين وعلماء البيئة والمناخ ، وذلك على الصعيد الدولي القطري والعالمي ومن طرف جمعيات حكومية وغير حكومية ، خاصة مع التوجه نحو مفهوم التنمية المستدامة.

- الحاجة الماسة للكائنات الحية باختلاف أنواعها البشرية الحيوانية والنباتية لهذا المورد الطبيعي بكمية ونوعية معينة ومحددة ، حيث أن أي خلل قد يطرأ على كمية أو نوعية الموارد المائية يرافقه خلل في حياة هاته الكائنات الحية.

- تفاقم مشكل نقص الميـــاه في الجزائر و الذي سوف يزداد حدة بسبب التزايد السريع لعدد السكان ، و ارتفاع المستوى المعيشي للفرد ، و التوسع العمراني ، و ظهور مدن ضخمة .

- أصبحت قضية المياه تحتل مكانا بارزا في الندوات و المؤتمرات الوطنية و الإقليمية و الدولية المتعددة ، التي عقدت من اجل استشراف آفاق المشكلة .

- تولي الجزائر في الفترة الأخيرة اهتماما بالغا على أعلى مستوى بتنمية قطاع الموارد المائية ، و يتجسد ذلك في المشاريع المائية الكبرى المنجزة مؤخرا أو التي هي في طريق الانجاز ، و منح امتياز تسيير شبكات المياه إلى شركات خاصة .

**ثـــ-أهداف الدراسة :**

- إبراز الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية للماء .

-التعرف على القواعد والأسس التي يقوم عليها مفهوم ترشيد المياه وكذا الآليات،السياسات والميكانيزمات التي ينتهجها ضمن مسعاه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- إبراز دور و أهمية الإدارة المتكاملة للموارد المائية في تنمية المياه و الحد من مشكلتها .

– تحديد الدوافع و الأسباب التي تجعل الجزائر تسير على طريق خصخصة قطاع المياه و تقديم الخيارات المتاحة لها لخصخصة هذا القطاع .

– محاولة تشخيص واقع إدارة الموارد المائية في الجزائر، و إبراز أهم المعوقات و التحديات التي تواجه إمدادات المياه في المناطق الحضرية .

–إبراز مساعي الدولة الجزائية في إطار ترشيد المياه وفي ظل مفهوم التنمية المستدامة.

**جـــ–المنهج المتبع و أدوات تحليل الدراسة :**

من أجل التحقق من صحة الفرضيات و الوصول إلى الهدف اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف ما هو كائن و حادث في المياه ، و جمع البيانات عنه . و استعملنا المنهج التحليلي الذي يساعدنا على التحليل الدقيق للبيانات بعد تنظيمها و استنباط التفسيرات و الاستنتاجات ذات الدلالة و المغزى بالنسبة للمشكلة المطروحة للبحث . كما استعملنا المنهج التاريخي من أجل سرد وقائع تطور الدور الاقتصادي للدولة و سياسات تسيير الموارد المائية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا و تطورها التاريخي .

و فيما يخص أدوات التحليل فإننا اعتمدنا على مجموعة من الكتب و الدوريات و الجرائد ومختلف التقارير و الدراسات الوطنية و الدولية و رسائل ماجستير، أطروحات دكتوراه، المواقع الرسمية والمعتمدة في الانترنيت.

**حـــ–الدراسات السابقة:**

من خلال عمليات البحث التي تم القيام بها عبر مجموعة من المكتبات الجامعية والوزارية الوطنية وكذا بعض المواقع الخاصة بالبحث العلمي و المعتمدة عبر شبكة الانترنيت ، فإننا توصلنا إلى بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث والتي تمثلت في رسائل ماجستير وأطروحة دكتوراه نلخصها فيما يلي:

**الدراسة الاولى:**

تتمثل في رسالة ماجستير أعدها الأستاذ فراح رشيد، حيث تناول موضوع" سياسة تسيير مياه الشرب في الجزائر "والتي تمت مناقشتها في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر خلال السنة الجامعية1999-2000وكان يهدف من خلال هذه الرسالة إبراز الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للماء وكذا تشخيص المشاكل الأساسية التي يعاني منها قطاع ماء الشروب، ومن بين أهم النتائج والتوصيات التي انتهى إليها الباحث نذكر ما يلي:

-إن حدود مواردنا من المياه الطبيعية السطحية والجوفية والتأخرات الكبيرة المسجلة في إنجاز السدود وأحواض حفظ المياه، إضافة إلى الظروف المناخية غير الملائمة والفترة الطويلة من الجفاف المسجلة في الجزائر،أصبحت اليوم عوامل تهدد البلاد بنقص كبير في المياه مما يخول لهذا الموضوع طابعا جد استراتيجي وأولوية تامة.

-من الضروري تطوير السياسات المائية لترشيد استخدام المياه للتقليل من المفقود منها بشتى الوسائل الممكنة ورفع كفاءة استخدامها وصولا للاستغلال الأمثل للموارد المائية.

-يجب أن يلعب سعر الماء دورا أساسيا في تنظيم الطلب والاقتصاد في الماء، فالأسعار المطبقة حاليا في بلادنا لا تعبر عن حقيقة التكاليف إنتاج الماء ولا تشجع المستثمر الخاص الوطني والأجنبي على الاستثمار في قطاع عاجز وخاسر، وعليه فإن مراجعة أنظمة التسعيرة أصبح أمرا حتميا.

**الدراسة الثانية:**

تتمثل هذه الدراسة في أطروحة دكتوراه أنجزت من طرف الدكتور أبوالقاسم ديلال باللغة الفرنسية ، والذي تناول موضوع" الماء والحدود في المغرب :نحو ثقافة السلام الأزرق "والتي نوقشت بجامعة بروفانس الفرنسية للعلوم الجغرافية والتهيئة وذلك في 05 ديسمبر2000

Abou El Kacim Dellal , L'eau et la Frontière au Maghreb ''vers une culture d'une paix bleu'', Université de Provence UFR des sciences géographiques et de l'aménagement ,Le 5 Décembre 2000 .

حيث حاول معالجة مشكلة تهيئة المياه الجارية عبر الحدود، استعمال الاحتياطي من المياه الجوفية العابرة للحدود، وكذا مشكلة تلوث المياه الآتية عبر الحدود من خلال مبادئ المقاربة المدمجة بغية معالجة هذه المشاكل المشتركة، تحفيز التسيير الرشيد للمحافظة على هذا المورد الثمين والنادر، المشاركة في إرساء سلام أزرق في المنطقة. في الأخير خلص الباحث لمجموعة من النتائج والتوصيات نذكر منها ما يلي:

-حماية المياه تستلزم جهدا شاملا، مستمرا، مترافقا مع تعهدات.

-حسب عدد القاطنين بجوار ممرات المياه، معاهدات شاملة ينبغي لها أن تعقد بين مختلف الأطراف المعنية.

-لا يمكن إيجاد أي حلول مستدامة للمشاكل المطروحة دون ملتقيات حقيقية حول مائدة حوار موحدة.

-الموارد المائية المتجددة مثل المياه السطحية و المياه الجوفية، أو غير المتجددة مثل المياه الجوفية المتواجدة في الصحراء وجب استعمالها بطريقة لا تؤدي لاستنفاذها، أو تدهور حالتها بالنسبة للأجيال الحاضرة والأجيال القادمة.

**الدراسة الثالثة:**

رسالة الماجستير التي أعدها الأستاذ غريبي احمد حيث قام بمعالجة موضوع " إشكالية المياه في الجزائر" ،والتي نوقشت في جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير للسنة الجامعية 2001-2002 حيث أراد من خلالها إبراز وتوضيح الأهمية الاقتصادية للثروة المائية ودورها في تحقيق التنمية والأمن الغذائي للمجتمع، إلى جانب المقارنة بين المتاحات و الطلبات على هذه الثروة والبحث عن السبل الناجعة وبأقل التكاليف في تقليص العجز المسجل. ومن بين أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث نذكر ما يلي:

-الثروة المائية تتناقص كلما اتجهنا من الشرق نحو الغرب على امتداد الشريط الساحلي ، كما تعتبر المنطقة الشرقية أوفر حضا من المناطق الأخرى من حيث الهياكل القاعدية ومن حيث توفر الثروة المائية في الأفاق المستقبلية القادمة " المتوسطة والطويلة."

-يجب القضاء على التسربات المائية المسجلة على شبكة توزيع المياه والتي تصل غلى 39 ألف كلم على المستوى الوطني ونظرا لتقادم هذه الشبكة ، فنجد أن نسبة 40 بالمائة من المياه تتسرب في الطبيعة.

-يجب الاعتماد على التربية ونشر الوعي لربات البيوت وللأطفال عبر المدارس ووسائل الإعلام بأنواعها.

-رصد مبالغ كبيرة لإنجاز ما أمكن من السدود ،خاصة في المناطق التي تكثر بها المغياثية.

**الدراسة الرابعة:**

رسالة ماجستير أعدها الأستاذ عادل كدودة حيث كان موضوع الرسالة " اقتصاديات الموارد المائية في المغرب العربي واقع وآفاق : حالة الجزائر " والتي نوقشت في جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير للسنة الجامعية2002 -2003 والتي حاول من خلالها إعطاء

التحليل الاقتصادي للموارد المائية وكذا – التعرف على سياسة وإدارة الموارد المائية في المغرب العربي حيث خلص إلى مجموعة من النتائج نذكر أهمها:

–حسب المعايير التي وضعها البنك العالمي في مجال المياه فإن كل دول المغرب العربي تعاني من أزمة مياه مع بداية القرن الحالي، أما بالنسبة لإمكانية الموارد المائية في تغطية حاجياتها المختلفة وإمكانية حدوث أزمة فإن حدتها تختلف من دولة إلى أخرى حسب مواردها المائية، فالمغرب و موريتانيا مواردها كافية لتغطية حاجياتها أما تونس فسوف تعاني من أزمة بعد نهاية الربع الأول من القرن الحالي، أما ليبيا حسب الإحصائيات فإنها تعاني من مشكلة حادة في المياه لكن مع تنفيذ مشروع النهر الصناعي أصبحت الأزمة أقل حدة.

–تمتاز منطقة المغرب بمحدودية مواردها المائية نظرا للعوامل المناخية السائدة لذا فان شح المصادر المائية و عدم انتظام وفرتها و سيادة الجفاف أصبحت من الظواهر الرئيسية المشتركة في المنطقة، فركزت هذه الدول في سياستها على تنمية الموارد الطبيعية و تباينت المشروعات التي كانت ترتبط بشكل كبير مع القطاع الزراعي و ذلك ببناء السدود و حجز المياه إلا أن الجهود المبذولة لا تزال تواجهها مشاكل و معوقات طبيعية و فنية و اقتصادية و تنظيمية تعيق مسارها.

–فيما يخص الجزائر فإن الحلول المتخذة من طرف السلطات لم تكن حلول جذرية و إستراتيجية طويل المدى بل أكثرها حلول استثنائية و استعجالية بدليل أنها جاءت بعد تعقد الوضع بشكل حاد كما اعتمدت على صرف الأموال الكثيرة لتنمية الموارد المائية و إنشاء مؤسسات جديدة دون ترشيد استخدام الموارد المائية و تقليل نسبة الفاقد المائي و توعية و إطلاع الجمهور بالوضعية الحرجة للبلاد.

**الدراسة الخامسة:**

– دراسة محمد سالمان محمد سالمان طايع 2005 : البحث مقدم لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مصر ، بعنوان " **محدودية الموارد المائية و الصراع الدولي : دراسة حالة لحوض نهر النيل** " . و تعتبر من الدراسات المتميزة في مجال المياه بحيث استطاع الباحث أن يبين أن الوضع المائي في حوض النيل يعتبر " حافزا على " و " سببا لـــ " الصراع المائي في الحوض ، كما خلصت الدراسة إلى أن الدور المائي لإسرائيل في حوض النيل يعتبر دورا محفزا على الصراع في ذلك الحوض . و قامت الدراسة أيضا بتحليل إدارة و تخطيط الموارد المائية ( و هذا ما يهمنا في دراستنا في جزئها النظري ) من خلال مدخلين :

– **مدخل إدارة عرض المياه :** و ينطوي على الأنشطة التي تتطلب تحديد موقع المياه الجديدة و تعيينها و تنميتها و إدارتها ( أي زيادة عرض الماء ) و يشمل هذا المدخل على العديد من الطرق و الوسائل التي استخدمتها الدول المتقدمة و بعض الدول النامية لزيادة المعروض من مواردها المائية .

– **مدخل إدارة الطلب على المياه :** و يتضمن الآليات التي تستهدف تقليص الطلب على المياه ، من خلال الترويج لمستويات و أنماط أكثر رشاده في استعمال المياه .

و قد انتهى الباحث في دراسته إلى تأييد سياسة " تسعير المياه " استنادا إلى نظرية " استرداد التكلفة " التي تعد حسبه الضمان الوحيد لاستمرار أداء مؤسسات و هيئات القطاع العام لوظيفة إمدادات المياه بكفاءة و فاعلية في المستقبل القريب و البعيد .

**الدراسة السادسة:**

– دراسة ماضي محمد 2006 : البحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، بعنوان " **إشكالية تنمية الموارد المائية في الجزائر مع دراسة حالة : اللجوء إلى المصادر غير التقليدية** " . و لقد بين الطالب من خلال الدراسة أن موارد المياه التقليدية في الجزائر محدودة و يصعب زيادتها – على الأقل في المستقبل القريب أو المدى القصير – بما يتناسب الاحتياجات المتنامية لمختلف القطاعات المستخدمة للمياه .

و توصل إلى نتيجة مفادها أنه ليس هناك من طريق أو سبيل للخروج من أزمة المياه التي تعيشها الجزائر إلا بالاعتماد أكثر على مصادر المياه غير التقليدية .

**خـــ–خطة و هيكل الدراسة:**

من أجل التحكم في الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى مقدمة و ثلاثة فصول .

– الفصل الأول بعنوان "دور الدولة في الاقتصاد و ترشيد الاستثمار العام والخاص" خصص هذا الفصل لدراسة الجوانب النظرية المتعلقة بدور الدولة الاقتصادي و كيفية ترشيد الاستثمار مع القطاع الخاص ، حيث قسم الى ثلاثة مباحث ،المبحث الاول يتطرق الى التطور التاريخي و النظري لدور الدولة الاقتصادي و مفاهيم الاستثمار العام و الخاص،المبحث الثاني يتطرق الى الموازنة بين القطاع العام و الخاص وترشيد الاستثمار بينهما في مجال البنى التحتية،و المبحث الثالث يتطرق الى عرض المجالات الدولية لتطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

–الفصل الثاني بعنوان "الموارد المائية و أسلوب ترشيدها في الدول العربية" حيث قسم الى ثلاثة مباحث، المبحث الاول يتطرق الى مدخل نظري ومفاهيمي للموارد المائية ،المبحث الثاني

يتطرق الى الوضعية المائية في الدول العربية ،أما المبحث الثالث يتطرق الى تطور اليات ترشيد الموارد المائية في الدول العربية.

-الفصل الثالث بعنوان "ترشيد استثمار الموارد المائية في الجزائر " حيث قسم الى ثلاثة مباحث، المبحث الاول يتطرق الى وضعية القطاع العام و الخاص في الجزائر قبل و بعد الاصلاحات الاقتصادية ،المبحث الثاني يتطرق الى وضعية الموارد المائية في الجزائر ، أما المبحث الثالث يستعرض السياسة المائية الجزائرية المتبعة و أساليب ترشيدها عن طريق الشراكة قطاع عام-قطاع خاص.

**د-صعوبات الدراسة:**

لقد واجهت مراحل اعداد الدراسة عدة صعوبات منها على وجه الخصوص :

- قلة المراجع التي تعالج موضوع شراكة القطاع العام والخاص في مجال الموارد المائية في العالم و الجزائر، نظرا لحداثة هذا الموضوع ، حيث أن اسلوب الترشيد عن طريق الشراكة قطاع عام -خاص في العالم بدأت حديثا خلال التسعينات من القرن العشرين . و أول عقد إدارة منح في الجزائر لشركة أجنبية خاصة لإدارة و تشغيل مرافق المياه و الصرف الصحي كان سنة 2005 ، و هو ما يدل على أن هذا في بلادنا حديثة جدا .

- تضارب بعض الأرقام باختلاف مصادرها .

- صعوبة الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية ( وزارة الموارد المائية ، الجزائرية للمياه و المديريات الولائية للري ) ، و الموقف السلبي من طرف بعض مسيري الجزائرية للمياه و عدم إفادتهم لنا ببعض الأرقام و المعلومات الضرورية .

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

# الفصل الاول

**تمهيد:**

لقد خضع دور الدولة أو وظيفتها و تدخلها في الشؤون الاقتصادية والسياسية أو عدمه لجدلية تاريخية طويلة،حيث لوحظ منذ بزوغ عصر الدولة القومية، أن هذا الدور يتوجه باستمرار للتغير من عصر إلى آخر وفق إيديولوجيات متعددة التي حاولت تجسيد مبادئها ضمن توجهات اقتصادية وسياسية تخدم مصالحها.

أما في عصرنا الحالي الدور الاقتصادي الذي كان مسلم به في الاستثمار والانفاق على البنية التحتية تغير كذلك واصبحت هناك دعائم تشجع تدخل القطاع الخاص في الاستثمار في البنى التحتية بمختلف انواعها بصيغ متبابنة من تدل و تملك كلي الى تدخل جزئي عن طريق المشاركة.

ولهذا سوف نتطرق في هذ الفصل الى:

المبحث الاول : التطور التاريخي لدور الدولة في الاقتصاد ومختلف وظائفها

المبحث الثاني: الموازنة بين القطاع العام و الخاص و ترشيد الاستثمار بينهما في مجال البنى التحتية .

المبحث الثالث:المجالات الدولية في تطبيق الشراكة قطاع عام خاص.

## المبحث الاول: التطور التاريخي و النظري لدور الدولة الاقتصادي و مفاهيم الاستثمار العام و الخاص

رغم تعدد التعريفات للدولة[1]إلا أن الحد الأدنى للاتفاق هو أن الدولة تتضمن عناصر ثلاثة: **شعب وإقليم وسيادة،** وأهم و أخطر هذه العناصر هو فكرة السيادة وهي تحدد طبيعة الدولة المعاصرة كما تربط علاقتها بالعنصرين الآخرين " الشعب و الإقليم"[2].

وعند الحديث عن الدولة المعاصرة فإن هذا التعبير قد يقصد به أمور مختلفة في المعنى واسع يكاد يتسع ليتضمن المجتمع نفسه باعتبار أن الدولة هي التنظيم السياسي للمجتمع وبالتالي يشتمل كل المندرجين تحت هذا التنظيم من أفراد وهيئات ومؤسسات وأحزاب وحكومة، ولكن التعبير في المعنى ألأضيق يقصد به المؤسسات الحاكمة بالمقابل للأفراد والهيئات الخاصة، وفي هذا المعنى الثاني يختلط اصطلاح الدولة بتعبير " الحكومة " بالمعنى الواسع، وعندما يدور الحديث عن " دور " الدولة فإن المعنى الثاني يرد بشكل أقرب إلى الأذهان باعتباره حديثا عن دور المؤسسات الحاكمة في النشاط الاقتصادي [3].

### المطلب الاول:الدولة في فكر المدرسة الليبرالية:

نحاول من خلال هذا المطلب، التطرق إلى أهم ما جاءت به الأفكار الليبرالية في تحديد دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

---

[1]لفظ "الدولة" في اللغة العربية من دال يدول ويشير إلى معنى التوقيت و الزوال وتلك الأيام تداولها بين الناس وبالمقابل فإن اللفظ في اللغات الأجنبية Etat،Stat يشير إلى فكرة الحالة والاستقرار أو الدوام. لمزيد من التفاصيل أنظر **حازم الببلاوي**(1998): دور الدولة في الاقتصاد،دار الشرق الطبعة الأولى،بيروت ،ص18 .

[2]**حازم الببلاوي**:دور الدولة في الاقتصاد،مرجع سابق ذكره ،ص20

[3]**حازم الببلاوي**:دور الدولة في الاقتصاد، مرجع سابق ذكره ، ص18

**الفرع الاول– الدولة ما قبل الكلاسيك:**

كما هو معروف فإن الاقتصاديين ما قبل الكلاسيك يستندون في مناقشتهم وتحليلهم على تطور الاقتصاد الحر، أي على المبادرة الفردية وفق هذه المعضلة كيف يتم تحديد إطار الدولة في الحياة الاقتصادية ؟ ولمحاولة الإجابة على هذا التساؤل سنتعرض بشكل مختصر إلى رؤية كل من الماركنتيليين والفيزيوقراط في الدولة.

أولا – الدولة عند التجاريين Les mercantiliste:

في القرن الخامس عشر إلى غاية القرن الثامن عشر ظهر في أوربا تيار من الأفكار الاقتصادية أطلق عليه مؤرخوا الفكر الاقتصادي اسم " مذهب التجاريين أو" مدرسة التجاريين " وتدور أفكار هذا المذهب حول طبيعة الثروة وكيفية زيادتها وحول ظاهرة إرتفاع الإئتمان ،في هذا الصدد يمكن اجمال الأصول و الاتجاهات الفكرية لهذه المدرسة كما يلي[1]:

*في المدن التجارية لم يكن كبار التجار مجرد ذوي نفوذ في الحكومة وإنما كانوا هم الحكومة و على نطاق أوربا كلها.بحيث أهم تطور وقع في تلك الأعوام الطويلة ظهور وتدعيم سلطة الدولة الحديثة وهي عملية لم تكتمل تماما حتى توحيد إيطاليا في العام 1861 وتوحيد ألمانيا في فرساي بعد ذلك بعشرة أعوام فقد شهدت القرون المبكرة من جهة انحدار جماعات البارونات الإقطاعيين الذي كانت الضغائن فيما بينهم جزء من طبيعتهم، ومن جهة أخرى ظهور سلطة

[1] **عادل أحمد حشيش ، زينب حسين عوض الله** (1999): مبادئ علم الاقتصاد ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، القاهرة، ،ص90.

الأمراء والمدن، ولم تكن الدولة القومية [1]إلا الخطوة النهائية في سلسلة طويلة من الأحداث، لأن بصعودها جاءت

الرابطة الوثيقة الحميمية بين سلطة الدولة ومصلحة التجار[2] .

*أما فيما يخص الدول الصناعية المتقدمة لوحظ في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر خروج هذه الدول من تخلفها والتي تمثل مرحلة الرأسمالية التجارية والتراكم البدائي لرأس المال ، أيضا ظهور أفكارا وسياسات اقتصادية تتجلى في المقام الأول، بحيث تم النظر بعين العطف والرضا إلى نمو قوة الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية كوسيلة ضرورية لتوحيد الأمم الأوروبية التي كانت معظمها مقسمة إلى دويلات أو ولايات، تفصل بينها حواجز جمركية صارمة تعوق تدفق التجارة ونموها.

ومن تم فقد كان توجيه الدولة ضرورة لتوفير شرط هام من شروط التنمية كتوحيد السوق الداخلي،لتجد الصناعات الناشئة سوقا كافية لتصريف منتجاتها، وكسند في حماية المصالح الاقتصادية للمجتمع من منافسة الدول الأخرى. وقد شجعت السياسة الاقتصادية في تلك الفترة على قيام الاحتكارات في تجارة الجملة وتجارة الصادرات والواردات وكانت الحكومة تحمي هذه الاحتكارات باعتبارها أحسن وسيلة لتعظيم أرباح التجار الصناعيين في ذلك الوقت[3].

---

[1]القومية يشير إلى إنشاء جماعة بشرية واحدة لوطن واحد شريطة أن يجمعها تاريخ مشترك ولغة واحدة..و الدول القومية هي الدولة التي تجمع شتات شعبها وعناصرها العرقية في نظام سياسي واحد وقوي، ولا مانع من وجود عناصر عرقية أخرى في هذه الدولة.

[2]**جون كينيت جالبريت**، ترجمة **أحمد فؤاد بليغ** (2000): تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر " ، ص50.

[3]**ابراهيم العيسوي(1996)** : " تحرير الاقتصاد ودور الدولة في تحقيق التنمية في الوطن العربي "، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص12.

وعليه يمكن أن نستخلص أهم أفكار التجاريين حول وضعية تدخل الدولة في:

1-يجب أن تكون الدولة قوية، ويجب أن تكون غاية النظام الاقتصادي لتحقيق هذه القوة من هنا عرفت نظريتهم بنظرية " الاقتصاد للقوة ".

2- بسبب نفوذ التجار في الدولة كان هناك إيمان قوي بدور الدولة وبتدخلها في الاقتصاد.

1 -بما أن الثروة** هي أهم ما يحقق قوة الدول فيجب أن تسعى الدولة إلى تنمية

ثروتها .

إن ما يجب استنتاجه أن تحصيل مزيد من الثروة يقتضي تحقيق فائض في الميزان التجاري، الأمر الذي يتطلب إخضاع عمليات التجارة الخارجية لأشراف الدولة التي يجب أن تضمن مكانتها التنافسية في السوق الدولية وعليه "كان تدخل الدولة في تسيير الحياة الاقتصادية هو الحكمة المألوفة"[1].

ثانيا- الدولة عند الفيزيوقراط " الطبيعيين "[2]:

---

*الثروة :كانت تمثل لدى التجاريين و بصفة خاصة الأوائل منهم في الذهب والفضة وبقية المعادن النفيسة.

[1]**عبد الرزاق الفارس (1997)**:الحكومة والفقراء والأنفاق العام"مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،،ص26.

[2]-ينسب **مذهب الطبيعيين** إلى مجموعة من المفكرين بفرنسا في القرن الثامن عشر اجتمعوا حول زعيمهم " فرانسو كيناي " 1694 – 1974 ومن بينهم آن روبير جاك تورجو " 1768 – 1781 " بيير صمويل ديبون دي نيمور " 1739 – 1817 "، وكان الفيزيوقراطيون رجالا جدرين بالاحترام، وهكذا كان نظامهم من نواح كثيرة وهي الوصف الذي يمكن أن يطلق الآن للمرة الأولى على مجموعة من الأفكار الاقتصادية. لمزيد من التفاصيل أنظر:ا- **عادل أحمد حشيش و زينب عوض الله:** مبادئ علم الاقتصاد ، مرجع سابق ذكره، ص95.

أعتقد الطبيعيون أن الظواهر تخضع لقوانين طبيعية لا دخل لإرادة الإنسان في إيجادها وفي انطبقاتها وتنظيمها للحياة الاقتصادية، وتقوم هذه القوانين على مبدأين[1]:

-مبدأ المنفعة الشخصية.

-مبدأ المنافســـــة.

واستمد الطبيعيون فلسفتهم وتعاليمهم بشأن السياسة الاقتصادية واجبة الإتباع من فكرة الناتج الصافي والنظام الطبيعي، وقد نادى الطبيعيون بترك النشاط الاقتصادي حرا دون تدخل من جانب الدولة، لقد كانت سياستهم ترتكزعلى مبدأ " دعه يعمل ، دعه يمر " وحجتهم في ذلك أن تلك السياسة هي الكفيلة بتجسيد القوانين الطبيعية، و من ثم تحقيق الخير الذي تكلفه هذه القوانين.

من هنا نظر الطبيعيون إلى الدولة على أنها مجرد حارس للنظام الطبيعي وتنصرف وظيفتها الأساسية إلى إعلان إقرار القوانين الطبيعية و لا تسمح لها بالتدخل في شؤون الأفراد إلا على سبيل الاستثناء في مجالات محددة : صياغة الأمن الداخلي والخارجي، حماية الملكية الفكرية، ولاية أمر القضاء وجعل الأفراد ينفذون ما يرتبطون به من عقود والقيام بالأعمال العامة التي لا غنى عنها بمزاولة النشاط الاقتصادي. كما نادوا بإتباع السياسات الاقتصادية التي تساهم في زيادة إنتاجية الأرض، وبالتالي الناتج الصافي وقيمته.

إذن في ظل هذا الفكر تم الاعتراف بمبدأ حرية التعاقد وفي نفس الوقت تحديد دور الدولة وعدم تدخلها في الحياة الاقتصادية بقدر الإمكان والذي عرف فيما بعد باسم الدولة الحارسة.

---

[1]- **جون كينت جالبرت** : " تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر "، مرجع سابق ذكره، ص 63.

**الفرع الثاني –الدولة عند الكلاسيك" التقليدي "[1]:**

إن الفترة التي عرفت تطور مذهل للصناعات نتج عنها رأسمالية صناعية في منتصف القرن الثامن عشر تميزت بتميز الهيكل الأساسي للاقتصاديات الأوروبية حيث ظهرت أنظمة و أفكار اقتصادية مستحدثة تمثلت في انحسار لتنظيم الدولة للحياة الاقتصادية .

و لقد أدت الرأسمالية الصناعية إلى تطبيق مبدأ العمل الذي ظهر في تلك المرحلة نتيجة لعوامل عديدة كظهور الاختراعات و الآلات والمصانع كبيرة الحجم التي احتاجت إلى تطبيق مبدأ التخصص الذي نادى به وتبناه الاقتصادي **أدم سميت**. و خلال هذه الفترة دخلت الدولة فيما يسمى بمرحلة " **الدولة الحارسة** " ، حيث تبنت فلسفة محايدة وتراجع دورها في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية واقتصر على تهيئة الإطار العام الذي يمكن الأفراد من ممارسة نشاطهم بحرية تامة ,و اقتصر دورها فقط على إشباع الحاجات الأساسية. وقد دافع عن هذه الفلسفة بعض الاقتصاديين الذين تبنوا أفكار اقتصادية مفادها أن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يضر بها, وان كل فرد في سعيه إلى تحقيق مصالحه الخاصة يحقق في نفس الوقت المصلحة العامة من حيث لا يشعر و في هذا الإطار كتب **آدم سميت** قائلا " بأن الجهد الطبيعي الذي يبدله كل إنسان لتحسين وضعه إذا تم في جو من الاطمئنان يكون قويا لدرجة أنه قادر

[1]من الصعب تعيين الحدود الزمنية للمذهب الكلاسيكي، إلا انه في الإمكان بدئه مع كتاب آدم سميت " بحث في طبيعة و أسباب ثروة الأمم " الذي نشر عام 1776 شريطة ألا نغفل العمل التمهيدي الذي قام به الرواد الأوائل.لمزيد من التفاصيل أنظر:- **عادل أحمد حشيش و زينب حسين عوض الله** ":مبادئ علم الاقتصاد "، مرجع سابق ذكره، ص 110.

وحده وبدون أية مساعدة على إيصال المجتمع إلى الثروة والرخاء، بل وأيضا على تخطي مائة عقبة لا ضرورة لها تفيد بها جماعة القوانين الإنسانية عمل المجتمع "[1].

إذن وفق هذه المقولة يمكن تلخيص أهم المرتكزات الأساسية التي تبين معارضة آدم سميت بشدة لكل عمل حكومي فيما يلي:

1 – في دراستهم للظواهر الاقتصادية يتأثر التقليديون بالفكرتين اللتين ميزتا الفكر الاجتماعي للقرن الثامن عشر: فكرة النظام الطبيعي والنظام المادي للكون.

2– تقوم الدراسة في الإطار التحليلي لمجتمع تسود فيه المنافسة ليس فقط داخل البلد الواحد وإنما كذلك على مستوى الاقتصاد الدولي.و في هذا المجتمع لا تقوم الدولة إلا بدور الحارسة التي تقتصر وظيفتها على الحفاظ على النظام العام " من خلال حماية الملكية الفردية من كل عدوان داخلي أو خارجي " دون التدخل في الحياة الاقتصادية للمجتمع إلا في المجالات التي يحجم عنها رأس المال الفردي، فإذا ما تركزت الحياة الاقتصادية حرة فإن هناك من القوى ما يكفل تصحيح كل صور الاختلال التي تصيب الاقتصاد، أما تدخل الدول فسوف يترتب عليه إعاقة الجهاز التلقائي أو " اليد الخفية" التي تؤدي إلى حدوث التوازن وتصحيح الاختلال.

[1]– **توفيق سعيد بيضون(1994)**: " الاقتصاد السياسي الحديث "، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، الطبعة الثالثة ، لبنان ،،ص26

وكانت أقوى توصيات "**أدم سميت** " فيما يتعلق بالسياسة العامة هي الدعوة إلى حرية التجارة الداخلية والخارجية حيث يستخلص أنه كلما اتسع نطاق التجارة زادت الفرصة أمام التخصص – أي تقسيم العمل – وعظمت بالدرجة نفسها أو كما يمكن أن يقال الآن إنتاجية العمل[1].

وكان يحث على التقطير في المصروفات الشخصية ويمد النصيحة بقوة إلى الدولة، ويقتصر أنشطة الدولة بصرامة على النهوض بأعباء الدفاع وإدارة العدالة، وتعهد الأشغال العامة الضرورية، وتؤكد أقواله الشهيرة عن حق بشأن الضرائب ينبغي أن تكون يقينية و مناسبة غير مرهقة في تقديرها وتحصيلها وهو يصادق كحد أدنى على ضريبة دخل متناسبة.

رغم الشعارات الليبرالية القوية التي رفعتها المدرسة الكلاسيكية ورغم ما هو شائع ومعروف في الكتب والمراجع العلمية المتداولة عن محدودية الدور الذي اضطلعت به الدولة في الحياة الاقتصادية وعما يسمى بحياة المالية العامة، إبان مرحلة رأسمالية المنافسة الحرة وعند شيوع مصطلح " الدول الحارسة " كتعبير عن عدم التدخل الحكومي، إلا انه من الثابت تاريخيا أن الدولة على صعيد الواقع الفعلي قد لعبت أدوار خطيرة لا يستهان بها في دعم وتقوية المجتمع الوليد للرأسمالية الصناعية وقد استخدمت الطبقة الرأسمالية الصاعدة جهاز الدولة في صراعها ضد قوانين ومؤسسات وروابط المجتمع الإقطاعي والقضاء على بقايا الامتيازات الاحتكارية وفي هذا الخصوص تنهض أمامنا عدة حقائق نذكر منها:

1- أن نجاح الثورة الصناعية في بريطانيا "وفي دول أخرى في مرحلة لاحقة " لم يكن دون سياسة الحماية التي طبقتها الدولة لدعم الصناعات الوليدة من المنافسة الأجنبية.

[1] **جون كينت جالبريت** : تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر " ، مرجع سابق، ص85.

2- الدور الذي لعبته الحكومات في توفير الطعام الرخيص للعمال حتى تنخفض الأجور وتزيد أرباح الرأسماليين وقدرتهم على التراكم.

3 - تدخلت الدولة من خلال القوانين واللوائح لدعم وترسيخ العلاقات الاجتماعية الجديدة التي

خلفها النظام الرأسمالي مثل حرية التعاقد وحرية العمل وحرية الإنتاج وحرية التجارة.

4- الدعوة الجديدة للأخذ بنظام السوق ورفع يد الدولة عن الحياة الاقتصادية لم تجد استجابة

تذكر لا في ألمانيا ولا في الولايات المتحدة في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، عندما كان كل منهما في مرحلة متخلفة بالقياس إلى كل من إنجلترا وفرنسا، فقد رفض الألمان هذا الفكر الليبرالي، واعتبروه ستار أيديولوجيا لحماية المصالح الإنجليزية والفرنسية في ذلك الوقت، وتمسكوا بمبدأ التدخل والحماية من جانب الدولة وبلوروا مفهوم القومية الاقتصادية، وتوصلوا إلى صياغة أكثر أحكاما لنظرية حماية الصناعة الناشئة وتبريرات قوية لرفض مبدأ التجارة الحرة[1].

5- بالنسبة للولايات المتحدة ، فقد أخذت السياسة الاقتصادية طابعا تجاريا يستند إلى المدرسة التجارية، باعتبار ذلك هو الأنسب لمرحلة التطور التي كانت تمر بها في ذلك الحين، وأنه ضمانة ضرورية لوضع أسس التقدم الصناعي فيها، مثلما حدث في إنجلترا وفرنسا من قبل، وقد سارت اليابان أيضا على نفس المنوال منذ بداية نهضتها الحديثة في عام 1868، حيث

[1] **إبراهيم العيسوي**: تحرير الاقتصاد ودور الدولة في تحقيق التنمية في الوطن العربي ، مرجع سابق ذكره، ص19.

قامت الدولة فيها بدور نشيط، ولم تدع الأمور لقوى السوق وحرية التجارة، وإنما بادرت بإقامة العديد من المشروعات الإنتاجية، كما أنها مارست الاستعمار في فور موزا وكوريا وأجزاء من منشوريا [1] .

وفي ضوء هذه الحقائق هل يمكن أن نردد الأسطورة التي طالما روجها الفكر الاقتصادي وهي أن الدولة دورها كان هامشيا في مرحلة رأسمالية المنافسة الحرة وأن وظائفها لم تعد مجرد واجبات " الحراسة " أو ان تصدق أن المالية العامة في تلك المرحلة كانت محايدة بل أن اندلاع الحرب العالمية الأولى التي كانت صراعا ضاريا بين الدول الرأسمالية لإعادة تقسيم المستعمرات ومناطق النفوذ والأسواق الخارجية في حد ذاته تأكيدا واضحا على عدم حياد المالية العامة وعلى ضخامة حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

**الفرع الثالث– الدولة عند كينز:**

كان من الطبيعي في نهاية القرن 19 أن يؤدي زيادة التركز في الصناعات إلى زيادة حدة التناقضات بين الشكل الخاص للتملك وبين الطابع الاجتماعي للعملية الإنتاجية حيث أصبحت هذه الأخيرة تعيق نموها وتبلور الملامح الأولية لانهيار الرأسمالية لكن بتوفر عاملين استطاعت الرأسمالية أن تجدد نفسها:

العامل الأول: يتعلق بمأزق الاشتراكية بمعنى المفهوم الاقتصادي للاشتراكية كنموذج وما تحقق على الواقع كان يسيء إلى النموذج النظري.

[1]– **إبراهيم العيسوي**، مرجع سابق ذكره، ص 19.

العامل الثاني: هيكلة نموذج **كينز** للرأسمالية الاجتماعية كانت تستجيب إلى مصالح قوى اجتماعية واسعة ومن جهة أخرى فإن رأس المال كان مشغولا بأعمال أخرى " ليس تعظيم الربح " وإنما بالحرب الباردة، ومن تمت أن المشروع في إطار هكذا مناخ كان يسمح بمشروع الرأسمالية الوطنية [1].

وتركيزا على العامل الثاني جاءت أفكار **كينز** تؤكد على أن أزمة النظام الرأسمالي تكمن في القوانين التقليدية التي تحكم النظام والتي من بينها الحد من دور الدولة في الميدان الاقتصادي، لذا كان أول ما دعا إليه **كينز** هو ضرورة تدخل الدولة من خلال تشجيع ما أسماه بالطلب الفعلي أو الفعال[2]The effective demand حيث تقوم بتنشيط الطلب على الاستهلاك بإتخاد إجراءات تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي في صالح الطبقات الفقيرة ذات الميل الكبير للاستهلاك كذلك يمكنها أن تتدخل لتنشيط الطلب على الاستثمار عن طريق قيامها ببعض المشروعات، مما يترتب عليه زيادة إنفاقها الاستثماري ومما يستتبع زيادة دخول الأفراد بنسبة أكبر من الإنفاق الاستثماري الأولى "نظرية المضاعف"،كما يمكن أن تقوم بخفض سعر الفائدة حتى تشجع المنتجين على الاقتراض والقيام باستثمارات جديدة تتدخل للقضاء أو الحد من الاحتكارات التي تعمل على إبقاء أثمان منتجاتها مرتفعة.

ومع ذلك لا يعتبر **كينز** معارض للرأسمالية أو أنه ضد الفردية، وإنما كان يبحث عن كيفية إدارة الرأسمالية بكفاءة من خلال التوفيق بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة[3].

---

[1] **عبد الأمير سعد،(2005)** :محاضرات العولمة الاقتصادية و المالية "سنة أولى ماجستير تخصص اقتصاد المعرفة و العولمة.

[2] **رضا عبد السلام** (2003):انهيار العولمة هل حقا يعيد التاريخ نفسه " الدار الجامعية. الاسكندرية ،ص37.

[3] – **عادل احمد حشيش، زينب عوض الله**:مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق ذكره ،ص132.

وعليه استجابة الدول الرأسمالية لأفكار **كينز** التالية:

1- يقوم القطاع الاحتكاري بإيداع مهمة تخطيط مجالات التصريف للدولة مثلا فيما يتعلق بتنمية

الاستهلاكات الجماعية " الصحة، البنية التحتية للطرق" وهكذا يجد جزء متزايد من الفائض مجالات للتصريف.

2- يجب على الدولة أن تتدخل بفعالية لتنظيم وتيرة النشاط الاقتصادي وذلك عن طريق التمويل

العام لإنتاج ويفتح بذلك مجالا آخر للتصريف يطمح فيه الفائض الاحتكاري الباحث عن الاستثمار، مثلا "مولت الخدمات الفيدرالية للولايات والبلديات المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته خمس إلى ربع من النشاط الاقتصادي الإجمالي في حين لم تكن هذه النسبة في 1929 تتجاوز 8%.

3- يسمح التأميم بسيطرة الدولة على القطاعات الأقل ديناميكية في الاقتصاد مثلا صناعة الحديد والفحم، والنقل التقليدي.

4- تشكل النفقات العسكرية و الصناعات الحربية مجالا آخر لتصريف هذا الفائض الاحتكاري الباحث عن التراكم. نتيجة لهذا السلوك استطاعت الدول الرأسمالية الخروج من أزمتها الخانقة خاصة الأزمة العالمية" أزمة الكساد1929".

وترافقت التجربة التطبيقية للسياسة **الكينزية** تطور في دور الدولة من مجرد حارس إلى المشاركة في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي بالعمل على توفير عدد من الخدمات والسلع الأساسية للمواطنين وظهرت بالتالي أفكار عن دولة الرفاهية* **welfare state** والتي ينبغي أن تقدم المزيد من الخدمات الاجتماعية للمواطنين و تؤمنهم ضد العديد من المخاطر" العجز والشيخوخة والمرض" [1].

إن ما يجب التذكير به أن **كينز** لم يكن ينظر إلى تدخل الدولة على أنه تدخل دائم في مجرى الأعمال، بل كان يعتبر مجرد مد يد المساعدة، لهذا فالتدخل لم يكن حلا وإنما كعلاج لا مفر منه للأوضاع السيئة التي عرفها الاقتصاد آنذاك، و يتأكد هذا بقوله **كينز**" إن التوسع في وظائف الدولة يضمن تحقيق العدل واسترداد التوازن ودفع الاستثمار....الخ[2].

**<u>الفرع الرابع– الدولة عند النيوليراليين:</u>**

مع بداية السبعينات من القرن العشرين ظهرت ملامح الأزمة الاقتصادية تلوح في الأفق بداية بحالة التضخم في الولايات المتحدة الأمريكي حيث ظهر في 1966 الشكل الجديد للتضخم على صورة زيادات متوالية وحلزونية للأجور و الأسعار مما أسفر إلى الوصول إلى التضخم المؤلف

*يمكن أن تحدد أدوات دولة الرفاهية في: التنظيم والتوجيه, وتأميم بعض الصناعات الأساسية,و حركة عمالية قوية, والسياسة المالية العامة وارتفاع معدل النمو الأقتصادي, والتشغيل الكامل,لمزيد من التفاصيل أنظر:محمد **عمر شابرا(1966)**: الإسلام والتحدي الاقتصادي ،ترجمة محمد زهير السمهوري، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص156.

[1]– **حازم الببلاوي**"دور الدولة في الاقتصاد"مرجع سابق ذكره ص36.

[2]– **زغيب شهرزاد** (2004):مكانة القطاع الخاص في النسيج الصناعي الجزائري منذ الاستقلال"أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. جامعةعنابة ص19-20

من رقمين" [1]حيث وصل إلى 14% من عام 1974 إلى غاية 1975 زيادة على ذلك الصدمات النفطية التي كانت بين الفترة 1974- 1976 حيث أثرت الزيادة في سعر النفط عما يقارب من 10% من التأثير التضخمي في تلك السنوات، بعد هذه الأزمة عرفت الدول النفطية فائضا هائلا في موازين مدفوعاتها قابله عجز شديد لدى الدول الصناعية وهي المستوردة الأساسية للنفط، فمن فوائض دول الأوبك البالغة حوالي 30مليار دولار في عام 1979 قامت البنوك التجارية الدولية بتمويل قروض للدول النامية بمبالغ لم تقل عن 24 مليار دولار، وبعد الصدمة الثانية للنفط في سنة 1986 تكرر المشهد نفسه، إذ لم تلبث الدول الصناعية أن استطاعت بما تملكه من قدرات اقتصادية ومن خلال تأثيرها في الاقتصاد العالمي " التضخم العالمي" أن تتخلص من عبئ ارتفاع أسعار النفط و تحقيق التوازن في موازين مدفوعاتها وتحويل العجز إلى الدول النامية وبالتالي زيادة مديونيتها.

كل هذه الاختلالات أدت إلى الوصول إلى حالة التقى فيها للأول مرة التضخم بالكساد أو الركود " التضخم الركودي أو الركود التضخمي" كما يسميها بعض الاقتصاديين .

إلا أن آلية الإصلاح **الكينزي** تسير على خط واحد وهو معالجة الركود و البطالة وهنا تصبح الطريق سالكة ولا معوقات تذكر، فهاتين الأزمتين تتطلبان لمعالجتهما زيادة في الإنفاق وخفضا للضرائب وهي إجراءات مقبولة من الناحية السياسية.

[1] **سمير حسون** (2004):الاقتصاد السياسي" تطور الأفكار الاقتصادية ونظرية التوزيع والسعر،الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات صيدا ،ص123 .

أما التضخم فيتطلب لعلاجه تخفيضا للإنفاق الحكومي وزيادة للضرائب، وهما أمران من الصعب حصول توافق سياسي عليهما لأنهما يعتبران من الإجراءات غير الشعبية وهذا ما جعلها غير مقبولين تماما[1] .

و أمام تنامي الأختلالات الاقتصادية والاجتماعية فقد عجزت المدرسة **الكينزية** عن تفسير إخفاق الدولة في إعادة التوازنات المطلوبة رغم تدخلها القوي, الأمر الذي فتح الباب لإعادة النظر في **الكينزية**, والنتيجة كانت تبلور نهجا قديما دعا للرجوع إلى الليبرالية الاقتصادية التقليدية واليات السوق الطليقة [2] بقيادة **ملتون فريدمان** " مدرسة شيكاقو".

لقد اندفعت الليبرالية الاقتصادية الجديدة بطرح أفكارها التي تؤكد أن أساس المشكلة تكمن في الحركة العمالية التي خربت " أسس التراكم الخاص" بمطالبتها المستمرة حول الأجور و الضمان الاجتماع [3].

وينفي **فريدمان** وجود أية علاقة بين أزمات الاقتصاد الرأسمالي وعدم تدخل الدولة كما ذهب **كينز**، فعلى عكس هذا الأخير تنتج الأزمات حسب **فريدمان** من إفراط و سوء تدخل الدولة الأمر

[1]– المرجع السابق ذكره ص127

[2]– **صالح ياسر حسن** (1999): الليبرالية– الخوصصة: برامج التكييف الهيكلي بين أوهام الخطاب الإيديولوجي وحقائق إعادة إنتاج التبعية " مجلة العلوم الأنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة عدد12– الجزائر، ص66.

[3]– **منير الحميش(2003)**: الإصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبرالية الاقتصادية الجديدة وحق الشعوب في الحياة" الرضا للمعلومات، دار الرضا للنشر الطبعة الأولى سوريا، ص152

الذي يترتب بموجبه تبذيرا وهدر للموارد و بيروقراطية في تسير الشؤون الاقتصادية ناهيك عن الضغط الذي يمارسه هذا التدخل على الطلب الخاص بفعل ارتفاع معدلات الفوائد.

و يستطرد في القول بأن " تدخل الدولة غير فعال ولا جدوى منه باعتبار أن الأفراد و المنظمين و المقيمين على مجالس إدارة الشركات الكبرى كانوا يراكمون من التعلم و التجربة ما يسمح لهم بتوقع آثار السياسة الاقتصادية للدولة مقدما ومن تم تراهم يستجيبون بشكل أقل لإجراءات هذه السياسة مما جعل نتائجها في النهاية دون الأهداف المرجوة"[1].

هكذا يرى أنصار الليبرالية الجديدة، أن المحرك الأساسي للاقتصاد هو العرض ومن تم فإن العلاج الأنسب لأزمات الاقتصاد الرأسمالي لا يبدأ من التأثير على الطلب كما توصى بذلك **الكينزية**، وإنما يبدأ بالتأثير على العرض وذلك من خلال اعتماد جملة من السياسات يمكن تلخيصها فيما يلي:

– إتباع سياسة نقدية صارمة بغية السيطرة على معدلات نمو الكتلة النقدية وبالتالي القضاء على أحد مصادر التضخم الرئيسية و الوسيلة الفضلى لذلك هي ربط سعر الفائدة بظروف السوق " قوى العرض والطلب".

– تخفيض الإنفاق الحكومي باعتباره مصدر نمو عرض النقود.

– تحفيز القطاع الخاص عن طريق تخفيض الضرائب على الأغنياء.

– تحجيم دور الدولة و خصخصة مؤسسات القطاع العام في سياق عملية التكييف مع مستجدات

[1] **سمير حسون**: الاقتصاد السياسي:مرجع سابق ذكره ،ص127.

العولمة و التوجه نحو اقتصاد السوق .

هذه الفلسفة الليبرالية الجديدة أعادت ترتيب دور الدولة بعد أن قامت السياسات **الكينزية** بدورها الاستراتيجي في إعادة إعمار أوربا و تنميتها و إزالة آثار الحرب العالمية الثانية، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي و إخفاق مسيرة التنمية في الدول النامية من جهة وتنامي التكتلات الاقتصادية العملاقة التي أعدت لمواجهة مستجدات العولمة التي لا يكون فيها للدولة القطرية المنفردة أي وزن من جهة ثانية أضحى دور الدولة أكبر و أخطر لأنه انتقل من أشكال التدخل التقليدية وأساليب الحماية الدفاعية إلى آليات للتدخل الاستراتيجي للهجوم الاقتصادي لإعادة اكتساح المستعمرات السابقة وضمان مكانها معتبرة ضمن كوكبة الدول القوية لاقتسام منافع العولمة القسرية التي من خلالها يتم توزيع تكاليف تقدمها على البلدان النامية مما يساعدها على التخفيض من حدة الأزمات التي تعانيها اقتصادياتها[1].

## المطلب الثاني :الدولة في المدرسة الغير ليبرالية

### الفرع الاول –الدولة عند الماركسيين:

إن ردود الفعل ضد الآراء الليبرالية الفردية هي كثيرة ومتنوعة وكان بالإمكان جمع هذه المدارس تحت عنوان واحد و السبب يعود إلى أنها تطالب بتدخل الدولة ولذلك يطلق عليها اسم " التدخلية "على هذا الأساس نحاول تلخيص أهم أفكار الماركسية فيما يخص دور الدولة.

[1]– **صالحي صالح** (2005)::دور الدولة في الحياة الاقتصادية ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، عدد04،جامعة فرحات عباس،سطيف ،ص31.

يعتمد **كارل ماركس** على العقلانية التي يستمدها من الملاحظة الاجتماعية المجردة و المادية المرتكزة على الحوار الجدلي المتعاكس فالإنسان في نظره، فاعل ومفعول به في آن واحد معا، أنه يغير الأشياء بجهده وعمله فيؤثر عليها[1].

فبدأ **ماركس** يكتب عن موضوع الدولة عند نقده للفكر الهيجلي للدولة الذي كان ينظر إلى الدولة على أنها تمثل قمة العقلانية و الحرية المطلقة وانتصار الفكر على المادة و الوحدة على التشتت و أنها تمثل المصلحة العامة لا المصلحة الخاصة، فالدولة هي الحقيقة الأسمى وتعبيرا عن أرقى القيم.

لقد قلب النقد الماركسي المشكلة الهيجلية ومنها أن الحقيقة هي المجتمع وأن تأمثل الحقيقة هو الدولة وقد أدى ذلك بماركس إلى تخليه عن المجال الفلسفي وحتى السياسي لصالح المجال السوسيواقتصادي القادر وحده على كشف بنية المجتمع ولخصت المقدمة الشهيرة لـــ " مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي"1859 اتجاه **ماركس** العام " أن الحياة الاقتصادية هي القاعدة الفعلية و التناقضية للحياة الاجتماعية التي ترتفع على أساسها بنية سياسة قانونية –خاصة الدولة– مكلفة الإبقاء على صراعات وتناقضات الحياة الاجتماعية وليس بتقليصها"[2].

ولقد قسم **ماركس** المجتمع الرأسمالي إلى طبقتين:

– طبقة البورجوازية* المالكة للوسائل المادية للإنتاج أي رأس مال .

---

[1]– **عبد العالي دبلة** (2004): الدولة، رؤية سوسيولوجية"،الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر و التوزيع مصر ، ص110.

[2]– **عبد العالي دبله**،مرجع سابق ذكره ،ص110.

*البوجوازية bourgeoisie هي الطبقة الحاكمة في المجتمعات الرأسمالية وتظم الذين يملكون وسائل الإنتاج و التوزيع و التبادل Production– Distribution–et Echange

– طبقة العمال أو البروليتاريا– التي لا تملك هذه الوسائل.

انطلاقا من وضع كل من هاتين الطبقتين في النسق الاجتماعي، فإن مصالحها هي بالضرورة متناقضة مما ينجم عن ذلك صراعا بينهما[1].

لقد نظر **ماركس** من خلال تحليله المادي التاريخي إلى ظهور الطبقات الاجتماعية و ظهور الملكية الخاصة على أنه أساس كل المشاكل و الصراعات التي يتخبط فيها العامل أو الطبقة البروليتارية بشكل عام في المجتمع الرأسمالي وهكذا فإن التحليل المادي التاريخي يقطع الصلة نهائيا مع وجهة النظر التي تعتبر الدولة كحقيقة مستقلة عن علاقات الإنتاج المكونة للحياة الاجتماعية فالدولة تم إنشاؤها وفقا لصيغة قانونية سياسية لخدمة طبقة معينة هي الطبقة البرجوازية ولحماية مصالحها الخاصة و ملكيتها لأنه لولا هذه الملكية وانقسام المجتمع إلى طبقات ما كان هناك دولة، إذن الدولة ليست سلطة مفروضة من الخارج أنها نتاج المجتمع في مرحلة معينة ومحددة من تطوره[2].

فالدولة هي الخلاصة الرسمية للمجتمع كما يذهب إلى ذلك "**انجلز**" أنشأها المجتمع البرجوازي لنفسه للمحافظة على شروط الإنتاج الخاصة أو كما يقول **ماركس** هي خلاصة المعارك العملية التي خاضتها البشرية، هكذا نرى أن **ماركس** يرى في الدولة أداة الطبقة البرجوازية المسيطرة التي تستعمل لخدمة مصالحها الخاصة وليس مصالح كل المجتمع

[1]– **توفيق سعيد بيضون** :الاقتصاد السياسي الحديث، مرجع سابق ذكره ، ص87.

[2]– **عبد العالي دبلة** ،مرجع سابق ذكره ، ص111.

يمكن القول بأن **ماركس** و **انجلز** قد وجدا أن النظام الرأسمالي هو نظام مبني عل سلسلة من التناقضات، تتمثل في أزمات اقتصادية، ودورات تحصل الواحدة تلوى الأخرى مشتدة كلما مر الزمن وخلص إلى عدة نظريات في الأزمة منها:

1)- أن الاقتصاد الرأسمالي يضم العديد من الصناعات وأن معدلات النمو الخاصة بهذه الصناعات تحدث بصورة غير متناسقة وهذا في رأيه نتيجة عدم التوازن الموجود في طبيعة السوق الحر، فالاقتصاد يتكون من عديد من الرأسماليين كل منهم يأخذ قراراته لمصلح الفردية ولذلك لا سبيل إلى تنسيق القرارات كلها في الاقتصاد بصورة تكفل توازنها واتساقها وخلال وقت الرواج نجد أن بعض الصناعات قد توسعت أكثر وذلك لأن الصناعات المتكاملة معها لم تتوسع بنفس الدرجة وعليه تصبح طاقة هذه الصناعات فائضة ويؤدي اختلالها إلى التدهور.

2)- تتشابه مع بعض الآراء الحديثة **لكينز** و **كالسيكي،** وفي هذه النظرية يبدأ الرواج مع تطبيق الاختراعات وهذا يؤدي إلى ظهور زيادات غير عادية في الأرباح ولكنها مؤقتة مع ذلك في طبيعتها، وظهور هذه الأرباح غير العادية يحفز الرأسماليين على زيادة استثماراتهم، ولكن هذه العمليات تتضمن توفيرا في قوة العمل [1] وتناقص نصيبهم من قيمة الإنتاج، وبمساعدة تبلور الوعي الاجتماعي للطبقة العمالية من خلال أطرهم النقابية تحدث أزمة اقتصادية خانقة تقضي على النظام الرأسمالي برمته مفسحة بذلك المجال لإقامة النظام الاشتراكي الذي بشر به و تصبح الطبقة العاملة تملك وسائل الإنتاج ، بعد نجاح الثورة التي تقوم بها على الطبقة

[1] **عبد الرحمن يسري (2001)**: تطور الفكر الاقتصادي،كلية التجارة ،جامعة الاسكندرية- الدار الجامعية- مصر 2001،ص262.

البورجوازية قاضية بذلك على كل مقومات البنية الفوقية التي يكون قد أفرزها الاقتصاد الرأسمالي[1].

فالمرحلة الاشتراكية لخصت معالمها الرئيسية و أركانها الأساسية فيما يلي:

1- محو الطبقية وتصفية حسابها نهائيا بخلق المجتمع اللاطبقي.

2- استلام البروليتاريا للأداة السياسية وذلك بإنشاء حكومة ديكتاتورية قادرة على تحقيق الرسالة التاريخية للمجتمع الاشتراكي.

3- تأميم مصادر الثروة و وسائل الإنتاج الرأسمالية في البلاد وهي الوسائل التي يستثمرها مالكها عن طريق العمل المأجور باعتبارها ملكا للجميع.

4- قيام التوزيع على قاعدة، كل حسب طاقته ولكل حسب عمله[2] .

وفقا ما ذكر أعلاه، فإنه يمكن القول أن الفكر الماركسي قد جعل من الدولة العامل الوحيد الذي يضطلع بمهمة تحديد و تنسيق عوامل الإنتاج على الصعيد الوطني والقطاعي في طريق التخطيط.

**الفرع الثاني –الدولة عند ابن خلدون[3]:**

[1]- **توفيق سعيد بيضون** :: الاقتصاد السياسي الحديث ،مرجع سابق ذكره ، ص94 .

[2]**سمير حسون** :الاقتصاد السياسي في تطور الأفكار الاقتصادية و نظرية التوزيع و الأسعار"، مرجع سابق ذكره،ص136.

[3]-**ابن خلدون** الذي كانت له مكانه متميزة بين مفكري عصره على مستوى الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي فلقد كان صاحب منهج تطبيقي يتجاوز الطروحا ت اليونانية حول الدولة ،فأسس هدا العلم على أساس الاختلافات والفروق بين البدور والحضر التي تحدث

من المؤكد أن الدولة تمثل المحور الأساسي الذي تدور حوله أبحاث **ابن خلدون** ونظرياته وليست العصبية أو الصراع بين البدور و الحضر، فهو يضع مفهوم الدولة في إطاره التاريخي ويضفى عليه اهتماما مركزا ، فحاول تغير شؤونها وزوالها بالعصبية ولذلك قسم حركة تطورها إلى أطوار محددة تمثل عملية النشوء والارتقاء تم الاضمحلال مشخصا الأسباب الدينامية ، التي تؤدى إلى هدا الاضمحلال بفساد الجند والمال [1].

حيث يكتسب القائمون بها في كل طور خلقا من أحوال دلك الطور لا يكون مثله في الطور الآخر ، لان الخلق تابع بالطبع لمزاج الحال الذي هو فيه ، وحالات الدولة وأطوارها لا تعدو في الغالب خمسة أطوار[2]:

– الطورالاول: طور الظفر بالبغية وغلب المدافع والممانع، الاستيلاء على الملك وانتزاعه من أيدي الدولة (السالفة قبلها)، فيكون صاحب الدولة في هذا الطور أسوة قومه في اكتساب المجد وجباية المال و المدافعة عن الحوزة و الحماية، لا ينفرد دونهم بشيء لأن ذلك هو مقتضى العصبية التي وقع بها الغلب وهي لم تزل بعد بحالها.

– الطور الثاني: طور الاستبداد على قومه و الانفراد دونهم بالملك وكبحهم عن التطاول للمساهمة والمشاركة. ويكون صاحب الدولة في هذا الطور معنيا باصطناع الرجال واتخاذ الموالى والصنائع والاستكثار من ذلك لجدع أنوف أهل عصبته و عشيرته.

---

في العمران ، لا نتيجة الصراعات الطبقية لمزيد من التفاصيل أنظر –**حسن لطيف كاظم الزبيدى(2002)**: العولمة مستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، الطبعة الاولى ، دار الكتاب الجامعي ، الامارات العربية المتحدة ،،ص32 .

[1]– **حسن لطيف الزبيدى** مرجع سابق ذكره، ص33.

[2]– **عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون** (2002):المقدمة،طبعة جديدة منقحة أبناء شريف الانصارى للطباعة لبنانص163.

– الطور الثالث: طور الفراغ والدعة لتحصيل ثمرات الملك مما تنزع طباع البشر إليه من تحصيل المال وتخليد الآثار وبعد الصيت فيستفرغ وسعة * في الجباية وضبط الدخل والخرج وإحصاء

النفقات والقصد**.

–الطور الرابع: طور القنوع و المسالمة: ويكون صاحب الدولة في هذا قانعا بمباني أولوه، سلما لأنصاره من الملوك و أقتاله، مقلدا للماضين من سلفه، فيتبع آثارهم حذو النعل بالنعل ويقتفي طرقهم بأحسن مناهج الإقتداء، ويرى أن في الخروج عن تقليدهم فساد أمره و أنهم أبصر بما بنوا من مجد.

–الطور الخامس: طور الإسراف والتبذير ويكون صاحب الدولة في هذا الطور متلقا لما جمع أولوه في سبيل الشهوات و الملاذ و الكرم على بطانته وفي مجالسة واصطناع أخدان ***السوء وخضراء الدمن ****و تقليدهم عظيمات الأمور[1].

*الاعتدال.

**بمعنى استعراض جنوده.

***مفردها خذن، هو العشير.

****بمعنى الجميل في مظهره و الوضيع في أصله وتنبته، فلابد من غلبة أصل الشيء على كل شيء.

[1]**عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون** :المقدمة، مرجع سابق ذكره ص163، 164 .

فيكون مخرب لما كان سلفه يؤسسون وهادما لما كانوا يبنون وفي هذا الطور تحصل في الدولة طبيعة الهرم وسيتولى عليهم المرض المزمن الذي لا تكاد تتخلص منه ولا يكون لها معه برء إلى أن تنقرض[1].

هذه الأطوار التي تجتازها الدولة باعتبارها شخصا بملك، مرتبطة وموازيه لنفس الأطوار التي تمر بها الحسب " الجاه" خلال تعاقبه في الملوك واحدا بعد الآخر.

أما بخصوص دور الدولة في الحياة الاقتصادية "الصنائع إنما تستجاد وتكثر إدا أكثر طالبها .....إن الصنائع وإجادتها إنما تطلبها الدولة فهي التي تنفق سوقها، توجه الطلبات إليها ...لأن الدولة هي السوق الأعظم .....وفيها نفاق كل شيء[2].

وهذا القول يتضمن نظرية تدخلية تنطلق من أن التطور العفوي لا يعيق التنمية السريعة لكن هذه النظرية ينبغي أن تفهم عند حدود معينة، حدود ضمان مسيرة التطور وعدم تقديم الأسباب التي تؤدي إلى انهيار الدولة، وعدم خروجها عن حدود الممارسة الاقتصادية المعتدلة ، والظروف لتسيير النشاط الخاص و أن لا تقوم الدولة بما يقوم به الأفراد و تزاحمهم "وأنت أيها الملك عمدت إلى الضياع فانتزعها من أربابها و عمارها.....واقطعتها الحاشية و الخدام وأهل البطانة فتركوا العمارة و النظر في العواقب و ما يصلح الضياع، وسمحوا في الخراج لقربهم من الملك، ووقع الحيف على من بقى من أرباب الخراج وعمار الضياع فانحلوا عن ضياعهم و حلوا ديارهم وأدوا إلى ما تنذر من الضياع فسكنوها، فقلت العمارة و خربت الضياع،وقلت الأموال

[1]– **حسن لطيف كاظم الزبيدي** :العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث ،مرجع سابق ذكره ،ص35.

[2]– مرجع سابق ذكره ، ص36.

وهلكت الجنود و الرعية وطمع في الملك فارس ممن جاورهم من الملوك لعلمهم بانقطاع المواد التي لا تستقيم دعائم الملك إلا بها"[1].

وعلى الرغم من عدم إمكانية اعتبار نظرية ابن خلدون عن الدولة نظرية عامة ذلك ألا أنها خاصة تفسر نشوء الدولة و تطورها وانهيارها في العصر الإسلامي، إلا أنه نجح في تقديم نظرية خرجت

عن نطاق اليوتوبيات* القديمة وعن مسار الطروحات التاريخية[2].

إذن فتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لا يكون بشكل مفرط أو تفريط بل يأتي بشكل لا يحدث التناقض بين الملكيتين( العامة والخاصة).

**المطلب الثالث –الدولة في العالم الثالث:**

إن الدولة في العالم الثالث لم يتم التطرق إليها إلا مؤخرا نسبيا ،لكون العالم الثالث لم يبدأ في الظهور كوجود متميز إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، حيث اتخذت طابعا مشوها

[1]– مرجع سابق ذكره ، ص37.

*اليتوبيات هي المتاليات السياسية أو النظريات التي تهدف إلى إبراز و تمجيد الحالة الطبيعية الفطرية للبشر utopia.

[2]مرجع سابق ذكره ،ص37.

كنتيجة حتمية لولادتها تحت تأثير أساليب النقل المشوه لنماذج و أنماط الدولة الحديثة مما نتج عنه اتجاهين لتفسير طبيعة العالم الثالث اتجاه التحديث و اتجاه التبعية[1].

تبعا للإتجاه التبعية وجب استظهار بعض الاطروحات المفسرة للدولة التابعة في العالم الثالث.

**الفرع الاول- أطروحة بول باران:**

يذهب " **بول باران**" في تحليله للأبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العالم الثالث إلى أن الرأسمالية العالمية هي المسؤولة عن تخلف هذه الأبنية وأن تغير هذه الأبنية بشكل كلي هو السبيل الوحيد للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية وانطلاقا من هذه الإدارات فقد فرق "**بول باران**" بين ثلاثة أنواع من الحكومات التي يمكن أن توجد في العالم الثالث :

- الإدارة الاستعمارية[2] – النظم السياسية – الحكومات ذات الاتجاه الإصلاحي.

ويؤكد أن بناء الدولة بكافة أنماطها التاريخية هذه يشكل من خلال سيطرة رأس المال الأجنبي والدول الامبريالية التي تساعده.

إن نمط النظم السياسية والتي أطلق عليها "**باران**" **النظم الكمبرادورية** compradoracal state وهي نظم بالدرجة الأولى عملية، بحيث أنها تمثل مصلحة الرأسمال الأجنبي بالدرجة

[1]لمزيد من تفاصيل حول اللاتجاهين انظر: دراستنا **جليلة بوسعادة(2006-2007)** :الاستثمار الاجنبي المباشر و دور الدولة الاقتصادي":رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد المعرفة و العولمة،جامعة باجي مختار، عنابة، سنة ص27-28.

[2]– لم يتم الشرح المفصل لزوال هذه الإدارة بعد زوال الاستعمار التقليدي، لمزيد من التفاصيل أنظر **عبد العالي دبلة**. مرجع سابق ذكره
ص236.

الأولى وتعمل لصالحه وبالتالي فهي الوساطة بين الدولة المحلية بتشكيلاتها المختلفة و الرأس المال الأجنبي بحيث يسيطر هذا النمط من الحكومات على قطاعات متميزة من السكان، وتستمد تميزها من حصولها على جزء من الفائض الداخلي الذي يذهب في معظمه إلى البرجوازية العالمية المسيطرة على اقتصاد المجتمع التابع.

فتجد مثل هذا النمط أكثر انتشارا في معظم التشكيلات الاجتماعية– الاقتصادية المنتجة للمواد الأولية التي تسيطر عليها الشركات متعددة الجنسيات، فتظهر في هذا النمط قاعدة صناعية تابعة و أرصفة تصدير للسلع المنتجة داخليا وخارجيا.

أما بخصوص الاتجاه الإصلاحي أو ما يسمى بنمط" **الدولة الإصلاحية** " Findamental State الذي يكون هدفها إقامة برامج تنمية ومحاولة إحداث تغيرات بنيوية في هيكل الاقتصاد الوطني، فإنها تقوم على تحالفات داخلية من أجل المطالبة بالاستقلال وبعد الاستقلال, بإحداث تغيرات من أجل الإصلاح على المستوى الاقتصادي و الداخلي. غير أن ما يميز هذه البرامج هو حفاظها على إدامة الصلة مع مصالح رأس المال الأجنبي و المحافظة على الشكل القانوني للتعامل معه.

لذا فإن هذا النمط يذهب إلى إقامة تحالفات غير مستقرة مع البرجوازية المحلية ورأس المال الأجنبي، وهذا النمط يظهر في الغالب في الدول التي ظهرت فيها حركات استقلالية سياسية ذات نزعة قومية من دون أن تتمكن من نفي صلتها المباشرة مع رأس المال الأجنبي.

**الفرع الثاني– أطروحة حمزة علوي:**

من خلال دراسات " **بول باران**" لنمط الدولة وصل "**حمزة علوي**" إلي أن الدولة يمكن وصفها بالدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار Postcolonial societies حيث فرق بين الدولة في المجتمعات التابعة.اذ لاحظ انها لم تتأسس في المجتمعات التي خضعت للاستعمار عن طريق برجوازية وطنية، وإنما عن طريق بورجوازية استعمارية أجنبية قامت بتضخيم حجم جهاز الدولة وخاصة جناحها العسكري البيروقراطي لخدمة أغراضها الخاصة في المستعمرات، مؤكد أن ضعف الطبقات الاجتماعية قد فسح الطريق أمام العسكريين و البيروقراطيين " **الاوليغاركية**"* السيطرة على أجهزة الدولة مما انبثق عنه ثلاث أجهزة شكلت أجهزة الدولة الاستعمارية:

- الجيش - الجهاز البيروقراطي - الحكومات المحلية أو المجالس المحلية.

وحتى بعد رحيل الاستعمار لم تتغير طبيعة الدولة ووظيفتها بل تغير شكلها أو الصفة القانونية فقط، وهذا السبب في تسميتها بدولة ما بعد الاستعمار لأنها بقية مستمرة في أداء وظيفتها السابقة [1].

أما عندما ينتقل "علوي" إلى دراسة طبيعية دولة ما بعد الاستعمار وعلاقاتها بالتشكيلات الطبقية في مجتمعاتها، فيتبنى أطروحة استقلالية جهاز الدولة عن باقي التشكيلات الطبقية الأخرى. فقد كان المجتمع يتكون من برجوازية المراكز الاستعمارية، البرجوازية المحلية، ملاك الأرض الاقطاعيين. ولم تكن الدولة أداة في يد أي من هذه الطبقات ولا يستخدم ضد أي منها وإنما يقوم بدور الوساطة ويعمل نيابة عنها مجتمعة لحفظ النظام الاقتصادي- الاجتماعي الذي

*الاوليغاركية OLIGARCHICAL يعني به حكم القلة أو سلطة تهيمن على الدولة.

[1] **عبد العلي دبلة**، مرجع سابق ذكره ،ص240.

يحقق مصالحها وبصفة خاصة ديمومة الملكية الخاصة واستمرار النمط الرأسمالي كنمط مسيطر للإنتاج.

**الفرع الثالث- أطروحة سمير أمين:**

لا يختلف **سمير أمين** مع "**بول باران**" و "**حمزة علوي**" في أن الدولة في العالم الثالث دولة تابعة وتختلف عن نظيراتها في المركز، ويرى أنه ليس من الضروري أن تكون الطبقة البرجوازية هي المسيطرة على أجهزة الدولة لكن هذا لا يمنع من إقامة علاقات مع هذه الأخيرة وتتلخص هذه الروابط في الفساد السياسي والاقتصادي. غير أن هذه البرجوازية التابعة تنجح في بعض الأحيان في التغلغل في أجهزة الدولة، حيث أن تلك الأجهزة تسيطر عليها الشريحة العليا من البيروقراطية في تحالف من الاوليغاركية الزراعية في الريف سواء تحالف مفتوح ومباشر أو من خلال طبقة وسيطة هي الكمبرادورية حيث أصبحت الدولة مجرد أداة تخدم رأس المال الاحتكاري الأوربي سواء بطريقة مباشرة " من خلال الحكم الاستعماري" أو غير مباشر "النظم شبه الاستعمارية" ففي مواجهة التحالف الحكام في المستعمرات أو أشباهها و التابع لرأس المال الاحتكاري قامت حركات التحرير الوطني من ثلاث قوى هي[1]:

1- بروليتاريا ناشئة تعاني من الاستغلال.

2- جماهير فلاحية مستغلة من طرف كل الطبقات المحلية ورأس المال الاحتكاري الأجنبي.

[1]- **عبد العالي دبلة** ،مرجع سابق ذكره ،ص250.

3- البرجوازية الوطنية و كانت في طور التكوين ولم تتحول إلى طبقة فعلية بعد،عملت على تعديل

شروط العمل الدولي لبناء قاعدة اقتصادية لنفسها.

وفي رأي سمير أمين أن الدولة فقدت مشروعها الوطني التنموي وهذا لعدم تحكمها في الشروط التالية[1]:

- الهيمنة على إعادة تكوين قوي العمل الذي يتطلب من جهة سياسة دولة تسمح بتنمية زراعية، من جهة أخرى إنتاجا على نطاق واسع للسلع الاستهلاكية.

- الهيمنة على تمركز الفائض المالي الذي يتطلب وجود أشكال مالية تكون مستقلة نسبيا إزاء رأس

المال متعدد الجنسيات وذلك لتوجيه استخدام الأموال في الاستثمار المطلوب لدفع تنمية قوى الإنتاج.

- الهيمنة على السوق المحلية والقدرة على الدخول في المنافسة الدولية ولو قطاعات محدودة.

- الهيمنة على الموارد الطبيعية بأكثر من مجرد الملكية الوطنية بل يتعدى إلى سياسة دولة قادرة على استغلال هذه الموارد أو الاحتفاظ للمستقبل.

- الهيمنة على التكنولوجيا و القدرة على إعادة تكوين التكنولوجيا دون استمرار الحاجة إلى استيراد

[1]- **حسن لطيف كاظم الزبيدي** ، مرجع سابق ،ص25.

جميع عواملها.

لكن نظرا للحالة السائدة في بلدان العالم الثالث من تبعية واستحواذ نسبة ضئيلة من السكان من إقطاعيين ورأسماليين على نظم الحكم السائدة التي ارتبطت دائما بالكومبرادورية العالمية سياسيا واقتصاديا إلى أن أصبحت ذيلا ذليلا تابعا للمراكز الرأسمالية الكبرى في العالم, نشطت أحزاب شيوعية و أخرى اشتراكية ديمقراطية في بلدان العالم الثالث خصوصا في العراق وسوريا، مصر و الجزائر دعمت بشكل عام تدخلا واسعا للدولة في النشاط الاقتصادي على أسس قائمة على تجسيد " الاشتراكية" كنظام اقتصادي يهدف ليس فقط إلى تحقيق رفاه اجتماعي أقصى وعدالة اجتماعية شاملة، وإنما أيضا إلى الوصول إلى حالة من الكفاءة المثلى.

ويمكن أن نذكر أهم المعايير التي تستند عليها دول العالم الثالث في تبرير تدخل الدولة وهي كالآتي:

1 – ذهب هؤلاء الاشتراكيين إلى أن التوزيع الحقيقي للدخل المتولد في نظام اقتصادي معين هو في أهميته بالنسبة إلى معيار تنظيم الرفاه، ، وعلى أسس اقتصادية صرفة بينوا إلى أن توزيع الدخل توزيعا عادلا سيؤدي إلى أن يعكس السعر المدفوع مقابل سلعة أو خدمة معينة مدى الأهمية النسبية للحاجات المختلفة للأفراد، ذلك أن أهمية السلعة بالنسبة لدوي الدخل المنخفض ستكون أكبر منها بالنسبة لدوي الدخل العالي، لذا فإن إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع عن طريق الدولة باعتبارها تمتاز بالعدالة الاجتماعية ستزيد من الرفاه الاجتماعي.

إن هذه الحجة الأخلاقية للاشتراكية وبالتالي لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية وهذا من الجانب الايدولوجي[1].

2- فكرة السلع أو الخدمات العامة فهذه السلع أو الخدمات أساسية للمجتمع ولكن السوق لا تصلح

لتوفيرها إما لأن منفعتها تجاوز المستفيد منها ويفيد منها الغير بالضرورة وبذلك لا يصدق عليها

مبدأ القصر فالدفاع أو العدالة لا يمكن توفيرها لشخص دون أن يستفيد منها الجميع، كذلك

فهناك من الخدمات متى أديت لفرد استفاد منها الجميع دون تكلفة إضافية كفتح طريق أو جسر.

فالمتعامل في السوق غير مستعد لدفع ثمن سلعة لا يتمتع بها وحده وبغير ذلك فإنه يفضل التعامي أو الاستعباط و الإفادة منها متى أديت لغيرها.

3- فشل السوق الخاص وهي حجة تنحو منحنى اقتصاديا ناشئا عن إدراك أن اقتصاديات العالم

الواقعي تتخللها أسواق غير تامة يشيع فيها عنصر الكفاءة إلى حد تصعب مواجهته عن طريق

التدخل الحكومي المجرد فقد يجد المرء في الكثير من الأحيان أن المصالح الخاصة وقوة الاحتكار

[1]- **عبد المنعم السيد علي(1989)** : تقويم واستشراف لدور الدولة في النشاط الاقتصادي في الأقطار العربية ذات التوجهات الاجتماعية للعدالة و إعادة توزيع الدخل " في:لدولة ودورها في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي، محرر علي نصار ،دار الرازي ،لبنان ، ص 129

الاقتصادية تمنعان بدرجة خطيرة فعالية التنظيم الحكومي، وفي هذه الحالة يرى الاشتراكيون أن البديل الوحيد هو الملكية و التحكم العامان وليس مجرد التدخل في النشاط الاقتصادي لتصحيح نواقص السوق. إذ لا تستطيع الدولة تصحيح عدم كفاءة الأسواق عن طريق تشريعات فعالة.

4-تسريع التنمية الاقتصادية، وتذهب هذه الحجة إلى أن الاقتصاد الاشتراكي يتلاءم أكثر من غيره مع تحقيق هدف التقدم الاقتصادي السريع الذي تسعى إليه الأقطار النامية، وهم يرون أن اقتصادا مخططا كليا، ويتم التحكم فيه مركزيا، يمكن توجيهه بسهولة على خط تنموي سليم، وأن عملية اتخاذ القرارات اللامركزية في النظام الرأسمالي ينتج عنه تناقض أساسيا بين التفضيلات الخاصة للوحدات الاقتصادية الفردية التي تكون مصالحهم الرئيسية ذات طبيعة قصيرة الأجل من جهة وبين التفضيلات العامة حيث يكون الأفق الزمني أبعد بكثير و تكون الأهداف الاقتصادية ذات المدى البعيد أهم بكثير مما هي عليه لكل وحدة اقتصادية خاصة من جهة أخرى[1].

أما إذا نظرنا إلى الدولة في الوطن العربي, فقد تزايد دورها في الحياة الاقتصادية للاعتبارات التالية:

1- الحالة البدائية للقطاع الخاص من حيث قلة المنظمين الكفوئين وصغر حجم الوحدات الاقتصادي وعجز هذا القطاع عن توفير موارد كافية للاستثمار في منشآت كبيرة ذات كثافة رأسمالية عالية.

[1]- **ابراهيم سعد الدين عبد الله(1989)** :دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي قضايا عامة ونظرة مستقبلية ، في ( الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي )محرر علي نصار، دار الرازي ، لبنان،، ص 130.

2- رغبة الحكومات لدواع اقتصادية و اجتماعية وحتى سياسية للسيطرة على القمم العائدة في الاقتصاد مثل النفط و الحديد والصلب والصناعات التقليدية عموما.

3- إدراك الحكومات أنها المصدر الوحيد القادر على بناء المرتكزات الأساسية للاقتصاد التي لا غنى عنها في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في بلدانها.

4- الحلول محل الأجانب للتخلص من سيطرتهم عل الكثير من أوجه النشاطات الاقتصادية في تلك الأقطار سواء في قطاعات الصناعات الإستراتيجية " كالنفط مثلا" أو في قطاعات الصناعات التحويلية أو في القطاعات الزراعية وحتى في ملكية الأراضي.

بالأضافة الى الأعتبارات المذكورة أعلاه يمكن القول أن حال الدولة ودورها في دول العالم الثالث فلا يزال لها دور تريده الرأسمالية الدولية، ويتمثل في تهيئة المناخ المناسب لتدفق رأس المال الأحنبي و تحقيق الأنتقال الى أقتصاد السوق و القيام بأعمال الخصخصة.

ضمن هذه الجدلية كيف يكون وضع دول العالم الثالث في عصر تبرز فيه عدة تغيرات وأهمها عولمة الأقتصاد.

## المطلب الرابع:وظائف الدولة الاقتصادية و الحجج الداعية لنظام السوق الحر:

### الفرع الاول: وظائف الدولة في المجال الاقتصادي:

على الرغم من تعدد وظائف الدولة على مختلف المستويات والأنشطة السياسية، الاقتصادية ، الاجتماعية، القانونية، الأمنية ... الخ، إلا أننا نحاول وفق دراستنا إلى معرفة أهم وظائفها على المستوى الاقتصادي لأنه يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على المستويات الأخرى، حيث تتحد فيه ماهية الدولة، وبالتالي تقتصر أهم وظائفها الاقتصادية كما يلي:

1 – توفير الخدمات الأساسية للمجتمع:

إن هذا الأمر يبرر وجود الدولة سواء تعلق ذلك بتوفير الأمن في الداخل أو الحماية من المخاطر الخارجية، كذلك توفير خدمات نظم الري والصرف في الدول ذات الزراعات المروية، أو شق الطرق وحماية المواصلات الداخلية و الخارجية أو رعاية العلوم والفنون.

و لقد اتسع دور الدولة المعاصرة فيما يخص الخدمات الأساسية فأصبحت الدولة مسؤولة أيضا عن توفير مستوى معقول من التعليم الإلزامي فضلا عن حماية مستوى التعليم العالي والجامعي، ورعاية البحث العلمي، وأيضا فأن مسؤوليتها تتضمن رعاية مستوى الصحة العامة والخدمات الطبية، توفير المواصلات والاتصالات لربط أجزاء الاقتصاد ببعضه البعض بالإضافة إلى مجالات أخرى متعددة مثل الإعلام ورعاية الشباب وحماية البيئة.

2 – توفير البيئة المؤسسية والقانونية:

كم من الجهود تبددت خلال مسيرة التنمية بسبب ضعف المؤسسات واستشراء الفساد في أجهزتها ؟ وكم من المشاريع التي عطلت أو ألغيت ؟ وتحمل المجتمع من جراء ذلك تكاليف بسبب غياب القوانين وتجاوز الهيئات، وهذا الوضع يتطلب معالجة جذرية من قبل الدولة، لتقوم بإيجاد المنظومة المؤسسة الكفؤة، فقد دلت التجربة بأن البلدان التي تعاني من هذا الفراغ المؤسسي تواجه مخاطر عديدة كتأجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى ما لا نهاية وعدم الرضا عنها وبالتالي يكون دور الدولة هنا التأكد و المراقبة والإشراف على إتباع القواعد القانونية المنظمة للأنشطة الخاصة بتوفير الضمانات لها فضلا عن أهمية وضع قواعد ومواصفات وشروط لمباشرة مختلف الأنشطة، وتهدف هذه الترتيبات إلى توفير الشروط المناسبة للإنتاج، من حيث ضمان السلامة

الفنية للإنتاج وحماية حقوق ومصالح المنتفعين و ضمان أوضاع الأمن الصناعي وحماية البيئة[1].

3- دور الدولة في تعبئة الموارد وتخصيصها:

من الحقائق التي يجب التنبيه إليها طبيعة سلوك أصحاب الأموال واتجاههم إلى تبديد جزء هام من الفائض الاقتصادي التي تتطلب نفسا طويلا أو استثمارات كبيرة لا تعطي عائد إلا بعد مدة طويلة نسبيا، فأن أصحاب الأموال المحليين يتوجهون بشكل عام للاستثمار في المجالات العقارية والتجارية والمالية و في مجال الخدمات السياحية والنقل عنهم في المجال الصناعي أو الزراعي وهذا لا يخرج عن طبيعة المستثمر الذي يبحث عن النشاطات ذات الربح السريع كالصناعات الاستهلاكية أو الصناعات التي تحل محل الواردات خاصة إذا تم التعاون بينها وبين الشركات الدولية من موضع تابع.

و في ظل المفارقة وجب على الدولة أن تلعب دورا أساسيا في تعبئة الموارد وتخصيصها و تحديد أوجه الاستخدامات المختلفة لها، وهذا يعني ضرورة السعي لتوجيه الإدخارات الضخمة التي يملكها الأفراد والقطاع الخاص إلى الأنشطة الإنتاجية التي تساعد على الوفاء بتلك الاحتياجات.

إن تعبئة المدخرات الخاصة وتوجيهها لإحداث التنمية المطلوبة يتم خلال مجموعة من السياسات الحكومية المترابطة التي تحقق الاستقرار والأمن لرأس المال المستثمر وتقديم الحوافز المناسبة لتوجيه الاستثمارات إلى المجالات الأولى بالرعاية وتوفير البنية الأساسية لخدمة

[1] **صالحي صالح**:دور الدولة في الحياة الاقتصادية ،مرجع سابق ذكره، ص 38.

الأنشطة الإنتاجية وتوفير المعلومات ونشرها فضلا عن إيجاد الكوابح للسلوك التبديدي لأصحاب الأموال وذلك ليس فقط بمجرد التأمين على المشروعات الخاصة من أخطار التأميم أو المصادرة دون تعويض مناسب بل يتم:

- بمعالجة الأزمات الحادة التي يعاني منها الاقتصاد والتي تعكس نفسها في شكل عدم استقرار العملات نتيجة الخلل في موازين المدفوعات.
- بتوفير دراسات للجدوى عن المشروعات التي يمكن الاستثمار فيها والفرص البديلة المتاحة
- واستخدام الإعفاءات الضريبية استخداما انتقائيا لتشجيع الاستثمارات في المجالات الأولى

بالاهتمام.

- بالسعي لاجتذاب المدخرات التي لا يملك أصحابها الخبرة اللازمة أو الرغبة في القيام بنشاط استثماري مباشر يستخدم في التنمية ويتطلب ذلك طرح أوراق مالية وأنواع مختلفة من الصكوك التي تعطي أرباحا مناسبة[1].

4- تطوير البنية الأساسية:

[1] **عبد المنعم السيد علي(1989):** " تقويم واستشراف لدور الدولة في النشاط الاقتصادي في الأقطار العربية ذات التوجهات الاجتماعية،العدالة و إعادة توزيع الدخل " في(الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي ) مرجع سابق ذكره ، ص126.

إن دور الدولة في تطوير البنية الأساسية معترف به – وليس مثار لأي جدل – ويستحوذ الاستثمار في هذا المجال على الجزء الأكبر من استثمارات الدولة في المجتمعات النامية.

وتحث المؤسسات الدولية في العادة الدول النامية أن تتخلى عن نشاطها الاستثماري في المجالات الإنتاجية وأن تركز بصفة أساسية على الاستثمار في مجال إنشاء وتطوير البنية الأساسية " مرافق عامة متعلقة بالطاقة الكهربائية، والاتصالات، الإمدادات بالمياه الصالحة عن طريق الأنابيب، النظافة، و الصرف...الخ .

ويبرز من هنا استطاعت الدولة بتجسيد دورها أفضل في ميدان البنية الأساسية على عكس القطاعات الإنتاجية التي يمكن أن يلعب فيها القطاع الخاص دورا أكثر كفاءة ، ويؤدي تطوير البنية الأساسية إلى المساعدة في توفير الشروط الضرورية لإقبال المستثمرين الأفراد على الاستثمار كما أنه أحد الشروط الضرورية لاجتذاب رأس المال الأجنبي.

ولا شك في أن دورها "الدولة" في توفير وتطوير البنية الأساسية هو دور مركزي في كل الأحوال سواء سعت الدولة إلى التنمية مستقلة أو قبلت بأحداث تنمية في إطار التبعية[1].

5– بناء القاعدة العلمية والتكنولوجية :

إن الاستفادة من المؤسسات البحثية يتطلب وجود طلب من المجتمع على خدماتها، ويصعب تصور وجود مثل هذا الطلب في أوضاعنا دون دور أساسي للدولة، التي تكون هي مصدر

[1] **ابراهيم سعد الدين بن عبد الله** " دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي ،قضايا عامة ونظرة مستقبلية في الدولة " في ( الدولة و دورها الاقتصادي في الوطن العربي) مرجع سابق ذكره،، ص 307 .

الطلب على الدراسات الأساسية الجادة عن طريق التعاقد المباشر مع المؤسسات البحثية الخاصة بالدراسات والبحوث التطبيقية التي ترتبط بمؤسسات الإنتاج . إن تمويل تلك الدراسات قد تنقل كامل المؤسسات الإنتاجية الصغيرة وحتى الكبيرة في الأجل القصير ، لإن مؤسسات الإنتاج المحلية تكون أميل لذلك إلى الاعتماد على شراء التكنولوجيا الخارجية الجاهزة ، وحتى لو أدى ذلك إلى تحميل المجتمع أعباء في المدى الطويل. إن حفز مؤسسات الإنتاج على الاعتماد على مؤسسات البحوث الوطنية يتطلب من الدولة أن تقدم دعما أساسيا لمؤسسات البحث العلمي والتكنولوجي بحيث تتحمل مؤسسات الإنتاج فقط التكاليف الإضافية التي تترتب على تنفيذ تعاقداتها مع المؤسسات البحثية، بذلك تقوم الدولة بدور مباشر في إتاحة المعرفة ونشرها للتطورات العلمية وإرشاد الوحدات الإنتاجية إلى الفوائد التي يمكن أن تعود من استخدام نتائج التطور العلمي والتكنولوجي وفي كيفية استخدام الأساليب الأكثر تقدما .

إذن يتحدد دورها " الدولة " في الميادين التي ينتشر فيها الإنتاج السلعي البسيط والوحدات الرأسمالية الصغيرة التي قد يصعب على أصحابها متابعة التطور العلمي والتكنولوجي سواء تمثل ذلك في الوحدات العاملة في الميدان الزراعي أو الصناعي أو الخدماتي .

6 – فرض الضرائب والأعباء العامة :

إذا كانت الدولة تقوم بهذه الأعباء السابقة فإنها تحتاج بالضرورة إلى موارد مالية مناسبة لتمكينها من أداء هذا الدور، فالدولة المعاصرة لا تستطيع أن تحصل على الموارد اللازمة "بشرية ، مادية "دون أن تتوافر لها موارد مالية كافية، وهكذا فإن فرض الضرائب يعتبر أهم مظاهر الدولة، وقد عرفت سلطة فرض الضرائب تطورا كبيرا، نتيجة النظام الديمقراطي.

وعلى أي الأحوال فإن الدولة بما تملكه من سيادة تستطيع أن توفر لنفسها موارد مالية بالضرائب وغيرها من الأعباء المالية أو بأشكال ضمنية عن طريق التضخم والسيطرة على النظام النقدي .

7- تنظيم عملية توزيع الثروات والدخول:

من بين المهام الأساسية للدولة هو قيامها بالإشراف على عملية التوزيع للثروات والدخول وتكاليف التحولات. ذلك أن التفاعلات الحرة بين قوى العرض والطالب في سوق المنافسة التعاونية، لا تحقق في إطارها الأمثلية التوزيعية ، الأمر الذي يستدعي ضرورة قيام الدولة بتصحيح الإختلالات في توزيع الدخول عن طريق إعادة عملية التوزيع باستخدام آليات مؤسسية تتناسب مع المنهجية الاقتصادية والخصوصية الاجتماعية التي تسهل عملية انسياب التدفقات المالية والمادية التضامنية الإجبارية و الاختيارية التكافلية، ومثال على ذلك وضع برامج خاصة لدعم المناطق المتخلفة والمنكوبة والفقيرة وتوفير شبكة للتأمينات ضد مختلف المخاطر التي يتعرض لها العاملون نتيجة المرض أو العجز والشيخوخة.

والحاجة إلى تدخل الدولة لتحقيق عدالة التوزيع تشتد في غيبة المنظمات الجماهيرية القوية القادرة على الدفاع عن مصالح الفئات الشعبية وإجراء مساومات جماعية بالنيابة عنها، وان قدرا من مسؤولية الدولة عن إعادة التوزيع يمكن أن يتخلى عنه مستقبلا إلى المساومات الجماعية بين مختلف الفئات عندما يتم نضج تلك المنظمات الجماهرية " المنظمات النقابية، اتحادات للمستأجرين، الأراضي الزراعية...".

**<u>دعوات الاخد بنظام السوق الحر:</u>**

و ترتكز الدعوة للأخد بنظام السوق الحر القائم على الملكية الخاصة لعوامل الانتاج على مجموعة من الحجج الاقتصادية نوردها فيما يلي[1]:

1-الملكية الخاصة تشجع الدافع الخاص:

يقوم المشروع الخاص على ملكية الفرد لأدوات الانتاج و ظهرت الملكية الفردية منذ عصر متقدم من التاريخ الانساني و عكست رغبة البشر في التملك و التفرد في الحيازة.

و تعتبر الرغبة في التملك و الاستزادة من الثروة أساسية في نظام السوق , حيث أن الاستزادة من الثروة في ظل مجتمع منظم ، لا يسمح بالسرقة أو النهب ، لا بد أن تنشأ من نشاط انتاجي ، اي نشاط يولد القيمة أو يزيدها، و على ذلك فإن السماح للأفراد بإستبقاء ناتج عملهم و جهدهم سوف يؤدي الى حثهم على إنتاج مايرغبه المجتمع من سلع و خدمات. و لقد عبر ادم سميث في كتابه "ثروة الامم" عن هذه الفكرة بمفهوم "اليد الخفية" التي تحرك عجلة الانتاج و التوزيع في ظل الملكية الخاصة.

2-المنافسة ضمان الكفاءة:

و يضمن السوق الحر ليس فقط توفر السلع و الخدمات و لكن أيضا انخفاض السعر و زيادة كفاءة الإنتاج ذلك أن المنافسة بين المنتجين تضمن انخفاض هوامش الربح و زيادة الكفاءة,

وتحتل المنافسة مكانا هاما في النظام الرأسمالي ، و يؤدي غيابها الى ترهل هياكل الانتاج و انعدام الكفاءة، و عدم الاستجابة لرغبات المستهلكين ، و كذلك الى احباط مبادرات الابتكار و

[1] **علي سليمان (2000)** :دور القطاع الخاص في التنمية مع التطبيق على مصر، القاهرة ،،ص18-19.

الى تحقق ارباح احتكارية لا يقابلها تطوير في العمل أو استجابة لاحتياجات السوق و لقد اهتمت الدول الرأسمالية الكبرى بتطوير قوانين لمكافحة الاحتكار و منع تركز القرار الاقتصادي في أيدي قلة من المنتجين.

و ازدادت قوانين مكافحة الاحتكار تعقيدا مع تطور أنماط الإنتاج و تشابكها و أصبح التنسيق بين أجهزة مكافحة الاحتكار لازما مع نمو الشركات متعددة الجنسيات و انتشارها.

3-الابتكار خميرة النمو الرأسمالي:

كما أن الربح هو محرك عجلة الاقتصاد الرأسمالي ، فإن الابتكار " Innovation" هو الذي يولد الربح، و يقصد بالإبتكار "القيام بإنتاج منتجات جديدة،أو إنتاج نفس المنتجات المعهودة بطرق إنتاج مبتكرة".

و يتضمن الابتكار في أحوال عدة تطبيق المكتشفات العلمية و الادارية على الصناعة بحيث يصبح إنتاج خدمات أو سلع جديدة ممكنا و بسعر مناسب للسوق ، فتسخير البخار في إدارة الالآت ادى الى نشأة المصنع الحديث ، واختراع الكمبيوتر كان وراء ثورة المعلومات و الاتصالات ، و كان للإقتصادي النمساوي الاصل جوزيف شومبيتر الفضل في توضيح أن الارباح لاتتحقق في حالة السكون و يتحقق الربح عند حدوث تطور في الانتاج ، و يتم هذا التطور في المعتاد ، عن طريق تفاعل و تشابك المبتكرات التي يقدمها المنظمون.

4- دور المنظم في الحياة الاقتصادية:

ربط شومبيتر بين الدور الابتكاري للمنظم "enterpreneur" و تحقق الربح في المجتمع ، فالربح هو عائد المخاطرة ، و لا يعني هذا أن طهور المنظم الصناعي ظاهرة فردية تحددها

فقط الصفات الشخصية من حب المغامرة و البحث عن الجديد و الابتكار و ذلك أن الانماط السلوكية المميزة للمنظمين تتحدد ال درجة كبيرة ، كما يقول"أرثر لويس" بالهياكل الاجتماعية السائدة، ففي أوربا تولدت الاختراعات الكبرى من تسخير للبخار في الصناعة، واكتشاف الكهرباء و تسخيرها في الاتصالات و الاضاءة و القوى المحركة في ظل ثورة اجتماعية سياسية تهدمت فيها الهياكل الانتاجية، و التنظيمات الاجتماعية القديمة ، وحل محلها علاقات جديدة للإنتاج الرأسمالي الحر و اكتسب فيها المنهج العلمي الصدارة في التفكير ، و السعي الى الربح قمة القيم الاجتماعية.

5- النظام المالي المشجع للنمو:

ارتبط نمو النظام الرأسمالي بولادة نظام مالي يضمن تجميع المدخرات و توجيهها للانتاج ،ذلك أن زيادة الانتاج لا تتحقق إلا بالاستثمار أي بخلق طاقات انتاجية جديدة أو تطوير ما هو قائم منها ، و يحتاج هذا الاستثمار أموال و موارد لا تتاح إلا عن طريق الادخار.

و لقد تم تدبير المدخرات الاضافية في التجربة الرأسمالية عن طريق تجميع قوي الانتاج في فئة محدودة من الرأسمالية و على حساب الطبقات العاملة ،و أدى الانتقال من نظام الاقطاع الى الزراعة الرأسمالية بعد وضع السياج حول الاراضي العامة الى المزيد من الفقر و الفاقة في الريف و تدفق العمال الى المدن بحثا عن فرص عمل.

و بالتوازي مع النظام الصناعي الجديد قامت المصارف الحديثة لتساعد على تمويل عملية النمو الصناعي ،و استخدمت الية "الفائدة " كوسيلة لتشجيع المدخرات و في نهاية القرن التاسع عشر كانت بورصة الاوراق المالية الهيكل المالي للدول الصناعية و حتى بعض الدول النامية مثل مصر و الارجنتين و جنوب افريقيا و استراليا.

6-دور أسواق العمل:

كما هو الحال في أسواق السلع، يعتمد النظام الحر أو الرأسمالي على أسواق العمل في توزيع الكفاءات الذهنية و البدنية بين المهن و الحرف المختلفة، ذلك أن قيمة العمل تعتمد على قيمة السلعة التي يساهم العامل في انتاجها. و على ذلك فالطلب على العمالة الزراعية يعتمد على أسعار المنتجات الزراعية ، و الطلب على عمال انتاج السيارات يعتمد على مقدار الطلب على السيارات ذاتها ، و هكذا أي أن الطلب على العمل هو طلب مشتق من الطلب على السلع.

و تشير النظرية الاقتصادية الى أن المنافسة في اسواق العمل تؤدي في الامد الطويل الى التوازن بين العرض و الطلب عند مستوى "طبيعي" لهذه الاجور ، فإذا كان هناك نقص كبير في الاطباء ارتفعت أجورهم ، و اتجه الى دراسة الطب النابغون وبأعداد كبيرة ، ويؤدي هذا الى زيادة العرض و بمعدلات تفوق زيادة الطلب مما يؤدي في النهاية الى الانحفاض النسبي لأجور الاطباء بالمقارنة مع المهن الاخرى و هكذا.

## المبحث الثاني: الموازنة بين القطاع العام و الخاص و ترشيد الاستثمار بينهما في مجال البنى التحتية .

ترجع أهمية دراسة موضوع الاستثمار من دوره البارز في عملية التنمية الاقتصادية ,باعتباره المتغير البارز والحاسم في تحديد معدلات النمو الاقتصادية. فزيادة معدلات الاستثمار تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم زيادة قدرة الدولة على إنتاج مزيد من السلع والخدمات، مما

يترتب عليه زيادة الدخل الحقيقي للمجتمع ,وزيادة قدرة الاقتصاد الذاتية على التطور بصورة مستمرة.

**المطلب الاول: الاستثمار ، مفهومه و مجالاته**

**الفرع الاول :مفهوم الاستثمار:**

تتعدد التعاريف الموضحة لمفهوم الاستثمار، وبالرغم من ذلك فهي تشترك بالعديد من الصفات والمظاهر الدالة لمفهوم الاستثمار .ويعرف الاستثمار بأنه "التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي، وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي[1]".

وقدم طاهر حردان تعريفاً لمفهوم الاستثمار بطريقة أخرى، حيث عرفه بأنه" توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح والمال عمومًا" [2].

وهناك من يقدم مفهوم الاستثمار بصورة أكثر شمولية، بحيث تشمل جميع ما يتعلق بزيادة الطاقة الإنتاجية كالاستثمار في التعليم والتدريب والصحة وغيرها من الاستثمارات التي تعمل على رفع مستوى إنتاجية الأفراد وبالتالي رفع مستوى الإنتاجية على المستوى الوطني[3].

و يمكن القول أن الدافع الرئيسي لأي استثمار هو تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح وعادة ما يكون هذا الهدف في الأجل الطويل ,حيث أن الممارسة العملية للعديد من المنشآت الاقتصادية

[1] **حريوش، حسني وأرشيد، عبد المعطى**(1996):الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، 1996 ،ص9.

[2] **حردان، طاهر حيدر(1997)** : مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، م،ص13.

[3] **التهامي ,عبد المنعم أحمد** (1992) :أساسيات في الاستثمار، مكتبة عين شمس, القاهرة ,،ص15.

في الأجل القصير تتضمن تعظيم المبيعات أو الوصول إلى مستوى أداء معين، أو حتى تقليل الخسائر، إلا أنها تنتهي في الأجل الطويل إلى تحقيق أرباح مع وجود هامش للمخاطرة ,ويميل هنا معظم الاقتصاديين إلى اعتبار الربح عائدًا اقتصاديًا على المخاطرة.

**الفرع الثاني مجالات الاستثمار:**

يقصد بمجال الاستثمار" نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي سيوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول على عائد" [1].

في كثير من الأحيان يتم الخلط بين مجال الاستثمار ,وأداة الاستثمار ,حيث أن معنى مجال الاستثمار أكثر شمولا من معنى أداة الاستثمار .فإذا قلنا أن مستثمرًا ما يوظف أمواله في الاستثمارات المحلية، بينما يوظف مستثمر آخر أمواله في الاستثمارات الأجنبية ,فإن أول ما يتبادر إلى الذهن هو مجال الاستثمار .أما إذا قلنا بأن المستثمر الأول يوظف أمواله في سوق الأوراق المالية، بينما يوظف المستثمر الثاني أمواله في سوق العقار فان التفكير يتجه نحو أداة الاستثمار.

ويمكن تصنيف مجالات الاستثمار إلى التالي:

**اولا-التصنيف الجغرافي لمجالات الاستثمار:**

يمكن تصنيف الاستثمارات من زاوية جغرافية إلى استثمارات محلية واستثمارات خارجية أو أجنبية.

**الاستثمارات المحلية:**

[1] **مطر محمد** (1999) : إدارة الاستثمارات "، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ،،ص21.

وتعني توظيف الأموال في مختلف المجالات والفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن نوع أداة الاستثمار المستخدمة .قياسًا على ذلك فان الأموال التي تقوم مؤسسات أو أفراد بتوظيفها داخل الدولة تعتبر من قبيل الاستثمارات المحلية مهما كانت أداة الاستثمار المستخدمة مثل العقارات، الأوراق المالية، ذهب، عملات أجنبية ....الخ.

**الاستثمارات الخارجية :**

وتعني توظيف الأموال في مختلف المجالات والفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية، مهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة.

**ثانيا-التصنيف النوعي لمجالات الاستثمار :**

يمكن تصنيف مجالات الاستثمار وفقًا لنوع الأصل محل الاستثمار إلى استثمار حقيقي أو اقتصادي واستثمار مالي.

**الاستثمار الحقيقي أو الاقتصادي:**

يقوم مفهوم الاستثمار الحقيقي أو الاقتصادي على افتراض أن الاستثمار في الأصول الحقيقية هو فقط ما يترتب عليه خلق منافع إضافية تزيد من ثروة المستثمر، ومن ثم ثروة المجتمع، وذلك بما تخلقه من قيمة مضافة .ويعتبر الاستثمار حقيقيًا أو اقتصاديًا متى ما توفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار، والسلع، والذهب ....الخ|، .ويمكن القول بوجه عام بأن الاستثمارات الحقيقية تشمل جميع مجالات الاستثمار المتعارف عليها فيما عدا الاستثمار في الأوراق المالية[1].

**الاستثمار المالي :**

[1] **مطر محمد** : إدارة الاستثمارات ،مرجع سابق ذكره ،ص63.

هو توظيف في أصل من الأصول المالية مثل الأسهم، والسندات، وشهادات الإيداع ....الخ . وهو ما يسمى بالاستثمار في الأصول المالية.

وقد يكون الاستثمار المالي استثمارًا قصير الأجل ,أو يكون استثمار طويل الأجل .فالاستثمار قصير الأجل يأخذ شكل أذونات الخزينة، شهادات الإيداع .أما الاستثمار طويل الأجل فيأخذ شكل الأسهم ,والسندات ,والتعهدات المكفولة .وغالبًا ما يشار الى الاستثمار قصير الأجل على أنه استثمار نقدي ( لان مكوناته تدخل في عرض النقود)، أما الاستثمار طويل الأجل فهو استثمار رأسمالي ( لان مكوناته تدخل في التكوين الرأسمالي).

من هنا يمكن القول بأن الاستثمار المالي قد يصبح استثمارًا حقيقيًا، فعلى سبيل المثال إن مؤسسات الأعمال عندما تقوم بإصدار الأسهم والسندات فان ذلك يكون لخلق أو توسيع الطاقة الإنتاجية، وهذا ما يسمى بالاستثمار الحقيقي. وبالتالي فان الأفراد عندما يقومون بشراء هذه الأسهم والسندات لأول مرة عند

إصدارها فإنهم يمارسون عملية استثمار حقيقي .ولكن عندما يقوم نفس الأفراد بإعادة عملية شراء الأسهم والسندات المصدرة سابقًا فان عملية الشراء هذه تعتبر استثمارًا ماليًا لأنه لم يترتب عليها حقوق جديدة وإنما هي عملية مبادلة لحقوق موجودة .أما في مجال هذه الدراسة فان ما يهمنا هو الاستثمار من حيث الجهة المنفذة له.

**ثالثا- الاستثمار من حيث الجهة المنفذة له:**

ينقسم الاستثمار من حيث الجهة المنفذة له إلى نوعين، وهما:

-الاستثمار الخاص وهو الذي يقوم به القطاع الخاص.

-الاستثمار العام وهو الذي يقوم به القطاع العام.

و الهدف من التفرقة بين هذين النوعين يرجع إلى أن الاستثمار الخاص يستند على دافع الربح وبشكل منفرد، أما الاستثمار العام فانه يتم لسد احتياجات اجتماعية تتمثل في الإنفاق على الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والمواصلات و غير ذلك ,أي تقديم خدمة للمجتمع بالدرجة الأولى .ويتصف هذا النوع من الاستثمار بأنه عديم المرونة أي لا يمكن تعديله خلال فترة قصيرة , ولكن بصفته استثمارًا في الخدمات العامة فإن الحكومة لا ترغب في تعديله حتى لو اقتضت سياستها ضرورة التخفيض في حجم الطلب الكلي.

**الفرع الثالث–الاستثمار العام و الخاص:**

**اولا –الاستثمار العام:**

**–أ–مفهوم الاستثمار العام:**

يقصد بالاستثمار العام هو ما تنفقه الدولة على شراء سلع استثمارية تلزم لإقامة المشروعات العامة وتستهدف زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع ) [1].

– (كذلك يتمثل الاستثمار العام في كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة , أو تحسين مستوى المعيشة للمواطنين[2]) .

وبصفة عامة فان الدوافع وراء الاستثمار العام تتمثل في الحاجة إلى تحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتطوير الخدمات، والاتجاه إلى المجالات التي لا يستطيع الاستثمار الخاص القيام بها.

[1] **الطاهر عبد الله** (1984) : مقدمة في اقتصاديات المالية العامة،،جامعة الملك سعود،. ص 14 .

[2] **الشراح رمضان و حسن محروس (1999)** :الاستثمار –النظرية والتطبيق، ذات السلاسل للنشر والتوزيع، الأردن،،ص13.

ويعتبر الاستثمار العام أحد الوسائل التي تستخدمها الدولة لتحريك العملية التنموية في الاتجاه والشكل الذي ترغب القيام به حيث يؤدي الاستثمار العام دورًا مهمًا وحيويًا في الاستراتيجيات التنموية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، بالرغم من أن مساهمة الاستثمار العام في إجمالي الناتج المحلي قد تختلف من دولة لأخرى طبقًا للظروف الخاصة بها ,إلا انه من الصعب العثور على دولة لا تعتبر هذه المساهمات غير مهمة بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي لها.

**-ب-آثار مشروعات الاستثمار العام :**

ترجع دراسة آثار المشروعات التي يقوم بها القطاع العام إلى أهمية دور هذه المشروعات في المجتمع بصفة عامة وفي الخطط التنموية بصفة خاصة وتظهر آثار هذه المشروعات في الآتي[1] :

- **العنصر البشري:**

يستخدم المسئولون عملية الإنفاق على مشروعات المنفعة العامة كوسيلة لزيادة معدلات العمل ومواجهة مشكلة البطالة بين العاملين ,مما يؤدي إلى زيادة مستويات الدخل مثل مشروعات شق الطرق، والمياه، وافتتاح المؤسسات التعليمية ...الخ .وتؤدي كثير من هذه المشروعات أيضًا إلى ارتفاع مستوى الوعي الصحي وانتشار التعليم وتحقيق مستوى من الرفاهية والحياة الكريمة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة فعالية المواطن ومساهمته في العملية التنموية.

كما تستخدم عملية الاستثمار على أساس الإقتداء بالدول المتقدمة و الحديثة التي تتدخل في النشاط الاقتصادي بجميع الوسائل والأدوات المتاحة لها رغبة منها في توجيه الاقتصاد ,وإزالة العوائق التي تقف في وجه مسيرة النمو والتطور الاجتماعي والاقتصادي.

[1] **أبو إسماعيل فؤاد(1999)**: إصلاح وتطوير مؤسسات المنافع العامة" المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ،ص25-27.

- **زيادة فرص ومعدلات الاستثمار:**

عندما تجعل الحكومات المنطقة الخاضعة لها منطقة جاذبة للاستثمار عن طريق جذب رؤوس الأموال والتقنية والإدارة الحديثة عندها ,لا شك بأن مشروعات الاستثمار العام تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق الاستراتيجيات المرجوة منها.

ويمكن عرض اثر عملية الاهتمام والإنفاق على مشروعات الاستثمار العام في أنه يؤدي إلى خفض تكلفة الإنفاق على المشروعات، حيث أن الطرق المنتشرة و الميسرة في مناطق الإنتاج تساعد على زيادة كفاءة عملية الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات العائد من العملية الاستثمارية.

**- زيادة القدرة التنافسية:**

يعيش العالم الآن عصر التكتلات الاقتصادية، ولا شك أن زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد، وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة لعملية الاستثمار، وارتفاع مستوى كفاءة العمالة –كما سبق الإشارة إليه –وأيضا ارتفاع المستوى التقني سوف يزيد من القدرة التنافسية بين مختلف المناطق الجاذبة والمتنافسة على الاستثمارات .ويؤدي هذا إلى مزيد من التقدم والكفاءة في الأداء الاقتصادي، والى مزيد من الإنتاج والقدرة على التصدير، حيث لم تعد الحروب بمعناها التقليدي هي وسيلة السيطرة والنفوذ في العالم بل أصبحت القدرات التنافسية للمناطق الإقليمية هي الأساس في بسط السيطرة والنفوذ في العالم.

**- ارتفاع مستوى التقدم الحضاري:**

إن توسيع دور الحكومة في الحياة الاقتصادية وإخضاع الاقتصاد للإدارة من خلال خطط مركزية يمثل الأسلوب الأقدر على تحقيق التنمية المنشودة بالمعدلات التي تمكن الدول النامية

من اللحاق بركب النمو والتقدم .كما أن الاهتمام بمشروعات الاستثمار العام ستساعد الحكومات في القضاء على ما تشعر به من

ضعف، حيث لا يمكن أن تحسم الحكومات الصراع إلا بالعديد من الاستراتيجيات التنموية التي تعتبر عملية الإنفاق على مشروعات الاستثمار العام وترشيدها أحد أساليبها الاستراتيجية.

**جـــ –مشكلات في تطبيق واستيعاب الاستثمار العام:**

يواجه تطبيق واستيعاب الاستثمار العام العديد من المشكلات المؤثرة على كفاءة تطبيقه .وتختلف هذه المشكلات باختلاف ظروف كل دولة وطبيعة النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى سياسات أولويات الاستثمار ونحو ذلك .ومن أبرز مشكلات تطبيق واستيعاب الاستثمار العام ما يلي [1]:

**1-مشكلات على صعيد التخطيط :**

على الصعيد الرسمي، تبدي الحكومات اهتمامًا خاصًا بتطبيق خططها للتنمية وبرغبة ملحة وهي في هذا الإطار غالبًا ما تضع لها أهدافًا لا تجد لها قبو لا على أرض الواقع في ظل غياب تصور تنموي كلي يتناول رسم السياسات العريضة للقطاعات الاقتصادية ونظام أولويات الاستثمار، وتبقى أجهزة التخطيط عند عرض خططها لا تميز بين التخطيط الاقتصادي، وخطة الاستثمارات، وغالبًا ما تضع الثانية مرادفة للأولى.

-التركيز على البعد المالي بغض النظر عن طبيعة امكاناتها المالية" ضعيفة أم قوية."

وهنا نلاحظ مؤخرًا أن تقوم بعض البلدان النامية بأخذ رأي الجهات الدولية في مشروعاتها للتنمية الاقتصادية،سعيًا إلى تأمين موارد تمويل خارجية بشكل مساهمات رأسمالية،وهذا قد يؤثر

[1] **سعد الدين، محمد**(1989) :دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي:نظرة عامه ومستقبلية، المستقبل العربي،،ص32-35.

على قرارات المخطط المحلي في هذه المشروعات ،حيث يدخل في الاعتبار جهات أجنبية وذلك يعكس:

-من جهة ما هو غير واقعي من الأهداف المرسومة في تلك الخطط.

-ومن جهة أخرى يعكس فرصة السلطة السياسية بإثارة وضع سياسي تكتسب به تعزيزات لسياسات تلقى غالبًا معارضة داخلية قوية، بسبب أسلوب التخطيط والمنهج الاستثماري القائم على أساس الاعتماد على العالم الخارجي.

وبالتالي يتأثر الجهد الإنمائي صعودًا وهبوطًا بالتذبذب الذي بات حادًا في مصادر التمويل.

أما في الدول ذات الإمكانيات المالية الأفضل، فإن الرغبة لديها في تنفيذ خططها دفعها إلى إجازة العديد من المشروعات والسعي إلى التوسع في عدد من القطاعات دون الحرص على اعتبارات الكفاءة والترشيد انطلاقًا من مبدأ الإهدار في الاستثمار خير من الإهدار في الاستهلاك.

وهكذا يتضح أن حلقة التخطيط تسير بقصد أو من دون قصد في حالة من المفارقة بين الأهداف المعلنة والنتائج الملموسة على أرض الواقع.

**2- مشكلات على صعيد التنفيذ/ :**

**-التصنيع والتنمية:**

ظل اتجاه الخطط وسلوك القائمين على مشروعات الاستثمار العام يصر على الخلط بين – التصنيع والتنمية – فعلى صعيد التنفيذ فقد سهل هذا الخلط للفئات البيروقراطية المنفذة التوسع في شراء معدات وأدوات ذات مستوى تقني لا يتلاءم مع عناصر العملية الإنتاجية وتقدمه كمؤشر تنموي ممتاز، وكأن التنمية لا تعدو عن كونها تنفيذًا لخطط شراء المعدات والأدوات.

**-ثقل البيروقراطية:**

**فيما يتعلق بإنتاجية العاملين والولاءات:**

إن الحالات التي يمكن فيها تلمس الانضباط والكفاءة الجيدة لدى قاعدة العمل الإنتاجية ليست بالقليلة، إلا أن اليد الثقيلة للبيروقراطية تضغط بشدة متزايدة للإبطاء بالعمل الإنتاجي، وتكثيف الشكليات وخلق ولاءات فئوية جديدة " حزبية، عائلية " تصبح عبئًا على النشاط الاقتصادي العام للمؤسسات، وبالتالي دفعت هذه الولاءات إلى حالة سماها البعض حق الإضرابات الصامتة والتي تجلت في الإهمال وعدم الجدية لدى العاملين في النشاط الإنتاجي.

**فيما يتعلق بالمضمون الاجتماعي:**

تستغل البيروقراطية موضوع المضمون الاجتماعي للاستثمار العام باتجاهات تضليلية وتبسيطية، فهي على الصعيد العملي تضع نوعًا من المفارقة بين المضمون الاجتماعي وضرورات زيادة إنتاجية العمل،حيث أنه ليس مهمًا لديها إيجاد حلقات عضوية قوية الارتباط بينهما، وبالتالي يبدو وكأن معيار الرفاهية هو الاستقطاعات المالية من موازنة الدولة في الوقت الذي ينبغي أن يظل الأساس في مقياس الرفاهية " خدمة ومنافع وأجور "مرتبطًا بالنتائج الإيجابية للتغيرات الاقتصادية.

**-آلية التكاليف والأسعار:**

كما هو معلوم فإن السعر ينبغي أن يكون مقاسًا على أساس التكاليف، إلا أنه في واقع الحال غالبًا ما نلاحظ غياب النظام المحاسبي التكاليفي في معظم مشروعات الاستثمار العام، وحتى إذا وجد شيء من ذلك فإن السعر لا يراعي موضوعية التكاليف اللازمة اجتماعيًا، بل التكاليف الفعلية .وعمومًا فإن مستوى الأداء الجيد هو الذي تتطابق فيه التكاليف الفعلية مع التكاليف اللازمة اجتماعيًا وإذا ما علمنا أن التكاليف الفعلية كما هي عليه غالبًا ما تتحمل إضافات واسعة

في الأعباء غير الضرورية بسبب الهدر وسوء الإدارة، عندها يكون واضحًا لماذا خط التكاليف الفعلية يتجاوز التكاليف اللازمة اجتماعيًا من دون أي مبرر اقتصادي أو اجتماعي.

**3-مشكلات تتعلق بالحوافز/ :**

إن موضوع الأجور والتكاليف المعيشية يكاد يكون فقد كل العناصر التي تجعل ارتباطهما المتبادل قويًا، وذلك بفعل توسع حجم الفجوة بينهما .فالعناصر المؤثرة في التكاليف المعيشية تجعل عبئها يسير باتجاه تصاعدي سريع، في الوقت الذي يغيب فيه التأثير الإيجابي في زيادة الأجور، وحتى إذا حصلت هذه الزيادة فهي لا تستجيب إلى التكاليف المعيشية المتزايدة .وقد ظلت المؤشرات المؤثرة في زيادة الأجور محدودة حصرًا بالشهادة العلمية باعتبارها المحدد الرئيس للأجور بصرف النظر عن تكاليف المعيشة.

**4- مشكلات تتعلق بعملية الرقابة :**

إن شكل الرقابة على الصعيد المؤسسي لا يضمن استخدامًا أكفأ للوسائل التقنية والمالية المتاحة، وهي في الغالب تتعلق بالجانب المالي وليس الاقتصادي، فالمنجز من مشروعات الدولة ظل قياسه يعتمد على أساس الحجم المستقطع من الاعتمادات المخصصة له وليس على أساس ما تم إنجازه فعً لا من تلك المشروعات .إن هذا الأسلوب البدائي للرقابة فتح المجال واسعًا لدائرة الهدر والتبذير لفرص إنجاز مثل هذه المشروعات.

**-مساهمة الاستثمار العام في تشجيع النمو الاقتصادي/ :**

لقد تغيرت النظرة نحو الإنفاق العام سواء كان استثماري أو استهلاكي، وتطور دور الدولة ليشمل بالإضافة إلى الحفاظ على الأمن والخدمات الاجتماعية إلى التدخل أيضًا في النشاط الاقتصادي.ويوجد العديد من الآراء التي تعارض هذا التدخل وتقلل من أهميته على اعتبار أن الاستثمار العام أو حتى الاستهلاك العام له آثاره الضارة على أداء النمو الاقتصادي، على أساس

مركزية القرار وغياب المنافسة وعدم وجود حافز للربح، مما يجعل إنتاج القطاع العام دائمًا أقل كفاءة من إنتاج القطاع الخاص.وهناك آخرون لا يتفقون مع هذا الرأي على أساس أنه لا يمكن الجزم بكفاءة القطاع الخاص.

وعمومًا فانه يمكن إيجاز مساهمة الاستثمار العام في تشجيع النمو الاقتصادي وذلك من خلال العوامل الآتية:

-توفير رأس المال للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي والتي تكون لها أهميتها في المجتمع والاقتصاد في ظل عزوف القطاع الخاص عن القيام بها.

-عند توزيع الاستثمار العام على العديد من القطاعات فإنه يشجع على طلب القطاعات لبعضها البعض، وبالتالي يخلق حوافز على مزيد من الاستثمار العام والاستثمار الخاص عن طريق خلق وتشجيع الطلب.

-يؤثر الاستثمار العام ايجابيًا على معدل الإنتاجية، والذي يتمثل في زيادة مستوى المهارات الفنية والمعرفة التقنية لدى العاملين في القطاع العام، والتي سرعان ما تنتقل إلى فئات أخرى من قوة العمل وإلى الصناعات الأخرى في القطاع الخاص.

-يعزز الاستثمار العام من فرص النمو في القطاع الخاص من خلال توفيره لمشروعات البنية الأساسية والتي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها[1].

**ثانيا :الاستثمار الخاص**

[1] Charbel Nahas ( Infrastructure, investissement et capital publics) économie lexique . www.googlefr

تعتبر استثمارات القطاع الخاص الممول الرئيس للاقتصاد في دول العالم المتقدم وفي الدول التي تطبق نظام الاقتصاد الحر، وهذا بعكس ما يحدث في الدول النامية حيث تعتبر الدولة ممثلة في الاستثمار العام هي المحرك الرئيس للاقتصاد ,والاستثمار الخاص له الدور الثانوي.

**-أ-مفهوم الاستثمار الخاص :**

الاستثمار الخاص هو الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية للمجتمع و تقوم بها وحدة تنظيمية خاصة سواء كانت وطنية أو أجنبية أو مشروع مشترك ويطلق عليها مشروع استثماري خاص بهدف تحقيق الربح أساسًا خلال فترة زمنية مستقبلة .

**-ب-وسائل تشجيع الاستثمار الخاص:**

ينبغي على الدولة أن تقوم بجذب الاستثمار الخاص في القطاعات المرغوبة للتنمية الاقتصادية لقطاع الصناعة – مثلا -بهدف تنويع مصادر الدخل عن طريق حوافز تقدمها له.

**الحوافز المقدمة للاستثمار الخاص:**

**- الحوافز التشجيعية:**

تضم هذه الحوافز العديد من الخدمات التي تقدمها الدولة لتسهيل قيام المشروعات الاستثمارية ومنها:

-دراسة ما قبل الاستثمار :من خلال توفير المعلومات عن فرص الاستثمار وجدواها، وتوفير البيانات الإحصائية عن التجارة الداخلية والخارجية والعمالة.

-الخدمات الأساسية :توفير المرافق والخدمات الأساسية من طرق ومياه وكهرباء واتصالات بأسعار تشجيعية.

-توفير التقنية والعمالة المدربة.

**- الحوافز المالية:**

مثل القروض الحكومية الميسرة، وضمانات قروض التمويل، ومشاركة الحكومة في إنشاء وملكية المشروعات ذات التكلفة المرتفعة والمخاطر الاستثمارية العالية، والإعانات الحكومية المباشرة لتكاليف الإنتاج والتسويق والتصدير، وتخفيض العملة والتي عادة ما يتم تأمينها بتكاليف أقل من التكاليف الجارية وذلك بسبب تدخل الحكومات للحصول على فئات سعرية منافسة، أو غير ذلك من الحوافز المالية [1].

**- الحوافز النقدية:**

وتعتبر هذه أوسع مدى وأكثر تنوعًا من سابقتها( الحوافز المالية)، وغالبًا ما تربط الحكومات منحها للمستثمر بتحقيق أهداف معينة وبجانب محدد من أداء المشروع الاستثماري .ويشمل هذا النوع من الحوافز تخفيض رسوم الإنتاج ورسوم التصدير أو الإعفاء منها مؤقتًا مع ربط ذلك إما بكمية الإنتاج أو نسبة تشغيل الأيدي العاملة الوطنية أو تخفيض المخصصات التي يدفعها المستثمرين للضمان الاجتماعي، أو إعفاء مدخلات الإنتاج المستوردة من رسوم الاستيراد أو تخفيضها، شريطة وفائهم بشروط ومتطلبات معينة تختلف باختلاف نوع الحافز .ويدخل في هذا تقديم خدمات المرافق العامة والبنيات الأساسية لتلك

المشروعات بأسعار تفضيلية، وغير هذه من الحوافز التي تعني تنازل الدولة عن شئ من إيرادات خزانتها لصالح المستثمرين شريطة وفائهم بشروط ومتطلبات معينة تختلف باختلاف نوع الحافز [2].

[1] **الفدا عبد العزيز عبد الله(1997):**"تقنين حوافز الاستثمار" ، مجلة الأموال، السنة الأولى، العدد2،ص85.

[2] المرجع السابق ذكره،ص59.

**- الحوافز المساندة:**

هناك أدوات أخرى فعالة في مجال تشجيع الاستثمار الخاص لتوسيع نطاق السوق المحلية أمام المنتجات الوطنية ومنحها تفضيلا عًلى السلع المستوردة المماثلة ومنها:

-أن تكون المشتريات الحكومية من السلع المحلية لتشجيع القطاع الخاص ورفع قدرته التنافسية في السوق.

-التمييز السعري ويكون بمنح ميزة سعرية تفضيلية للمنتج المحلي في مواجهة المنتج الأجنبي المماثل شريطة أن يكون الأول مماثل للآخر جودًة ونوعًا.

**- التسهيلات:**

ويدخل تحت هذه التسمية مجموعة مختلفة من الإجراءات التي تتسم بالصفة الإدارية بصورة عامة، مثل التعجيل في إجراءات تقويم طلبات التراخيص بالاستثمار وسرعة منح التراخيص، وتيسير استقدام العمالة الأجنبية التي يحتاجها المشروع الاستثماري، وإصدار الشهادات التي يرتبط بصدورها حصول المستثمر

على حافز مالي أو نقدي معين، وذلك مثل شهادات بدء الإنتاج في المشروع أو بدء تشغيله حين يترتب على وجودها إعفاءات ضريبية متنوعة أو تسهيل إجراءات صرف العملات وتحويلها خارج البلد المضيف للاستثمار الأجنبي، أو تسهيل إجراءات تصدير جميع منتجات المشروع أو جزء منها، أو غير هذه من التسهيلات التي تمثل في حقيقتها حوافز إدارية يكون الهدف منها طمأنة المستثمر إلى أنه لن يقع ضحية ما يسمى ( البيروقراطية الإدارية) التي تأكل جزءًا من ماله وكثيرًا من وقته، حتى وصل الحال ببعض التشريعات الإدارية على تحديد فترة زمنية لإنجاز القرارات المتصلة بالاستثمار، كأن تفرض على الجهة المعنية بإصدار تراخيص الاستثمار وتقويم دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية لمشروع ما، وإصدار قرار بشأنها خلال

ثلاثين يومًا من تقديمها لها، أو أن تلزم الجهة المختصة بتوزيع الأراضي الاستثمارية على مشروعات الاستثمار بتسليم أرض المشروع للمستثمر خلال أسبوع من صدور الترخيص له بالاستثمار وهكذا) [1].

**جـــ -أهداف الاستثمار الخاص:**

بالرغم من تنوع الاستثمار الخاص والمخاطر المحيطة به ,إلا أن المستثمر في هذا الجانب يسعى إلى تحقيق أهداف عديدة وهي على النحو التالي [2]:

**1-تحقيق العائد الملائم :**

فهدف المستثمر من توظيف أمواله تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة يعملان على استمرار المشروع، لأن تعثر الاستثمار ماليًا سيدفع بصاحبه للتوقف عن التمويل وربما تصفية المشروع بحثًا عن مجال أكثر فائدة .من هنا نجد أن الشغل الشاغل لأي شخص يرغب بتوظيف أمواله هو تحقيق الأرباح المناسبة بعيدًا عن الخسارة.

**2-المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع** :وذلك من خلال المفاضلة بين المشروعات والتركيز على أقلها مخاطرة لأن أي شخص يتوقع الخسارة والربح ولكن إذا لم يحقق المشروع ربحًا فيسعى المستثمر إلى المحافظة على رأس ماله الأصلي ويجنبه الخسارة.

**3-استمرارية الدخل وزيادته :**

يهدف المستثمر إلى تحقيق دخل مستقر بوتيرة معينة بعيدًا عن الاضطراب والتراجع في ظل المخاطرة حفاظًا على استمرارية النشاط الاستثماري.

---

[1] **الفدا، عبد العزيز عبد الله**،" تقنين حوافز الاستثمار"، مرجع سابق ذكره،ص59.

[2] **غدير بنت سعد الحمود(2004)** :العلاقة بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الادارية،جامعة الملك سعود، ،ص38.

**4-ضمان السيولة اللازمة :**

لاشك أن النشاط الاستثماري بحاجة إلى تمويل وسيولة جاهزة وشبه جاهزة لمواجهة التزامات العمل، لاسيما للمصروفات النثرية اليومية تجنباً للعسر المالي.

**د-الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي :**

تقوم استثمارات القطاع الخاص بدور رئيسي في عملية النمو الاقتصادي وذلك في الدول التي تكون فيها عوامل الإنتاج متاحة للجميع، لامتلاكها وتبادلها، وتكون سيطرة الحكومة عليها محدودة للغاية ومع توافر المنافسة ووجود حافز للربح، بالتالي ينعكس ذلك على رفاهية الفرد، و على قوة اقتصاد الدولة ومقدرتها على إنتاج سلع وخدمات على درجة كبيرة من الجودة والمنافسة.

**المطلب الثاني:الموازنة بين القطاع العام والقطاع الخاص**

قبل الموازنة بين القطاع العام و الخاص و جب اولا اعطاء مفهوم واضحا لكلـــى المصـــطلحين حيت يوجد بعض النقاش حول فيما ذا كان الاستثمار العام هو القطاع العام و الاستثمار الخـــاص هو القطاع الخاص.

**الفرع الاول :القطاع العام والقطاع الخاص**

**القطاع العام :** ويتمثل في مجموعة الوحدات من قطاع الأعمال التي تدار من قبل الحكومة والتي يمكن أن تدار من قبل القطاع الخاص، وتقوم المؤسسات العامة بإنتاج السلع والخدمات وتقديمها إلى الجمهور بالأسعار الإدارية.

-كما يعرف كذلك على أنه تلك القطاعات التي تخضع للسيطرة الكاملة للدولة، وفي هذا الحالة يتم النظر إلى الدولة بوصفها وحدة اقتصادية تقوم بأنشطة اقتصادية مناظرة لأنشطة القطاع

الخاص، غير أن هذه الأنشطة الاقتصادية العامة تشكل جزءا لا يتجزأ من الخطط والبرامج الاقتصادية للدولة .

**القطاع الخاص :** ويتمثل في الجزء من الاقتصاد الوطني الذي تديره أو تملكه شركات الأشخاص وشركات الأموال والأفراد .

كما يعرف كذلك بأنه القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال، وتتولى آليات السوق توجيه دفة الأمور بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الخاصة وهي تسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن .

وينقسم القطاع الخاص إلى قسمين:

**قطاع خاص منظم :** وهو القطاع الذي يعمل في إطار منظم حيث يمسك في عمله وتعامله حسابات نظامية.

**قطاع خاص غير منظم :** وهو القطاع الذي لا يمسك في عمله وتعامله حسابات نظامية وهو قطاع حرفي[1].

قد تنتهج حكومة ما سياسة تشجيع القطاع العام وتوسيعه على حساب القطاع الخاص فتؤثر في هذا الأخير وتهمشه لدرجة أنه لا يستطيع المشاركة في العمليات التنموية بالشكل المطلوب، وهذا يعتبر خطأ في حق القطاع الخاص، فعلى المستوى الاقتصادي فإن انتهاج مثل هذه السياسة تعتبر مغامرة نتيجة لإقصاء لكيان اقتصادي يمكنه تقديم الكثير للاقتصاد الوطني، وهذا ما جعل الكثير من الدول (كالدول الاشتراكية) التي اتبعت هذا المنهج تعاني مشاكل أثرت على اقتصادياتها .

[1] **خميس خليل(2011)** :مساهمة القطاع العام و القطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر ، مجلة الباحث عدد 09 ، ، ص 204.

أما الاتجاه الثاني والمعاكس للاتجاه السابق والذي ينص على أن تقوم الحكومة بتنظيم القطاع الخاص وتركه حرا يصارع القطاع العام، فيكون هنا حالة من التنافس، فيحاول كل قطاع التغلب على الآخر، وقد أثبتت معظم التجارب العالمية التي اتبعت هذا الاتجاه (كالدول الرأسمالية) سيطرة وتغلب في الأخير للقطاع الخاص ، فممكن جدا للقطاع الخاص أن يستحوذ على الأسواق بفعل الاحتكار .

وبين هاذين الاتجاهين فإن فكرة الموازنة بينهما حلا وسطا لكلا القطاعين لتجنب الآثار السلبية التي قد تنجر من استغلال القطاع الخاص واحتكاره للسوق الوطنية، فيفتح المجال والأبواب أمام الرأسمال الأجنبي وكما يعرف فإن هذا الأخير هدفه الربح السريع، فيقوم تحت اسم حرية التصرف بالسيطرة على السوق الوطنية .

ولهذا يتوجب على السلطات المعنية اتخاذ القرارات والإجراءات وتحديد النشاطات التي سيعمل فيها القطاع الخاص كان وطنيا أم أجنبيا، ويجب كذلك مراقبة حركات دخول وخروج رؤوس الأموال واستخلاص الدرس من الأزمة الأسيوية الأخيرة، ويمكن اجتناب هذا من خلال سن قوانين خاصة بالاستثمارات والشراكة [1].

**<u>الفرع الثاني :دور القطاع الخاص في انشاء المرافق العامة:ماض من الشكوك و مستقبل من الثقة:</u>**

تعتبر مشروعات البنية الأساسية أو المرافق العامة هي الكيان المادي الذي يضمن قيام المجتمعات المتحضرة و يكفل استمرار وجودها . و كلما كانت هذه المشروعات أو المرافق أكثر كفاءة ؛ كلما ا زدت قدرة المجتمع على التقدم و تحقيق النمو ، و كلما كان أكثر استقرارا . و يشهد التاريخ على أن المرافق العامة – بالمعنى الحديث لهذا المصطلح – كانت تنشأ بل و

[1] **مراد محفوظ(2001)** :لتحول من القطاع العام الى القطاع الخاص–دراسة حالة الجزائر"مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية –فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،دورة جوان 2001،الجزائر،ص18.

تبتكر بمعرفة أ فراد ثم بمعرفة كيانات تجارية خاصة ، ابتداء من الكهرباء و الغاز و القنوات الملاحية و السكك الحديدية ، و ظل الحال كذلك حتى بداية بزوغ المذاهب الاشتراكية حيث تولت الدولة في الدول الاشتراكية هذه المهمة سواء بإقامة المرافق الجديدة أو بتأميم القائم منها ، و حتى في الدول الرأسمالية، زاد دور الدولة في القيام بإنشاء و إدارة المرافق العامة كلما كان الداعي إلى ذلك اعتبارات اقتصادية بحتة أو كلما كان الدافع إلى ذلك اعتبارات سياسية و اجتماعية.

إلا أنه مع تراجع المذاهب الاشتراكية مع تفكك الكتلة الشرقية بانهيار الإتحاد السوفيتي ، و زيادة دور البنك الدولي و صندوق النقد الدولي في السياسات الاقتصادية الداخلية للدول النامية و الأقل نموا ، و بزوغ نظريات اقتصادية أخرى تنادي بضرورة تحقيق التنمية المستدامة و ضرورة إعطاء الفرصة للقطاع الخاص لقيادة الاقتصاد الوطني ، لم تكن مشروعات البنية الأساسية بمنأى عن هذه النظريات و السياسات الجديدة ، حيث دفعت المنظمات التمويلية الدولية الدول التي ترغب في الحصول على تمويلها إلى زيادة الدائرة التي يلعب فيها القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي دوره.

و في الدول النامية، يرتبط دور القطاع الخاص في مجال مشروعات البنية الأساسية بخلفيات تاريخية تجعل المجتمع غير مرحب بوجود هذا الدور أو بزيادته .حيث كانت هذه المشروعات موكلة على كيانات ترتبط بالدول الاستعمارية مثل مشروع قناة السويس و السكك الحديدية و شركات مياه الشرب و غيرها .و بالتالي يظل القطاع الخاص – الأجنبي بالذات – موضع شك و ريبة كلما كان له دور في هذا المجال.

و لكن بما الدول النامية شهد تطورا نوعيا على المستويين الشعبي ، فإنه من المناسب أن يعاد النظر في العديد من الأمور و منها مدى إمكانية إعطاء الفرصة للقطاع الخاص للاشتراك في

مشروعات البنية الأساسية خاصة و أن هذا الدور صار من عناصر السياسة الاقتصادية التي يجب على الدولة أن تتبناها في إطار الإصلاح الاقتصادي.

"إن المواطنين – أعني جمهور المستهلكين – الذين يتكون منهم الشعب ، هم المحك الذي يعتد به في تقويم السياسة الاقتصادية . فالسياسة الاقتصادية الناجحة هي السياسة التي تحقق للمواطنين – لكل المواطنين – النفع و الخير"[1].

**الفرع الثاني :دور الدولة في ظل الخصخصة :**

في الحقيقة إن الاتجاه نحو اقتصاد السوق لا يبرر تناقص دور الدولة ، ولكنه يتطلب التغيير في شكل هذا الدور فليس من المنطقي أن تباشر الدولة دورها في نظام مركزي بنفس الأسلوب في نظام السوق ،ولهذا يجب أن تتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية باعتبارها سلطة وليس باعتبارها منتجة .

وعليه في ظل التحول الاقتصادي تتولى الدولة تسيير عملية الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ، ويتعين عليها توفير كل شروط نجاح التحول بأقل التكاليف الاجتماعية والاقتصادية الممكنة ،وتحرص على التوفير العادل للممتلكات والخدمات العمومية ، فهي غير مجبرة على إنتاجها إذ يتمثل دورها في الحرص على أن يتماشى العرض مع طلب المواطنين ، وتبقى الدولة مالكة للنشاطات التي تتعلق بالاحتكارات أو التي تسيرها قوى السوق بالشكل المناسب .

[1] **محمد السعودي أحمد تقي الدين**"مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية" كلية الحقوق،جامعة الاسكندرية تم تحميله من:

www.eastlaws.co;

وتعتبر الدولة هي المسؤولة عن الرقابة والأشراف وضمان عدم توغل المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة ، وكذلك هي الكفيلة بسلامة فاعلية السوق وكما أنها تحدد الملكية وتحميها وكما قد تقوم أحيانا باستخدام سياسة الدعم لتشجيع إنتاج بعض السلع .

وفي ظل التحول لاقتصاد السوق ، تجد الدولة نفسها أمام أربع خيارات أساسية للملكية يمكن الاختيار من بينها حسب إمكانيات وظروف كل دولة وهذه الخيارات هي :

-الملكية العامة والتشغيل العام على أساس إدارتها على أسس تجارية .

-الملكية العامة والتشغيل الخاص من خلال عقود إيجار أو عقود امتياز .

-الملكية الخاصة والتشغيل الخاص من خلال إلغاء الملكية العامة لشبكات بكاملها ،ولابد هنا من الأخذ في الاعتبار ضرورة وضع تنظيمات تمنع إساءة استخدام القوة الاحتكارية .

-قيام المجتمع المحلي والمستفادين بتوفير الخدمات ويمكن أن يحدث ذلك في البنية الأساسية الصغيرة الحجم والمحلية .

وحسب تقرير عن التنمية في العالم لعام 1997 ومن أجل تسيير مشاركة القطاع الخاص بدور أكبر في الاقتصاد الوطني ، يقتضي الأمر أن تقدم حكومات الدول بالمسائل التالية :

***شفافية العمل** :تتوقف فرص الاستثمار من جانب القطاع الخاص على وجود سياسات وبرامج حكومية تشجع القطاع الخاص على الدخول إلى المجال ووجود نظام شفاف لتقييم العطاءات وإرساء العقود.

***التوزيع المناسب للمخاطر**:بين الحكومة والمقرضين ومطوري المشروعات .

***استقرار السياسات:**يحتاج المستثمرون من القطاع الخاص سواء كانوا من الداخل أو الخارج إلى نظام للسياسات مستقر وقابل للتنبؤ به يشمل عناصر مثل الضرائب والإطار الاستثماري .

***ضمانات حكومية وتشجيع ائتماني :** كثيرا ما تكون الضمانات الثنائية ومتعددة الأطراف والتشجيع الائتماني في نجاح تمويل مشاريع اقتصادية .

المطلب الثالث:خصخصة البنية التحتية

لقد كانت البنية التحتية من سكك حديد، أنفاق،طرق،و طاقة ومياه خلال القرن التاسع عشر مملوكة و مدارة و ممولة من قبل القطاع الخاص. لكن مع مرور الزمن تم تنظيم و تأميم الشركات العاملة في هذا المجال. و قد كانت الحروب و حالات الكساد الاقتصادي الدافع لكثير من عمليات التأميم و التشدد في التنظيم خلال عقدي الاربعينات و الخمسينات من القرن العشرين ، حيث قامت الكثير من الدول بالتدخل إما لتقديم الدعم المالي لتلك الشركات او للعمل على تنظيم هذا القطاع لمنع حدوث احتكارات او معالجة لها.

و لكن جاء هذا التدخل فقط ليستبدل مشكلة بأخرى، وقد تمثلت المشاكل الجديدة بسوء إدارة قطاع البنى التحتية و عدم توفر الامكانيات التمويلية اللازمة لدى الكثير من الدول و لجوئها بإعادة هيكلة قطاع البنى التحتية و احياء دور القطاع الخاص للمشاركة بتحسين هذا القطاع.

إن الحاجة الى مزيد من المشاركة من قبل القطاع الخاص في البنية التحتية لا يعني بالضرورة إلغاء دور القطاع العام الذي سيستمر في تمويل العديد من المشاريع التي تتسم بالمخاطرة"كقطاع المواصلات " و التي لا تجذب استثمارات القطاع الخاص. كما ينبغي أن يستمر دور القطاع العام في وضع سياسات و استراتيجيات هذا القطاع، و لكن الفارق الاساس يتمثل في استبدال دور الحكومة السابق **كمنظم ذاتي** "**self-regulator**"و مقدم للخدمات بدور جديد عبارة عن

**منظم مستقل** independent regulator" لعدد من الخدمات الاساسية التي يقدمها القطاع الخاص.

و يعتبر هذا الدور المنوط بالقطاع العام في غاية الاهمية حيث لا تتسم جميع أنشطة قطاع البنية التحتية بالمنافسة، كما أن الانتقال من الملكية العامة الى الملكية الخاصة لمشاريع البنية التحتية لا يعتبر كافيا لتحقيق الهدف الاقتصادي للخصخصة ، حيث تبقى الحاجة ماسة الى وجود سوق تنافسية لتلك الخدمات، ولكن قد يكون هنالك أسواق يمكن إدخال المنافسة اليها أو اسواق احتكارية و لكن منظمة بما يكفل حماية المستهلك [1].

**الفرع الاول :خصائص البنية التحتية:**

تتميز البنية التحتية ببعض الخصائص التي يجب أخدها بعين الاعتبار عند تناول موضوع مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية ، من ابرز تلك الخصائص:

- صفة الاحتكار الطبيعي لتلك المشاريع مما يوجب على الدولة حماية المستهلكين من أية تجاوزات محتملة من طرف المحتكر.
- كما تعتبر بعض مشاريع البنية التحتية ذات أهمية استراتيجية ، و عادة ما تكون أيضا خدمات البنية التحتية غير قابلة للتصدير و بالتالي فإن أسعارها يتم تحديدها في السوق المحلي و تكوين إيراداتها مقومة بالعملة المحلية مما قد يجعلها في بعض الاحيان غير ذي جاذبية في نظر المستثمرين الاجانب نظرا لمخاطر سوق الصرف و مخاطر القابلية للتحويل.

[1] **حسان خضر(2003)**: خصخصة البنية التحتية ،سلسلة جسر التنمية العدد 18 جوان السنة الثانية،المعهد العربي للتخطيط الكويت ،ص09.

- غالبا ما تكون شركات البنية التحتية ذات أحجام كبيرة و تتطلب بالتالي استثمارات أولية ضخمة و تكون إيراداتها ضئيلة في السنوات الاولى و تتميز بفترات استرداد طويلة، مما يجعل من الصعوبة بمكان تمويل مشاريع البنية التحتية، كما قد يقوم المستثمرين بطلب ضمانات بالنسبة للإيرادات المستقبلية.
- الى جانب ذلك قد يكون بعض الشبكات مثل شبكات الاتصالات غير منسجمة و تتسبب في ازدواجية المعدات وتانيا زيادة في التكاليف .

و استطرادا يعتبر توزيع المخاطر المرتبطة بمشاريع البنى التحتية بين الدول و القطاع الخاص مسألة مهمة للمستثمرين الذين يرغبون في تحقيق عائد كاف على رأسمالهم يسمح لهم بتغطية التكاليف و تحقيق ربح معقول[1].

**الفرع الثاني :اشكال خصخصة البنية التحتية:**

ارتبط مفهوم الخصخصة عند شريحة واسعة من المجتمع بقيام الدولة بتحويل أصولها في المنشآت الإنتاجية والخدمية للقطاع الخاص، وتخليها عن الإلتزامات المترتبة عليها تجاهها، والحقوق المترتبة لها منها( الايرادات والأرباح وغيرها .).

والخصخصة في واقع الحال لا تعني بالضرورة تخلي الدولة عن ملكيتها لنشاط أو منشأة معينة، إذ يمكن أن تكون من خلال الإضطلاع بأدوار محددة على الصعيد التشغيلي أو الإداري وغيرها من أوجه المشاركة الفاعلة .فعلى مدار العقود السابقة، تطورت أنماط متعددة للكيفية التي يمكن للدولة من خلالها التخلي عن بعض أدوارها لصالح القطاع الخاص، تراوحت بين إناطة جانب

[1] حسان لخضر،مرجع سابق ذكره،ص12.

من إدارة المنشآت الحكومية لهذا القطاع من خلال ما أصبح يعرف بعقود الإدارة أو الخدمات وبين تخلي

الدولة عن ملكيتها في هذه المنشآت لصالح ذلك القطاع لقاء أثمان معينة.

ولكن أهميةالخصخصة لا تكمن فيمن يملك أو من يدير، وانما تكمن في توزيع المسؤوليات والمخاطر التي تترتب على كلى من أنماطها المختلفة، وطبيعة الحوافز التي تتولد عنها.

وهناك في واقع الحال أربعة أنماط رئيسة لزيادة مشاركة القطاع الخاص في الحياة الإقتصادية بشكل عام، وفي المنشآت الحكومية على وجه الخصوص، والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

- **الطرق التي تنهي ملكية الدولة:** هنالك عدد من الاشكال لإنهاء ملكية الدولة تتراوح بين البيع المباشر للمستثمرين و التصفية و أهمها:

- البيع المباشر للمستثمرين : تقوم الدولة ببيع كامل أو جزء من الشركة مباشرة الى القطاع الخاص و هي أكثر الطرق استخداما في عمليات الخصخصة على المستوى الدولي و تأخد أشكالا مختلفة، حيث يمكن أن تتم من خلال استدراج عروض أو البيع بالمزاد العلني أو البيع لمستثمر استراتيجي.
- بيع الاسهم للجمهور في الاسواق المالية: غالبا ما تقوم الدولة باللجوء الى هذه الطريقة في خصخصة الشركات التي تتمتع بوضعية مالية جيدة و ذات حجم كبير ، حيث يتم عرض أسهم الشركة للبيع كما يتم الكشف عن القوائم المالية للشركة و ذلك تماشيا مع شروط البيع من خلال الاسواق المالية .
- البيع للعاملين و الادارة : يمكن أن تأخد هذه الطريقة أشكالا مختلقة و لكن يصح إدراجها تحت عنوان واحد هو "خصخصة داخلية" حيث ينتج عنها تملك إدارة الشركة و العاملين فيها كامل الشركة أو حصة فيها.

- نظام القسائم (الكوبونات): تعتمد هذه الطريقة على توزيع كوبونات أو قسائم مجانا أو مقابل مبلغ معين للمواطنين الذين يمكنهم استبدالها بأسهم في الشركات التي يتم خصخصتها أو بيعها في السوق ، و هي مبنية على أساس تحويل سريع لنسبة كبيرة من أصول القطاع العام الى مجموعة واسعة من المواطنين.
- التصفية: يمكن أن تلجأ الدولة الى خيار تصفية شركة عامة وبيع أصولها بدلا عن بيعها كمشروع قابل للأستمرار ، و عادة ما يتم ذلك عندما يفوق مجموعة الايرادات المتوقعة من بيع مختلف الاصول الايرادات المتوقعة من بيع الشركة كوحدة واحدة.

- **الطرق التي لاتنهي ملكية الدولة:**

يمكن أن تمثل الطرق التي لا تنهي ملكية الدولة خطوة وسيطة بإتجاه عملية بيع الاصول ، و ذلك بإظهار قابلية المؤسسات العامة للآستمرار على أسس تجارية ، كما يمكن اعتبارها خطوات مهمة بحد ذاتها ، و تتضمن تلك الخطوات:

- اصلاح شركات القطاع العام: وذلك إما بالقيام بإعادة الهيكلة أو الاعتماد على مبدأ الادارة التجارية ثم التحويل شركة مساهمة.

اعادة الهيكلة: تهدف هذه العملية الى إجراء تغييرات في شركات القطاع العام بما يسمح برفع كفاءتها و جعلها أكثر جاذبية للمستثمرين ، أي أنها ترمي الى رفع قيمة هذه الشركات ، و هناك ثلاث طرق لإعادة الهيكلة وهي إعادة الهيكلة التنظيمية أي إعادة تنظيم الشركة و تفكيكها الى وحدات صغيرة و عادة ما يتم تحويلها الى شركات مساهمة ، إعادة الهيكلة المالية و تعني في الاساس إعادة هيكلة الديون القائمة على الشركة ، إعادة هيكلة

أنشطة الشركة ،أي القيام بضخ استثمارات جديدة في الشركة من شأنها تحسين الانتاجية و التكنولوجيا المستخدمة.

الادارة على اسس تجارية و التحول الى شركة مساهمة: تهذف الى ادخال و تطبيق مبادئ و أهذاف تجارية في ادرة و أعمال الشركات العامة، و يمكن أن يشمل هذا الاجراء إلغاء الدعم المقدم من الحكومة، و بذلك تصبح هذه الشركات عرضة أكثر من السابق لقوانين و شروط السوق بالإضافة الى خضوعها لقيود مالية أكثر صعوبة، مايسمح بتحويلها في مرحلة لاحقة الى شركة مساهمة أي فصل ملكية الشركة و إدارتها و إعطاءها استقلالية قانونية و اقتصادية على أن تمثل الدولة في مجلس إدارة و تقوم بتعيين أعضائه.

خصخصة الادارة و التعاقد و المشروعات المشتركة و عقود الامتياز وعقود البوت: سيتم التطرق اليها في محور شراكة قطاع عام قطاع خاص [1]

**<u>الفرع الثالث :تقديم الخدمات العامة والنموذج اللامركزي ودور المحليات</u>**

من الأهمية التأكيد على أن الأدبيات الاقتصادية المختلفة تمثل إطاراً عاما لتحديد السلع والخدمات التي تندرج مسئولية تقديمها تحت عباءة الدولة .ولكون الدراسة تختص بتحليل إمكانيات وحدود استخدام المشاركة بين القطاعين العام والخاص لتقديم الخدمات العامة فإنها تنأى عن مناقشة تلك الحدود وأنواع السلع والخدمات التي تقع في إطار مسئولية الدولة .ولكن

[1] **الهزايمة محمد**، (2004) :تقييم تأثير التخاصية على الأداء المالي والتشغيلي للشركات الأردنية المخصخصة"، رسالة دكتو ا ره، جامعة عمان العربية للد ا رسات العليا، سنة ، ص86.

النقطة الهامة التي توليها الدراسة أهمية هي المدخل(Approach) الذي تتبناه الدولة لتقديم الخدمات والسلع العامة والاجتماعية .إذ يرتبط نموذج تقديم الدولة للخدمات والسلع العامة بالدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص ضمن منظومة آليات تقديم الخدمة وهنا لابد من التمييز بين نموذجين أساسيين لتقديم الخدمات العامة من قبل الدولة وهما[1]:

النموذج المركزي :

فالنموذج المعتاد لتقديم الخدمات هو النموذج الذي يتم فيه تقديم الخدمة من خلال نظام مركزي وموحد في الدولة بأكملها بحيث تكون كافة المبادرات والآليات في هذا النظام يحددها المركز.

النموذج اللامركزي :

النموذج الأخر وهو نموذج اللامركزية في تقديم الخدمات ويختلف عن النموذج المركزي إذ يسمح للمحليات أن تلعب دوراً أساسيا في توفير الخدمة.

ولكن دائما ما يبقى التساؤل حول ماهو النظام الأكفأ لتقديم خدمات الدولة؟ وفي الحقيقة لاتقدم الأدبيات إجابة قاطعة على هذا التساؤل وإنما أشارت إلى أن كفاءة كل نظام يتوقف على نوعية السلعة أو الخدمة التي تقدمها الدولة ومقومات الكفاءة في الحالات المختلفة .

فمن مزايا النظام المركزي أنه يستند على مبدأ العدالة في توفير الخدمات للمواطنين، إلا أنه يعاب عليه ما يلي:

[1] Ugaz. C.( 2003): Approaches to Basic service Delivery: Privatization, Decentralization and Equity", paper prepared for a workshop on New Approaches to Decentralized Service Delivery, Chile.

أنه يقوم في مجمله على تجاهل رغبات الأفراد المتفاوتة من إقليم لأخر ومن منطقة لأخرى، إذ أنه يقوم على فرضية مقاس واحد يناسب جميع الأذواق ,نمطية تقديم الخدمة "One size fits all ".

-كذلك تختفي في هذا النموذج) النموذج المركزي (فكرة المنافسة بين مقدمي الخدمة على أساس أنه ليس أمام المستهلك سوى الحصول على الخدمة من مقدم واحد، أي لا تبدو فكرة سيادة المستهلك ممكنة كما هي في نظام السوق.على الرغم من أن النموذج المركزي يستند على مبدأ العدالة في توفير الخدمة، إلا أن الواقع العملي أثبت أن كثير من الخدمات العامة وتوفيرها يرتبط بعلاقات القوى وجماعات المصالح في المجالس التشريعية دون تحقيق هدف العدالة المنشود.

في مقابل هذه العيوب تأتي مزايا النظام اللامركزي و التي تثمثل في:

-أنه يسمح الدولة للسلطات المحلية القيام بتوفير الخدمات والسلع العامة بما يتوافق مع اختيارات الأفراد.

- تقديم الخدمات والسلع العامة من خلال نموذج اللامركزية يسمح بإدخال حرية الاختيار والمنافسة بين ما يتم تقديمه من سلع وخدمات.

وفي المقابل فإن النظام اللامركزي يهمل قضية أساسية وهي أن بعض السلع العامة لا يمكن أن تقدم من خلال السلطات المحلية(كالدفاع والأمن مثلا)كما أن زيادة قدرة المؤسسات المحلية أو الأفراد على المستوى المحلي قد يؤدي أحيانا إلى سوء استخدام تلك السلطة.

وبطبيعة الحال فإن النموذج اللامركزي لتقديم الخدمات يعني أن يكون للمحليات الدور الرئيس في تحمل مسئولية توفير السلع والخدمات العامة على المستوى المحلي .هذه المسئولية لا تعني في المقام الأول غياب السلطة المركزية بل أن اللامركزية تعني تغيير في الدور الذي تقوم به

السلطة المركزية إذ قد يقتصر على المساعدة في توفير التمويل ووضع المعايير الخاصة بالخدمة في حين أن عمليات التنفيذ والإشراف عليها والمتابعة تصبح من مسئولية السلطة المحلية . والسبب في ذلك أن السلطة المحلية هي أقرب للمواطن فيما يتعلق بمثل هذه الخدمات مقارنة بالسلطة المركزية، كما أنها تمتلك من المعلومات عن مقومات المجتمع المحلي وتفضيلات أفراده بصورة أكثر دقة من السلطة المركزية.

النقطة الهامة التي لابد من التشديد عليها أيضا هي أنه وعلى الرغم من أن بعض السلع والخدمات ذات طبيعة مركزية فإن ذلك لا يعني أبدا أنه لابد أن تقدم بأكملها مركزيا بل أن السلطات المحلية يمكن أن تقدم أجزاء من هذه الخدمات محلياً، على سبيل المثال، كأن تكون السلطة المحلية مسئولة عن توفير المعلومات أو الدعم الفني أو اللوجسيتي للسلطة المركزية للوفاء بتقديم مثل هذه الخدمة .النقطة الثانية أن عرى الأرتباط بين السلطة المركزية لا تنفصل في حالة السماح للمحليات بتقديم الخدمات العامة والاجتماعية، إذ تظل رقابة السلطة المركزية المباشرة أو من يمثلها على المستوى المحلي وذلك للتأكد من أن تقديم تلك الخدمات يتم وفقا للمعايير القومية (معايير الجودة في التعليم على سبيل المثال) وبصرف النظر عن المدخل الذي تتبناه الدولة لتقديم الخدمات العامة والاجتماعية فإن هناك ثلاثة طرق لتقديم الخدمات العامة والاجتماعية سواء من خلال السلطة المركزية أو من خلال المحليات وهي:

1. **الجمع بين الملكية والإنتاج** :وفي هذه الحالة تكون الدولة هي المقدم المباشر للسلعة أو للخدمة ،هذه المسئولية المباشرة لا تبرر إلا لسبب استراتيجي يتمثل في كون تكلفة فشل السوق في توفير هذه الخدمة سوف تكون مرتفعة بصورة معنوية، ومن أمثلة ذلك توفير خدمة الدفاع والأمن وخدمات التعليم العام وغيرها.

2.**قيام القطاع الخاص بتقديمها تحت إشراف ورقابة الدولة** :وفي هذه الحالة تكون مسئولية الدولة هي توفير البيئة الملائمة للقطاع الخاص لتقديم الخدمات .وتستطيع الدولة من خلال ما تمتلكه من أدوات (كالضرائب أو الدعم مثلا) أن توجه القطاع الخاص نحو توفير هذه الخدمات . وهنا تلعب الدولة دورا أساسيا من خلال قيامها بدور الرقيب والمنظم والمشرع لضمان استيفاء تقديم الخدمات المقدمة بواسطة القطاع الخاص للمعايير المختلفة التي تضعها الدولة في مثل هذا النوع من الخدمات.

3.**المشاركة مع القطاع الخاص** :وفي هذه الحالة تقوم الدولة بتوفير الخدمة بدون القيام بالإنتاج أي عندما تمنح للقطاع الخاص مهمة القيام بالخدمة (مثل جمع القمامة، إنارة الشوارع، بناء المدارس والمرافق العامة....) وذلك من خلال عمليات التعاقد الخارجي معه–contracting) . out)

ومن ثم فإن الدخول في علاقة مشاركة تعد أحد الآليات التي يمكن سواء لكل من السلطة المركزية أو المحليات توفير الخدمات المختلفة .ففي كلا النموذجين المشار إليهما يمكن الاستعانة بالقطاع الخاص بصورة أو أخرى لتقديم الخدمة العامة من خلال علاقة تعاقدية .وهنا يظهر التساؤل الخاص بمتطلبات الدخول في مثل هذه العلاقة وكيفية تفعليها والخبرة الدولية فيمايتعلق بتطبيق هذه الآلية على المستوى المحلي.

**المطلب الرابع: الشراكة قطاع عام –خاص:**

لقد أصبحت الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الآونة الأخيرة أحد المفاهيم المتداولة بشكل كبير على مستوى الإسهامات القانونية وأدبيات المؤسسات المالية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والخطب الرسمية والندوات العلمية.

**الفرع الاول :مبررات الشراكة عام–خاص:**

دفع تراكم المديونية العام خلال نهاية السبعينات والثمانينات، العديد من الحكومات الى ضرورة الاستفادة من القطاع الخاص في تمويل مشروعات البنية الأساسية على اعتبار أن إتاحة الفرصة للقطاع الخاص القيام بالعديد من المهام في تقديم الخدمات بالنسبة لمشروع معين يؤدي إلى تخصيص أفضل للمخاطر مع بقاء المسئولية الحكومية أو العامة لتقديم الخدمات الأساسية .وهذا ما حذا بالبنك الدولي بمناقشة هذه القضايا وتحليل الدور الذي يمكن أن يلعبه في تقديم خدمات البنية الأساسية في دول مثل إفريقيا والشرق الأوسط وهو ما تلازم مع إقدام تلك الدول على تبني برامج الإصلاح الاقتصادي مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات في تلك المنطقة .

وبصورة أكثر تحديدا، يعود قرار الدولة بسلطاتها المركزية أو المحلية للدخول في مشاركة مع القطاع الخاص من أجل تقديم الخدمات العامة أيا كان شكل النموذج المستخدم لتقديم الخدمة سواء مركزيا أو لا مركزي إلى عدة أسباب منها:

1–الإسراع بتنفيذ المشروعات ذات الأولوية بتجميعها وإنجازها من خلال طرق حديثة، فقد أدى ارتفاع التكاليف الاستثمارية للمشروعات إلى دفع الحكومة نحو الدخول في مشاركة مع القطاع الخاص لإنتاج بعض الخدمات العامة.

2– الاستعانة بالخبرة الإدارية المتطورة للقطاع الخاص لإدارة البرامج المعقدة والكبيرة والاستعانة بالتكنولوجيا المتطورة التي توفرها وحدات القطاع الخاص

3–تشجيع القطاع الخاص نحو تقديم الخدمات العامة والاجتماعية في ظل انسحاب الدولة مع التوجه الليبرالي الذي تتبناه غالبية الدول.

4–تقليل حجم القطاع العام والاستفادة بالموارد المالية والبشرية الموجودة لدى القطاع الخاص

5-تخفيض تكلفة تقديم الخدمات المختلفة إذ يسمح نظام المشاركة بالحصول على أقل العروض المقدمة تكلفة وأكثرها كفاءة من حيث القدرة على تقديم الخدمة .

فالشركات الخاصة تخشى أن تفشل عمليات التعاقد مع الحكومة نظرا لأن ذلك سيضر بسمعتها في السوق ولكن في المقابل قد يسمح لها التعاقد أن تكون لها بعض القوى احتكارية في السوق مما يعظم مكاسبها من التعاقد .كما أن التزام القطاع الخاص بتوفير الخدمة أو القيام بالتجهيزات في المواقيت الزمنية المحددة في العقود وإلا تعرض لغرامات تأخير يعني أنه سوف يسعى دائما للالتزام بالوقت على عكس القطاع الحكومي الذي يبرر التأخير ولا يمكن عقابه .ويحقق ذلك إنجاز الأعمال في مواقيتها نتيجة التزام الحكومة تجاه القطاع الخاص لإدراكها أن للقطاع الخاص الحق في المطالبة بالخسائر في حالة عدم التزام الحكومة بالعقود المبرمة في حين لا يحدث ذلك في ظل قيام القطاع العام بالتنفيذ.

بالإضافة إلى هذه المزايا المختلفة التي تبرر عمليات التعاقد مع القطاع الخاص من أجل قيامه بتوفير الخدمة، فإن أحد الأسباب الأساسية التي تجعل من تطبيق أحد نماذج المشاركة على مستوى المحليات ضرورة هو نقص التمويل لدى الكيانات المحلية. وفي ظل نقص التمويل المحلي للمحليات يظهر الاقتراض باعتباره حلا لتقديم خدمات البنية الأساسية، ولكن المشكلة تظهر في ضعف القدرات الائتمانية للمحليات .فكثير من البنوك التنموية تحجم عن إقراض السلطات المحلية خاصة في الدول النامية .

كما أن الخبرة الدولية تشير إلى أن العديد من صناديق التمويل قد نشأت في دول الجنوب لتمويل خدمات البنية الأساسية إلا مثل هذه الصناديق قد عانت من مشكلات مالية مختلفة .بالإضافة إلى ذلك فإن عدم تطور المؤسسات المالية في الدول النامية قد مثل هو الأخر قيدا على إمكانيات الاقتراض للمحليات وخاصة للمحليات الصغيرة والمتوسطة .وفي ظل هذه القيود ظهرت

المشاركة بين القطاعين العام والخاص باعتبارها حلاً لقيام السلطات المحلية بتوفير الخدمات العامة المختلفة خاصة في ظل توجه مؤسسات التمويل الدولية نحو تشجيع القطاع الخاص بصفة عامة في ظل التوجهات الليبرالية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، بالإضافة إلى أن برامج توفير خدمات البنية الأساسية التي توفرها المؤسسات الدولية في حالة الدول النامية عادة ما تكون مؤقته ولا تكفي احتياجات تلك الدول .ومن ثم تحث المؤسسات الدولية الدول المختلفة بالتوسع في تطبيق نماذج المشاركة وخاصة في توفير الخدمات الأساسية .

وقد تلازم هذا التوجه من قبل مؤسسات التمويل الدولية مع تشجيعها أيضا لتطبيق اللامركزية في الدول المختلفة ففي جمهورية التشيك وفي سبيل تطبيقها للامركزية فإن السلطة المحلية قد أعطت العديد من المهام ولكن بدون تحديد موارد مالية كافية عندما بدأت برنامج اللامركزية عام1990.

وقد حاولت الوحدات المحلية التغلب على هذه المشكلة من خلال طريقتين، الأولى وهي بيع بعض الأصول أو من خلال الاقتراض .ومع وضع قيود على عمليات الاقتراض وبيع الأصول على المستوى المحليات، لجأت تلك الحكومات المحلية إلى التوسع والاعتماد على القطاع الخاص لتمويل مشروعات البنية الأساسية في العديد من المناطق سواء في الريف أو المدن[1].

انطلاقا من هذه الأفكار التمهيدية سنحاول معالجة الموضوع بطرح عدة تساؤلات منها: كيف يمكن أن نعرف عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص ؟

كيف نميز الشراكة بين القطاعين العام والخاص عن المفاهيم المجاورة ؟

هل الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعتبر إحدى مشتقات نظام البوت ؟

[1] **عبد الله شحاته خطاب(2008)**: المشاركة بين القطاعين العام و الخاص و تقديم الخدمات العامة على مستوى المحليات: الامكانيات و التحديات، نسخة من ورقة بحثية، جامعة القاهرة ،ص08.

ما هي الأهداف المتوخاة من الشراكة مقارنة مع الأساليب التقليدية لتدبير المرافق العامة والتي أصبحت متجاوزة في ظل النهج الليبرالي وتأثير العولمة ؟

هل عقود الشراكة التي تعتبر عقود الجيل الثالث ستساهم في تمويل البنيات التحتية في مناخ يتسم بقلة الموارد المالية ؟

هل عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص التي تشكل سياسة عمومية حديثة ساهمت في تمويل المشاريع الكبرى وتشييد البنيات التحتية وفي خلق منافسة شريفة بين وحدات القطاع العام ومقاولات القطاع الخاص ؟[1].

**الفرع الثاني :مفاهيم الشراكة بين القطاع العام والخاص:**

-يعرف قاموسNew wesbster الشراكة بأنها" رابطة بين الاشخاص الذين يشتركون في المخاطر و الارباح في عمل ما أو اية مشاريع أخرى بموجب عقد قانوني ملزم".

-يعرفfranz الشراكة بين القطاعين العام و الخاص بأنه "تعاون هادف بين كيانات عامة و خاصة من أجل الوصول الى الفوائد المتبادلة المطلوبة ،استنادا الى إطار مرجعي مشترك، و بأنها مفهوم تنموي بعيد المدى يحتاج تحقيق التعاون فيه تجاوز المصالح المتداخلة و المتضاربة -أحيانا- بين الاطراف المعنية".

[1] **أحمد بوعشيق** " عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص: سياسة عمومية حديثة لتمويل التنمية المستدامة بالمغرب"ص1-2.تم التحميل من محرك البحث www.google.com

– وتعرفها اللجنة البريطانية للشراكة بين القطاعين بأنها:" علاقة مشاركة بالمخاطرة بين القطاعين العام والخاص بناء على طموح مشترك من أجل تحقيق هدف مأمول للسياسة العامة للبلد".

–يعرف Montanheiro الشراكة بين القطاعين بأنها:"نشاط مشترك ينفذه أعضاء في قطاع اقتصادي متشابه ،أو متنوع ،يساهم مباشرة في إجمالي مشروع الاعمال لمجتمع ما و لمحيطه" [1].

الشراكة بين القطاعين العام والخاص علاقة طوعية وتعاونية بين هيئات فاعلة مختلفة في القطاعين العام ( الحكومي) والخاص (غير الحكومي) يوافق فيها كل المشاركين على العمل جنباً إلى جنب لتحقيق هدف مشترك أو للقيام بمهام معينة .وقد تخدم الشراكات غايات متنوعة، بما فيها النهوض بقضية من القضايا أو تنفيذ ضوابط معيارية أو مدونات للسلوك أو تقاسم الموارد والخبرات وتنسيقها .وقد تتكون من نشاط واحد معين أو قد تتبلور في شكل مجموعة من الأنشطة بل في شكل تحالف دائم، منشئة بذلك توافقا في الآراء وملكية مع آل منظمة متعاونة ومع أصحاب المصالح فيها .وفي حين يمكن أن تختلف هذه الشراكات اختلافاً كبيراً فهي تقام عادة كجهود تعاونية منظمة تتسم بتقاسم المسؤوليات فضلاً عن الخبرات والموارد والمزايا الأخرى[2] .

**الفرع الثالث :الأهداف المتوخاة من عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص**

[1] **عادل محمود الرشيد** (2006)"إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص" المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة ،مصر،ص3.

[2] مكتب العمل الدولي (2008) :من اجل اتخاذ القرار،الدورة 301،جنيف،مارس، تم التحيمل منpdf. wcms_090544 من google .

تعتبر عقود الشراكة آلية فاعلة في تحقيق التنمية المستدامة كما يستخلص ذلك من تطبيقات السياسة العمومية.

عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص تتميز بالعناصر التالية:

•عقود الشراكة هي عقود إدارية تصنف بالجيل الثالث من العقود الإدارية تخضع لاختصاص القضاء الإداري واستثناء للتحكيم .

•عقود الشراكة هي عقود طويلة الأمد تصل في بعض الأحيان إلى ٩٩ سنة .الأمر يؤسس لتقاسم حقيقي للمسؤوليات، الاستثمارات، المخاطر والأرباح والأهداف المشتركة .

•عقود الشراكة هي عقود شاملة تضمن على الأقل ثلاث عناصر:

-تمويل استثمارات التجهيزات والمنشآت الضرورية للمرفق العام ؛

-إنشاء وتحويل التجهيزات أو المنشآت أو الاستثمارات الأخرى ؛

-صيانة التجهيزات والمنشآت واستغلالها وتدبيرها.

كما يمكن أن تشمل عقود الشراكة تقديم خدمات المرفق العام.

•الشراكة هي إستراتيجية جديدة للأنشطة العمومية التي تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية التالية:

**اولا -أهداف السياسة الاجتماعية:**

الشراكة بين القطاعين العام والخاص تبقى الحل الأنجع للمشاكل التي يعرفها المسير العمومي" **حلول خاصة لمشاكل عامة** "حيث تهدف إلى تقديم خدمات تتميز بمستوى عال من المهنية، الجودة والكفاءة.

**ثانيا- أهداف السياسة الاقتصادية:**

هذه الأهداف تتجلى في تقوية البنيات التحتية، عصرنة المرافق العامة وتطبيق مبدأ المرفق العالمي .أظهرت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي وتطور البنيات الأساسية وأن كل نقص في هذه الأخيرة يعيق التنمية الاقتصادية.

من جانب آخر، البنيات الأساسية تساعد على خلق فرص العمل، تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، الزيادة في الإنتاجية وتطوير الوظائف الاجتماعية للدولة.

**ثالثا-أهداف سوسيو-ديموغرافية:**

أغلبية الدول النامية أصبحت تعاني من العجز المتكرر في خدمات المرافق العامة حيث لم تعد قادرة على تغطية احتياجات المرتفقين مما أثر سلبا على جودة الخدمات المقدمة وساهم في تفاقم الهوة بين العرض والطلب.

**رابعا- أهداف التدبير الجيد والإستراتيجي للمرافق العامة:**

اللجوء إلى عقود الشراكة بين العام والخاص يتم في حالات الاستعجال وأن المشروع يتميز بالشمولية والتعقيد وأن الشخص العام لا يملك في بعض الأحيان الخبرة والكفاءة على التحديد المسبق للوسائل التقنية التي يتطلبها المشروع أو قد لا تكون له تجربة في وضع التركيبة المالية والقانونية للمشروع : مشاركة المقاولات في أعمال الإدارة.

## الفرع الرابع-مراحل تكوين الشراكة:

أكدت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من خلال متابعتها للمشروعات المقامة بنظام الشراكة في دول العالم المختلفة أن هذا النوع من المشروعات يمر بعدد من المراحل ويمكن إجمال هذه المراحل كما يلي :

**المرحلة الأولى : الإعداد للمشروع واختيار المستثمر**

تشمل هذه المرحلة كافة الأعمال والتصرفات التي تتم في سبيل الإعداد للمشروع، وتحضير مستندات العطاء، إلى أن يتم اختيار المستثمر وإرساء العطاء عليه.

**اختيار المشروع وتحديد مواصفاته من قبل الدولة:**

يتعين على الجهة الإدارية أن تقوم بتحديد احتياجاتها وأولوياتها .كما تقوم بإعداد دراسات الجدوى التمهيدية للمرفق أو للمشروع .كذلك تقوم الدولة في هذه المرحلة بإعداد دراسات الجدوى التمهيدية للمرفق أو المشروع .فعليها أن تعالج البدائل التمويلية المختلفة وأن تجري المقارنة بين المزايا والعيوب كل منها، فإذا انتهت إلى أن أفضل البدائل هو نظام الشراكة فيقع اختيارها على هذه الآلية .وأيضا على الجهة الإدارية في هذه المرحلة أن تدرس الجدوى الاجتماعية للمشروع وأغراضها التي تسعى إلى تحقيقها من وراء المشروع، كما يجب على الجهة الإدارية أن تدرس الجدوى المالية للمشروع.

فهذه المرحلة تتلخص في تحديد المشروع واحتياجاته وجدواه من الناحية المبدئية بما في ذلك جدواه الفنية والاجتماعية والمالية والاقتصادية .وتحديد ما إذا كان نظام الشراكة هو أفضل البدائل أو أن هناك بدائل أخرى يمكن اللجوء إليها.

وخلال هذه المرحلة لا تدخل الدولة في أي علاقات مع المستثمر ولكن قد تنشأ بين الحكومة أو الهيئة المعنية علاقات من نوع مختلف، فقد تلجأ الدولة في هذه المرحلة إلى مستشارين فنيين وماليين وقانونيين لكي يساعدوها في القيام بالدراسات القانونية والفنية اللازمة لدراسة جدوى المشروع والتحضير لمستندات العطاء على نحو يتفق مع المعايير الدولية.

**إعداد مستندات العطاء:**

وتشمل هذه المستندات الجوانب الفنية المرتبطة بوصف المشروع ومتطلباته وكذلك بيان الدعم الحكومي إن كان له مجال وأشكال هذا الدعم .ويجب أن تتضمن المستندات كذلك بصفة أساسية

الاتفاقيات الرئيسية التي تنظم العلاقة بين الجهة المانحة الترخيص وشركة المشروع .ويجب أن تستوفي مستندات العطاء المعايير الدولية كما يجب أن تتم صياغتها بدقة وبشكل متوازن لجذب ثقة الشركات العالمية.

**التأهيل:**

وهي مرحلة تمكن من استبعاد العناصر غير الجادة أو التي لا تتفق كفاءتها الفنية والمالية والبشرية مع طبيعة المشروع المعروض .وفي هذه المرحلة يجري تصفية العروض وبعد هذه المرحلة تقوم الجهة الحكومية بدعوة المتنافسين المؤهلين إلى تقديم عروضهم النهائية.

**تقديم العروض المالية والفنية والتعاقدية:**

تقوم الشركات المتنافسة بالإعداد لتقديم عروضهم المالية والفنية والتعاقدية .وعادة ما تقوم عدد من الشركات بتكوين كونسرتيوم تعاقدي يضم أكثر من شركة من الشركات المتخصصة في أعمال المقاولات، كما يضم أيضا الكونسرتيوم بعض جهات التمويل، ويتضمن هذا الاتفاق الخطوط الرئيسية التي تنظم العلاقة بين هؤلاء الأطراف من حيث النشاط والغرض وكيفية التمويل وإدارة الشركة وغير ذلك من الالتزامات الرئيسية.

**تقييم العطاء واختيار الكونسرتيوم المعني:**

وهذا التقييم لا يقتصر فقط على السعر، وإنما يجب أن تدخل فيه عناصر أخرى مختلفة منها التقييم الفني للتصميم وكذلك مدى ما يتضمنه من نوعية للتكنولوجية المستخدمة والتدريب وكذلك مصادر التمويل وما يرتبط بذلك من استهلاك للعملة الأجنبية في السوق المحلية، وحجم المكونات المحلية التي تدخل ضمن أصول المرفق.

ويجب أن تتسم قواعد التقييم والاختيار بالشفافية لذا يجب أن تكون أسس التقييم من البداية واضحة وتتفق مع المعايير الدولية وطبيعة هذه المشروعات .وبعد عملية الاختيار تقوم الجهة الحكومية بدعوة الكونسرتيوم الذي أرسي عليه العطاء لإبرام اتفاقات المشروع الرئيسية.

**المرحلة الثانية : مرحلة التنمية والإقفال المالي**

في هذه المرحلة تقوم شركة المشروع بإعداد المستندات التعاقدية التي على أساسها تمويل المشروع وتصميمه وتشييده وتشغيله، بما في ذلك اتفاقات التمويل .وفي هذه المرحلة يجب أن تقوم شركة المشروع بالتفاوض مع شركات المقاولة لتشييد المشروع، كما تقوم بإبرام كافة عقود التوريد اللازمة .وفي هذه المرحلة تقوم أيضا مؤسسات التمويل بدراسة جدوى المشروع الاقتصادية والفنية والمالية ومراجعة مستنداتها التعاقدية .وفي أغلب الأحوال تستلزم مؤسسات التمويل الدخول في اتفاقات مباشرة مع أطراف المشروع الأخرى بما في ذلك الجهة الحكومية وشركات المقاولة والموردين لضمان قبولهم كمدينين أو كدائنين حلول مؤسسات التمويل أو من تختارهم هذه المؤسسات محل شركة المشروع إذا أخفقت الشركة في تنفيذ التزاماتها.

وتعد هذه المرحلة من أكثر المراحل دقة وصعوبة لجميع الأطراف المشتركة، وقد يزيد الأمر تعقيدا إذا اشترطت مؤسسات التمويل على شركة المشروع إجراء تعديلات إضافية في الاتفاقيات التي تم إبرامها بالفعل لكي تقوم بتمويل المشروع .وبعد إبرام كافة الاتفاقيات اللازمة لتنفيذ المشروع وإبرام مستندات التمويل وما يرتبط بها من اتفاقيات خاصة بالتأمينات العينية والشخصية من رهن وحوالة للحقوق وغيرها، تصل هذه المرحلة إلى الإقفال المالي أي البدء الفعلي في تمويل المشروع.

**المرحلة الثالثة : تهيئة موقع المشروع لبدء التنفيذ**

تعتبر هذه المرحلة بداية التنفيذ الفعلي للمشروع، ويجب على شركة المشروع أن تقوم بتهيئة موقع المشروع الذي يتعين على الدولة أن تسلمه إليها وتضمن عدم تعرض الغير لها .يتم هذا التسليم بمحضر رسمي مكتوب يوقع عليه أطراف العقد، وهو أمر مهم نظرا لاتصاله بقدرة أطراف العقد على الوفاء بالالتزامات المتفق عليها.

**المرحلة الرابعة : مرحلة التشييد**

في هذه المرحلة تقوم الشركة المشروع بإنشاء المرفق وبنائه وفقا للقواعد المتفق عليها في العقد، مع الالتزام الدقيق بالرسومات والتصميمات التي نص عليها العقد، وللإدارة أن تراقب عملية الإنشاء ولها في سبيل ذلك تعيين مهندسين استشاريين لمتابعة هذا التنفيذ .والمقاول في هذه الحالات عادة ما يكون كونسرتيوم يضم أكثر من شركتين، وقد يكون بعضها أو جميعها تابعة للمساهمين في شركة المشروع .وعقد المقاولة في إطار مشروعات الشراكة يأخذ في غالب الأحوال شكل تسليم مفتاح، وفي هذه الحالة يضطلع المقاول بمسؤولية التصميم والتوريد والتنفيذ، كما يتم تحديد السعر على أساس مبلغ إجمالي، كما يرتبط موعد إتمام تنفيذ الأعمال والتعويضات الاتفاقية والتعويضات الناجمة عن التأخير وتوزيع المخاطر وضمانات حسن التنفيذ والتأمين وتسليم المشروع وفترة الضمان في ظل عقد المقاولة، بالشروط والأحكام التعاقدية الواردة باتفاق الالتزام ظل الترخيص .وتنتهي هذه المرحلة بإتمام تنفيذ المشروع وتسليمه إلى شركة المشروع أو المشغل وبدء مرحلة التشغيل التجاري.

**المرحلة الخامسة : تشغيل المشروع وصيانته**

تتصل هذه المرحلة بتشغيل المشروع طوال مدة الترخيص أو الالتزام .وقد تقوم شركة المشروع بتشغيله وصيانته بمعرفتها أو تقوم بإسناد عملية التشغيل والصيانة إلى إحدى الشركات المتخصصة .ويجب أن يتم التشغيل وفقا للشروط الواردة في اتفاق الترخيص وكذلك وفقا

لشروط اتفاق التشغيل الذي يبرم بين شركة المشروع والمشغل .ويجب أن يتضمن هذا الاتفاق نطاق أعمال والتزامات المشغل ومراحل التشغيل وأرباح التشغيل المستحقة لشركة التشغيل وكيفية أدائها ومدة عقد التشغيل والتأمينات والتعويضات الناجمة عن الإخلال بأحكام هذا الاتفاق.

**المرحلة السادسة : انتهاء الترخيص والالتزام ونقل أصول المشروع إلى الدولة**

المرحلة الأخيرة من المشروع هي انتهاؤه بانقضاء مدة الترخيص أو الالتزام وإعادة كافة أصوله إلى الجهة مانحة الترخيص .ويجب أن يتضمن اتفاق الترخيص الأحكام والقواعد الأساسية المرتبطة بنقل الأصول وكيفيتها والحالة التي يجب إعادة الأصول عليها، وكذلك تدريب العمال على تشغيل المرفق .كما يجب أن يعالج الاتفاق الضمانات المرتبطة بتنفيذ التزامات شركة المشروع فيما يتعلق بعملية نقل الأصول والتكنولوجية والصيانة وتوريد قطع الغيار[1] .

**الفرع الخامس :متطلبات الشراكة الناجحة:**

إن الشراكة التي تبنى على أسس سليمة تؤدي الى الحصول على خدمات ذات كفاءة عالية. و الوصول الى هذه الشراكة التي تؤدي الى مخرجات عالية الجودة فإن هناك مجموعة من العوامل تلعب دورا محوريا في الوصول الى الشراكة الناجحة و هي:

- توفر ثقافة مجتمعية تدعم و تشجع الشراكة.
- معرفة نقاط الضعف و القوة لدى أطراف الشراكة و التعامل معها بشفافية واضحة.
- إعداد برنامج تنظيمي يعمل على دمج الاحتياجات الفردية بالاحتياجات و المصالح المتنافسة.

[1] **أحمد بوعشيق** " عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص: سياسة عمومية حديثة لتمويل التنمية المستدامة بالمغرب"ص18.

تم التحميل من محرك البحث www.google.com

- اعتماد السياسات المتعلقة بالشراكة فيها رعاية المشاريع المرتبطة بها و التكيف مع الظروف المتغيرة و النظر بثقة أعلى الى مجتمع الاعمال لتشجيع القطاع الخاص في المخاطرة اقتصاديا للأنخراط في الشركات.
- توضيح و تحديد الحقوق و الواجبات و الالتزامات و المسئوليات بين الشركاء لتشجيع الوصول الى مخرجات ذات جودة عالية.
- الاتفاق على أسس مشتركة بين الطرفين الرئيسين.
- توفر القدرة على مواجهة و إدارة الازمات الاقتصادية.
- مراعاة الظروف و الوقائع السياسية.
- إيجاد معيار مشترك لقياس النجاح
- خلق بيئة عمل ديناميكية تعمل على إحداث التغير داخل البيروقراطيات الحكومية دون المساس بالدور الحكومي في الشراكة.
- تبسيط و تسهيل الاجراءات التي تتعلق بالاستثمار و تقليل المدة الزمنية[1].

**الفرع السادس :أنواع عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص:**

إن مشاركة القطاع الخاص في النشاطات المتعددة و الاستثمارات المتنوعة التابعة للقطاع العام تأخد أشكالا مختلفة و بدرجات متباينة و ذلك كمايلي:

❖ عقود الخدمة service contracts:

في هذه العقود تحتفظ الجهة العامة (الحكومية) بمسئوليتها الكاملة عن تشغيل و إدارة المرفق بالكامل و لكنها تتعاقد مع القطاع الخاص لتقديم بعض الخدمات التي تحددها مثل قراءة العدادات

[1] **عبد السلام أحمد هماس و يوسف عبد الحميد المراشدة**"(2008):عقود المشاركة و سيادة الدولة" ورقة عمل مقدمة في ندوة "عقود المشاركة (ppp)و التحكيم في منازعاتها" ، مملكة البحرين ،افريل ،ص194.

و تحصيل الفواتير للكهرباء و المياه و التلفونات و القيام بأعمال الصيانة البسيطة مع مراعاة أن هذه النشاطات تمنح في العادة لشركات القطاع الخاص المؤهلة و المقتدرة للقيام بمثل هذه الاعمال و في العادة تتراوح مدة هذه العقود بين سنة و ثلاث سنوات و قابلة للتجديد.

❖ عقود الادارة Management contracts:

في هذه العقود تقوم الجهة العامة (الحكومية) بنقل مسئولية إدارة مجموعة من الانشطة في قطاع معين الى القطاع الخاص كإدارة المطارات أو المستشفيات و غيرها من مرافق الخدمات مثلا. وفي هذه الحالة تقوم الجهة العامة الحكومية بتمويل رأس المال العامل و الاستثماري ، كما تقوم الحكومة بتحديد أسس وسياسة رد النفقات و التكاليف التي تم تكبدها من أجل تنفيد المشروع، و في العادة تتراوح مدة هذه العقود بين ثلاث الى خمس سنوات .

❖ عقود التأجير Leasing contracts:

في هذه العقود تقوم الشركات الخاصة و القطاع الخاص بتأجير المرفق من الجهة العامة (الحكومة) لمدة محددة و تتحمل مسؤولية تشغيل و إدارة المرفق و تحصيل الرسوم و غيرها من الضرائب. و يقوم المستأجر بشراء الحق في الايرادات و بالتالي يتحمل قدرا كبيرا من المخاطر التجارية و ذلك لإن الايرادات قد لا يتم تحصيلها لأي سبب أو قد يتم تحصيل قدر قليل منها لا يؤدي الغرض المنشود منه.

و هناك تنامي متزايد في اللجوء الى التأجير أو الاجارة لأنها توفر الكثير من المال الذي يمكن استخدامه في أغراض أخرى ، مثلا شركات الطيران تقوم بإيجار طائرات حديثة لأستخدامها في عملياتها بدلا من شراء طائرات جديدة بمبالغ كبيرة جدا قد تقضي على كل ماتملكه شركة الطيران ، و بهذا فأن التأجير يمكنها من العمل مع الاحتفاظ بمبالغ لأستخدامها في مجالات

أخرى قد تكون الشركة في حاجة ماسة لها و هناك عقود تأجير عديدة بين القطاعين العام و الخاص. في العادة تتراوح مدة هذه العقود بين 5 الى 15 سنة و يمكن تمديدها بموافقة الطرفين.

❖ عقود الامتياز concession contracts:

في هذه العقود تتحمل الشركات الخاصة و القطاع الخاص مسئولية التشغيل و الادارة و الاستثمار في حين تظل الجهة العامة مالكة لأصول المرفق. و قد تقدم هذه الامتيازات على مستوى الدولة بأكملها أو على مستوى مدينة أو منطقة معينة و هذه العقود كانت تستخدم في البداية لأستخراج البترول و مشتقاته حيث تمنح شركة البترول منطقة امتياز لمدة محددة لأستخراج ما بها من البترول أو الثروات الطبيعية الاخرى و مقابل هذا الاستثمار كان يتم مبالغ زهيدة للدولة المضيفة ، و لكن مع مرور الزمن تم استحداث علاقة انتاج جديدة بين الدول المضيفة و الشركات المنتجة للبترول و الان يتم استخدام عقود الامتياز في بعض المشاريع الزراعية الكبيرة و المشاريع المشابهة لها، و في العادة تتراوح مدتها بين 25 الى 30 سنة.

❖ عقود نقل الملكية Transfer of Ownership contracts:

بموجب هذا العقد يتم نقل الملكية و يصبح القطاع الخاص مالكا و مسئولا عن المرفق العام و لكنه في نفس الوقت يخضع لهيئة رقابية من جهة حكومية مختصة أو من جهة تتعاقد معها الدولة للقيام بهذه السلطة الرقابية وفق ما تحدده سياسات الدولة و القوانين و التشريعات ذات العلاقة وذلك بغرض ضمان نوعية الخدمة التي يتم تقديمها و الحرص الدائم على التزامها بالمعايير المحددة لحماية المواطن و المستهلك و كافة قطاعات المجتمع [1].

❖ عقود البناء و التشغيل و التحويل BOT:

[1] **عبد القادر ورسمة غالب (2008)** : عقود الشراكة بين القطاعين العام و الخاص" ورقة عمل مقدمة في ندوة " عقود المشاركة (ppp) و التحكيم في منازعاتها" المملكة البحرينية ،افريل، ص220-221.

اذا يعرف BOT بأنه قيام الحكومة بمنح من يرغب في الاستثمار في مشروعات البنية التحتية أو المرافق العامة ، من الافراد أو الشركات الخاصة، فرصة إقامة المشروع.

و تحمل المستثمر أعباء شراء و تزويد المشروع بالآلات و المعدات و التكنولوجية المتقدمة الى جانب النفقات التشغيلية و ذلك مقابل حصول المستثمر على إيرادات تشغيل المشروع خلال فترة الامتياز تتراوح في العادة ما بين 20–50 عاما وقد تزيد على ذلك حسب نوع العقد و النشاط .

انواعه:

- عقود BOOTعقود البناء–التمليك–التشغيل–التحويل:

و هي عادة ما تتيح للمستثمرين بناء المشروع و تملكه بواسطة شركة مؤقتة محاصة يكفل له سهولة تشغيله و صيانته تمثل فيها الحكومة و تتولى الاشراف على التأسيس و التشغيل خلال فترة الامتياز و بعد انتهاء هذه الفترة يصبح المشروع ملكية عامة للدولة و من ثم تنتهي شركة الامتياز قانونا.

- عقود B.O.L.T بناء التملك المرحلى–التأجير التمويلي –و التمويل:

هذا النوع يصح لإنشاء المشروعات التي تحتاج الى آلات و معدات رأسمالية لتشغيلها

كما تصلح في حال كانت الشركة المشرفة على المشروع غير قادرة على تشغيله فتقوم

بتأجيره لشركة أخرى لتشغيله و إدارته خلال فترة الامتياز أو تقوم الحكومة بتأجير

المشروع مقابل حق الانتفاع و عائد تحصل عليه .

- عقود B.O.O بناء–تملك –تشغيل : عبارة عن شراكة بين الحكومة و القطاع الخاص بواسطة شركة امتياز تتولى الإشراف على التشغيل و لا ينتهي هذا النوع بالتحول الى الملكية العامة و لكن يتم تجديد الامتياز أو انتهاء العمر الافتراضي للمشروع (حقول النفط– المناجم).
- عقود B.R.T بناء –تأجير –تحويل: هذا النوع من المشروعات له طبيعة خاصة مستمدة من خصوصية المنفعة المحققة للجمهور و ترتبط هذه الخصوصية بالمكان العائد المتولد عنه إذ يستند المشروع الى قابليته للتأجير (الموانئ–المطاعم النهرية–الطريق السريعة).
- عقود D.B .F.O تصميم–بناء–تمويل– امتلاك: طبقا لهذا النوع تتفق الادارة مع المستثمر على إقامة مشروع بنية أساسية وفقا للشروط الفنية و التصميمات التي تضعها الحكومة بواسطة أجهزتها الاستشارية و يتولى المتعاقد "المستثمر" الاتفاق على إقامة المشروع و تأسيسه كما يقوم بالبحث عن مصادر التمويل للمشروع وفقا للضوابط التي تضعها له الدولة و تحت إشرافها و تنتقل ملكية المشروع الى الحكومة بعد انتهاء مدة العقد حيث إن الحكومة تحصل على مقابل الارض و على قيمة محددة نسبيا من الايرادات مقابل فتح الامتياز للمستثمر ، ويحق للحكومة تجديد العقد أو منح تشغيل المشروع لمستثمر آخر بشروط أفضل مع دفع التعويض المناسب (مالك المشروع).
- عقود M.O.O.T تحديث –امتلاك –تشغيل– تحويل: يقصد بهذا النوع من العقود أن يتعهد المستثمر تحديث أحد المرافق العامة أو أحد المشروعات الاساسية و تطويره لتكنولوجيا المشروع وفقا لأحدث المستويات العالمية و

يصبح مالكا مؤقتا للمشروع و يتولى تشغيله خلال فترة الامتياز من قبله مباشرة أو عن طريق الغير و في نهاية الامتياز تؤول ملكيته للدولة.

- هناك أنواع أخرى من العقود مثل B.L.T بناء–تأجير –تحويل: B.O.O .S بناء–امتلاك–تشغيل –بيع: عند نهاية فترة الامتياز تدفع الدولة القيمة المتبقية B.O.T.T بناء –تشغيل –تدريب –تحويل ، هنا المستثمر مطالب بتوفير التدريب للكوادر الوطنية قبل التنازل عن التجهيزات "ينطبق اساسا على الدولة النامية" و D.B.O حيث يقوم المستثمر بشراء الاصول المملوكة للدولة من خلال عقد امتياز، ثم يقوم ببنائه مرة أخرى و تشغيله لحسابه من خلال مدة العقد و يمتلكه ملكية نهائية[1].

**الفرع السابع :نقاط ضعف الشراكة:**

اعتبرت دراسة McQuaid أن نقاط ضعف الشراكة تتمثل بالاتي:

- التكلفة العاليةللجهاز الإداري الذي تتطلبه الشراكة.
- التوزيع غير المتكافئ للنفوذ بين الشركات و انعكاس ذلك على مدى الالتزام.
- صعوبات إدارة البرامج بفعالية بسبب إجراءات تنفيذ التمويل و الموافقة عليه.
- الفروق الفكرية، و اختلاف المنطلقات الفلسفية بين الشركاء.

وفقا لـــ Huxham and Macdonald يوجد أربعة مخاوف لعدم التعاون في الشراكة و هي:

- التكرار: حيث أن منظمتين أو وكالتين أو اكثر تنفد العمل نفسه.

[1] **وفاء عثمان(2008)** :الشركة بين القطاعين الحكومي و الخاص ورقة عمل مقدمة في ندوة " عقود المشاركة (ppp) و التحكيم في منازعاتها" المملكة البحرينية ،افريل،ص291–292.

- الحذف : حيث لا تنفد بعض الانشطة التي تعتبر مهمة لبعض المنظمات المتشاركة ، بسبب فشل التعرف على أهميتها ، أو افتراض كل منظمة أو وكالة بأن هذه الانشطة هي من مسؤولية المنظمات المتشاركة الاخرى.
- التباعد حيث يتوزع أداء كل منظمة على مجموعة أنشطة قد يصعب توجيهها نحو الهدف المشترك.
- الاداء السلبي حيث يتضارب أداء المنظمات بعضها مع بعض عندما تعمل بمعزل عن غيرها.

أما Liddle and Overton فيريان أن نقاط ضعف الشراكة التعاونية تتمثل بالاتي:

- فقدان الاستقلالية و السيطرة الناجمين عن تضاد الهدف التعاوني مع هذف المنظمة المستقل.
- استثمار موارد المنظمة المحددة في أنشط إضافية مثل: تمويل الإبداع و و ضبط و متابعة بعض الانشطة الناجمة عن النمو في المهام المتقاطعة ، و مثل الوقت المبذول في تخطيط و تنسيق الاجتماعات و التدريب و الاتصالات اللازمة للمحافظة على الشراكة ، و مثل تطور الاعمال الناجمة عن الشراكة و التي قد تثقل قدرات المنظمة.
- استبدال الاولويات ، و تمويل الموارد ، و تركيزها في العمل المشترك ، و الذي قد يكون على حساب أمور أخرى ذات أولوية أعلى، و بالتالي فقدان المرونة و الاستقلالية.
- فقدان بعض الاعتبار، حيث قد ينسب أنجاز منظمة ما الى المنظمات الاخرى المشاركة.

## المبحث الثالث :المجالات الدولية في تطبيق الشراكة بين القطاعين العام و الخاص:

يتزايد عدد البلدان التي اعتمدت مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والحاص لتشجيع القطاع الخاص على توفير أصول البنية التحتية و الخدمات القائمة على اساسها. و تشير تجارب البلدان المختلفة الى أن مشاريع البنية التحتية الاقتصادية (كالنقل) هي المرشحة في العادة للشراكة بين القطاعين العام و الخاص اكثر من مشاريع البنية التحتية الاجتماعية كالرعاية الصحية و التعليم و ذلك لثلاثة اسباب رئيسية:

-أولها أن المشاريع التي تتمتع بالسلامة المالية و تعالج اختناقات واضحة في مسار البنية التحتية مثل مشاريع الطرق و السكك الحديدية و الموانئ و الطاقة هي على الارجح المشاريع ذات معدلات العائد المرتفعة و بالتالي تتمتع بالجاذبية للقطاع الخاص.

-ثانيا أن رسوم الاستخدام غالبا ما تكون مجدية و محبدة أكثر في مشاريع البنية التحتية الاقتصادية.

-ثالثا أن مشاريع البنية التحتية الاقتصادية عادة ما تحظى بأسواق أكثر تطورا تجمع بين التشييد و توفير الخدمات ذات الصلة ( مثل بناء و تشغيل و صيانة طريق برسوم مرور) مقارنة بمشاريع البنية التحتية الاجتماعية .

و استنادا الى هذه الاعتبارات فإن التركيز على الاستعانة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في بناء الطرق ليس بالمستغرب[1] .

**المطلب الاول: مجالات تطبيق الشراكة في الدول المتقدمة:**

لتفعيل الدور التموي للشراكة ، يجب ان تشمل مشاريع الشراكة المجالات الكفيلة بتحقيق التنمية الشاملة المنشودة، في هذا الاطار فإننا نرى الفرصة مواتية هنا للتعرف على مجالات تدخل الشراكة في بعض النمادج المختلفة و المثيرة للاهتمام.

الفرع الاول:النمودج الاسترالي:

تتوفر أستراليا على سنوات عدة من الخبرة و التجربة في مجال عقود البناء و التملك و التشغيل و التحويل (BOOT) و عقود البناء و التملك و التشغيل (BOO) فبإعتبارها عضوا في منظمة الكومنولث ، استهلت أستراليا تجربتها من مبادرة التمويل الخاص البريطانية private finance initiative، و تشكل عقود الشراكة المبرمة في استراليا نتيجة منطقية لتطور العقود الوطنية القديمة أكثر منها نقلا حرفيا للعقود البريطانية ، حيث تتميز هذه العقود بخصوصية تتمثل في آجال التوجيه و اتخاد القرار التي تكون طويلة نسبيا.

ففي سنة2000 ، كانت Victoria اول ولاية حاولت إقرار سياسة حقيقية للشراكة بين القطاعين العام و الخاص ، و التي عرفت تحت مسمى partnerships victoria. فمنذ سنة 2000 ، انجزت ما مجموعه 14 مشروعا من partnerships victoriaبكلفة استثمار وصلت الى 14 مليار دولار ، إضافة الى 5مشاريع جديدة وصلت مراحلها النهائية بكلفة 1.5مليار دولار. و

[1] **برناردين أكيتوبي،ريتشارد هيمنغ و غيرد شوارتز:**الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام و الخاص ،مجلة قضايا اقتصادية ، العدد 40 ، صندوق النقد الدولي،ص8.

همت هذه التعاقدات بصفة أساسية: المستشفيات و المراكز العقابية و مراكز الاستعجلات و مراكز معالجة المياه[1] .

وقد كلف أحد المستشفيات(casey community hospital) 120 مليون دولار بعد أن تم تسليمه وفق الاجال المحددة و في حدود الميزانية المرصودة، و هو مركز استشفائي يضم 229 سريرا، افتتح في سبتمبر 2004، و يمكنه تقديم العلاجات لثلاثة الالف مريض و خمسةو عشرين الف حالة مستعجلة في السنة، و قد حسن بشكل ملحوظ مستوى الخدمات الصحية المقدمة لسكان مدينة ملبورن.

كما سارت باقي الولايات الاسترالية على نفس خطى ولاية victoria عندما قامت بسن شريعات تهم مجال الشراكة بين القطاعين العام و الخاص نذكر من بينها:

- Tasmania التي تبنت 2000 إعلانا للسياية و المبادئ التوجيهية لمشاركة القطاع الخاص في تمويل البنيات التحتية.
- Western australia التي تبنت في نفس السنة المبادئ التوجيهية لتقييم المشاريع.
- New south walesالتي اعتمدت بشكل رسمي سنة 2001 وثيقة للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالمشاريع ذات التمويل الخاص.
- Oueen's landالتي تبنت في نفس السنة تشريعا ينظم سياسة الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في مجال الخدمات و إنشاء البنية التحتية.
- Noethern territoryالتي تبنت سنة 2003 سياسة- اطار تخض الشراكات.

الفرع الثاني :النموذج الايطالي:

[1] **احمد بوعشيق** (2010):عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص –الية فعالة لتمويل التنمية بالمغرب-" منشورات المجلة المغربية للآدارة المحلية و التنمية،عدد مزدوج 90-91،يناير ،ص86.

في ايطاليا، فتح مجال الشراكة بين القطاعين العام و الخاص من خلال القانون رقم 443 الصادر بتاريخ 21 ديسمبر 2001 legge obiettivo. هذا الاطار التشريعي الجديد انطلق من حقيقة مفادها ضعف الاستثمار العمومي، و ما نتج عنه من تأخر في تحقيق التنمية الوطنية بفعل ضعف البنيات التحتية خصوصا في مجال النقل.

على مستوى التوزيع الجغرافي ،اظهرت حصيلة "الوحدة التقنية لتمويل المشاريع" سنة 2004 أن 83% من بين 46 مشروعا استفاد من مساعدة الوحدة، شملت الجماعات المحلية (البلديات و المحافظات ) و 13% شملت المناطق الجهوية و 4% شملت الدولة .

هذا الدور المتواضع للإدارة المركزية الايطالية يعكس أهمية الاختصاصات المخولة للجماعات الترابية في ميدان البنية الاساسية.

أما على المستوى القطاعي ، فيبدو من خلال الشركات المستفيدة من مساعدة "الوحدة التقنية لتمويل المشاريع"، أن 55% من المشاريع تتعلق بالإنشاءات الموجهة للخدمة العمومية و الاجتماعية، بينما من حيث القيمة، يشكل قطاع النقل و المحاور الطرقية الجديدة 42% من اللاستثمارات . بالمقابل فإن قطاع الصحة معني كذلك بالشراكة بين القطاعين العام و الخاص ،فقد وصل عدد مبادرات التمويل الخاص في المجال الاستشفائي الى 41 مبادرة ، بمبلغ اجمالي ناهز 2,24 مليار أورو ، استحوذ منه الشمال الايطالي على ما يقارب ثلثي المشاريع و حوالي 80% من الاستثمارات المرتبطة بها[1].

[1] **يونس سلامي(2011)** :الشراكة قطاع عام –قطاع خاص" التوجه المغربي على ضوء التجارب المقاربة" المغرب ، ص96.

جدول رقم (1-1): توزيع الشراكات التعاقدية في إيطاليا حسب القطاعات (2000-2003)

| الشراكات المنجزة (2000-2003) | القيمة(بملايين الاورو) | عدد المبادرات |
|---|---|---|
| المرافق العامة (مستشفيات....) | 5,365 | 754 |
| توزيع الماء | 160 | 22 |
| الاستثمار في المجال الثقافي | 86 | 23 |
| المرافق الرياضية و الترفيهية | 1007 | 353 |
| النقل (الطرق،السكك الحديدية..) | 6,824 | 140 |
| الخدمات (الكهرباء،الغاز....) | 626 | 138 |
| البيئة | 224 | 50 |
| المجموع | 14,291 | 1,480 |

**المصدر:** « unité tecninca finanza di progetto (UFP)-italian ppp task force » site de

l'unité technique du financement des projets en Italie .

يتبين من خلال الجدول أعلاه، أن قطاع المرافق العامة قد احتكر لوحده مايزيد عن نصف عدد مبادرات الشراكة المنجزة في إيطاليا بين سنتي 2000 و 2003 .بينما على مستوى القيمة فيستحوذ قطاعا النقل و المرافق العامة على نسبة مهمة و طاغية بلغت 85,29%.

الفرع الثالث :النموذج الالماني:

تم اعتماد الشراكة عام/خاص في ألمانيا ضمن سياق عملية التهيئة الحضرية ،حيث مشروع Media Park بمدينة كولون تجربة نمودجية في هذا الاطار ، كما يعد عملية حقيقية للتجديد الحضري بغرض استغلال فضاء بوسط المدينة تبلغ مساحته 20 هكتارا، لفائدة مجموعة من الانشطة المتمركزة حول وسائل الاعلام و الاتصال.

و قد تم إنجاز المشروع من خلال شركة للآقتصاد المختلط تقاسم حصة 50,1% من رأسمالها كل من اللاندر و المدينة، هذه الحصة انخفضت الى 33% بعد الزيادة التي عرفها رأسمال الشركة .

وقد حققت المدينة أرباحا مهمة من وراء إسناد تنفيذ هذا المشروع الى مهنيين متخصصين، كما سمحت لها هذه الموارد بتمويل الانشطة الضعيفة المردودية. فضلا عن ذلك تمت إقامة عدة مشاريع في مدن ألمانية أخرى، و هو ما نتج عنه إعادة تنظيم الدولة للخدمات العامة المحلية على أساس مبدأ الشراكة مع المقاولات الخاصة.

فمنذ سنة 2000، بلغ عدد مشاريع الشراكة عام / خاص حوالي 200 مشروع ،منها 80% أنجزت على المستوى الجماعي. و قد ارتبطت هذه الاستثمارات المهمة المنجزة من طرف الجماعات بإنشاء و صيانة و تدبير المؤسسات التعليمية بنسبة 29% من حجم الاستثمارات ،

كما ارتبطت نسبة 28% من هذه الاخيرة بالتجهيزات و الانشطة المتعلقة بميداني الرياضة و السياحة ، بينما شكلت نسبة ميدان النقل 19%.

أما فيما يخص تدبير المرافق العامة الكبرى،فإن حصة الشرامة عام /خاص تبقى ضعيفة إذا ما استثنينا مجال الطاقة.

و في قطاع توزيع الماء، لم تتجاوز حصة عقود الشراكة 8% أي ما يمثل 24% من مجموع عملية التوزيع ، و فيما يتعلق بمعالجة المياه المستعملة فنسبة عقود الشراكة في هذا المجال تقارب 6,5%. و في قطاع تدبير النفايات بلغت النسبة حسب بعض التقديرات 9% من حمولة النفايات ، اما قطاع النقل فإن اللاندر تتوفر على امكانية إسناد الصفقا في هذا المجال للمقاولات العمومية أو الخاصة. و قد وصل حاليا عدد مقاولات السكك الحديدية التي لا تنتمي الى Deutsche Bahn( الشركة الوطنية للسكك الحديدية الالمانية ) حوالي 212 مقاولة.

ويستحود مجموع هذه المقاولات على حصة 10% من السوق الوطنية، و تقدر حصة مقاولات السكك الحديدية التابعة بالكامل للقطاع الخاص ب 3% منها 1,5% تابعة لشركة Veolia Transport.

يتضح مما سبق ذكره، التنوع الكبير الذي تعرفه تدخلات الشراكة في الدول المتقدمة و التي مست مجالات عديدة و مختلفة ، بشكل جعلها لا تقتصر على هذه الدول، بل تتعداها الى الدول النامية التي تبقى أحوج ما يكون لإطار جديد يساعدها على تحقيق تطلعاتها التنموية.

**المطلب الثاني :مجالات تطبيق الشراكة في الدول النامية:**

لقد ساهم النجاح الكبير الذي عرفته مختلف تطبيقات عقود الشراكة في الدول المتقدمة الى دفع مجموعة من الدول النامية الى الأخد بالشراكة كمفهوم و ممارسة قد تشكل حلا لمختلف

المشاكل التي تتخبط فيها هذه الدول خاصة في جانبها المتعلق بضعف البنيات الاساسية. لذلك يأتي اقتراحنا للتعرف على مجالات تدخل الشراكة بين القطاعين العام و الخاص بكل من النمودج المصري و الغني و البرازيلي كمحاولة منا لإستجلاء أهم الميادين التي نجحت في اختراقها الشراكة في هذه البلدان.

الفرع الاول:النموذج المصري:

قامت مصر بتمويل عدة مشاريع متعلقة بميدان الكهرباء في شكل شراكة عام /خاص ، كما قامت بتفويض ميناء للحاويات و المنتجع السياحي "عين السخنة" و مطار " مرسى علم" و مواقف للسيارات في القاهرة و خدمات جمع ونقل النفايات المنزلية في القاهرة و الاسكندرية، و من بين المجالات التي شملتها الشراكة نجد[1]:

مجال التعليم: يعتبر مشروع الشراكة مع القطاع الخاص لبناء المدارس أحد المشروعات النمودجية الرائدة،حيث قامت من خلاله الهيئة العامة للأبنية التعليمية بمساعدة تقنية من الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص –بدعوة القطاع الخاص للدخول في عمليات شراكة مع القطاع العام لتصميم و بناء 345 مدرسة جديدة في 18 محافظة مقسمة الى مجموعات جغرافية، و تجهيز هذه المدارس و صيانتها و تمويلها و إمداداها بالخدمات غير التعليمية (بما في ذلك أعمال الصيانة ، و النظافة، و مكافة الاوبئة و خدمات الامن ، و مكاتب المعلومات و حل المشكلات و غير ذلك من الخدمات) على مدى فترة زمنية تمتد ل15 عاما ، وذلك من

[1] **محمد متولي دكروري محمد** "دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية" وزارة المالية المصرية ، ملف رقم 101،ص 30 www .bot.com.kw/r-6607753.doc اخر زيارة للموقع 2011/02/18.

خلال مناقصة عالمية تنافسية . يعد هذا المشروع هو المرحلة الاولى من برنامج ضخم متوقع أن يشمل بناء 2210 مدرسة عامة جديدة خلال الخمس سنوات القادمة بذات النظام.

مجال الصحة:

يعد مشروع شراكة القطاع الخاص لبناء مستشفيات جامعية أحد المشروعات المهمة في هذا المجال، حيث قامت من خلاله وزارة التعليم العالي ممثلة في جامعة الاسكندرية و بمساعدة تقنية من الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص بتوجيه الدعوة الى القطاع الخاص للدخول في شراكة مع القطاع العام من خلال مناقصة عالمية تنافسية لتصميم و بناء مستشفيات جامعية و تمويلها و تجهيزها و صيانتها وإمدادها بالخدمات غير السريرية في مناقصة واحدة تضم مجموعتين مختلفتين ، ويحق للشركات المؤهلة التقدم بعطاءاتها لمستشفى واحدة أو لكليهما معا كمايلي:

المستشفى الاولى: إنشاء مستشفى جامعي جديد لأمراض النساء والتوليد بمنطقة سموحة بسعة 200 سرير وبنك للدم داخل المستشفى.

المستشفى الثاني: إنشاء مستشفى المواساة الجامعي التخصصي الجديد بسعة 230 سريرا شاملا مراكز متميزة في مجال جراحات المخ و الاعصاب وأمراض الجهاز البولي و الكلى (بما في ذلك نقل الكلى).

مجال النقل: تقدمت وزارة النقل الى وزارة المالية بإقتراح مبدئي لدراسة و تنفيد مشروعين تحت مظلة شراكة القطاعين العام و الخاص يهمان إنشاء طريق القاهرة / الاسكندرية بطول 231 كلم و طريق بورسعيد /مطروح بطول 530 كلم ،و يهدف هذا المشروع الى:

- تطوير و توسيع و رفع كفاءة الطرق التي تربط أكبر المدن المصرية كثافة.
- تحسين الخدمات على الطرق و نظم الصيانة و الامان بها.

- دعم تنمية المجتمعات السكانية و الصناعية الجديدة و كذلك السياحية بالمنطقة الشمالية.
- دعم نمو حركة النقل ونقل البضائع و الربط بدول شمال إفريقيا.

الفرع الثاني :النموذج الغاني:

تعتبر غانا إحدى بلدان غرب إفريقيا الاكثر تقدما في مجال الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص، فتطوير البنية التحتية الاساسية يعد من الالولويات الخمس للوثيقة الاستراتيجية للحد من الفقر (DSRP)، فعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في الاعتمادات المخصصة في الميزانية العامة لمشروعات البنية التحتية الاساسية في السنوات الاخيرة، فإن تحقيق أهداف التنمية يتطلب رصد أموال إضافية ، لهذا السبب تم تطوير مقاربة الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال البنية التحتية الاساسية لكونها تمثل الاجابة العلمية لتقوية القدرات التقنية و التدبيرية في هذه القطاعات. في هذا الاطار ، قامت دولة غانا بدراسة لتوضيح فوائد و حدود آلية الشراكة العامة و الخاصة في مجالات النقل ( الطرق، النقل الجوي ، السكك الحديدية و الموانئ ) و كذا قطاع الماء[1].

مجال النقل : الطرق، النقل الجوي ، السكك الحديدية و الموانئ

في مجال الطرق يمكن القول بأن أسلوب البناء و التشغيل و نقل الملكية BOT غير مناسب لغانا في الوقت الحاضر ، إذ في الواقع يمكن للحكومة الغانية الحصول على قروض في هذا القطاع بشروط ميسرة و بأسعار فائدة ،لذا فاللجوء الى الرأسمال الخاص ليس ضروريا.

في مجال النقل الجوي ،فإن الشركة الوطنية Ghana airwaysقد وضعت في حالة تصفية قضائية في يونيو 2005 بسبب الإفراط في التوظيف و تدني جودة الخدمات و التدخل الحكومي

[1] Rapport du PNUD(2007) sur le développement humain du Burkina faso ( secteur privé développment humain ,p51.

في التسيير اليومي . لهذا تم إنشاء شركة للاقتصاد المختلط ، وهي شركة الخطوط الجوية الدولية الغانية، و جاء تأسيس هذه الشركة لمفاوضات بين الدولة و شركة أمريكية GIA–USA.

في مجال السكك الحديدية ،فقد واجهت الشركة العامة للسكك الحديدية الغانية في السنوات الاخيرة تدهورا خطيرا في وضعها المالي أضحى معه من الصعب تفادي خطر الافلاس. في ظل هذه الظروف ، و لأن دعم هذا القطاع ماليا ليس في استطاعة الجهات المانحة قررت الحكومة الغانية إشراك القطاع الخاص في إطار الامتياز، حيث ظلت الدولة مالكة للبنيات التحتية مع ترك انشطة الاستغلال للقطاع الخاص و التركيز على تمويل و توسيع البنية التحتية.

مجال الطاقة : الكهرباء و الغاز

في مجال الطاقة الكهربائية تظل الدولة حاضرة في غالب الاحيان حيث أن الشركات الهيدروكهربائية هي شركات اقتصاد مختلط ، و تجدر الاشارة في هذا الصدد الى توقيع اتفاق بين شركة صينية و الدولة الغانية من أجل تطوير شركة هيدروكهربائية جديدة.

وفي مجال الغاز ، فإن مشروع خطوط الانانبين الاقليمية لغرب افريقيا الذي سيربط بالبنين ، سيتم إنشاؤه منطرف غانا و البنين و ستتم عملية الانشاء و التملك و التشغيل BOO من قبل شركة خاصة.

مجال الماء و الصرف الصحي:

كانت الدولة الغانية تتكفل بتوزيع الماء عن طريق الشركة الغانية للماء في المناطق الحضرية و شركة Community water and Sanitation agency في المناطق الريفية و المدن الصغرى، وبعد مجموعة من المشاورات و المناقشات قررت الحكومة إبرام عقد تسيير يأخذ شكل بين القطاع العام و الخاص لتدبير الماء غي المجال الحضري ، وعلى مستوى العالم

القروي و المدن الصغرى فأن الجماعات القروية الرئيسية أو المدن الصغرى قدمت اقتراحات لCSWA تهدف الى تطوير البنية التحتية ، و بناء عليه قامتCSWA بترتيب هذه المقترحات من حيث الاهمية، و على هذا الاساس أصبح بإمكان CSWA دعم و استشارة الجماعات من اجل صياغة طلبات العروض أو تكوين فاعليى القطاع الخاص في مجال الصيانة مثلا، و قد منحت المقطاعات الجهوية الصفقة للقطاع الخاص ، إلا ان تمويل الاستثمارات ارتكز على 95% من المساعدات العامة الخارجية المقدمة من طرف الجهات المانحة و 5% من مساهمات الجماعات.

و من أجل نجاح مشاريع الشراكة بين القطاع العام و الخاص في غانا ، قامت الحكومة سنة 1998 بإحداث لجنة تنظم الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص، من بين وظائفها:

- إعداد المبادئ التوجيهية لتسعير الخدمات العامة.
- مراجعة واعتماد التسعيرات المقترحة من قبل المرافق العامة.
- الاشراف على القواعد و المعايير المرجعية للمرافق العامة.
- حماية مصالح المستهلكين و المنتخبين.

الفرع الثالث :النموذج البرازيلي:

عملت البرازيل على إصدار القانون الفيدرالي الخاص بالشراكة بين القطاعين العام و الخاص في ديسمبر 2004 ، واضعة بذلك الاسس و القواعد العامة لتنفيد عقود الشراكة على مستوى الإدارة العمومية البرازيلية.

و تكمن أهداف هذه الشراكات في الرفع من مستوى مساهمة المبادرة الخاصة في تنمية مشاريع الدولة خاصة فيما يتعلق بإنجاز الأشغال و تقديم الخدمات العامة. أما الفائدة العلمية و الاقتصادية

لهذا التوجه فلها مايبررها على اعتبار أنها تسمح بإعتماد تدبير أكثر نجاعة للمشروع أو الخدمة من طرف القطاع الخاص ، كما تسمح أيضا بالتقليص من النفقات العامة.

و يمكن القول بأن هذف البرازيل لم يكن منحصرا فقط في الرفع من عدد القطاعات التي يمكن أن تكون موضوعا للشراكة بين القطاعين العام و الخاص ، بل كان الهدف كذلك هو جذب المستثمرين الاجانب ، و لتحقيق هذه الاهذاف عملت المؤسسات العمومية مدعومة من طرف الشركاء الخواص، على القيام بإنعاش سوق الشراكات بين القطاع العام و الخاص في دولة البرازيل التي تعاني من نقص حاد في المستثمرين ، حيث يعتبر هؤلاء أن هذه السوق الناشئة تنطوي على كثير من المخاطر و عدم الاستقرار[1].

## المطلب الثالث :مجالات الشراكة في الدول العربية:

في هذه النقطة سيتم التطرق لبعض الدول العربية التي ادخلت نمودج الشراكة بين القطاعين العام و الخاص و استخلاص النتائج التي اتت بها هذه العلاقة.

الفرع الاول :النمودج الاردني:

سيتم تسليط الضوء على تجربتن أردنيتين في الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تتعلق الاولى بإعادة هيكلة سوق عمان المالي و تتعلق الثانية بشراكة استراتيجية مع شريك فرنسي في قطاع الاتصالات.

الحالة الاولى: إدارة سوق المال الاردني شراكة:

[1] Etude de la mission FNEP(2009) « Partenariats public-privé et performance des investissements publics » site de la fondation national Entreprise et Performance. www.fnep.org/wp-content/uploads /..../ Rapport -PPP-Mission-.pdf

تتناول هذه الحالة إعادة هيكلة إدارة و تنظيم سوق المال الاردني على أساس الشراكة بين القطاعين،حيث قسمت أدارة السوق الى ثلاث هيئات إدارية أنيطت مسؤولية إحداها الى القطاع العام ، و ارتبطت مسئولية الاخريين بالقطاع الخاص، من اجل خلق المرونة اللازمة لزيادة الاستثمارات في أسواق الآسهم و السندات الاردنية ، و استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، و مواكبة تنظيمات أسواق المال العالمية المعاصرة . و تمت إعادة الهيكلة بمساعدة خبراء بريطانيين و امريكيين و فرنسيين .

جاءت نتائج التقييم عموما إيجابا ، فبموجب المعايير التي تم تطويرها نظريا استنادا الى الادبيات للحكم على مدى ملاءمة السوق استدلالا ،بينت النتائج أن إدارة السوق قائمة على المشاركة في السلطة من قبل هيئاتها الثلاث.

حيث التشريع منوط بلجنة السندات كقطاع عام، و السلطة التنفيدية و التشغيلية في إدارة السوق منوطة بالبورصة ، ومركز السندات كقطاع خاص، و أن البناء التنظيمي المركب يدعم المشاركة بالمعلومات ، و يقود الى تطبيق أكثر فعالية في قواعد الافصاح و الشفافية، و أن هناك تفاعلا أوسع ، و شبكات من العلاقات في الهيكل الجديد بين الجهات المعنية :الحكومة، و البنوك ، و الوسطاء ، و الهيئات الاخرى ذات العلاقة.

أما نتائج الدراسة الميدانية فتمركزت حول نظرة المتعاملين مع السوق التي كانت عموما ايجابيا استنادا الى معايير مستقاة من سياسات إدارة سوق رأس المال الاردني الجديدة المعلنة، و التي شملت : تحسن مستوى المهنة للقائمين على إدارة السوق ، و تحسن معايير الافصاح في الادارة الجديدة ، و وجود درجة مرضية لحرفية الوسطاء و كفايتهم المالية .

كما تضمنت النتائج وجود تحسن في المسائل القانونية التي تحمي مصلحة المستثمر و المتعامل في السوق . و بالمقارنة مع أسواق مالية أخرى ، عبرت الفئة المعنية من العينة التي تتعامل مع أسواق عربية و أجنبية عن رضاها عن أداء السوق.

الحالة الثانية:الشراكة الاستراتيجية في قطاع الاتصالات الاردني:

تتناول هذه الحالة واقع الشراكة الاستراتيجية في شركة الاتصالات الاردنية بعد خصخصتها ، و دخول شركة فرانس تيلكوم شريكا استراتيجيا فيها، و تملكها لآكثر من ثلث أسهم الشركة ، و إدارتها للشركة.

تلقي الدراسة الضوء على جوانب التطوير الاداري التي ارتبطت بها الشراكة الاستراتيجية. كما تجري تقييما لها بناء على دراسة مسحية شملت كل المسئولين و المديرين في كافة المستويات الادارية ، و كل المديرين الفرنسيين العاملين في الشركة ، استنادا الى عدة محاور ذات علاقة.

تم تحويل مؤسسة الاتصالات الاردنية التي كانت مملوكة بالكامل للحكومة الاردنية الى شركة مساهمة عام 1996. و تم بيع ما نسبته 40% من حصص الشركة الى تجمع استثماري مكون من فرانس تليكوم بنسبة 88%، و البنك العربي بنسبة 12% من النسبة المباعة ، و احتفظت الحكومة الاردنية بنسبة 60% من رأس مال الشركة .كما تم التعاقد مع شركة فرانس تليكوم لإدارة شركة الاتصالات الاردنية لمدة خمسة سنوات ، و وزعت مقاعد مجلس الادارة و اللجنة التنفيدية بين الشركاء بحيث تكون غالبية أعضاء مجلس الادارة أردنيين ، و غالبية المديرين التنفيديين في الشركة فرنسيين.

أدت هذه الشراكة الاستراتيجية الى دفع خدمات الاتصالات الاردنية الى الامام ، و تحسين و تطوير الخدمات ، كما تم توفير خدمات جديدة و زادت موثوقية شبكة الاتصالات الاردنية بعد ربطها بخطوط عالمية. و تم تشغيل شكبة تراسل المعطيات و خدمات الانترنت حسب المعايير

العالمية، و ساهمت في نشر ثقافة الانترنت في الاردن فضلا عن مساهمتها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

بينت النتائج أن الشراكة الاستراتيجية قد أحدثت تحسنا في ابعاد التطوير الاداري التي اهتمت بها الدراسة و شملت هذه الابعاد مايلي: القدرات الاشرافية و القيادية للمديرين و مهارات إدارة الوقت و أدارة الاجتماعات و تخطيط المشاريع و برمجتها و تقييم الاداء ، و تصميم الوظائف ، و تحديد الاهداف التدريبية ، و تطوير برامج التدريب ، و قدرات فرص التعلم الذاتي، و تطوير القدرة على الاستجابة للمتغيرات البيئية ، و تشجيع التبادل المعرفي و المعلومات ، و القدرة على الاتصال ، و بناء العلاقات و المشاركة و التعاون و العمل الجماعي.

و استنتجت الدراسة أن الشراكة كانت ناجحة و مفيدة [1].

## الفرع الثاني :نموذج المملكة المغربية:

وفقا لدراسة Sedjari فإن الشراكة في المغرب تتقدم بخطى ثابتة ، فإن الشراكة في المغرب تتقدم بخطى ثابتة، و إن كانت الشراكة فيها ظاهرة حديثة ، و هي تهدف الى ضبط الشروط الاقتصادية من أجل التنمية، كما حددتها اتفاقية برشلونة عام 1996 ، و الدور الذي لعبه البنك الدولي ، في دفع تبني المغرب سياسة الشراكة مع القطاعين.

وفيما يلي عرض لحالتين دراسيتين حول الشراكة في المغرب.

الحالة الاولى:الشراكة و التنمية المجتمعية المتكاملة في المغرب:

[1] **Al-Rasheed ,Adel,Al-Qawsmeh,Farid** « the role of the strategic partner in the Management developemnet process : Jordan Telecom as a case study" international journal of commerce and Management,p 144-176.

تسلط هذه الحالة ، التي وردت في تقرير برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP الخاص بالتنمية الانسانية العربية للعام 2002 الضوء على التنمية بمفهومها الواسع من خلال مشروع يدعى "مدرستكم" الذي يسعى الى تطوير مناطق ريفية واسعة من أكثر المناطق حرمانا في المغرب ، و ذلك بالتركيز على التعلم، و إنشاء البناء التحتي له المتمثل بالمدارس و لكن بطريقة متوافقة مع احتياجات المناطق المستهدفة و ظروفها البيئية . و تم تنفيد المشروع بمشاركة UNDP و مؤسسات عالمية أخرى و منظمات المجتمع المدني، و الشركات الخاصة المحلية.

و في عام 1995 أسس رئيس مصرف BMCE و هي مؤسسة مالية و صناعية قابضة ، جمعية BMCE في المغرب ، لتحقيق مهمتين متميزتين: محاربة الامية، و الحفاظ على البيئة.

و في لفتة تفصح عن بعد النظر ، و عن المسئولية الاجتماعية استهل مصرف BMCE من خلال مؤسسته مشروع medersat.com لبناء 1001 مدرسة ريفية حتى عام 2010.

ويعد المشروع استجابة فعلية للتوجهات الملكية لبناء التعليم و التدريب ، كونها في قمة الاولويات الوطنية . ويشارك برنامج الامم المتحدة الانمائي في هذا المشروع.

تظهر هذه المشاركة ، و هي رائدة في المغرب و المنطقة العربية ،أن بإمكان القطاع الخاص أن يكون شريكا كاملا في جهود التنمية الوطنية. و هدف medersat.com التي بنيت على ضوء مفهوم مدرسة للحياة ، هو تعزيز الدراسة من خلال التنمية المجتمعية المتكاملة في أكثر المناطق حرمانا في المغرب.

الحالة الثانية: إدارة توزيع مياه الشرب شراكة في المغرب:

تقيم هذه الحالة تجربة الشراكة التعاقدية لإدارة توزيع المياه في مدن المغرب الكبرى التي نفدت بموجب عقود شراكة مع منظمات أعمال عالمية و محلية في العامين 1997و 1999 . و تركز على توضيح الخطوات الرئيسة للشراكة من حيث خطة الاستثمار و جودة الخدمة الموفرة ،

وجودة الماء و وسائل توفيره، و مسائل أخرى متعلقة بالموارد البشرية ، كما تبين الحالة المشاكل التي واجهت تنفيد الشراكة.

و بسبب عدم وجود أطر قانونية تحكم هذا النوع من الشراكات ، تم وضع إطار قانوني و مؤسساتي و تعليمات من أجل تقديم الخدمات العامة عن طريق الشراكة.

تم إبرام شراكات تعاقدية مع عدة جهات محلية و دولية لكل مدينة أو منطقة على حدة من أجل إدارة تزويد خدمات مياه الشرب. و حددت الاتفاقيات شروط تزويد الخدمة و كميات المياه المطلوب تزويدها ، و مدة العقود التي تراوحت بين 25–30 سنة، و حجم الاستثمارات المطلوبة ، وكيفية توزيعها.

كما تم تحديد التزامات أطراف الشراكة : السلطات الحكومية المانحة ، و الشركات المتعاقدة . و تضمنت هذه الالتزامات كيفية إدارة شبكات التوزيع ، و تحسين خدمات التوزيع و جودتها، و الابقاء على العمالة المحلية، و شروط تشغيلهم من قبل الشركات المتعاقدة.

كما تضمنت أيضا منح الشركات المتعاقدة حق الامتياز بتوزيع المياه في المنطقة المعنية، و حقها في تغطية تكاليف استثماراتها عن طريق تحصيل رسوم المياه ، و التزام الحكومة بتسديد التزامات المحليات في حال عدم القدرة على الوفاء، و حق الشركة في زيادة تعرفة رسوم المياه خلال السنوات الاولى من العقد، و مراجعة التعرفة وفق معايير اقتصادية محددة.

كما تغطي عقود الشراكة المبرمة حق الحكومة في إجراء الرقابة الفنية و المالية و الادارية على العمليات التي نفدتها الشركة المتعاقدة ، للتحقق من تنفيد الالتزامات وفق شروط العقد.

يشير تقييم التجربة المبدئي الخاص بمدينة الدار البيضاء على سبيل المثال بعد مرور خمسة سنوات على بدء الشراكة الى انها ناجحة، فمثلا تم الاستثمار في المشاريع المتعلقة بتجديد شبكات المياه و منع الفاقد ، و مشاريع أتمتة الخدمات و تسريعها .

كما تم تحسين الخدمات عن طريق تنفيد برامج خاصة كالعناية بالعملاء منذ بداية اشتراكهم و حتى تحصيل أثمان المياه ، و استخدام الحواسيب في قراءة عددات المياه و تحصيل الفواتير، وتقصير مدة توصيل المياه، وحل المشاكل المتعلقة بالمناطق الاقل حظا و تخفيض تكلفة المياه فيها.

و تدل المؤشرات الاولية على تحسين جودة مياه الشرب ، و تطوير شبكة التوزيع ، و في مجال الموارد البشرية ، ساهمت الشركات المتعاقدة بتطوير المهارات المحلية ، و لكم رافق ذلك تخفيض عدد العاملين بنسب وصلت الى 14% خلال السنوات الخمس.

كما واجهة الشراكة عدة مشاكل مثل إغلاق حسابات بعض المستفيدين بسبب الديون المتراكمة عليهم ، و الإشكالات الناجمة عن اختلاف نموذج التحصيل عن النظام السابق ، و مثل الاحتجاجات على تخفيض عدد العاملين [1].

الفرع الثالث النمودج التونسي :تعدد مجالات الشراكة:

إن التجربة التونسية في الشراكة تجربة واعدة ، حيث تم تنفيد العديد من الشراكات في المجالات المختلفة ، إذ بلغ عدد الشراكات 53 شراكة في المجالات التجارية ، و 28 شراكة في مجال الخدمات المالية و 39 شراكة في المجالات التكنولوجية .

وشملت الشراكة بين القطاعين مجالات : إنتاج الحبوب و مشتقاتها ، و زيت الزيتون ، و حفظ الفاكهة ، و الخضراوات ، و الاطعمة ، و الانشاءات ، و الصناعات الالكترونية و الميكانيكية و الملابس ، و صناعة الاحذية.

[1] **Sedjar Ali(2004)** « Public private partnerships as a tool for Modernizing public administration » international review of administration science,n70 (2),p 291-306 n.

تتصف هذه الشراكات بأنها من النوع التعاقدي الذي تلعب الحكومة فيه الدور المحوري ، و بخاصة سن التشريعات المتعلقة بإعادة هيكلة المشاريع التي كانت مملوكة لها، و كذلك القوانين التي تمكن من اللامركزية و مشارك المحليات و تخطيط المدن [1].

و سنحاول القاء الضوء على حالتين:

الحالة الاولى:الشراكة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال الرقمي

تمّثل الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال الرقمي سياسة عمومية يتم بمقتضاها انجاز مشاريع متصلة بأنشطة الاقتصاد الرقمي .

وترتكز على المبادئ التالية:

-مبدأ التعهد ببلوغ أهداف مشتركة.

-الاشتراك في توفير الموارد المالية و/أو المادية و/أو البشرية لفائدة المشروع.

-الشراكة بين القطاعين على المدى المتوسط والبعيد حسب نوعية المشروع وكلفته ومردوديته (5سنوات فأكثر).

-تقاسم المخاطر التي يطرحها المشروع بين الشريكين كل حسب مؤهلاته وقدرته على تخطي هذه المخاطر.

وفي هذا الإطار، تم بمقتضى القانون التوجيهي ع 13 دد لسنة 2007 المتعلق بإرساء الاقتصاد الرقمي الصادر في 19 فيفري 2007 تحديد مفهوم الاقتصاد الرقمي والأطراف المتدخلة في إرساء مقوماته وتطويره، وكذلك الإطار الذي سيخول مزيد النهوض بمساهمة القطاع الخاص

[1] **Sedjar Ali(2004)** « Public private partnerships as a tool for Modernizing public administration »,op cit ,291-306.

في ذلك من خلال ارساء علاقة جديدة بينه وبين القطاع العمومي بهدف دفع آفاق التشغيل ودعم التصدير واستقطاب الاستثمار.

وتتمّثل أهداف ارساء الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في قطاع الاقتصاد الرقمي في ما يلي:

-تجسيم الإجراءات الرامية إلى مزيد التشجيع على إنتاج المضامين والخدمات اللامادية وتصديرها وترويجها ونشر الثقافة الرقمية وتطوير مقومات الإدارة الاتصالية وتعميم الخدمات عن بعد.

-تأكيد المكانة المميزة للاقتصاد الرقمي ضمن أولويات السياسة التنموية للبلاد خلال العشرية 2007-2016.

-تطوير الأنشطة المرتبطة بالاقتصاد الرقمي وتطوير نظام الحوافز والتشجيعات لدفع نسق الاستثمار والتصدير وبعث المشاريع ودعم التشغيل وتوسيع آفاقه باعتبار أن المؤسسات المنتجة تعتمد على العنصر البشري كرأسمال أساسي لديمومتها وتطوير قدرتها التنافسية.

-مزيد تعزيز دور القطاع العمومي كمساند للقطاع الخاص للنهوض بقطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصال وتطويره من خلال دعم فرص الشراكة بين المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة.

وتجدر الإشارة إلى أن السلطات التونسية قامت باسناد لزمات في قطاع الاقتصاد الرقمي في غياب نصوص قانونية تنظم أطر واجراءات اسناد اللزمات في قطاع الاقتصاد الرقمي وهي:

عقد لزمة مشغل اتصالات من الجيل الثاني مع شركة « ORASCOM » صاحب الاسم التجاري

«TUNISIANA» وذلك سنة 2002.

عقد لزمة مشغل اتصالات من الجيل الثالث بالإضافة إلى خدمات الهاتف القار والأنترنات مع شركة«ORANGE TUNISIE» وذلك سنة 2009 .

وقد تم اسناد هاتين اللزمتين بدواعي تحرير سوق الاتصالات الرقمية .وتجدر الإشارة إلى أنه تم الاقتصار في الحالة الأولى على كراس شروط تضمن شروط ومنهجية اختيار صاحب العرض الأنسب، علما بأن القانون التوجيهي عدد 13 لسنة 2007 بتاريخ 19 فيفري 2007 المتعلق بإرساء الاقتصاد الرقمي والأوامر التطبيقية أرست إجراءات محددة لإبرام اتفاقيات الشراكة والهياكل المؤطرة للاقتصاد الرقمي معتبرة ذلك كحد أدنى لتأطير آلية الشراكة في مجال الاقتصاد الرقمي.

وفي إطار متابعة بعض المشاريع المنجزة في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال الإقتصاد الرقمي يمكن أن نذكر المشاريع التالية:

-المشاريع المتصلة بالنقل الذكي:

تم تحديد مجموعة متكونة من خمس مشاريع تندرج في إطار الاقتصاد الرقمي وتتصل بمنظومة النقل الذكي .وقد تم الشروع في تجسيم هذه المشاريع المتمثلة في توظيف التكنولوجيات الحديثة لتطوير أداء القطاع وتدعيم السلامة وجودة الخدمات.

وقد تم الشروع في تنفيذ هذا البرنامج بإمضاء ثلاث اتفاقيات شراكة بالتفاوض المباشر، وذلك عملا بأحكام الفصل الرابع من القانون التوجيهي عدد 13 لسنة 2007 المؤرخ في 19 فيفري 2007 المتعلق بإرساء الاقتصاد الرقمي سالف الذكر .

وصدرت بشأن هذه المشاريع الأوامر الثلاثة التالية:

-الأمر عدد 17 لسنة 2010 المؤرخ في 5 جانفي 2010 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية شراكة مبرمة بالتفاوض المباشر في إطار الاقتصاد الرقمي بين ديوان الطيران المدني والمطارات من ناحية وشركة" ملتي ماديا فورس "من ناحية أخرى لتركيز مركز نداء للإرشاد والإعلام حول الرحلات الجوية بالمطارات التونسية،

-الأمر عدد 18 لسنة 2010 المؤرخ في 5 جانفي 2010 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية شراكة مبرمة بالتفاوض المباشر في إطار الاقتصاد الرقمي بين الشركة الوطنية للنقل بين المدن أصالة عنها ونيابة عن الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية وشركة نقل تونس من ناحية وشركة" دينامو كونتاكت سنتر "من ناحية أخرى لتركيز واستغلال مركز نداء حول خدمات النقل البري.

-الأمر عدد 19 لسنة 2010 المؤرخ في 5 جانفي 2010 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية شراكة مبرمة بالتفاوض المباشر في إطار الاقتصاد الرقمي بين الشركة الوطنية للنقل بين المدن، أصالة عنها ونيابة عن الشركات الجهوية لنقل المسافرين من ناحية والشركة الوطنية للاتصالات من ناحية أخرى وذلك لتركيز منظومة متابعة الأسطول بالاعتماد على تقنيات تحديد الموقع.

ومن المشاريع الأخرى:

-مشروع نظام التصرف في الحاويات والمجرورات بالموانئ البحرية:

يعتبر هذا المشروع الأول من نوعه حيث تم إدراجه كمشروع استراتيجي بالتفاوض التنافسي في إطار قانون الإقتصاد الرقمي لما يكتسيه من أهمية وطنية و تشعب فني .انتهت المفاوضات لتحديد الشريك النهائي من ضمن شركتين عالميتين اختارما لجنة قيادة المشروع كأنسب حل

بمساندة مكتب خبرة عالمي معين من الشركة التونسية للشحن والترصيف بصفتها المستفيدة من المشروع.

وقد حظي تقرير الفرز النهائي ومذكرة شرح أسباب بموافقة وزارة النقل وأفضى لإعداد اتفاقية شراكة بين الشركة التونسية للشحن والترصيف والشركة الأمريكية"Zebra Navis" .

-مشروع التراسل الإلكتروني بالبريد التونسي:

ويستند إلى مقتضيات الأمر عدد 202 لسنة 2008 المؤرخ في 21 جويلية 2008 المتعلق بالترخيص للديوان الوطني للبريد لإبرام اتفاقية شراكة استراتيجية بالتفاوض المباشر مع مؤسسة مايكروسوفت "لتركيز منظومة للتراسل الالكتروني " Mail Post.

-مشروع مركز نداء لاستغلال الخارطة الفلاحية:

أنجز هذا المشروع في إطار اتفاقية شراكة إسناد خارجي مبرمة بالتفاوض المباشر .ويهدف إلى وضع على ذمة الفلاحين والباعثين والمستثمرين وكافة الأطراف المعنية بالعمل التنموي مركز نداء على الرقم 81101811 لمزيد استغلال الخارطة الفلاحية باعتبارها أداة لخدمة الفلاحة.

ويتيح الاتصال الهاتفي بهذا الرقم من الحصول على أهم المعطيات المتعلقة بالخصائص الفلاحية لكل منطقة من ولايات الجمهورية وإمكانيات الاستثمار الفلاحي المتاحة بها[1].

الحالة الثانية :الشراكة في مجال النقل

اتسم قطاع النقل باللجوء عند إعداد المشاريع الكبرى إلى الشراكة بين القطاعين الخاص والعام وباستعمال خاصة نظامBOT (بناء تشغيل وتحويل الملكية) سواء كان ذلك عبر التفاوض المباشر أو التفاوض التنافسي، ومنها بالخصوص اللزمة الهامة التي خصت مطار النفيضة-

[1] معهد تنمية قدرات كبار الموظفين المدرسة الوطنية للإدارة (2010) :الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص الدورة الرابعة نوفمبر – 2010 جويلية2011 ،تونس ،ص54-55.

حمامات باعتبارها تمثل أضخم عقد شراكة أبرم مع الشركة التركية TAVسنة 2005 لمدة 40 سنة بكلفة قدرت بألف مليون دينار .وتجدر الإشارة إلى أن الدولة تكفلت ببناء محولين وتجهيز الأرض (5700 هكتار) المخصصة للبناء والكهرباء والماء والغاز والأنترنات علاوة على بناء برج المراقبة .

و مما تجدر الإشارة إليه أن مراحل الاستغلال الأربعة المتبقية تنتهي سنة 2036 لاستقبال 30 مليون مسافر .وقد يكون عدم تدشين المطار الذي بدأ استغلاله سنة 2010 ناتجا عن رفض شركة TVA تشريك تونسيين في رأس مالها وكذلك مقاطعة شركتي تونس الجوية و الطيران الجديد لها.

وتجدر الملاحظة كذلك إلى أن مثل هذه العقود تتميز بتدخل السلط التشريعية والتنفيذية للمصادقة بمقتضى أمر يمضيه رئيس الدولة وفقا لقانون اللزمة الصادر سنة . 2008 ومن ناحية أخرى، يمكن التأكيد على أن قطاع النقل يشهد تحريرا تدريجيا في إطار الشراكة مع القطاع الخاص بعد جملة من الإصلاحات شملت الجوانب التنظيمية والمؤسساتية والتشريعية، إذ تطورت حصة القطاع الخاص في الاستثمارات في ميدان النقل لترتفع من % 25 سنة 2001 إلى % 57 سنة 2009بما قدره 3600 م د.

وقد أسندت هذه الاستثمارات إلى خمسة عقود لزمة مع ناقلين خواص لاستغلال 40 خط نقل حضري بالبلاد .وكذلك الشأن، بالنسبة للنقل البحري حيث أصبح محررا تحريرا كاملا في اتجاه من وإلى تونس .كما تم الاستعداد للتفاوض مع الاتحاد الأوروبي لإبرام اتفاقية لخلق فضاء جوي مشترك[1].

[1]معهد تنمية قدرات كبار الموظفين المدرسة الوطنية للإدارة ،مرجع سبق ذكره ،ص74-75

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق تبين أن الدور المنوط للدولة في المجال الاقتصادي كان يتغير بين الدولة الحارسة و المنظمة و المتدخلة في النشاط الاقتصادي ، لكن الحديث اليوم اخدا بعدا جديدا حيث اصبحت حتى المجالات الخاصة بالدولة من الانفاق و الاستثمار على البنى التحتية و المرافق العامة تأخد اتجاه جديدا من خلال الدعوات الجديدة للقطاع الخاص في الاستثمار في البنى

التحتية لمجموعة من الاعتبارات منها ماهو مأتي من سلبيات القطاع العام و منها ماهو نتاجا للعولمة الاقتصادية و متطلباتها.

ولهذا ظهر مفهوم الشراكة قطاع عام –قطاع خاص بمختلف اساليبه كمحاولة لترشيد الاستثمار في البنى التحتية من اجل تحقيق التنمية المستدامة ، فخطت الدول المتقدمة خطوات متقدمة في هذا المجال و تبعتها الدول النامية و العربية.

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

# الفصل الثاني

## تمهيد

تواجه الموارد المائية مجموعة من المشاكل والمخاطر المتعددة، وهو ما تعززه مختلف التقارير والدراسات الإستراتيجية الصادرة عن المنظمات والهيئات الدولية .فمشكلة التلوث والاستنزاف تعد من أكبر المشاكل التي تواجهها هذه الموارد، خاصة مع اتساع الأنشطة الصناعية و الفلاحية التي تحتاج إلى كميات هائلة من المياه، إضافة لإفرازاتها الملوثة في كثير من الأحيان للبيئة . يشكل النمو الديمغرافي الذي يشهده العالم أحد هذه الضغوطات التي تواجه الموارد المائية، والتي عادة ما تقود لنشوء صراعات و نزاعات مابين الدول للحصول على هذه الموارد.

إضافة لهذه المشاكل فإن الموارد المائية تعاني في كثير من الأحيان من مشكلة سوء التسيير التي تؤثر سلبا على كمياتها ونوعياتها ، الشيئ الذي جعل جميع الدول تولي اهتماما جديا و كبيرا لحل هذه المشاكل من جهة شح هذا المورد ومن جهة اخرى سوء تسييره ، وكمحاولة للإيجاد الحل تم دعم طرق وسبل جديدة لرفع الثقل عل القطاع العام ، هذا الاخير الذي من ضمن وظائفه الاساسية الانفاق على هذا المورد و محاولة تنيته لتحقيق التنمية المستدامة.

و لذا سيتم تقسيم الفصل لعدة مباحث متتابعة للتعرف على:

المبحث الاول :مدخل نظري و مفاهيمي للموارد المائية

المبحث الثاني :الوضعية المائية في الدول العربية و التنمية المائية

المبحث الثالث: تطور آليات ترشيد استثمار الموارد المائية في الدول العربية:

## المبحث الاول:مدخل نظري و مفاهيمي للموارد المائية

قال الله تعالى "و جعلنا من الماء كل شيئ حي " الاية رقم 30 من سورة البيان كلمات تغني و تفسر اهمية الماء كمور طبيعي لكل الكائنات الحية ،مورد يتميز بخصائص طبيعية وخصائص اقتصادية تجعله صعب التصنيف من حيث كونه سلعة ام لا، خصائص تجعله صعب تمييزه من حيث الاحتكار هل هو ملكية عامة ام ملكية خاصة.

**المطلب الاول: المورد الطبيعي: مفهومه ،خصائصه، والنظريات**

**الفرع الاول :مفهوم الموارد الطبيعية:**

المورد هو أية سلعة يمكن استخدامها إما من خلال عملية إنتاج أو كسلعة استهلاكية, فعلى سبيل المثال ملا يحول بعض الصخور إلى مورد هو إمكانية استخدامها كمورد بناء أو كعامل جذب لعملية الانتجاع في الخارج لذا فيمكن لشيء ما أن يصبح مورد فقط عندما يقترن بقيمة ما.

بالطبع يمكن للموارد أن تكون من صنع البشر مثل رأس المال المادي أو الطبيعي و يمكن للأخير أن يصنف على انه قابل للتجدد أو غير قابل للتجدد.و يكمن الفارق بين الاثنين في أن مخزون الموارد المتجددة غير ثابت و يمكن له الزيادة و كذلك النقصان ،ومن ناحية أخرى فأن المورد غير قابل للتجدد هو مورد ذو مخزون ثابت وهو سوف ينضب طالما أن معدل استخدامه موجب[1].

الفرع الثاني تقسيم الموارد الطبيعية الاقتصادية:

[1] **دوناتو روماتو** (2003):الاقتصاد البيئ و التنمية المستدمة، المركز الوطني للسياسات الزراعية ،سوريا ،ص47.

تنقسم الموارد الطبيعية الاقتصادية إلى موارد متجددة و موارد غير متجددة.

هذه الأخيرة تسمى كذلك بالموارد الناضبة أو المتناقصة و هي الموارد الطبيعية التي تتناقص مع زيادة الاستخدام منها و هي توجد في الطبيعة في صورة مخزون متناقص في باطن الأرض, و لقد تكونت هذه الموارد منذ ملايين السنين و بالتالي فانه توجد حدود على معدل استهلاك الإنسان لها لآن استهلاك أي وحدة من هذه الموارد يعني فنائها, ومن أمثلتها الخامات المعدنية مثل الحديد و النحاس و الرصاص و النيكل و غيرها, بالإضافة إلى مصادر الطاقة الحفرية مثل البترول و الغاز الطبيعي و الفحم و اليورانيوم و كذلك المياه الباطنية أو الجوفية[1].

أما الأولى فهي الموارد المتجددة التي لا يفنى رصيدها بمجرد الاستخدام بل أن هذا الرصيد قابل للانتفاع به مرات و مرات بعض من هذه الموارد التي نطلق عليها موارد متجددة أو ذات رصيد متجدد تتسم بخصائص تجعلها في وسط بين الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة[2]:

- الموارد المتجددة التي لا يتوقف تجددها على معدل استهلاك السكان لها او السحب منها و ذلك مثل الهواء .
- الموارد المتجددة التي يتوقف تجددها على معدل استهلاك السكان لها وهنا حتى تكون هذه الموارد متجددة من الضروري أن يكون معدل استهلاك الإنسان لها أقل من معدل تزايدها و تجددها مثل الأشجار و الحيوان و الطيور و الأسماك و المياه كذلك ,لأنه إذا فاق معدل استهلاك الإنسان عن معدل تجددها و تزايدها فسوف تنقرض هذه الموارد.

[1] **عبد المطلب عبد الحميد و محمد شبانة(2004-2005)** :أساسيات في الموارد الاقتصادية" الدار الجامعية، الاسكندرية ،مصر ،ص51.

[2] **السيدة ابراهيم مصطفى و أحمد رمضان نعمة الله السيد أحمد السريتي(2007)** :اقتصاديات الموارد و البيئة" الدار الجامعية ،الاسكندرية ،مصر ،ص123.

**الفرع الثالث التخصيص الاقتصادي:**

يقصد بمفهوم التخصيص الاقتصادي للموارد هو توجيهها نحو الاستخدامات الممكنة في عملية الإنتاج , فإذا ما وجهت نحو استخدام معين من بين البدائل المطروحة طبعا لمعيار ما فإننا نكون بصدد التخصيص الأمثل للموارد بمراعاة هذا المعيار [1].

و تخصيص الموارد الاقتصادية عملية لصيقة بعملية الإنتاج من ناحية و بالاستهلاك من ناحية أخرى, فهي تتعلق بالإنتاج من جانب أنها تحدد النشاط الإنتاجي الذي يوجه إليه هذا المورد أو غيره من الموارد الاقتصادية, كما تحدد النسب التي يتم بها المزج بين عناصر الإنتاج في عملية إنتاج السلع و الخدمات , وتتعلق بالاستهلاك من جانب أن توجيه الموارد الاقتصادية نحو الأنشطة الإنتاجية المختلفة إنما يتم تلبية لرغبات المستهلكين الذين يستهلكون ما ينتج من سلع و خدمات.

و الأسعار هي الأداة الأساسية لتخصيص الموارد, و تقوم بذلك من خلال نسقين أساسيين هما سيادة المستهلك و دافع الربح.

**الفرع الرابع نظريات الموارد المتجددة و الناضبة:**

اولا :نظرية الموارد الناضبة:

- نظرية Hotelling للموارد المستنفذة:

[1] **محمد عبد البديع** (2006): الاقتصاد البيئي و التنمية " الطبعة الاولى،دار الامين للنشر ، مصر،ص114

يبدأ hotelling ببيان أن نقص الموارد الطبيعية و عدم تعويض ما يستخدم منها يتطلب تنظيم استغلالها, فالإحساس برخص هذه الموارد و استخدامها بأنانية و إفراط يتطلب التحرك لحمايتها,و الاحتكار والتكتلات من عوامل سوء استخدام الموارد الطبيعية.

ومن الافتراضات الأساسية لنظرية hotelling أن الثمن الصافي للمورد يعادل ثمن السوق مطروحا منه نفقة الاستخراج الحدية, وفي وضع التوازن يكون المعدل العام للاستغلال المورد مساويا لسعر الفائدة فإذا كان [1]:

- الثمن الصافي للمورد متزايد كالفائدة المركبة فأن المنتجين يكونون في حالة سواء بين استخراج المورد وبين بقاءه في باطن الأرض.
- ارتفاع الثمن بطيئا فأن الإنتاج يتزايد وتستنفد الموارد سريعا.
- ارتفاع الثمن سريعا فأن الموارد تصبح أرصدة للثروة و يقلل المنتجون من الإنتاج عندما يحصلون على عوائد رأسمالية غير عادية.

وتقوم النظرية على افتراض أساس هو أن ثمن المورد غير المتجدد ينمو بمعدل سعر الفائدة في

سوق المنافسة الكاملة و وضع التوازن , ويتحدد طبقا للعلاقة التالية :

$$P_{\beta}=P_{o}^{en}$$

Pt :السعر في الفترة t

Po:السعر فترة الأساس

[1] المرجع سابق ذكره،ص115

n : سعر الفائدة.

- النظرية الحديثة للموارد الناضبة:

الموارد الغير متجددة أو المستنفذة ,استنفاذها منوط بمعدل استخدامها عبر الزمن مما يطرح تساؤلا بصددها عن المعدل الأمثل لاستغلال أي رصيد منها عبر الزمن.

إن تحديد الاستغلال المثل للمورد يعتمد على وجود بديل يمكن إحلاله محله إذا ارتفع سعر المورد إلى حد يجعل استخدام الموارد البديلة أقل تكلفة, و في سوق المنافسة الكاملة ينمو سعر المورد بمعدل سعر الفائدة.

و في سوق المنافسة يكون السعر خارجيا بينما في سوق الاحتكار يكون داخليا حيث لا يكون الثمن محددا بل يعتمد على حجم إنتاج المشروع , و يكون الإيراد الحدي أقل من السعر , و شرط تعظيم الربح في حالة الاحتكار أن يكون الربح– و ليس السعر– مرتفعا الى مستوى سعر الفائدة[1].

و لتحليل اثر تغير نفقة الاستخراج نميز بين الثمن الصافي Net Price و الثمن الإجمالي Gross Price:

$$P_t = P_t - c$$

$P_t$:ثمن الموارد أو الثمن الصافي في الفترة t.

Pt:الثمن الاجمالي في الفترة t.

C:النفقة الحدية للاستخراج.

[1] **محمد بديع**، المرجع سابق ذكره ،ص119.

و يفترض أنها ثابتة إذا زادت نفقة الاستخراج و بقي الثمن الإجمالي كما هو فأن عائد المورد ينخفض, و إذا لم يحدث زيادة في سعر الفائدة فأن عائد المورد ينمو بنفس معدله السابق , أما إذا انخفضت نفقة الاستخراج فأن ذلك يؤدي إلى انخفاض الثمن الإجمالي الأساسي وينخفض زمن الاستنفاد الكامل للمورد .

إذا كان رصيد المورد يتكون من احتياطات متماثلة الجودة فأن نفقة الاستخراج الحدية تكون ثابتة للرصيد كله .

أما إذا كان رصيد المورد غير متماثل الجودة فأن نفقة الاستخراج الحدية لا تكون واحدة بالنسبة لكل مكونات الرصيد .

إذا زاد حجم الرصيد المتاح من المورد نتيجة اكتشاف جديد مع بقاء سعر السوق عند مستواه فأن نسبة من الرصيد ستبقى دون استغلال حتى يصل السعر إلى مستوى التوازن و يمتد الوقت اللازم للاستنفاد.

أما إذا زاد الطلب على المورد نتيجة لزيادة السكان أو ارتفاع الدخول مثلا فأن زيادة العائد سوف تحفز المنتجين على زيادة الإنتاج ويقل الزمن اللازم للاستنفاد رصيد المورد.

و تبعا لهذه النظرية اتجه العديد من الاقتصاديين إلى إجراء عدة دراسات نتج عنها [1]:

❖ ندرة حقيقية أم نسبية:

اتجه العديد من الاقتصاديين إلى محاولة قياس ندرة الموارد الطبيعية غير المتجددة عن طريق اللجوء إلى البيانات الواقعية

[1] **صالح العصفور** :الموارد الطبيعية و اقتصادات نفادها، ورة بحثية محملة من محرك البحث:
www.google.fr /develop_bridge5.pdf

التي تتعلق بهده الموارد, وأجريت الدراسات التطبيقية باستخدام بيانات تعكس الأسعار الحقيقية للعديد من الموارد الطبيعية كالمعادن و مصادر الطاقة الحفرية و منتجات الغابات و الزراعة.

و استخدمت في هذه الدراسات بيانات عن فترات زمنية طويلة تقترب من المائة عام,و لم تؤكد الخلاصة العامة لهذه الدراسات وجود نذرة نسبية متزايدة.

- ❖ استهلاك الموارد غير المتجددة:

إن الموارد الطبيعية غير المتجددة هي بحكم تعريفها موارد محدودة و أن مستوى الاستهلاك المرتفع قد تؤدي إلى استنفاذ هذه الموارد. غير أن الدلائل توحي بأن معظم الموارد غير المتجددة لا تنفذ في العالم ولا يحتمل نفاذها في العقود القليلة المقبلة، واستنادا إلى عدد من المقاييس فأن احتياطات الطاقة والمعادن الموجودة في باطن الأرض متوفرة بدرجة أكبر مما كان مقدرا,كما أن الأسعار العالمية بوجه عام هي أقل اليوم مما كانت عليه منذ عشرين عاما خلت,وذلك بالرغم من الازدياد المتسارع في الاستهلاك العالمي ناهيك عن ما تهيؤه التقنيات الجديدة من أسباب لتوفر بدائل ممكنة لكثير من المعادن التقليدية التي تستند إلى موارد طبيعية,كما أن تطور التقنيات يهيئ وسائل

أكثر كفاءة لتوفير الضوء و القوة المحركة و ما إلى ذلك من الخدمات المتصلة بالطاقة.

مثل هذه التطورات تمهد السبيل أمام قيام اقتصادات أقل اعتمادا على الموارد الطبيعية,و توضح التجربة العلمية و النظرية الاقتصادية أنه متى ما ظهر نقص ارتفع السعر وعندها تتفاعل قوى السوق مع عامل الندرة و يتسارع التغير التقني و عمليات الإحلال من أجل تحقيق التوازن لسوق السلعة.

❖ عوامل تأجيل حدوث نذرة حقيقية:

يمكن أثار التطور التقني على التخفيف من نذرة الموارد الطبيعية في النقاط الآتية:

- رفع إنتاجية الاحتياطات المؤكدة عن طريق استخدام وسائل جيدة في التعدين و الاستخراج.
- زيادة حجم الاحتياطات المؤكدة بابتكار وسائل و أجهزة حديثة للبحث عن مصادر جديدة للموارد.
- اكتشاف بدائل صناعية للعديد من الموارد الطبيعية مثل المطاط الصناعي و البلاستيك,كذلك فأن استخدام الطاقة الشمسية و طاقة الأمواج تساعد في تخفيض سرعة نفاد مصادر الطاقة الحفرية.

- الاستفادة من اقتصادات الحجم الكبير في بعض الصناعات التي تعتمد على مواد أولية غير متجددة مما خفض من تكلفة الوحدة المنتجة و تحقيق استخدام أفضل للطاقة.
- الاستفادة من تقدم وسائل النقل و المواصلات في استغلال الموارد المتجددة في مناطق نائية, و في توزيع أفضل للموارد بين دول العالم بنقل تلك الموارد من الدول المنتجة لها بكثافة نسبية إلى الدول كثيفة الاستخدام نسبيا.
- إعادة استخدام كثير من المواد الخام المعدنية و غير المعدنية كالمنتجات الورقية و المنتجات الجلدية و الأقمشة,ما أدى إلى التخفيف من تناقص أرصدتها الطبيعية من جهة و إلى الحفاظ على البيئة من جهة أخرى.
- الاتجاه نحو تقليل حجم و وزن الكثير من المنتجات التي تستخدم الموارد الطبيعية في إنتاجها مثل السيارات و الأجهزة الكهربائية....الخ.

**ثانيا :نظرية الموارد المتجددة:**

لدراسة نمو الموارد المتجددة نأخذ فصيلة من الأسماك كنموذج لنمو الفصائل الحية الأخرى و ذلك بافتراض أن هذا النمو يتم دون استيلاء من الإنسان و دون حدوث خلل من الأنظمة البيئية المحيطة.

فإذا كان رصيد الفصيلة $S_o$ينمو بمعدل ثابت rفأن تغير الرصيد عبر الزمن يكون:

$$\frac{dS}{dt}=r.S_o$$

و بتكامل هذه العلاقة نحصل على مستوى الرصيد عند أي لحظة

$$St=S_o.e^{gt}$$

و يعتمد معدل نمو الفصيلة على حجم الرصيد

$$r=F(S_o)$$

و لنفترض أن هناك حد أقصى لنمو الفصيلة

$$r = g\left(1-\frac{S}{K}\right)$$

حيث :

g: معلمة ثابتة ، S:الحد الاقصى لنمو الفصيلة .

و بذلك تكون دالة النمو الحيوي

$$G(s)=\frac{ds}{dt}=r.S_o=g\left(1-\frac{S}{K}\right).s$$

فتكون دالة النمو الحيوي

$$G(s)=g\left(1-\frac{s}{K}\right)s$$

و هذه العلاقة تحدد على وجهه التقريب النمو الحيوي لسائر فصائل الأسماك ,الحيوانات ,الطيور , و بعض الأنظمة المادية كالماء العذب الجوفي.

**المطلب الثاني:الماء:مورد طبيعي ،مورد اقتصادي،آليات تسعيره**

**الفرع الاول مقدمة عامة حول البيئة المائية:**

يعد الماء أكثر المكونات الطبيعية إثارة للاستغراب حيث تتميز خصائصه عن كل الأشياء المعروفة على سطح الأرض على الرغم من أنه أكثر انتشارا, و الماء مركب لا لون له و لا رائحة و لا طعم, و قد سئل الإمام علي بنى أبي طالب كرم الله وجهه مرة عن طعم الماء فأجاب {إنه طعم الحياة , و تتجلى عظمة الماء بأنه أرخص موجود في الطبيعة "مما له قيمة حيوية" و لكنه أغلى مفقود على الإطلاق , سواء كان على الصعيد الفردي أم على الصعيد الاجتماعي, و لا يمكن تصور أي حضارة من الحضارات دون أن يكون الماء أساس و جودها و محور أمن من محاور حضارتها[1].

تغطي المياه 70% من سطح الكرة الأرضية 97,040% من هذه المياه تتواجد في المحيطات بينما الكمية المتبقية 2,09% تمثل المياه العذبة و هذه المياه العذبة تتكون من ثلاث أجزاء:

- المياه الموجودة في صورة جبال ثلج في القطب الشمالي و الجنوبي تمثل 77% من الكمية.
- بينما 22% تتواجد في صور ماء ليس في قدرة الإنسان الحصول عليه حيث يصل عمقه الى 800 متر تحت سطح الأرض.
- و 14% من الكمية السابقة 2,59% تتواجد فقط في متناول الإنسان في صورة ماء أرضي أو صورة مياه سطحية كالأنهار و الترع و المستنقعات[2].

و يتواجد الماء في الطبيعة في صور ثلاث و هي:

-الصورة الغازية: حيث يتواجد على هيئة بخار ماء ينشر في الجو.

[1] **ابراهيم أحمد سعيد(2002)** :استراتيجية الامن المائي العربي ،دراسة في الهيدروجغراسيا العربية و الهيدروأوسطية "الاوائل للنشر و التوزيع و الخدمات الطباعية ،الطبعة الاولى ، سوريا ،ص15.

[2] **سحر حافظ** (1995): الحماية القانونية لبيئة المياه العذبة ، الدار العربية للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، القاهرة ،مصر ،ص46.

– الصورة السائلة: حيث يتواجد على هيئة مياه سطحية و جوفية.

–الصورة الصلبة: توجد على صورة ثلج و تنتشر في بقاع الأرض المختلفة.

و يخزن الماء على كوكبنا الأرض في أربعة مستويات ضخمة هي:

– الغلاف الجوي: و هو الذي يحتوي على بخار الماء الذي يعتبر المصدر المغذي للمستودعات الأخرى للمياه.

– المياه السطحية: و تشمل المحيطات و البحار المالحة و مياه الأنهار بأعلى قمم الجبال.

– مياه التربة: و هي توجد على هيئة طبقة رقيقة تغلف حبيبات التربة,و هي التي يستعملها النبات لغذائه و لعملية النتح.

– مياه جوفية: و هي المياه التي تتسرب و تتجمع في جوف الأرض بفعل الجاذبية بعد أن تتشبع طبقات التربة التي تعلوها[1].

و يمتلك الماء خصائص طبيعية يتفرد بها عن غيره من المواد و أهم تلك الخصائص:

- التمدد بالبرودة,و هذا مخالف للمواد التي تتقلص إذا عرضت لدرجات حرارة منخفضة.
- امتلاكه خاصية شد سطحية قوية جدا تسمح لكثير من الحشرات التزحلق على سطح الماء كأنها تسير على سطح يابس أملس,مما يمكنها من ممارسة حياتها بحرية و يوفر لها فرص تأمين غذاءها و إتمام دورة حياتها بنجاح دون أن تغطس في الماء.

[1] **سحر حافظ** ، مرجع سابق ذكره ،ص 48.

- قدرة الماء على طرح الأجسام المذابة به إذا تجمد ,و هذه الخاصية من الأهمية بمكان حيث تتحول كميات ضخمة من مياه البحار الباردة إلى مياه عذبة عندما تتجمد مما يوفر مياه عذبة من جهة و يوفر حرارة كافية للأحياء الموجودة في القاع من ناحية أخرى حيث تزداد الحرارة مع ازدياد نسبة الملوحة و بالتالي تجد الأحياء المائية في البحار القطبية فرص حياتها الكافية.
- تنخفض درجة تجمد الماء الى 7° معوضا عن درجة 0° اذا كان الماء المراد تجميده قد تم غليه قبل ذلك.
- يتسخن الماء ببطء شديد و يتبرد بالوقت نفسه ببطء شديد, و لولا هذه الظاهرة لماتت الاحياء المائية سواء في المياه العذبة أم في المياه المالحة.
- اذا تجمد الماء فإن الهيدروجين الثقيل الموجود فيه ينخفض فورا, ويقابله بالوقت نفسه زيادة الاكسجسن الثقيل و عندما يذوب الماء المتجمد و يتحول الى ماء سائل فإن السائل هذا لن يكون مماثلا للماء الذي تجمد منه في البداية[1].

و بالمحصلة يمكن القول أن الماء يكتسب خصائص متباينة تجعله متنوعا من منطقة لأخرى فماء المطر يختلف عن ماء النهر , وماء النهر يختلف عن ماء البحيرة....الخ.

**<u>الفرع الثاني :دورة المياه في الطبيعة:</u>**

[1] **إبراهيم أحمد سعيد** :إستراتيجية الامن المائي العربي ،دراسة في الهيدروجغراسيا العربية و الهيدروأوسطية ،مرجع سابق ذكره،ص17-18.

تبلغ مساحة الكرة الأرضية نحو 510 مليون كم مربع موزعة بين مسطحات مائية بمساحة تقدر بنحو 361 مليون كم مربع و قارات بمساحة تقدر ب 149 مليون كم مربع , والجدول الموالي يبين توزيع كل من المحيطات و اليابس و نسبهما بشكل عام وفق الكرة الأرضية الشمالي و الجنوبي:

الجدول رقم (2-2) :توزيع الماء و اليابس في الكرة الارضية

| | النصف الشمالي | | النصف الجنوبي | | مجمل الكرة الاضية | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المساحة مليون كم م | النسبة مئوية | // | // | // | // |
| اليابس | 100 | 39 | 49 | 19 | 149 | 29 |
| الماء | 155 | 61 | 206 | 81 | 361 | 71 |
| الإجمالي | 255 | 100 | 255 | 100 | 510 | 100 |

المصدر:**إبراهيم أحمد سعيد:** "إستراتيجية الأمن المائي العربي ,دراسة هيدروجغراسيا العربية و الهيدروأوسطية" مرجع سابق ذكره,ص25.

يبين الجدول رقم( 2-1) أن مساحة المسطحات المائية تشكل 71% أي"361مليون كم م " من مساحة الكرة الأرضية,هذه المادة تتحرك في صورها الثلاث من طبقة إلى أخرى يمكن تلخيص هذه الدورة في :

1- يتحول جزء من مياه المحيطات و المسطحات المائية الأخرى إلى بخار ماء بفعل حرارة الشمس و يتصاعد هذا البخار إلى طبقات الجو العليا حيث يتم تكثيفه بفعل البرودة ثم يتساقط مرة أخرى على سطح الأرض على هيئة أمطار أو ندى أو ثلوج .

2- تمتص الأرض جزئيا أو كليا المياه المتساقطة عليها, بينما يتدفق الجزء الباقي على هيئة مياه جارية في شكل أنهار و وديان موسمية تصب في محيطات أو بحار أو بحيرات داخلية لتعيد الكرة و تتحول إلى بخار مرة أخرى, و يتوقف حجم المياه المتسرب إلى باطن الأرض أو الجارية على تضاريس المنطقة و مدى تعرية التربة التي تغطيها.

3- تتسرب المياه على الأرض إلى الأسفل بفعل الجاذبية, و ذلك بعد أن تتشبع كل الطبقات التي تتخللها حتى تصل إلى سطح الماء الجوفي و في أثناء ذلك يتعرض جزء من هذه المياه للتبخر مرة أخرى خلال الطبقات العليا من التربة و المتصلة بالجو الخارجي أو خلال النتح بعد امتصاصه بواسطة النباتات الكائنة على سطح الأرض.

4- تتحرك المياه في الخزان الجوفي طبقا للمعدلات الهيدرولوجية الخاصة بالخزانات, و الماء الجوفي عموما أقل تعرضا للفقد بواسطة التبخر عندما تنبثق هذه المياه على هيئة ينابيع أو عندما يتسرب ليغذي الوديان و الأنهار أو بواسطة الخاصية الشعرية عندما يكون مستوى الماء الجوفي قريبا من سطح الأرض.

و بالرغم من أن كمية المياه المتداولة سنويا في الدورة المائية ثابتة تقريبا , إلا أن طريقة توزيعها و التحكم فيها قد يخضع في كثير من الأحيان لإرادة الإنسان بما يضمن الاستفادة القصوى من تلك الموارد في الزمان والمكان المناسبين.

**الفرع الثالث :المياه كمورد اقتصادي:**

تنقسم الموارد الاقتصادية الى عدة أنواع و ذلك اعتمادا على أصلها وأماكن وجودها و عمرها الزمني و طبيعتها, و يمكن تقسيمها على أسس أخرى فهي تنقسم من حيث أصلها الى ثلاث اقسام و هي: الموارد الطبيعية ,البشرية و رأس المال والتقنية.

و من أهم الموارد الطبيعية الاقتصادية الموارد المائية لكونها تستخدم للشرب و الاغراض المنزلية و كعامل إنتاجي و كوسيلة للنقل و المواصلات...الخ.

اولا –**مصادر الموارد المائية:**

تكتسب دراسة مصادر الموارد المائية أهمية كبيرة لأن مجمل الدراسات المتعلقة بالأمن المائي و الأمن الغذائي و حتى الاستراتيجي إلى درجة كبيرة, مرتبطة بتلك الموارد ،مالها و ما عليها ، فالحصول على المعلومات الأساس أو كما يدعى حاليا بنظم المعلومات الجغرافية أو المكانية تحت اسم قاعدة البيانات ، يعد الدعائم التي ستبنى عليها دراسات التحليل الكمية للإمكانات المتاحة للاستثمار من الموارد المائية العامة و ما تحتاج إليه عمليات التنمية المتكاملة و المستديمة و المعتمدة على الموارد المائية و ما تستدعيه من إتباع للطرق المناسبة لترشيد استثمار المياه، سواء كان بالإجراءات القانونية أو التشريعية، أم بالبرامج التعليمية و الإرشادية للمواطنين أم بالتقانات الحديثة الواجب إتباعها أم في استراتيجيات زيادة المخزون المائي و الاستفادة من كل قطرة ماء متاحة، أم بإتخاذ مواقف سياسية تضمن حماية الحقوق في المياه الدولية:

أ-مصادر الموارد المائية التقليدية: وتنقسم إلى

-الأمطار -المياه السطحية -المياه الجوفية

ب-مصادر الموارد المائية غير التقليدية: و تنقسم إلى

-تحلية مياه البحر -الأمطار الصناعية -استخدام مياه الصرف الصحي

-استخدام مياه الصرف الزراعي -استيراد المياه.

وسيتم التعرض إلى هذه المصادر بالتفصيل في الدراسة.

**ثانيا-استخدامات المياه[1]:**

- الماء للغذاء: إذ لا سبيل لتكوين التربة الزراعية التي يستعملها الإنسان لاستنبات غذائه وعشبه إلا عن طريق فعل المياه باليابسة.
- الماء للتنمية: بدون الماء لا يتم تقدم سواءا كان زراعيا أو صناعيا أو اجتماعيا و لذلك فالمعركة مشتركة على مدى العالم كله من أجل توفير الماء, كما هو لازم للزراعة من أجل إنتاج الأغذية ,لازم للصناعة أيضا. إذ يعرف أن لآنتاج لتر واحد من البترول يلزم عشرة لترات من الماء و لإنتاج علبة من الخضر المحفوظة يلزم 40 لتر , و لإنتاج كيلو جرام من الورق يلزم مائة لتر, حتى القطن يلزم لأنتاج طن واحد منه 20 ألف لتر من الماء.

[1] **سحر حافظ** "الحماية القانونية لبيئة المياه العذبة "مرجع سابق ذكره،ص53.

- الماء للطاقة: الماء مصدر للطاقة كبير و مخزون وفير بل متجدد لا ينضب,إن المواد الأولية التي لا تقاس إلا بالجرام من اجل إنتاج الطاقة توجد بملايين الأطنان في المحيطات.
- الماء للتكنولوجيا و العلم الحديثيين: و هما يدخلان اليوم من أوسع الأبواب في كل مجالات الحياة , فهو له دور كبير و هو لهما خامة جد خصبة :

–فإستخراج الغذاء من الأعشاب المائية و الهائمات حيوانية و نباتية و استزراع

الأسماك و إليه كلها أمور مطروحة .

–استخراج المعادن و البترول و الثروات من الأعماق البعيدة للمحيطات و

البحار أمور أيضا مطروحة.

–و توفير المياه العذبة من خضم البحار والمحيطات أصبح كذلك أمرا مطروحا , بل من أحلام المستقبل.

بإختصار شديد يدخل الماء في جميع الاستخدامات سواء كانت يومية مثل الشرب و الأغراض المنزلية ،الصناعية و الزراعية، و الاستخدامات غير المباشرة مثل النقل و المواصلات، إنتاج الطاقة و المعادن .....،فهو مورد متواجد في أي نشاط إنساني.

**الفرع الرابع :خصائص المياه كسلعة اقتصادية:**

تتصف المياه بعدة خصائص أهمها:

- تعتبر المياه سلعة حيوية لحياة الإنسان و تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- عدم وجود بديل للمياه سواءا في استخدامها لشرب أو للإستعمالات الأخرى كالزراعة و الصناعة.
- تجمع المياه بين كونها سلعة للاستهلاك النهائي "مياه الشرب" و كونها سلعة وسيطية لأنتاج سلعة أخرى "مياه الري".
- تختلف المياه عن الثروات الطبيعية الأخرى في كونها تتجدد سويا بكميات محدودة و ليست ثابتة بل متقلبة و بشكل حاد في بعض الأحيان مما يؤدي إلى خسائر و أضرار تتباين تبعا لحدة هذه التقلبات.
- كما تتميز المياه ببعض الميزات الخاصة التي يجعلها سلعة ذات طبيعة خاصة لا تنطبق عليها آلية السوق في تحديد أسعار الطلب عليها و العرض لها, وأهم هذه الميزات:

✓ إن مواقع مصادر المياه "سطحية والجوفية" محدودة و غير قابلة للنقل من مكان إلى أخر, ويتطلب توفير المياه في معظم الأحيان استثمارات ضخمة نسبيا للأستفاذة من اقتصادات الحجم الكبير ،مما يجعل المياه في مصاف الاحتكارات الطبيعية.

✓ نظرا للأحتكارات الطبيعية في توفير المياه و اقتصاديات الحجم الكبير في جانب الإنتاج و محدودية عدد المنتجين للمياه فإنه من الصعب تطبيق المفهوم الحدي للإنتاج للتعرف على درجات الكفاءة الاقتصادية الناجمة عن مستويات مختلفة من الإنتاج,كما ينطبق

الأمر ذاته على جانب الطلب حيث أن الحكومة لا تمثل المنتج الوحيد للمياه فقط بل هي أيضا التي تقرر سعر أو تعريفة المياه و تظل هذه التعريفة ثابتة و لا تتغير لفترة طويلة من الزمن مما يجعل تطبيق مفهوم الاستهلاك الحدي لتقدير المنافع غير مستوف للشروط اللازمة لذلك.

- ✓ كما تتميز المياه بالاعتماد المتبادل مابين العديد من الأنشطة المائية والترابط في عمليات الإنتاج ، وملازمة هذا الطبع للعديد من الأنشطة المائية يخلق أثارا جانبية ايجابية أحيانا و سلبية أحيانا أخرى و خاصة من جراء استخدام المياه للأغراض المختلفة "المنزلية، الزراعية والصناعية" كالآثار المترتبة على البيئة و عل نوعية المياه أو الآثار المترتبة على الإخلال بالعلاقات بين المياه السطحية و الجوفية و التوازن المطلوب للحفاظ على البيئة أو الآثار السلبية الناجمة عن الإسراف في استغلال المياه الجوفية.

**المطلب الثالث :مناهج وسياسات تسعير المياه:**

إن المياه لها قيمة اقتصادية بالإضافة إلى قيمتها الاجتماعية و البيئية ،ولذلك فهي ليست سلعة اجتماعية فقط و إنما سلعة سوقية كذلك، وهذا يعني أن هناك علاقة بين كمية المياه المستهلكة و سعر المياه, بمعنى آخر أن السياسات التسعيرية يمكنها أن تؤثر في كميات المياه المستخدمة إلى حد معين بحيث لا تتجاوز قيمتها الاجتماعية المطلوبة، وذلك لأن المستهلك له حد أدنى من الاستهلاك بحاجة له و بالتالي مهما ارتفع سعر المياه سوف يدفع.أما كميات المياه فوق هذا الحد فسوف يحكمها العلاقة العكسية بين سعر المياه و الطلب عليها.

**الفرع الاول –آلية تسعير المياه:**

تسعير المياه يقصد به استرداد تكاليف التشغيل و الصيانة في المرحلة الاولى و استرداد تكاليف الاستثمار كمرحلة مستقبلية.

و لكن صياغة السياسة التسعيرية للمياه في أي قطاع ما يجب أن تبنى على تقييم العديد من العوامل المؤثرة فيها حسب ظروف كل دولة[1]:

- طبيعة الطلب على المياه
- نضوب الموارد المائية و معدله.
- ندرة الموارد المائية و استعادة التكاليف و الرفاه الاجتماعي و القدرة على الدفع و تقبل المستهلك.
- الالتزامات الدينية والتشريعية و الإدارية.

[1] **كفاح محمد حسيان ، مصطفى أحمد غيث و محمد نصر الين علام** (2006):ادارة الطلب على المياه بالوطن العربي ،حالة دراسية :سوريا، المؤتمر الدولى الثاني للموارد و البيئة الجافة، سوريا ،،ص05.

- من المهم أن يعكس سعر الماء المفروض على المستهلك نوعية المياه المزود بها و توقيت التزويد و فاعليته.

و نظرا لصعوبة الإيفاء بالاحتياجات المائية نتيجة زيادة الطلب عليها و محدودية الموارد المائية أصبحت الأسعار أو السياسة السعرية عنصرا جوهريا في ترشيد استخدام المياه و إدارة الطلب عليها.

و بإعتبار قطاع الري هو المستهلك الأكبر للمياه فلا بد أن أخد الحيز الأكبر من الإعداد و الاهتمام, بحيث تؤدي سياسة استرداد كل أو جزء من تكاليف إتاحة مياه الري إلى توجيه الإنتاج الزراعي و تحديد الأنماط و التراكيب المحصولية.

**الفرع الثاني –أهمية تسعير المياه:**

تستخدم المياه بكافة مصادرها للزراعة و الصناعة و الاستخدام المنزلي و الترفيهي و توليد الكهرباء,كما أن لها علاقة مباشرة و مهمة في المحافظة على البيئة .و قد أدت الزيادة السكانية و تحسين مستوى المعيشة و التوسع العمراني إلى زيادة المنافسة على هذا المورد المهم مما يستدعي ضرورة توزيعه بطريقة تتسم بالكفاءة و العدالة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الكفاءة الاقتصادية تتعلق بكمية الثروة التي يمكن أن يولدها مورد معين بينما تتعلق العدالة بتوزيع الثروة المتولدة بين القطاعات و الأفراد.

فإذا نظرنا إلى المياه كمورد اقتصادي بحث,فإن ذلك يستدعي توزيعه بتساوي العوائد الحدية لاستخدامه في كافة الاستعمالات و ذلك لعظمة الرفاه الاجتماعي، و هذا يعني أن العائد من

استخدام متر مكعب واحد إضافي في قطاع معين يجب أن يساوي العائد من استخدامه في القطاعات الأخرى.

و من جانب آخر،تهتم العدالة بتوزيع المورد بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بشكل عادل، و ليس من الضروري أن يكون هذا التوزيع هو الأكثر كفاءة، فعلى سبيل المثال إن توزيع مياه الشرب يتم بغض النظر عن قدرة المستهلكين على دفع أثمانها، حيث تضطر الحكومة إلى توزيع المياه بأثمان تتناسب مع مستويات دخل المستفيدين.

و لتوزيع أو تخصيص الموارد الاقتصادية بشكل عام يجب أن تتوافر الأسس التالية[1]:

- المرونة:حيث يمكن للمورد أن ينتقل من استعمال لأخر و من مكان لأخر عندما يتغير الطلب عليه بحيث تتم مساواة العائد الحدي لاستخدامه مع تكلفته الحدية.
- ضمان توفير المورد لمستخدميه الحاليين ليستطيعوا اتباع الوسائل اللازمة لأستغلاله بكفاءة عالية و لا يتعارض هذا مع المرونة مادام المورد متوفرا لتزويد الطلب غير المتوقع.
- قيام مستخدمي المورد بدفع تكاليف الفرصة البديلة ,مما يؤدي إلى استخدام ذاك المورد في الإنتاج الذي يعطي أكبر دخل ممكن.
- إمكانية التنبؤ بشكل كبير بنتائج الاستثمار حتى يمكن تخصيص المورد للاستثمار فيما يعطي أكبر عائد ممكن.

[1] **المنظمة العربية للتنمية الزراعية** :دراسة تطوير أساليب استرداد تكاليف إتاحة مياه الري على ضوء التطورات المحلية و الدولية ، ورقة بحثية محملة من المحرك :

www.google.fr

- العدالة من منظور مستخدمي المورد بحيث تعطي فرص متساوية لحصول هؤلاء المستخدمين على المورد.
- القبول السياسي و الاجتماعي,و ذلك لضمان تلبية قيم و أهداف المجتمع بكافة مكوناته.
- إضافة إلى ما ورد أعلاه فإن إعادة تخصيص المياه يتطلب شرطين آخرين هما:

- الكفاءة في الاستخدام بحيث تضمن حماية المياه الجوفية من النضوب و حماية المياه من التلوث و الوصول إلى الأهداف الموضوعية من قبل واضعي السياسة.
- الإمكانية الإدارية و الديمومة في عملية تخصيص هذا المورد.

هناك عدد من الاستراتيجيات التي يمكن إتباعها لتنظيم الطلب على المياه,منها ما هو فني كاستخدام النظم المرشدة للمياه ، و منها ما هو اقتصادي كفرض أسعار للمياه و اعتبارها سلعة اقتصادية ،و من المعروف أن إتباع أية سياسة يجب أن يخدم الكفاءة و العدالة وصحة الإنسان و الأمن الغذائي و الاستقرار السياسي و ديمومة البيئة، ومن المعروف أيضا أن تسعير المياه و استرجاع تكلفة المياه لا تؤدي إلى تحقيق كل هذه الأهداف مجتمعة, فالتسعير بشكل عام يؤدي إلى معادلة الطلب مع العرض و المحافظة على الموارد النادرة, ولكن بالنسبة للماء فقد تكون التأثيرات إيجابية أو سلبية فعلى سبيل المثال فإن مستخدمي المياه قد يتأثرون سلبا من إساءة استعمال المزارعين للمياه في أعلى مجرى الماء.

كما أنه لا يمكن منع المياه عن الأشخاص الذين لا يدفعون ثمنا لأهميته الحيوية لهم.كما أن السوق التنافسية و الأسعار التي تسود فيها يتطلب وجود عدد كبير من المزودين بينما سوق المياه تتصف بالاحتكار الطبيعي نظرا لأنها تتصف بوفرات السعة الكبيرة.

**الفرع الثالث –أهداف التسعير:**

الهدف الرئيسي هو ضمان استرداد تكاليف التشغيل والصيانة في المراحل الأولى ثم الاسترداد الجزئي لتكلفة الاستثمار الرئيسية وتكلفة التجديد في مرحلة متأخرة المياه, وذلك من أجل[1]:

1- الحصول على تمويل من أجل إمداد المياه للفقراء.

2-العمل على مراعاة قدرة السكان واستعدادهم للدفع.

3- تطبيق العدالة في توزيع المياه بين المستخدمين بالنسبة لجميع قطاعات استخدام المياه

4- تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المائية.

5- تخطيط وتطبيق سياسة الاقتصاد في إدارة المياه في سنوات الجفاف والقحط.

6- بالنسبة لقطاع الري العمل على زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية وبحث التنوع

وتشجيع إنتاج المحاصيل التي لا تستهلك المياه بشكل كبير.

**<u>الفرع الرابع –طرق تسعير المياه في قطاعات الاستخدام الرئيسية</u>** [2]:

[1] **كفاح محمد حسيان ،مصطفى أحمد غيث و محمد نصر الين علام** :ادارة الطلب على المياه بالوطن العربي ،حالة دراسية :سوريا ،مرجع سابق ذكره،ص06.

[2] المرجع سابق ذكره،ص08

**اولا–طرق تسعير مياه الري:**

تتكون تكاليف إمداد مياه الري من التكاليف المتغيرة الخاصة بمعالجة وتوصيل المياه للمستخدمين والتكاليف الثابتة الخاصة بتشغيل رأس المال والصيانة .تعتمد التكاليف المتغيرة على كمية المياه التي يتم توصيلها في حين لا تعتمد التكاليف الثابتة عليه .وفي أغلب الدول فإن التكاليف الثابتة تقدم كدعم إلى حد كبير.

**أ –الضريبة الحجمية**

تستخدم طرق الضريبة الحجمية للمياه قياساً مباشرا لكمية المياه المستهلكة . يتطلب التسعير الحجمي معلومات عن كمية المياه التي يستهلكها كل مستخدم أي أنه يتطلب معدات لقياس المياه .وتكون تكلفة التنفيذ المرتبطة بالتسعير الحجمي مرتفعة نسبياً . وتتطلب قواعد التسعير الحجمي الأمثل أن يتساوى سعر المياه مع التكلفة الحدية لإمداد المياه.

وفي حال وجود تكاليف التنفيذ تكون قاعدة التسعير الحجمي الأمثل بالصيغة التالية:

سعر المياه = تكلفة التوصيل الحدية + تكلفة التنفيذ الحدية

والتي فيها يتم قياس جميع القيم بالدولار لكل متر مكعب .

**ب –ضريبة المخرجات وضريبة المدخلات**

طرق تسعير المخرجات تكلف القائمين على مشروعات الري ضريبة عن المياه لكل وحدة مخرجات ينتجونها .ومن ثم تتطلب ضريبة المخرجات معلومات عن مستوى المخرجات لكل مستخدم للمياه وهذه مهمة مستحيلة . هذه الطريقة لتسعير المياه هي وسيلة فقيرة .حيث تعتمد أقصى ضريبة على طبيعة تكنولوجيا الإنتاج وتكاليف التنفيذ وبدون تكاليف التنفيذ تكون طريقة ضريبة المخرجات أدنى مستوى من الطريقة الحجمية.

أما ضريبة المدخلات فتحدد تكلفة المياه بناء على المدخلات . فيدفع المزارعون ضريبة المياه

على كل وحدة من مدخل معين .

**ج –ضريبة الأرض**

تعتمد تكاليف استخدام المياه طبقاً للمنطقة على نوع ونطاق المحصول المزروع بالري وطريقة الري وفصول السنة وعوامل أخرى . من السهل تنفيذ ضريبة الأرض وإجراؤها فهي لا تتطلب أجهزة للقياس . تحتاج هذه الطريقة فقط إلى بيانات عن الأراضي والمحاصيل أو بيانات فقط عن حجم المزرعة . وتعتبر تكاليف التنفيذ المرتبطة بضريبة الأرض أقل من تلك المرتبطة بالضريبة الحجمية أو ضريبة المخرجات.

د –**ضريبة التجاوز وضريبة التعريفة ذات الجزأين:**

في ضريبة التجاوز يدفع المزارع ثمن للمياه عندما تتجاوز المياه المستخدمة حداً معيناً محدد مسبقاً من قبل الجهة المسؤولة . وتتضمن التعريفة ذات الجزأين : رسم سنوي ثابت يقوم المزارعين بدفعه مقابل الاستفادة من مياه الري، وتعريفة حجمية على شكل شرائح تصاعدية حسب حجم المياه المستهلكة حيث يكون هناك سعر محدد لكل وحدة مياه مستهلكة ضمن كل شريحة ويزداد سعر المياه بهذه الطريقة كلما زاد الطلب عن مستوى معين من المستويات المحددة مسبقا.

**ه –ضريبة زيادة قيمة الأرض:**

تضع هذه الطريقة تكلفة المياه لكل وحدة مساحة بناءً على الزيادة في قيمة الأرض التي تنمو كنتيجة لإمداد الري .

**ثانيا –طرق تسعير مياه الاستخدام المنزلي:**

**أ-التعريفة التصاعدية**

وهي عبارة عن شرائح تصاعدية ولكل شريحة حجم معين للاستهلاك وفق سعر محدد للمتر المكعب . واستخدام المياه في تصن يف معين يتم حساب تكلفته بسعر الوحدة للوحدات الأولى المجردة وحتى قدر معين . و فوق هذا القدر يواجه المستخدم سعراً أعلى للوحدات الإضافية حتى يتم الوصول إلى كمية ثانية محددة وهكذا حتى أعلى شريحة في بنية الشرائح التصاعدية . ولكل وحدة إضافية من المياه تزداد الفاتورة بكمية مساوية لأعلى سعر في بنية المعدل .

**ب -السعر الموحد ذو تعريفة التخفيض**

في هذه الطريقة يكون سعر المياه مساوياً للتكلفة الحدية للمياه وتكون الفاتورة مؤلفة من جزأين:

أ -جزء حجمي حسب حجم الاستهلاك وسعر المتر المكعب مساوي للتكلفة الحدية.

ب -وجزء هو حسم شهري ثابت، وقد ينتج عنها أيضاً إيراد أقل مع الحفاظ الكامل على تسعير التكلفة الحدية . وفي هذه الحالة عند تصميم التعريفة فالأمر المهم هو تحقيق الكفاية الاقتصادية من دون عوائد مادية كبيرة .وهذا البديل هو بنية تعريفة التنزيل والتي تمنح مزايا هامة ففي هذه الطريقة مثلاً لو كان سعر المتر المكعب الموافق للتكلفة الحدية مساوي 1 دولار / م3 والحسم الشهري هو 6.69 دولار، لو كان لدينا أدنى حد للاستهلاك هو 5 م 3 بالتالي الفاتورة سوف تكون بالسالب ، لذلك يوجد حد أدنى للفاتورة مثلاً 2.5 دولار، لذلك مع زيادة الاستهلاك تقترب الفاتورة من الكلفة الحقيقية حتى ولو كان يوجد حسم شهري لأن تعريفة المتر المكعب مساوية للكلفة الحدية للمياه.

**ج –أسواق المياه:**

توجد أسواق المياه في أشكال مختلفة في جميع أنحاء العالم في الدول الصناعية والدول النامية على السواء . وقد تكون أسواق المياه رسمية أو غير رسمية، منظمة أو عشوائية . وفي سوق المياه المنسق، في أي عام يتم إعطاء كل مزارع منحة من المياه يكون حراً في بيعها أو شراء منح المزارعين الآخرين بالمعدل الساري . وقد تتباين المنح من عام لأخر طبقاً لتوفر المياه . وتستخدم أسواق المياه في قطاع مياه الاستخدام المنزلي عن طريق الباعة المتجولين أو المياه المعبأة بزجاجات.

## المبحث الثاني :الوضعية المائية في الدول العربية و التنمية المستدامة:

تكتسب دراسة الموارد المائية في الوطن العربي أهمية كبيرة، لأن مجمل الدراسات المتعلقة بالأمن المائي و الأمن الغذائي، و حتى الاستراتيجي إلى درجة كبيرة ، مرتبطة بتلك الموارد ،مالها و ما عليها ، فالحصول على المعلومة الأساس ، أو كما يدعى حاليا بنظم المعلومات الجغرافية أو المكانية تحت اسم قاعدة البيانات ، يعد الدعائم التي سيبنى عليها دراسات التحليل الكمية للإمكانات المتاحة للاستثمار من الموازنة المائية العامة و ما تحتاج إليه عمليات التنمية المتكاملة و المستديمة و المعتمدة على الموارد المائية و ما تستدعيه من إتباع للطرق المناسبة لترشيد استثمار المياه، سواء كان بالإجراءات القانونية أو التشريعية ، أم بالبرامج التعليمية و الإرشادية للمواطنين أم بالتقانات الحديثة الواجب إتباعها أم في استراتيجيات زيادة المخزون المائي و الاستفادة من كل قطرة ماء متاحة ،أم بإتخاذ مواقف سياسية عربية تضمن حماية الحقوق العربية في المياه الدولية.

و فيما يلي سنحاول أن نلقي الضوء على كل مصدر سواء المصادر التقليدية أو الجديدة السالفة الذكر .

**المطلب الاول: مصادر الموارد المائية في الدول العربية:**

**الفرع الاول –المصادر التقليدية:**

اولا – **الهطولات المطرية:**

يعد الوطن العربي من أكبر بقاع العالم تلقيا للهطولات المطرية فهو و إن كانت مساحته المقدرة بنحو 14,3 مليون كم مربع و التي تعادل نحو 9,6% من مساحة اليابس على سطح الكرة الأرضية ، إلا أن ما تتلقاه من الأمطار لا يتجاوز نسبته أكثر من 0,74% من مجمل التهطال العالمي عل اليابس، و يبلغ متوسط معدل الهطولات السنوية على الأرض العربية نحو 300 مم فقط ، لأن نحو 68% من مساحة الوطن العربي عبارة عن أراض متصحرة يقل فيها معدل الهطولات عن 200 مم سنويا بالإضافة لنحو 20% من مساحته مهددة بالتصحر تتراوح فيها كمية الهطولات بين 200–500 مم سنويا ، في حين لا تتجاوز المساحة التي تتلقى كمية وافية من الهطولات ، قد تزيد عن 1000مم سنويا عن 10 % من مجمل المساحة العامة.

و يجب أن لا ننسى أن نسبة كبيرة من الهطولات المطرية تهطل في الصيف حيث تتجاوز كمية التبخر في معظم الهطولات التي تهطل في المناطق الصحراوية و شبه الصحراوية نحو 90% من الإجمالي ، مما يجعل الوضع العام للهطولات المطرية في حالة حساسة جدا ، ويجعل من الأرقام التي تجمع من هنا و هناك مثار شك و ارتياب، يضاف إلى ذلك أن الانحراف عن المتوسط ، سواء كان سلبيا أو ايجابيا ، يبلغ 300 مم سنويا بين متوسط يتراوح من 5 مم سنويا

في شمال السودان و ليبيا ،و يمكن إضافة الربع الخالي ،إلى 1500 مم سنويا في مرتفعات اليمن الشمالية و مرتفعات بلاد الشام الغربية و مرتفعات أطلس التل و جنوب السودان[1].

و توجد عوامل عدة تؤثر باختلاف نسب التهاطل و كمياته في الوطن العربي يمكن إيجازها بالآتي:

- ✓ الموقع الفلكي و الجغرافي.
- ✓ المرتفعات الجبلية.
- ✓ التيارات البحرية الباردة.
- ✓ اتجاه المنخفضات الجوية و الجبهات الهوائية الباردة.

تقدر كميات التهاطل في الوطن العربي بنحو 2282,58 مليار متر مكعب سنويا و هي موزعة وفقا للجدول رقم (2-3)

**الجدول رقم (2-3)**

**كمية الهطولات في الوطن العربي**

[1] **إبراهيم أحمد سعيد** :إستراتيجية الأمن المائي العربي،دراسة في الهيدروجغراسيا العربية و الهيدروأوسطية" مرجع سابق ذكره،ص37.

| الاقطار | الاقليم | معدل أقل من 100مم في السنة | معدل 100-300 مم في السنة | معدل أكثر من 300 مم في السنة | كمية الهطول بالمليار متر مكعب في السنة |
|---|---|---|---|---|---|
| الاردن | | 3,99 | 4,74 | 1,77 | 8,5 |
| سوريا | | 0,55 | 25,37 | 26,78 | 52,7 |
| العراق | | 4,72 | 54,49 | 40,69 | 99,9 |
| فلسطين | | 0,09 | 1,16 | 6,75 | 8,0 |
| لبنان | | - | 0,10 | 9,10 | 9,2 |
| **المشرق العربي** | | **9,35** | **83,86** | **85,09** | **178,3** |
| الامارات | | 1,10 | 1,30 | - | 2,40 |
| البحرين | | 0,05 | - | - | 0,05 |
| السعودية | | 89,46 | 24,65 | 12,69 | 126,80 |
| عمان | | 5,44 | 7,62 | 1,94 | 15,00 |
| قطر | | 0,08 | - | - | 0,08 |
| الكويت | | 0,12 | - | - | 0,12 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| اليمن | 6,99 | 30,79 | 29,38 | 67,16 |
| **شبه الجزيرة العربية** | **103,24** | **64,36** | **44,01** | **211,51** |
| جيبوتي | 0,90 | 2,60 | 0,50 | 4,00 |
| السودان | 41,68 | 76,47 | 976,20 | 1094,35 |
| الصومال | 6,57 | 38,71 | 145,32 | 190,60 |
| مصر | 11,13 | 4,13 | - | 15,26 |
| **الأقاليم الأوسط** | **60,28** | **121,91** | **1122,20** | **1304,21** |
| تونس | 4,07 | 11,60 | 24,11 | 39,78 |
| الجزائر | 67,85 | 30,10 | 94,53 | 192,48 |
| ليبيا | 28,40 | 16,24 | 4,35 | 48,99 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| المغرب | 29,22 | 34,09 | 86,69 | 150,00 |
| موريتانيا | 29,22 | 73,51 | 54,48 | 157,21 |
| **المغرب العربي** | **158,76** | **165,54** | **264,16** | **588,46** |
| **اجمالي الوطن العربي** | **331,63** | **165,54** | **264,16** | **2282,58** |

**المصدر:** المنظمة العربية للتنمية الزراعية،أعداد مختلفة من الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية.

و من الجدول يستنتج الآتي:

- ✓ يشكل إقليم المشرق العربي نحو 5,2% من مساحة الوطن العربي و يبلغ نصيبه من الهطولات المطرية نحو 7,8% من كميات الهطولات في الوطن العربي، و هي تتناسب الى حد مقبول مع مساحة الإقليم.
- ✓ بينما يشكل إقليم شبه الجزيرة العربية بنحو 22,4% من مساحة الوطن العربي في حين يبلغ نصيبه من الهطولات المطرية 9,3 % فقط من كمية الهطولات العربية.
- ✓ يمثل الإقليم الأوسط نحو 29,8% من مساحة الوطن العربية بينما يزداد نصيبه من الهطولات المطرية الى 57,2% من كمية الهطولات المطرية.
- ✓ يشكل إقليم المغرب العربي نحو 42,6% من مساحة الوطن العربي بينما يبلغ نصيبه من كمية الهطولات العربية نحو 25,7 % فقط.

- ✓ يتضح معنا أن إقليمي المشرق العربي و الأوسط هما الإقليمان العربيان اللذان توجد فيهما مدخلات مطرية إيجابية أي تزيد فيهما نسبة الهطولات على نسبة مساحتيهما بالنسبة للوطن العربي.
- ✓ بغض النظر عن إدخال كتلة السكان في الحسابات فإننا نجد أن الإقليم الأوسط يتلقى أكثر من نصف الهطولات المطرية العربية، و لكن يجب أن لا يغيب عن بالنا أن معظم الهطولات في هذا الاقليم هي هطولات صيفية و بالتاي تزداد فيها نسبة الفاقد بالتبخر.

ثانيا-**الانهار:**

كما لاحظنا سابقا ،يعد الوطن العربي من أفقر مناطق العالم بالهطولات المطرية لأن 70 %من مساحته تقع في العروض المدارية الحارة الجفة ،مما انعكس بشكل جلي على ما يحتويه من شبكة مائية سطحية ، لذلك يقل عدد الأنهار كثيرا لدرجة أن إقليم شبه الجزيرة العربية يفتقر لوجود أي نهر دائم الجريان و يقدر عدد الأنهار دائمة الجريان بنحو 50 نهرا بين الصغير و الكبير ،و انعكس بالوقت نفسه على قدرة الشبكة المائية، أي غزارتها و صبيبها السنوي ، و عليه يمكن تصنيف الأنهار في الوطن العربي إلى مجموعتين هما:

- **مجموعة الأنهار المحلية:**

هي التي تنبع من الأراضي العربية و تصب في مياهها الإقليمية ، أو في بحيراتها و مصابها الداخلية، يفتقر الوطن العربي إلى السلاسل الجبلية المعقدة ، التي تشكل المنابع المهمة للأنهار الكبيرة ، وأهم الأنهار المحلية في الوطن العربي :

- نهر العاصي :نهر عربي من منبعه و حتى مصبه فهو ينبع من منابع عدة في منطقة الهرمل و المناطق المجاورة في الشمال الشرقي من لبنان و أهما عين اللبوة.
- نهر الأردن: ينبع نهر الأردن من السفوح الجنوبية و الجنوبية الغربية لجبل الشيخ من الأراضي السورية و اللبنانية ،و هو يتكون من رافدين اثنين الحصباني مع الدان القادمين من لبنان و من نهر بانياس القادم من سوريا ، ثم يدخلان سهل الحولة من الشمال إلى الجنوب مشكلان نهر الأردن الذي يصب في بحيرة طبريا.
- نهر الليطاني:نهر لبناني من منابعه و حتى مصبه في المتوسط.
- نهر بردى: بردى نهر قصير في طوله متواضع في غزارته و لكنه عظيم فيما قدمه و ما يقدمه لسوريا و بالأخص دمشق القديمة ، ينبع بردى من بداية سفح جبل الشير منصور في وهدة الزبداني .
- نهر الاعوج: ينبع الاعوج من السفوح الشرقية لجبل الشيخ من منطقتين هامتين:الاولى وهدة عرنة و الثانية الجناني.
- نهر المجردة: ينبع من منطقة قسنطينة في الجزائر ذات الارتفاع المعتدل،و لكنه يخترق واديا عميقا ، مما قلل من فرص الاستفادة منه.
- نهر الشلف: لقد اكتسب اسمه من مدينة الشلف الجزائرية التي يمر بها النهر بعدما يأتي قادما إليها من المرتفعات الجبيلية في وسط أطلس التل "الساحل" الى الجنوب من العاصمة الجزائر .

- نهر الملوية:ينبع نهر الملوية من وسط جبال أطلس الاوسط و من جبل عياش الذي يصل ارتفاعه حتى 3800 متر فوق مستوى سطح البحر ،و ترفده روافد صغيرة من جبال الريف في الغرب و من هضبة تلمسان في الشرق متجها الى الشمال الشرقي ليصب في البحر المتوسط في سهل زراعي خصب أغلبه في المغرب العربي و الآخر في الجزائر .
- نهر أم الربيعي:يعد أم الربيع أهم أنهار المغرب العربي قاطبة ، فهو ينبع من جبل إيجيل مجون في أعالي الأطلس الكبير "الاعلى" من على ارتفاع يصل لنحو 4000متر فوق سطح البحر مشكلا بذلك أعلى منابع لأي نهر عربي سواء كان محليا أم دوليا.
- نهر السبو:ثاني أنهار المملكة المغربية ، فهو ينبع من جبال الأطلس الأوسط ، ثم يتجه غربا ليصب في المحيط الأطلسي الى الجنوب من مدينة القنيطرة.

**مجموعة الأنهار الدولية:**

و هي التي تنبع من خارج الأراضي العربية و تصب في مياهها الإقليمية و تأتي ألينا بعد أن تمر بدولة أو بعدة دول، و تعد كبيرة أو متوسطة بالمقياس العالمي سواء كان من حيث الطول أم من حيث الغزارة،و هذه الأنهار كونت عبر عشرات الآلاف من السنين سهولا زراعية خصبة هي عبارة عن دلتاواتها بالقرب من مصباتها في البحر المتوسط و الخليج العربي و المحيطين الهندي و الأطلسي.

و في الوقت الحاضر تشكل مياه الأنهار الدولية أهم مصادر المياه في الوطن العربي التي يعتمد عليها نحو 40% من السكان العرب،و يعول عليها الدور الأعظم في المشاريع الاقتصادية و التنموية بشكل عام و هي الموارد المائية العربية المعرضة للاعتداء من دول المنابع و التي يمكن أن تؤدي إلى تغير في موازين القوى و في الخريطة السياسية الإقليمية.

و تتمثل هذه الانهار في[1]:

-نهر النيل -نهر دجلة -نهر جوبا نهر الفرات

-نهر السنغال(صنهاجة) -نهر شبيلي

**ثالثا- المياه الجوفية:**

تعتبر مصادر المياه الجوفية من أهم مصادر المياه التي تحدد مستقبل التنمية في تحدد العالم العربي و تلعب الظروف الجيولو جية و المناخية الدور الاكبر في تشكيل جغرافيا الوطن العربي حيث تغطي الصحراء المنبسطة 80% من مساحته تشتمل على الصحراء الغربية و الصحراء الموريتانية-الجزائرية و الصحراء الليبية و الصحراء الغربية المصرية و السودان بالإضافة الى صحراء النفود و الربع الخالي في شبه الجزيرة

[1] **إبراهيم أحمد سعيد** "إستراتيجية الأمن المائي العربي,دراسة في الهيدروجغراسيا العربية و الهيدروأوسطية" مرجع سابق ذكره,ص52.

العربية،و في جميع هذه المناطق الصحراوية لن يتم تنميتها إلا على مصادر مياه جوفية[1]

.

و المياه الجوفية في الوطن العربي نوعان هما :

1-المياه الجوفية المرتبطة بالتغذية السطحية: يمكن القول أن هذا النوع من المياه و هو الأكثر انتشارا في الوطن العربي فلا توجد منطقة من المناطق سواء كانت جافة أم رطبة أم بينهما ، سهلية كانت أم جبلية ، أم في بطون الأودية ،إلا و تحتوي على قدر معين من المياه.

تقدر المياه الجوفية المرتبطة بالتغذية السطحية و المتاحة للاستثمار بنحو 42مليارمتر مكعب سنويا، يستثمر منها نحو 35مليار متر مكعب أي ما يعادل نحو 83,3% من المياه المتجددة و هذه النسبة ليست خطرة على ما يبدو للوهلة الأولى ، لأنه مازالت توجد 17% احتياطا غير مستثمرة ،و لكن الواقع غير ذلك، فلو كان استثمار المياه الجوفية يجري في الأماكن نفسها التي تتجدد فيها بالقدر نفسه سنويا لما كانت أية مشكلة، حيث لا تتناسب كمية المياه المسحوبة من المخزون الجوفي مع كمية المياه المعوضة لها ، لذلك تظهر مشكلات استنزاف المياه الجوفية في معظم مناطق استثمارها و بشكل خاص في المناطق الجافة و في المناطق الساحلية.

2-المياه الجوفية العميقة التي لا ترتبط بالتغذية السطحية:لقد بدء التعرف على هذا النوع من المياه منذ ثلاثينيات القرن العشرين عندما كانت تجري عمليات المسوحات والتنقيب عن النفط في مناطق واسعة من دول الخليج العربي و في الصحراء الليبية

[1] **مغاوري شحاته دياب(2000)**:مستقبل المياه في العالم العربي،الدار العربية للنشر و التوزيع،الطبعة الاولى،مصر،ص21.

والجزائرية، وبعد أن تقدمت وسائل الكشف و الدراسات تبين وجود كميات هائلة من المياه في مناطق واسعة من الوطن العربي و بشكل خاص في المناطق الجافة منها والتي كانت فيما مضى أكثر رطوبة، و رطبة في بعض المناطق.

يقدر بعضهم احتياطي المياه الجوفية القديمة بنحو 15 ألف مليار متر مكعب في حين يرى بعضهم الآخر بأنها بحدود 7733 مليار متر مكعب ،و تتوزع هذه المياه على مساحات واسعة من الوطن العربي مكونة نحو اثني عشر حوضا كبيرا و هي:

- حوض الحماد الذي يشغل أجزاء من سوريا والأردن و العراق و السعودية.
- حوض النفود في الشمال الغربي من السعودية.
- حوض الرياض الذي يشغل الجزء الأوسط من السعودية.
- حوض الربع الخالي ،الذي يشغل أجزاء من السعودية و الإمارات العربية المتحدة و عمان و اليمن.
- الحوض النوبي الشرقي بين مصر و السودان .
- الحوض النوبي الغربي، يشغل أراضي تمتد بين مصر و ليبيا و السودان و تشاد.
- حوض فزان في ليبيا .
- حوض تشاد و يتداخل بين ليبيا و تشاد.
- حوض الحمراء في وسط و غرب ليبيا.
- حوض العرق الشرقي و يتداخل بين ليبيا و الجزائر و جنوب تونس.
- حوض العرق الغربي و يتداخل بين الجزائر والمغرب و موريتانيا.

- حوض النيجر بين النيجر و موريتانيا و مالي.

إن تتبع التوزيع الجغرافي لتلك الأحواض المائية المذكورة يبين أنها موجودة في المناطق الجافة و شبه الجافة حيث لا تتوفر موارد مائية سطحية دائمة الجريان بإستثناء نهر النيل الذي يعبر فوق الحوض النوبي الشرقي/،و بالتالي فإن لهذه المياه أهمية كبيرة في تلك المناطق و بالنظر لكونها كبيرة الحجم فإنها تعد أساسا كافيا لقيام عمليات تنموية مشجعة في دول تعاني من شح كبير بالموارد المائية.

**الفرع الثاني –المصادر الغير تقليدية:**

و يقصد بها الموارد التي يتم توفيرها نتيجة معالجات تكنولوجية معينة لمياه غير صالحة للاستعمال المباشر ، و قد بدأت هذه الموارد تأخذ حيزا كبيرا في اهتمامات مختلف الأقطار العربية من أجل تأمين مصادر مائية إضافية للتغلب على محدودية الموارد المائية التقليدية و تلبية الطلب المتزايد على الماء . و تضم هذه الموارد غير التقليدية مايلي[1]:

**اولا– تحلية المياه :**

كان من الطبيعي أن تلجأ الأقطار العربية خاصة منها دول الخليج العربي إلى استخدام تقنية تحلية المياه من أجل تأمين مصادر مائية عذبة في ظل الظروف التي فرضتها الطبيعة على هذه الأقطار حيث ندرة الأمطار و موارد المياه التقليدية القابلة للاستخدام لتلبية التزايد الكبير في استهلاك المياه الذي شهدته هذه الأقطار سواء بالنسبة لمياه الشرب ( نتيجة للتطور الاقتصادي و الاجتماعي الذي شهدته ) أو بالنسبة لمياه الري . لذا كان الاتجاه إلى تحلية مياه البحر يمثل حلا

[1] **مصطفى محمود سليمان(2008)** : المياه و البيئـــة الطبيعيـــة في العالم العربي و قصـــة الميـــاه في الصراع العربي الإسرائيلي " دارالكتاب الحديث ،الجزائر، ص861-862.

عمليا حيث تقع معظم الأقطار العربية على البحرين الأحمر و الأبيض المتوسط ، والمحيطين الهندي و الأطلنطي ، كما تمتد شواطئ البلدان العربية مسافات شاسعة بطول هذه المسطحات المائية ، كما أن مياه البحر تمثل مصدرا غير قابل للنضوب .

هناك أكثر من 7500 محطة تحلية للمياه المالحة موجودة في بلدان العالم المختلفة ، و هناك عدد كبير من محطات تحلية المياه المالحة في بعض بلدان العالم العربي ، أغلبها في المملكة العربية السعودية (30 محطة) و الكويت و دولة الامارات العربية المتحدة و قطر و البحرين و غيرها .

و يبين الجدول (2-4) كمية المياه المحلاة في الدول العربية سنة 2001 .

**جدول رقم (2-4) كمية المياه المحلاة في الدول العربية ( سنة 2001 )**

| الدولة | المياه المحلاة (مليون متر مكعب) | الدولة | المياه المحلاة (مليون مترمكعب) | الدولة | المياه المحلاة (مليون مترمكعب) |
|---|---|---|---|---|---|
| الامارات | 405 | سوريا | - | الصومال | 0,1 |
| المتحدة | 75 | العراق | 7,4 | جيبوتي | 0,15 |
| البحرين | 795 | لبنان | 47,3 | الجزائر | 74,6 |
| السعودية | 47,3 | فلسطين | 0,5 | مغرب | 1,2 |
| عمان | 131 | اليمن | 9 | ليبيا | 210 |
| قطر | 338 | مصر | 31,7 | تونس | 8,7 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الكويت<br>الاردن | 2,5 | السودان | 0,6 | موريتانيا | 1,7 |

**المصدر** : المركز العربي لدراسات المناطق الجافة و الأراضي القاحلة ( أكساد ) (2008) : **تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية** " ، وثيقة قدمت إلى اجتماع الوزراء المعنيين بشؤون المياه في الدول العربية – مقر الأمانة العامة للجامعة العربية 14 – 16 / 07 / 2008 – ( القاهرة ، جامعة الدول العربية ، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة و الأراضي القاحلة ، 2008 ) ، ص 6 .

من معطيات الجدول رقم (2–4) ، يتبين لنا أن عملية تحلية المياه المالحة في العالم العربي تقتصر بشكل رئيسي في دول الخليج العربي و الدول العربية النفطية ( ليبيا و الجزائر ) بسبب الكلفة المرتفعة نسبيا لعملية التحلية ، حيث تحتاج إلى كمية كبيرة من الطاقة و هي متوافرة في هذه الدول النفطية .

و تمثل مياه البحر المحلاة أكثر من 75% من المياه المستخدمة في دول مجلس التعاون الخليجي ، حيث تصل تكلفة تحلية متر مكعب واحد من المياه نحو دولارا واحدا أو دولارا و نصف . و لقد وصلت عدد محطات التحلية في المملكة العربية السعودية سنة 2008 إلى ثلاثين (30) محطة على ساحلي المملكة الشرقي و الغربي تنتج حوالي ثلاثة (03) ملايين متر مكعب يوميا من المياه.

و تستخدم المياه المحلاة أيضا لري المحاصيل غير المستخدمة في الأكل بطريقة مباشرة و لري المناطق الخضراء ، و الحدائق ، و أيضا في عمليات التبريد و الصناعة..

**ثانيا–معالجة مياه الصرف الصحي :**

تصنف معظم البلاد العربية ضمن البلاد الفقيرة مائيا ، و من هذا المنطلق فإنه يجب اعتبار مياه الصرف المعالجة جزء أساسي في الموازنة المائية و أن يتم استخدامها إلى الحد الأقصى الممكن

. و لقد بدأ الاهتمام بمصدر مياه الصرف الصحي المعالجة كمورد مكمل للموارد التقليدية منذ فترة بعيدة لأسباب عدة نذكر منها:

– محدودية الموارد المائية التقليدية المتاحة لتلبية مختلف الاحتياجات التي تزداد يوما بعد يوم ، و الحاجة إلى إيجاد مصادر مائية جديدة لتلبية الطلب المتنامي على المياه .

– الازدياد الكبير في عدد سكان المناطق الحضرية مما نجم عنه ازدياد في كميات مياه الصرف الصحي بصورة كبيرة ، و بما أنه يتوفر في معظم المناطق العربية شبكات صرف صحي نظامية فإن عدم استعمال هذه المياه يشكل هدرا كبيرا لها .

– المحافظة علي البيئة و حماية المياه الجوفية من التلوث نتيجة رشح مياه الصرف الصحي الملوثة إليها .

– أثبتت نتائج الأبحاث التي أجريت حول إعادة استخدام مياه الصرف الصحي بعد معالجتها إمكانية استخدامها في الري بالنسبة لبعض المحاصيل دون أن يتسبب ذلك في أية أضرار صحية على الإنسان و الحيوان و قد قطعت الدول العربية خطوات كبيرة في مجال معالجة مياه الصرف الصحي و إعادة استعمالها في الري . وبعد أن كانت معالجة مياه الصرف الصحي وقفا على دول الخليج العربية فقط في بداية السبعينات نظرا للكلفة المرتفعة لإقامة منشآت معالجة المياه ، ازداد اهتمام الدول العربية بها مع تفاقم مشاكلها المائية . و تتفاوت الدول العربية في مدى الاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة و خاصة للأغراض الزراعية . و يلاحظ في هذا المجال أن تونس استخدمت في عام 1998 حوالي (35 مليون م$^3$) من مياه الصرف الصحي المعالجة لري المحاصيل العلفية ( 70% من الكمية المعالجة ) ، و ملاعب الجولف ( 15% ) ، و زراعات أخرى ( 15% ) . و استخدمت السعودية في عام 1995

حوالي 22% من مجموع كميات مياه الصرف الصحي الناتجة(البالغ مقدارها حوالي 1200 مليون م مكعب).

و في سنة 2001 أعادت الجزائر استخدام حوالي (75 مليون م$^3$) من مياه الصرف الصحي المعالجة. و من الثابت مع مرور الزمن استمرار زيادة كميات مياه الصرف الصحي المجمعة و المعالجة في الدول العربية ، و تزايد أهميتها في الموازنة المائية و اتساع آفاق استخدامها لأغراض شتى أكثرها احتمالا الأغراض الزراعية .

ثالثا–استمطار واستيراد المياه: مازالت بعيدة عن متناول اليد للارتفاع تكاليفها.

## المطلب الثاني :المسألة المائية في الدول العربية :

### الفرع الاول –تعريف المسألة المائية وحجمها:

اولا–تعريف المسألة المائية:

تعرف المسألة المائية بأنها اختلال التوازن بين الموارد المائية المتجددة و المتاحة و الطلب المتزايد عليها و الذي يتمثل بظهور عجز في الميزان المائي يتزايد بإستمرار و يؤدي الى اعاقة التنمية و استدامتها.و هذا العجز هو الحالة التي يفوق حجم الاحتياجات المائية فيها الموارد المائية المتجددة و المتاحة, و يطلق على هذا العجز أحيانا تسمية الفجوة المائية. و عندما يصل العجز المائي الى درجة تؤدي الى اضرار اقتصادية و اجتماعية تهدد بنية الدولة فإنه يكون قد وصل الى ما يسمى الازمة المائية, فبينما تقود عوامل ازدياد الطلب على المياه و هدرها و محدودية الموارد المائية الى العجز المائي، تؤثر كل من المصادر الطبيعية المرتبطة و متطلبات التنمية المتواصلة و قطاع مستخدمي المياه و المعرفة المطلوبة في قطاع المياه.

**ثانيا-حجم العجز المائي المستقبلي:**

يعرض الجدول الموالي رقم (2-5) الميزان المائي للطلب على المياه و الموارد المائية التقليدية في الدول العربية خلال العقدين السابقين و العقدين المواليين .

و منه يلاحظ ارتفاع العجز المائي المتوقع من 62 مليار متر مكعب / السنة عام 2010 الى 280 مليار متر مكعب / السنة عام 2030 . في حين يزداد الطلب على المياه من 338مليار متر مكعب/ السنة عام 2000 الى 620 مليار متر مكعب /السنة عام 2030 اذا استمرت الزيادة السكانية على ما هي عليه الآن ،فإنه ينخفض ليصل الى 524 مليار متر مكعب /السنة فيما اذا انخفضت تلك الزيادة الى 2,5 %.

جدول رقم (2-5)

الميزان المائي لطلب و عرض المياه المستقبلي في الوطن العربي(مليار متر مكعب)

| السنة / الموارد | 2000 | 2010 | 2020 | 2030 |
|---|---|---|---|---|
| الطاقة الكامنة القصوى للموارد المائية المتجددة و المتاحة | 340 | 340 | 340 | 340 |
| إسقاط الطلب لمختلف الاحتياجات | 338 | 402 | 493 | 620 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| العجز المائي المتوقع | - | 62 | 153 | 280 |

المصدر: **محمود الأشرم** "اقتصاديات المياه في الوطن العربي و العالم " مركز دراسات الوحدة العربية,الطبعة الأولى,بيروت لبنان ,ص135.

و هناك احتمالات سلبية ستزيد من حدة هذا العجز و أخرى ايجابية ستنقص من حدته ، فمن الاحتمالات السلبية نذكر :

-صعوبة الوصول الى تنمية الطاقة الكامنة القصوى للموارد المائية التقليدية المتجددة لأسباب مالية فنية .

-انخفاض الموارد المائية التقليدية بفعل عوامل الجفاف.

-نقص واردات المياه السطحية القادمة من خارج حدود الوطن العربي.

-عدم الأخذ في حساب الطلب احتياجات المحطات الكهرمائية المقامة و التي ستقام على الانهار و الاستخدمات الملاحية لتلك الانهار.

أما الاحتمالات الايجابية نذكر منها:

-النمو الاكيد للموارد غير التقليدية و التي تبلغ حاليا 5,7 مليار مترمكعب و ستزداد باتحاه عام 2030 لتصل الى حوالي 19 مليار مترمكعب.

-تناقص نسبة تزايد عدد السكان.

-الاستمرار المكثف لمخزون المياه على رغم ما ينطوي ذلك من مخاطر بيئية.

**_الفرع الثاني -مخصصات الفرد العربي المستقبلية من المياه:**

في ضوء العجز المائي المتوقع في العقدين القادمين من القرن الحادي و العشرين في الدول العربية قدرت مخصصات الفرد العربي المتوقعة من المياه في الفترة الواقعة بين عامي 2000-2030 و ذلك وفقا لاحتمال زيادات السكان المتوقعة 3,8%و2,5% و عرضت في الجدول رقم

(2-6) الذي يبين تناقص هذه المخصصات من 901متر مكعب /السنة عام 2000 إلى 384 متر مكعب /السنة للاحتمال الأول و 455متر مكعب /السنة للاحتمال الثاني . و يعاني إقليم الجزيرة العربية من الأزمات المائية بصورة عامة و دولتا قطر و البحرين بصورة خاصة، إذ ستنخفض مخصصات الفرد فيه من 290 متر مكعب /السنة عام 2000 الى 103-125متر مكعب /السنة عام 2030 تقريبا[1].

**الجدول رقم (2-6)**

**نصيب الفرد العربي المتوقع من الموارد المائية المتجددة والمتاحة في الأقاليم العربية خلال الفترة الممتدة 2000-2030 (متر مكعب /سنة)**

| الأقاليم | عام 2000 | الإسقاط على أساس الافتراض الأول من زيادة عدد السكان | | | الإسقاط على أساس الإسقاط الثاني من زيادة عدد السكان | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2010 | 2020 | 2030 | 2010 | 2020 | 2030 |
| المشرق | 1924 | 1380 | 1000 | 720 | 1450 | 1110 | 875 |
| العربي | 295 | 208 | 146 | 103 | 215 | 162 | 125 |
| الجزيرة | 887 | 664 | 497 | 372 | 683 | 540 | 437 |
| العربية | 757 | 577 | 439 | 333 | 593 | 475 | 388 |

[1] **محمود الأشرم** "اقتصاديات المياه في الوطن العربي و العالم " مرجع سابق ذكره ,ص136,

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاقليم الاوسط المغرب العربي | | | | | | | |
| الوطن العربي | 901 | 693 | 520 | 384 | 727 | 529 | 355 |

**المصدر :واثق رسول أغا(1998)** :الموارد المائية في الوطن العربي " ورقة قدمت الى :الندوة البرلمانية العربية الخامسة حول المياه العربية ،دمشق ،1998.

أما على مستوى البلدان العربية منفردة فقد قدرت منظمة الاغذية و الزراعة الدولية والبنك الدولي مخصصات الفرد فيها لعامي 2000و 2025 في ضوء عدد السكان المتوقع عام 2000 لكل منها و المعروضة في الجدول رقم (6) يلاحظ ان خمسة بلدان عربية فقط واقعة فوق خط الفقر المائي و هي العراق و سوريا و موريتانيا و السودان و عمان في حين تقع بقية البلدان العربية الاخرى تحت خط الفقر المائي و هي جيبوتي و الجزائر و الصومال و المغرب و مصر و تونس و اليمن و الامارات العربية المتحدة و الاردن و السعودية و لبنان و قطر و الكويت و البحرين ، حيث يلاحظ فيها التدهور الكبير المتوقع لإمدادات المياه المتجددة ، و هذا ما أكده البنك الدولي في تقريره المنشور عام 1994 و القائل بتراجع إمدادات المياه المتجددة في المنطقة العربية بمعدل 80 % و أن هناك دولا فيها وصلت الآن في استهلاكها للمياه الى الحد الاقصى المسموح به بالقياس الى امدادات المياه المتوفرة فيها و هي مصر و الاردن و الجزائر و المغرب و تونس كما أن قطر و البحرين بدأتا تعانيان من الان شح المياه.

اما البلدان التي تمتلك إمكانات متوسطة من الموارد المائية (نصيب الفرد ما بين 500-1000متر مكعب /السنة) فإن الوضع المائي سوف يزداد تأزما و ينعكس سلبا على مسيرة

التنمية الاقتصادية و الاجتماعية خاصة إذا لم تتخذ خطوات فاعلة لتنفيد برامج الامن المائي العربي و القطري.

**الجدول رقم(2-7)**

**نصيب الفرد من المياه المتجددة في بعض الاقطار العربيةللأعوام 1990،2000،2025**

**(مترمكعب /السنة)**

| القطر | السكان عام 2000(مليون فرد) | نصيب الفرد من المياه(مترمكعب/سنة) | | |
|---|---|---|---|---|
| | | 1990 | 2000 | 2025 |
| مصر | 62,4 | 1123 | 934 | 630 |
| السعودية | 21,3 | 306 | 103 | 113 |
| ليبيا | 6,5 | 1017 | 108 | 620 |
| الاردن | 4,6 | 327 | 240 | 121 |
| اليمن | 16,2 | 445 | 155 | 152 |
| تونس | 9,8 | 545 | 445 | 324 |
| الجزائر | 17,7 | 689 | 576 | 332 |
| المغرب | 31,8 | 1117 | 943 | 590 |
| لبنان | 2,9 | 1818 | 2000 | 1113 |
| العراق | 26,3 | 6092 | 3600 | 2356 |
| الامارات | 2 | 308 | 152 | 176 |
| سوريا | 17,7 | 2087 | 1008 | 1575 |
| عمان | 2,3 | 1266 | 880 | 410 |
| السودان | 33,1 | 4792 | 3932 | 1993 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **موريتانيا** | **2,6** | **3650** | **2843** | **–** |
| **الصومال** | **10,6** | **980** | **1086** | **363** |
| **المعدل** | | **1134** | | **573** |

**المصدر:جان خوري (1998)** :دور العمل العربي المشترك في الحفاظ على الحقوق المائية العربية" ورقة قدمت الى :الندوة البرلمانية العربية الخامسة حول المياه العربية،دمشق .

من جهة أخرى يتوقف تطور معادلة الموارد المائية و الطلب على الماء خلال العقود القادمة على عوامل مختلفة أهمها مدى الاستفادة القصوى من طاقة الموارد التي يضيع قسم كبير منها حاليا بالجريان الجوفي و السطحي إلى البحر و الفقد بالتبخر . وبالتالي هناك مجال لزيادة حجم إمدادات المياه من 190مليار متر مكعب حاليا إلى حوالي 250 مليار متر مكعب عام 2030 . و تشير جميع الإسقاطات المائية المستقبلية المبنية على المعرفة الحالية إلى أن هناك عجزا مائيا قوميا في الربع الأول من القرن الحادي و العشرين. و نظرا لارتباط الطلب على الماء بعوامل مختلفة تقنية و اجتماعية و سياسية و طبيعية فإنه يتعذر تحديد الطلب الفعلي (الحقيقي) خلال العقود القادمة،، إلا أن تباطؤ نمو السكان خلال القرن الحادي والعشرين في بعض البلدان العربية بفعل العوامل الاقتصادية يمكن بالتالي أن يخفض العجز المائي المتوقع مستقبلا إلى درجة تسمح بتأمين اكتفاء ذاتي بالغذاء.

**المطلب الثاني:الموارد المائية و التنمية المستدامة:**

**الفرع الاول –مفاهيم و أفكار عن التنمية المستدامة:**

**اولا– النمو والتنمية و التنمية المستدامة**

**أفكار التنمية**

بالرغم من أن الهدف العام للتنمية في المرحلة التي تلت الحرب كان ولا يزال تخفيف نسبة الفقر وتحسين ظروف المعيشة لسكان العالم الأكثر فقرًا إلا أن استراتيجية ومعنى التنمية الاقتصادية قد تعرضت لثلاثة تحولات رئيسية خلال فترة ما بعد الحرب.

النمو الاقتصادي

المرحلة الهامة الأولى خلال الخمسينات وأوائل الستينات التي ساوت بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي حيث تم تعريفها بالزيادة المستدامة لحصة الفرد من إجمالي الدخل الوطني . وقد كانت السياسات التي تم تبنيها وتطبيقها خلال تلك الفترة كانت ناجحة من خلال العديد من الطرق ، حيث ازدادت معدلات النمو والمدخرات وكذلك الإمكانات الصناعية في قسم كبير من دول العالم الثالث.

وبين عامي 1950 و 1975 وصل معدل النمو في حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى 4,3% سنويًا لجميع الدول النامية.

ولكن يشير النقاد إلى أن مثل ذلك النمو لا" يصل "إلى السكان الأكثر فقرًا . وفي الواقع فقد كان هناك دلائل متزايدة على أن تزايد عدد السكان الذين يعيشون دون خط الفقر في دول العالم الثالث وكذلك على

تزايد الفوارق الدخلية بين الفقراء والأغنياء واستمرار البطالة . وقد أدى إدراك هذا الأمر إلى تحولين في التفكير التنموي التقليدي غير الماركسي.

النمو مع إعادة التوزيع

طرأ التحول الأول في أواخر الستينات وأوائل السبعينات حيث ركز على" النمو مع إعادة التوزيع . "

وقد

كان النمو الاقتصادي لا يزال يشكل الهدف الرئيسي ولكن التركيز الآن ينصب على النمو الذي يمكن أن يحسن ظروف المعيشة للمجموعات ذات الدخل الأدنى . وأصبحت الزراعة هي القطاع الذي يحظى بالأولوية حيث أنه كان يتمتع بإمكانيات القضاء على سوء التغذية والجوع واستيعاب الفائض من اليد العاملة وزيادة أرباح القطع الأجنبي . كما تم تشجيع النمو الناتج عن التصدير وبالتالي تشجيع نمو التصنيع الذي يستوعب قدرًا كبيرًا من اليد العاملة ويفتح الأسواق الخارجية للزراعة التجارية.

الاحتياجات الأساسية :

أما التحول الأحدث والأكثر تطرفًا من حيث المنظور فكان منهج" الاحتياجات الأساسية "الذي ظهر من خلال الدعوة إلى" إستراتيجية الاحتياجات الأساسية "التي ظهرت في عام 1976 في مؤتمر العمالة العالمية لمنظمة العمل الدولية والذي أشار إلى أنه لا يمكن تخفيف الفقر المطلق إلا من خلال توفير الاحتياجات الأساسية للتغذية والصحة والمياه والمأوى والسلامة والتعليم بالإضافة إلى تغطية بعض الاحتياجات غير المادية الضرورية مثل الاعتماد على الذات والأمان والهوية الثقافية.

وتقر إستراتيجية الاحتياجات الأساسية بأن النمو بحد ذاته لا يمكنه ضمان توفير الاحتياجات الأساسية وكذلك الأمر بالنسبة للنمو المتساوي وإعادة التوزيع . وبد لا من ذلك فيجب أن تضمن سياسات التنمية تغطية هذه الاحتياجات من خلال زيادة توفير السلع والخدمات الأساسية للفقراء من خلال التدخل الحكومي المباشر إن لزم الأمر بد لا من الاعتماد على قوى السوق . وعلاوًة على ذلك فإن هذا قد

يؤدي إلى بعض التضحيات في المدخرات والاستثمارات المنتجة والنمو العام . إن الهدف هو" نوع جديد من النمو الاقتصادي "الذي يمكن من" تغطية الاحتياجات الأساسية من خلال إعادة توزيع الموارد ضمن القطاعات الاجتماعية ومن خلال إعادة توجيه النمو من أجل تحقيق مشاركة المحرومين. "

**الاستدامة :**

يمثل هدف" الاستدامة "التحولات الحديثة في التفكير التنموي حيث يشترك مع إستراتيجية" الاحتياجات الأساسية "في التركيز على تحسين ظروف معيشة الفقراء . ومع ذلك فإن هذا المنهج يتضمن أن التنمية

الدائمة لا يمكن أن تتحقق في دول العالم الثالث إلا إذا كانت الاستراتيجيات التي تتم صياغتها وتنفيذها مستدامة من الناحية البيئية والاجتماعية ، أي أنها تحافظ وتشجع الموارد الطبيعية والبشرية التي تعتمد عليها التنمية.

وهذا يتطلب من ناحية أولى السياسات المحلية والإجراءات والحوافز التي تشجع على السلوك الاقتصادي" المرشد بيئيًا "، أي التي تحقق المكاسب المثلى على كل من المدى القصير والطويل مما يمتلكه العالم من الموارد الطبيعية القابلة للتجدد ومن ناحية أخرى المشاريع التنموية الملائمة بيئيًا والمتوافقة مع القيم الاجتماعية والمؤسساتية . ومن أجل تحقيق هذا الهدف فإن الأمر لا يقتصر على الحاجة للمعرفة المحلية وإنما لمشاركة المستفيدين الكاملة في عملية التنمية.

**التنمية المستدامة**

الآراء المختلفة حول التنمية المستدامة ماذا تعني الاستدامة ؟ وما هي التنمية المستدامة ؟ من أجل الإجابة على هذين السؤالين يجب أن نبدأ بملاحظة أن واحدة من أكبر مشكلات التواصل بين الفلاسفة وعلماء البيئة وعلماء الاقتصاد هي أنهم جميعًا لديهم فهم ضعيف نسبيًا لمفاهيم بعضهم البعض ، وبشكل عام:

•النظرية الاقتصادية تساهم من خلال التركيز على **الكفاءة** الاقتصادية وحقوق الموارد.

•النظرية البيئية تساهم من خلال التركيز على تشغيل **النظم البيئية** و **المحافظة** على التكامل البيئي.

•نظرية العدالة والمواقف الأخلاقية التي تحيط بها تساهم من خلال التركيز على العواقب **التوزيعية** لبدائل السياسات.

إن الاستدامة تعنى بهذه النظريات الثلاث ونقتبس النص التالي من المفوضية العالمية للبيئة والتنمية (1987):

"تشمل التنمية المستدامة ما يزيد على النمو . فهي تتطلب تغيرًا في محتوى النمو بحيث يصبح أقل مادية واستخدامًا للطاقة وأكثر عدالة في تأثيراته . ويجب تحقيق هذه التغيرات في جميع الدول كجزء من مجموعة الإجراءات للمحافظة على رأس المال البيئي ولتحسين توزيع الدخل وتخفيض درجة الحساسية للأزمات الاقتصادية"

لنلق نظرًة أعمق على الآراء المختلفة المتعلقة بالتنمية المستدامة:

**أ –علماء الاقتصاد**

من أجل إلقاء الضوء على مبدأ التنمية المستدامة من وجهة النظر الاقتصادية من المهم أن نميزها عن المفاهيم الأخرى ذات العلاقة مثل : النمو الاقتصادي – النمو الاقتصادي المستدام – التنمية الاقتصادية .

•**النمو الاقتصادي :** هو زيادة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مع مرور الوقت.

وهذا لا يعني أن التنمية التي تلاحظ في أي وقت من الأوقات هي تنمية" مستدامة. "

•**التنمية الاقتصادية :** هي مفهوم أوسع من مفهوم النمو الاقتصادي فهي تضم مفاهيم" التنمية: "

–تحسين نوعية حياة السكان وخاص ة الفقراء منهم . وتصبح زيادة الدخل هي العامل الأساسي هنا.

–تحسين المهارات والمعرفة والإمكانات والخيارات .

-تحسين الحقوق المدنية والحريات مثل الاستقلالية وحقوق التمثيل السياسي.

إن هذا التعريف لا يتضمن الأفكار المتعلقة بالاستدامة البيئية . وقد لفت علماء الاقتصاد البيئي اهتمام علماء الاقتصاد التقليديين إلى الأفكار المتعلقة بتعريف النمو بعدة طرق تتضمن قيمة الأصول البيئية وأهمية المحافظة على الخدمات البيئية الأساسية ورأس المال الطبيعي . وتمثل التعريفات التالية التي وضعها علماء الاقتصاد البيئي هذه المفاهيم بشكل ملائم:

"التنمية الاقتصادية المستدامة تنطوي على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية على مرور الوقت "(بيرس و زملاؤه – 1987).

"التنمية الاقتصادية المستدامة ... تشير إلى الحد الأمثل من التداخل بين نظم ثلاث : البيئي والاقتصادي والاجتماعي من خلال عملية تكيف ديناميكية للبدائل "(باربيير– 1989).

وتضم البدائل التي يعرفها باربيير استبدال رأس المال الطبيعي برأس المال الاصطناعي إلى حد أن الأجيال المستقبلية لا تزال تتوارث نفس القدر من رأس المال.

**ب – علماء البيئة**

قد يشير علماء البيئة والموارد والأحياء إلى أن المحيط الحيوي هو الذي يحتاج لأن يكون مستدامًا . وهم

يبحثون عن حماية التنوع الحيوي والوراثي بالدرجة الأولى.

ومن علماء البيئة الذي كرسوا اهتمامًا كبيرًا لمبادئ التنمية الزراعية المستدامة هو جي كونواي الذي يعالج مفهومه للاستدامة ميل النظام لمقاومة الانهيار في أزمة ما . وهو يتعلق بصلابة أو استمرارية النظام:

"الاستدامة هي القدرة على المحافظة على الإنتاجية سوا ء أكانت كحقل أو مزرعة أو أمة في وجه

الأزمات أو الصدمات " (كونواي و باربيير – 1990).

إن بعض النظم الزراعية منتجة بشكل كبير ولكنها تتعرض لخطر كبير يتعلق باستدامتها . وإن علماء البيئة قلقون بشأن الزراعة الصناعية التي تصبح عرضة أكبر للخطر من حيث الاستدامة نظرًا لتزايد اعتمادها على قاعدة وراثية أضيق مما كانت عليه في أي وقت مضى . لذا فيركز الكثير من علماء البيئة على الحاجة لحماية التنوع الوراثي من خلال حماية المناطق الطبيعية التي تحتوي على أصناف محتملة أو المحافظة على البنوك الصناعية للمواد المتجددة.

ومع ذلك فمن المهم أن لا نعمد إلى التصنيف أو التعميم المفرط حول مفهوم النظم الزراعية الحديثة الأقل

استدامة والأكثر إضرارًا بالبيئة الطبيعية حيث أن هذه الحالات هي حالات استثنائية . كما يجب توضيح

كيفية قياس الاستدامة وكيفية اتخاذ القرارات والأحكام بين أنماط مختلفة من الاستدامة.

إن المسائل الأكثر تطورًا تتساءل حول ما إذا كان النمو مطلوبًا من وجهة النظر البيئية .

يناقش التعريف التالي من ناحية الديناميكا الحرارية فكرة أن" عدم النمو "أمر مفضل:

"إن التنمية المستدامة التي تعتمد على الأنماط السائدة من استخدام الموارد غير قابلة للفهم حتى من الناحية النظرية ... إن التعريف الجديد للتنمية المستدامة ... هو التنمية التي تقلص استخدام الموارد إلى الحد الأدنى وتزيد الإنتروبيا العالمية "(ريبز – 1990).

ومع ذلك يشير الكثير من علماء البيئة إلى أن" عدم النمو "لا يشكل حلا ملائمًا . ويمكن لبعض النمو أن يساعد على منع التدهور البيئي ، لذا فهو أمر مطلوب مثل تطوير" التقانات النظيفة "(مثل الطاقة

الشمسية وأجهزة التبريد الخالية من الCFC ) ولكن يجب تجنب التقانات والنمو الذي يضر بالبيئة ويشير علماء البيئة إلى أن علماء الاقتصاد بحاجة للمزيد من الاهتمام بالنواحي البيئية والأخلاقية.

"يشير تعبير" التنمية المستدامة "إلى أن دروس البيئة يمكن(بل يجب) أن تطبق على العمليات الاقتصادية . وهي تشمل أفكار إستراتيجية الحماية العالمية التي توفر مبررًا بيئيًا يمكن من خلاله تحدي واختبار دعوات التنمية لتطوير نوعية الحياة "(ريديليفت 1987).

**ج –علماء الاجتماع والباحثين في مجال علوم الإنسان**

قد يؤكد علماء الاجتماع وعلوم الإنسان على طلبات البيئة التي تحددها الثقافة . فعلى سبيل المثال فإن الرغبة في استهلاك اللحم و الأغذية الزراعية يشجع في بعض الأحيان القضاء على الغابات وتدهور التربة ، بينما الرغبة في استهلاك السمك فقد تضغط على البيئة البحرية . ويتم التركيز على استدامة النظم الثقافية والبشرية بما فيها قبول نظريات البيئة" . هل المؤسسات المستخدمة لإدارة البيئة تخضع للرقابة المحلية وهل تمكنت من مواجهة الاحتياجات المحلية؟ "هذه مسألة إضافية يطرحها علماء الاجتماع.

وقد يذهب بعض النقاد إلى أبعد من كل التعريفات الواردة أعلاه حيث يقولون أن ما يقترحون استدامته فعلا هو التقسيم الدولي للثروة القوة مما يفرض طلبات بيئية مختلفة و غير متساوية على الدول الغنية والفقيرة.

وإذا ما فرض المستقبل المزيد من الطلبات من خلال التوزيع العالمي الحالي للموارد وأنماط الاستهلاك

السائدة فمن غير المحتمل أن تكون تلك الموارد مستدامة . إن العوامل الاقتصادية والسياسية السائدة التي

تشجع على التدهور البيئي بحاجة لمعالجة ، كما يجب أن يكون هناك إعادة توزيع للثروة في العالم . وعندئذ فقط يمكن أن تصبح التنمية المستدامة إمكانية واقعية على المستوى العالمي.

**ثانيا-تعريفات ومعايير التنمية المستدامة**

فيما يلي تعريف هيئة ترونتلاند للتنمية المستدامة:

"التنمية التي تغطي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تغطية احتياجاتها " (الهيئة العالمية للبيئة والتنمية – 1987).

ويمكن هذا التعريف من الحصول على معنيين مختلفين تمامًا:

أ –أن مخزون رأس المال الطبيعي يمكن أن يبقى سليمًا للأجيال القادمة . وبمعنى آخر فإن نضوب الموارد غير المتجددة يجب أن يتوقف من أجل أن لا يكون هناك المزيد من النضوب في رأس المال الطبيعي . وباستخدام تعابير السياسات فإن هذا يعني إيقاف جميع الفعاليات التي استنزفت الموارد غير المتجددة مثل التعدين والفعاليات التي استنزفت طبقة الأوزون والفعاليات التي أثرت على الأجيال المستقبلية مثل إنتاج المخلفات المشعة.

ب – أن إجمالي رأس المال المصنع والطبيعي يجب أن لا ينخفض بين جيل و آخر . وبمعنى آخر فيمكن أن يكون هناك معادلة بين رأس المال الاصطناعي ورأس المال الطبيعي و أن نضوب رأس المال الطبيعي مبرر طالما أن هناك استثمار في البدائل الطبيعية أو الاصطناعية بشكل يحافظ على المخزون الإجمالي . وباستخدام تعابير السياسات فإن هذا يعني أنه يمكن لمخزون النفط أن ينضب طالما أنه يتم استبداله بالاستثمارات من أصول أخرى توفر للأجيال المستقبلية نفس النوعية من الحياة والخيارات مثل تلك التي وفرها النفط للأجيال الحالية . ولكن هذا التفسير ينطوي على بعض الإشكاليات حيث أن هناك بعض الأصول التي لا يمكن استبدالها بأصول أخرى مثل طبقة الأوزون

وبعض الأصناف أو حماية المساقط المائية في الغابات المدارية . كما لا يمكننا أن نكون على ثقة من أن أجيال المستقبل" تقبل "أو تفسر قرارنا بشأن البدائل بطريقة إيجابية . إذ كيف يمكن لأي منا أن يعرف احتياجات أجيال المستقبل ؟

إن هذا التعريف المعياري يطرح بعض الأسئلة الهامة . حيث أن" الاحتياجات "ليست ثابتة و إنما هي في

تغير مستمر مع مرور الوقت كما أنها تختلف من حضارة إلى أخرى . وكذلك فإن التنمية ليست مجرد وسيلة لتغطية الاحتياجات وإنما هي عملية تتطلب تطوير الاحتياجات بحد ذاتها . لذا فكيف يمكن تحديد الاحتياجات بشكل مستقل عن التنمية إذا ما كانت عملية التنمية الاقتصادية التي أطلقها الشمال هي التي تخلق الاحتياجات وتحددها ؟

تعرف الفاو التنمية المستدامة (الذي تم تبنيه في عام 1989 ) كما يلي:

"التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية . إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية. "

ومع ذلك فإن هذا التعريف لا يعالج مسألة أن المعادلة قد تكون ضرورية بين احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية [1].

[1] **دوناتو روماتو** :الاقتصاد البيئي و التنمية المستدامة ،مرجع سابق ذكره ، ص55-56

تتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع الناس دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل .**وتجرى التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسة هي النمو الاقتصادي، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة، التنمية الاجتماعية.**

إن من أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر، من خلال التشجيع على اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية.

وفيما يلي استعراض أمثلة لأهم أهداف التنمية المستدامة من خلال بعض البنود التي من شأنها التأثير مباشرة في الظروف المعيشية للناس:

**1-المياه:**

تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان إمداد كافٍ من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزا رعية والصناعية والحضرية والريفية .وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعية الصغيرة للأغلبية الفقيرة .وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجي.

2- **الغذاء:**

تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي والتصديري .وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعية الصغيرة وضمن الأمن الغذائي المنزلي .وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

**3-الصحة:**

تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل .وتهدف الاستدامة الاجتماعية فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة .وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية و الأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.

**4-المأوى والخدمات:**

تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات .وتهدف الاستدامة الاجتماعية ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة .وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأ راضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.

**5-الدخل:**

تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي . وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي .

وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص [1].

**الفرع الثاني-الموارد المائية و تأثيرها على التنمية الاقتصادية.**

للموارد المائية تأثير كبير على الحياة الاقتصادية، لاسيما أنها عنصر ضروري وحيوي لاستمرار وانتعاش

[1] **عبدا لله فهد العبد الجادر**" التنمية المستدامة ضرورة اقتصادية و بيئية و إنسانية" استشارات في التنظيم والإدارة،ص 2.

مختلف القطاعات الاقتصادية : الفلاحة والصيد البحري، الصناعة، السياحة .إضافة لاعتبارها مصدرا أساسيا لإنتاج الطاقات النظيفة والمتجددة، فهي بذلك تعتبر مولد من مولدات الطاقة، الضرورية لكثير من الأنشطة الصناعية باختلاف أنواعها ووزنها الإنتاجي والاقتصادي.كما تساهم هاته الموارد أيضا و بطريقة غير مباشرة في زيادة المر دودية الاقتصادية للدولة وذلك من خلال مساهمتها في تحسين الظروف الاجتماعية للأفراد، الذين يمثلون الرأسمال البشري في أي عملية إنتاجية كانت، وذلك من خلال مساهمتها في تحسين الظروف الاجتماعية وتسهيل ظروف الحياة لهم، والمتمثلة في :توفير مياه الشروب بالكمية والنوعية اللازمتان، توفير مياه الغسيل، كما تعتبر من بين أهم مصادر الرفاهية والمتعة كالمسابح وغيرها؛ ما يؤثر بطريقة مباشرة على زيادة نشاط الأفراد وزيادة مردوديتهم الاقتصادية وبالتالي المساهمة في زيادة الناتج للبلاد (PIB) .

كما تؤثر الموارد المائية التأثير على الحياة الاقتصادية بعدة عوامل أهمها عامل السعر والتكلفة، تعلق الأمر في ذلك بمياه الشرب أو التطهير والذي يحدد بناءا على مجموعة من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية، بحيث تخلف من دولة لأخرى ومن نظام اقتصادي لأخر، ما ينتج عنه تأثير مباشر على دخل واستهلاك الأفراد وكذا على الناتج الداخلي الخام للدولة وذلك بالسلب أو بالإيجاب .

**أولا-الموارد المائية وتأثيرها على الناتج الداخلي الخام:**

- **الموارد المائية كمصدر للثروة:**

تلعب الموارد المائية دورا هاما في المساهمة في زيادة الناتج الداخلي الخام للدولة (PIB) ، و ذلك من خلال قطاع الصيد البحري، حيث يعتبر وجودها وتوفرها بالكمية والنوعية اللازمة شرطا أساسيا لقيام هذا القطاع، سواءا تعلق الأمر بالبحار والمحيطات أو الأحواض والمصايد المستعملة لتربية الأسماك والكائنات الحيةالمائية باختلاف أنواعها .يساهم قطاع الصيد البحري بشكل كبير في تعزيز

الأمن الغذائي للدول، إضافة إلى الدفع بقطار التنمية نحو الأمام من خلال توفير مناصب عمل جديدة ومن ثم التقليل من ظاهرة البطالة، فهو بذلك يساهم في التقليل من ظاهرة الجوع والفقر في نفس الوقت؛ كما أنه يعتبر أداة فعالة في جلب العملة الصعبة من خلال عملية التصدير، فيساهم بذلك و بشكل مباشر في خلق الثروة ومن ثم في عملية التنمية الاقتصادية للبلاد .

والجدول الموالي يبين كيفية مشاركة قطاع الصيد البحري في عملية التنمية الاقتصادية ومن ثم في زيادة الناتج الداخلي الخام للدول(PIB)

جدول رقم (2-8) :الانتاج العالمي من تربية الاحياء المائية حسب مجموعة الانواع السمكية لسنة 1998 بالكمية و القيمة

| الانواع الرئيسية | كمية (الف طن) | القيمة (مليون دولار) |
|---|---|---|
| أسمالك المياه العذبة | 17.355 | 19.737 |

| | | |
|---|---|---|
| المحار | 9.143 | 8.479 |
| الاعشاب المائية | 8.567 | 5.377 |
| الاسماك النهرية | 1.909 | 5.907 |
| القشريات | 1.564 | 9.234 |
| الاسماك البحرية | 781 | 3.396 |
| الحيوانات المائية الاخرى | 111 | 230 |

المصدر: **يايسي الياس(2004)** :واقع و أفاق تطوير الصيد البحري في الجزائر"،مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ،ص24.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا كيف تساهم الثروة السمكية في الاقتصاد العالمي، كما يتضح لنا أيضا أن نسبة المساهمة الكبيرة للمياه العذبة في العملية الإنتاجية للسمك، حيث تنتج ما يعادل 17.355 ألف طن أي ما قيمته 19.737 مليون دولار والتي تعبر عن أكبر قيمة مسجلة في الجدول مقارنة بالأنواع الأخرى المذكورة، وهو ما يشجع عملية الاستثمار فيها بشكل أكبر من خلال الزيادة في عدد المصايد والأحواض المائية لتربية الأسماك.

ففي الجزائر مثلا اعتبرت الدولة قطاع الصيد البحري بمثابة محركا للنمو الاقتصادي في البلاد .فقد كرس

11المؤرخ في 03 جويلية 2001 ، مبدأ اعتماد القطاع على دعم الدولة واستمرار مساعدة – القانون رقم01 السلطات العمومية، كما تم إعداد برامج قطاعية للنمو في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي . وقد جاء المخطط الوطني لتطوير قطاع الصيد وتربية المائيات مع أفاق سنة 2025 المعتمد من طرف مجلس الوزراء في 2007 ليدعم تنمية نشاطات صيد الأسماك عن طريق إستراتيجية تهدف إلى توجيه الاستثمار نحو تطوير تربية المائيات التي تعتبر أداة للاستغلال الجيد للمحزونات البحرية .عن طريق

وضع هذه الأسس المؤسساتية والتشريعية، تنتظر السلطات العمومية زيادة في القدرات الإنتاجية للأسماك لتلبية الطلب المتزايد عليه، ولتحقيق هذا الهدف كان من الضروري مواجهة بعض الرهانات الأساسية التالية:

أ :رهانات اجتماعية واقتصادية :تحويل نشاط الصيد إلى صناعة مزدهرة تشغل العمال و تحقق مداخيل عن طريق تطوير النشاطات المرتبطة بالقطاع، مما يسمح بثبات واستمرار نشاط الأشخاص الذين يعيشون فقط على إنتاج الأسماك.

ب :رهانات مالية :تطوير نشاط الصيد ومساهمته الفعالة في زيادة الناتج الداخلي الخام(PIB) مما يؤدي

إلى تنويع مصادر الميزانية.

كما يسمح تطوير هذا القطاع بزيادة المداخيل الجبائية للدولة خصوصا مع فرض الضريبة على النشاطات المرتبطة بهذا القطاع، بحيث تبقى فعاليته متعلقة بزيادة الإنتاج .ففي انتظار هذه التحولات، تبقى الجباية المطبقة على نشاطات تربية الأسماك مقبولة حسب وضعية كل متدخل في السوق .

كما أنه ونظرا لخصوصية مؤسسة الصيد فإنها تخضع لنظام ضريبي مبسط ومنخفض، غير أن الصياد الذي يمارس نشاط الصيد على شكل حرفي، يمكنه في إطار الأحكام الخاصة (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب(ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين على البطالة.(CNAC)، الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر(ANGEM)) أن يستفيد من ،عدة امتيازات جبائية موجهة للأنشطة ذات الحجم الصغير[1].

**ثانيا–الموارد المائية وسوق العمل:**

[1] Bulletin d'information de la Direction Générale des Impôts(2010), MINISTERE DES FINANCES, Algérie, Bulletin N° 46/2010.

تساهم الموارد المائية من خلال قطاع الصيد البحري بشكل كبير في خلق مناصب شغل جديدة والقضاء على البطالة، وهذا الأمر يختلف من دولة لأخرى باختلاف وفرة هاته الموارد المائية و كذا السياسات التنموية والعناية المولاة لهذا القطاع لكل دولة.فعلى سبيل المثال نجد أن في دولة الكونغو الديمقراطية يشير التقييم الخاص بالمشاركة الاجتماعية الاقتصاديةsocio-économique) لقطاع الصيد البحري في الناتج الداخلي الخام و في التنمية الريفية للكونغو أن مناصب العمل المباشرة أو غير المباشرة التي يوفرها قطاع الصيد البحري تقدر ب 60.170 :منصب، ما يعادل % 6,8 من العدد الإجمالي للعاملين في هذا البلد و المقدر ب 877000 عامل [1].

**ثالثا -الناتج الداخلي الخام وتأثره بتدهور حالة الموارد المائية.**

كما رأينا سابقا بأن للموارد المائية أثر كبير في زيادة الناتج الداخلي الخام للدولة من خلال مساهمته في إنعاش مجموعة من الأنشطة الفعالة في الاقتصاد، فان لها كذلك تأثير سلبي عليه في كثير من الأحيان، خاصة إذا ما كانت تعاني من مشاكل بيئية كالتلوث والندرة مثلا، ما يكلف الدولة مجموعة من الأعباء والتكاليف المالية والاجتماعية تنعكس سلبا على اقتصاد البلاد .ففي الجزائر مثلا ومن خلال مخطط العمل الوطني للبيئة والتنمية المستدامةPNAE-DD" يتضح أن الناتج الداخلي الخام للدولة قد تأثر سلبا نتيجة " مجموعة من المشاكل التي واجهة الموارد الطبيعية في البلاد وعلى رأسها مشكلة التلوث[2].

[1] **Gaston NKOUIKA-DINGHANI-NKITA**, Économiste, chercheur scientifique membre de l'UERPOD, Incidence de l'environnement socio-économique sur le changement de profession et le choix des métiers futurs des enfants des pêcheurs, P 3.

[2] **عدلان صدراتي(2012-2013)** :حوكمة المياه كخيار استراتيجي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:دراسة مقارنة بين الجزائر و كندا، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة فرحات عباس،سطيف،2012-2013،ص47.

من خلال كل ما سبق نستخلص أن أي تدهور قد يطرأ على حالة الموارد الطبيعية من شأنه أن يؤثر سلبا على الناتج الداخلي الخام و بالتالي على اقتصاد البلاد، لذا كان من اللازم الاعتناء بالموارد الطبيعية ،أكثر فأكثر للحد من تلوثها واستنفاذها حتى نساهم في الحد من الخسائر الاقتصادية المترتبة عنها.

**المطلب الرابع: الإقتصاد الأخضر:أداة لترشيد الموارد المائية لتحقيق التنمية المستدامة:**

تبين الأدلة المتنامية أن الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر له مبرراته الإجتماعية والإقتصادية السليمة، وهناك حجج قوية تنشأ لمساندة مضاعفة الجهود التي تبذلها الحكومات والقطاع الخاص للمشاركة في مثل هذا التحول الإقتصادي، وذلك من خلال دعم القطاع العام لأهمية فتح المجال لتنافسية المنتجات الخضراء وتقوية البنى التحتية للسوق والآليات المبنية على ميكانيزمات الإستدامة وإعادة توجيه الإستثمارات العامة؛ في حين يشرف القطاع الخاص على إدراك الفرص الحقيقية التي يمثلها الانتقال إلى الإقتصاد الأخضر في القطاعات الأساسية، إذ يعتبر التحول نحو الاقتصاد الأخضر المبرر الأساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية، خاصة فيما يتعلق بتخفيف الفقر وتحقيق الأمن الإقتصادي، وإرساء الاستقرار الإجتماعي، لاسيما وأن معظم التحديات التي يواجهها الإقتصاد الحديث ناجمة عن سوء تخصيص الموارد وعدم توجيهها لدعم الإستثمار في الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، المواصلات المستدامة، الزراعة المستدامة، حماية النظام الإيكولوجي والتنوع البيولوجي والمحافظة على الأرض والمياه.

**الفرع الاول- مفاهيم الإقتصاد الأخضر و القطاعات المعنية به:**

**اولا-مفهوم الاقتصاد الاخضر:**

يعرِّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الإقتصاد الأخضر على أنه الإقتصاد الذي ينتج عنه تحسين رفاهية الإنسان والمساواة الإجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية و ينظر إلى الإقتصاد الأخضر كإقتصاد يقل فيه انبعاث الكربون وتزداد من خلاله كفاءة إستخدام الموارد ويستوعب جميع الفئات الإجتماعية؛ كما أن الاقتصاد الأخضر يعمل على جعل النمو في الدخل مدفوعا من جانب الإستثمارات العامة والخاصة التي تقلل إنبعاث الكربون والتلوث، وتعتمد على كفاءة إستهلاك الطاقة وتمنع خسارة التنوع البيولوجي والنظام الإيكولوجي، وتحتاج هذه الإستثمارات إلى التحفيز والدعم عن طريق الإنفاق العام الموجه، ويجب أن يحافظ مسار التنمية على رأس المال الطبيعي ويحسنه ويعيد بناءه[1].

كما ينصرف الإقتصاد الأخضر إلى أنه واحد من الثوابت الوثيقة الصلة بتعزيز التقارب بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، حيث يتمحور حول تطوير النظام الإقتصادي الذي يبني ويعزز رأس المال الطبيعي بالموازاة مع تعظيم الفوائد الإقتصادية، والعدالة الإجتماعية [2].

وفي الاقتصاد الأخضر يجب أن يكون النمو في الدخل وفرص العمل مدفوعاً من جانب الاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل انبعاث الكربون والتلوث، وتزيد من كفاءة استهلاك الموارد والطاقة، وتمنع خسارة خدمات التنوع البيولوجي والنظام الإيكولوجي .وتحتاج هذه الاستثمارات للتحفيز والدعم عن طريق الإنفاق العام الموجه، وإصلاح السياسات وتغيير اللوائح.

---

[1] برنامج الامم المتحدة للبيئة(2011):نحو اقتصاد أخضر : مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، مرجع لواضعي السياسات،.
www.unep.org/greeneconomyتاريخ الإطلاع)2012/04/29 .)

[2] Report on A Green Economy in the Context of Sustainable Development and Poverty Eradication(2012): What are the implications for Africa? www.unep.org : الإطلاع تاريخ ( 2012/04/29)

ويجب أن يحافظ مسار التنمية على رأس المال الطبيعي ويحسنه بل ويعيد بنائه عند الحاجة، باعتباره مصدرًا للمنفعة العامة، خاصة للفقراء الذين يعتمد أمنهم ونمط حياتهم على الطبيعة.

في الجوهر، تتفق التعاريف مع تعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة:

–نظام من الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها أن تحسن نوعية حياة الانسان على المدى الطويل، دون أن تتعريض الأجيال القادمة إلى مخاطر بيئية أو ندرة ايكولوجية خطيرة

•تتعدّد المقاربات والأدوات التحليلية وكيفية ترجمة هذه التعاريف إلى سياسات وبرامج عمل لدى المنظمات الدولية (وظائف خضراء، سياسات تجارية خضراء، الصناديق الخضراء، إلخ) [1].

**ثانيا –القطاعات المعنية :**

الطاقة البديلة :طاقة الشمس والرياح الوقود الحيوي...

الأبنية الخضراء : مواد صديقة للبيئة ضبط /تخفيض استهلاك الطاقة والمياه...

النقل المستدام : سيارات تعمل جزئياً على الكهرباء نقل عام...

إدارة النفايات : إعادة ألتدوير معالجة النفايات السامة...

إدارة الأراضي : زراعة عضوية، إعادة تشجير،...

إدارة المياه : اعادة استخدام المياه، جمع مياه الأمطار،تحلية مياه البحر،استيراد المياه...[2].

[1] ورقة معلومات أساسية من أجل المشاورات الوزارية(2012) : الاقتصاد الاخضر ،برنامج الامم المتحدة للبيئة، نيروبي، 20 – 22 فيفري ، 2012،ص02.

[2] **رلى مجدلاني (2010)** :مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الاخضر،الاطار المفاهيمي،الجهود العالمية و قصص النجاح" الامم المتحدة2010/12/15، ص13.

**الفرع الثاني –خصائص الاقتصاد الاخضر:**

ويشتمل الإقتصاد الأخضر على جملة من الخصائص، يمكن إي رادها من خلال ما يلي[1] :

–الإقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، ولا يعد بديلا لها.

–الإقتصاد الأخضر ييسر تحقيق التكامل بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة؛

–لا يمكن إتباع نهج عالمي واحد؛ فالإقتصاد الأخضر ينبغي أن يتم تبنيه على أساس طوعي يتماشى مع الظروف والأولويات الوطنية؛

–إلى جانب إتخاذ تدابير الإنتقال الطوعي صوب الإقتصاد الأخضر، ينبغي تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتمايزة ( ريوديجانيرو1662 ).

–ينبغي ألا يستخدم الإقتصاد الأخضر كوسيلة لفرض قيود تجارية أو شروط على المعونة أو على تخفيف الدين؛ وينبغي أن يعالج الاقتصاد الأخضر التشوهات التجارية، ومنها مثلا الإعانات الضارة بيئياً؛

–يجب أن يعترف الإقتصاد الأخضر بالسيادة الوطنية على الموارد الوطنية؛

–يجب أن يرتكز الإقتصاد الأخضر على كفاءة الموارد وعلى أنماط إستهلاك وإنتاج مستدامة.

وبالتالي فإن الإقتصاد الأخضر، أو ما يطلق عليه نمط التنمية المستدامة منخفضة البصمة الكربونية يعد

التوجه الإستراتيجي لقيادة الإقتصاديات التقليدية إلى التحول وإعادة الهيكلة وفق متطلبات الإستدامة، حيث يتم نقل المجالات التي تركز عليها الإستثمارات المحلية والدولية إلى مستوى الإستجابة إلى شروط الإستدامة ضمن مختلف الأبعاد البيئية، الإجتماعية والإقتصادية، من خلال إرساء الأنماط

[1] الإقتصاد الأخضر، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2812 ، ص 6 :تاريخ الإطلاع : 2012/04/29 التقرير متاح على الموقع

http://www.unep.org/gc/gcss-xii/docs/download.asp?ID=3610

الإنتاجية والإستهلاكية المستدامة، التي تمكن من الحد من الفقر وعدم المساواة، وتقلل من كثافة استخدام الطاقة وإستنزاف الموارد وتؤدي إلى تكييف القطاعات الأساسية للإقتصاد وفق ضوابط الإستدامة.

**الفرع الثالث –توصيات تقرير يونيب للعام 2011 حول الاقتصاد الاخضر و ترشيد المياه في الدول العربية:**

يشدد تقرير "يونيب" للعام 2011 حول الاقتصاد الاخضر على أن اقامة دعم سياسي رفيع المستوى من أجل وضع الترتيبات التي تعزز الحوكمة الفعالة ضرورية للإستثمار في البنية التحتية للمياه. يجب النظر الى الحوكمة الجيدة على أنها أداة لتحسين ادارة الموارد المائية. و على صانعي السياسة العرب أن يضعوا قيد التنفيد عمليات مؤسساتية، تسمح لجميع مجتمعات مستخدمي المياه و المستفيدين بالمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بالمياه، وعليه فإن الحكومات العربية مدعوة الى[1]:

1–الالتزام بتخفيض عدد العرب الذين لا يحصلون على مياه نظيفة وخدمات صحية ،و عددهم اليوم 45 مليونا الى النصف بحلول سنة 2015.

2– بذل جهد حثيث لاعتماد اصلاحات سياسية و مؤسساتية و قانونية ، تتيح تحولا من ثقافة تنحصر في تأمين مزيد من الامدادات المائية من خلال مشاريع تطوير باهظة الكلفة و تخفيض الهدر و حماية المياه من الاستخدام المفرط و التلوث.

3– اعتماد معايير اقتصادية لتحقيق كفاءة استخدام المياه و ترتيب أولويات توزيع الامددات المائية المتوافرة على القطاعات المتنافسة. و يطلب من الحكومات بإلحاح أن تفرض تعرفات للمياه من شأنها

[1] تقرير المنتدى العربي للبيئة و التنمية (2011): البيئة العربية 4، الاقتصاد الاخضر في عالم عربي متغير، ص70–71.

ترشيد استخدام المياه و تحقيق استرجاع للتكاليف بشكل تدريجي و تعزيز العدالة من خلال دعم مالي هادف للأسعار.

4-دعم سياسات زراعية جديدة من خلال تقديم حوافز اقتصادية و مساعدات بحثية و دورات تدريبية و حملات توعية جماهيرية، لإقناع المزارعين بتحسين كفاءة الري و تغيير أنماط المحاصيل وتحسين مواعيد الري و التحول الى المحاصيل و الانشطة الزراعية ذات القيمة المضافة العالية و اعتماد اللامركزية في مشاريع الري الزراعي.

5-تطوير سياسات للتكيف مع تغير المناخ تقوم على استعمال المياه المالحة في الانتاج الزراعي و تطوير أنواع محاصيل محلية جديدة تحمل أحوال التصحر و الجفاف ، وتأهيل نظم حصاد و المياه.

6- اعادة توجيه دور السلطات المائية الحكومية من دور مزود المياه الى دور المنظم و المخطط الفعال ،بما في ذلك وضع هيكليات قانونية تمكن القطاع الخاص و الشراكات بين القطاعين العام والخاص من تقديم مياه نظيفة و خدمات صحية مأمونة ،مع الحفاظ على الشفافية و المساءلة.

7-إتاحة الفرص للقطاع الخاص، من خلال مزيج من الحوافز الاقتصادية و البرامج البحية التي ترعاها الحكومات ، للمساعدة في تطوير تكنولوجيات تنافسية محلية لتحلية مياه البحر ، مع تشجيع تطبيقات الطاقة الشمسية في هذا المجال.

8- الالتزام بإستراتيجية وطنية للإستفادة من الامكانات غير المستغلة لمعالجة المياه المبتدلة، و كذلك اعادة تدوير المياه الرمادية ، لتعزيز الامدادات المائية في البلدان العربية. و يجب أن تلتزم الاستراتيجية بعمليات تنسيق و تخطيط مؤسساتية قوية لضمان معالجة المياه المبتدلة بشكل صحيح و اعادة استعمالها بشكل مناسب وفقا لمتطلبات حماية الصحة و البيئة.

9-الالتزام بالأستثمار في بحوث ذاث مصداقية علمية ،تتماشى مع السياسات ذات الصلة و تتصدى للمشاكل العلمية التي تعترض الادارة المائية في الدول العربية.

10-سن تشريعات مائية وطنية شاملة تعالج الفجوات الحالية في القوانين السارية ،و انشاء آليات لضبط وتنظيم الوصول الى المياه ، وتعزيز كفاءة استخدام المياه، و تمكين أنظمة مكافحة التلوث ، واقامة مناطق محمية حيوية للموارد المائية، و النهوض بتخطيط استخدامات الاراضي، و فرض عقوبات قابلة للتنفيد على المخالفين الذين يلحقون أضرار بالموارد المائية.

11- العمل على تطوير ادارة جماعية للأحواض النهرية و الطبقات المائية الجوفية المشتركة ، و تحديد صبغة مستدامة لتقاسم المياه عبر الحدود ، توجهها مبادئ عرفية من "استخدام عادل و معقول" و "التزام بعدم التسبب بأذى". كما أن الحكومات العربية مطالبة بإلحاح بأن توقع و تصادق على اتفاقية الامم المتحدة حول قانون الاستعمالات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية، و أن تستفيد من مبادئها لابرام اتفاقات فعالة و عادلة لتقاسم المياه.

12- اطلاق حملات توعية جماهيرية مستمرة، بدءا من المدارس ، لتشجيع اخلاقيات العناية بالمياه لدى عامة الناس، والحث على تغييرات سلوكية، و ابلاغ مستخدمي المياه بالحوافز الاقتصادية لتحقيق أهداف كفاءة استخدام المياه. ويجب ادخال المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية و الوسط الاكاديمي و مجموعات القطاع الخاص، في عمليات تخطيط الاصلاحات المائية ، و تشجيع انشاء جمعيات لمستخدمي المياه.

13-تخصيص أموال كافية للبحث و التطوير في تكنولوجيات كفاءة المياه و تكنولوجيات و خبرات تحلية المياه محليا.

أما بانسبة للمؤسسات فهي مدعوة الى:

1-تطبيق اجراءات مكثفة تتعلق بكفاءة استخدام المياه ، لتخفيض الكمية المستعملة في كل وحدة انتاج تخفيضا جوهريا، و منع التلوث في المصدر ، و إدخال تغييرات في العمليات كلما امكن ذلك للتقليل

من حجم المياه المبتدلة المولدة، و ضمان معالجة المياه بحيث تستوفي معايير تنظيمية صارمة قبل التخلص منها.

2- مطورو العقارات و مستخدموها و البلديات مدعوون الى اعطاء كفاءة استخدام المياه أولوي قصوى في تصميم الابنية الاقتصادية لتمويل الابنية القائمة حاليا الى أبنية أكثر كفاءة في استخدام المياه.

## المبحث الثالث:تطور آليات ترشيد استثمار الموارد المائية في الدول العربية:

### المطلب الاول- الإدارة المتكاملة للموارد المائية:

يؤدي الماء دورا حيويا في حياتنا اليومية و في جميع مناحي الحياة, ويعتبر عاملا حاسما و استراتيجيا في تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية المستدامة, و في دعم للنظم البيئية ,إن إقامة عالم أكثر عدلا و رخاء و سلاما يتطلب توفير مياه مأمونة و نظيفة لكافة فئات المجتمع ,مما يضعنا أمام التحديات الرئيسية التالية:

- شح الموارد المائية العذبة و زيادة التنافس بين الاستخدامات القطاعية :المدنية و الصناعية والزراعية والسياحية.
- تنامي الطلب على المياه لتأمين احتياجات النمو السكاني و إنتاج الغذاء الكافي.
- ضعف المنظومة الإدارية و المؤسسية التي تؤلف إدارة مختلف جوانب قطاع المياه.
- زيادة المخاطر من ارتفاع معدل التلوث, وحدوت الفيضانات و اتساع رقعة, و امتداد فترات الجفاف.
- محدودية دور المجتمع المدني و المشاركة الشعبية في ما يتعلق بإدارة قطاع المياه.

- ضعف التعاون بين مختلف الأطراف المعنية في مجال إدارة المياه المشتركة, على المستويات الوطنية و الإقليمية و الدولية.

و تتطلب معالجة هذه التحديات تبني الأدوات و التدابير المناسبة و صياغة اللوائح القانونية و دعم الأطر التشريعية و المؤسسية , وبناء القدرات البشرية , وذلك بما يكفل حسن إدارة المياه و ترشيد استخدامها في القطاعات المختلفة.

**الفرع الاول –تطور مفهوم إدارة الموارد المائية[1] :**

لقد تطور مفهوم إدارة الموارد المائية خلال العقود الماضية , ففي عام 1977 اعتبر "كنها" Cunha و آخرون هذا المفهوم من الأعمال و التدابير التي تحقق بمجموعها الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة , وتشمل هذه المجموعة كلا من التخطيط المائي water planning و التشريع المائي و البحوث المائية و التدريب و التوثيق و نظم المعلومات .أما خطة "ماري دي بلاتا" عام 1977 الواردة في دراسة

"واثق رسول اغا " حول إستراتيجية الموارد المائية في منطقة الشرق الأدنى فقد بلورت عدة مفاهيم حول إدارة الموارد المائية أهمها الارتباط العضوي بين السياسة المائية و التخطيط و الإدارة وأفرزت أيضا فصلا لموضوع ترشيد استخدامات المياه و فصلا أخر للجوانب البيئية و مكافحة التلوث و في العام نفسه طرح مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية international water ressources management في مؤتمر ماري دي بلاتا.

[1] **محمود الأشرم** :اقتصاديات المياه في الوطن العربي و العالم ، مرجع سبق ذكره ص172.

لقد ارتكز هذا المفهوم في السبعينات على مبدأ التخطيط المركزي و بالتالي تبلورت فكرة إعداد خطط مائية وطنية water master plan ، وبالتالي تبلورت فكرة الإدارة المركزية للموارد المائية , و مع نهاية الثمانينات رأى رسول اغا "أن مفهوم إدارة الموارد المائية ما هو إلا عملية معقدة تشمل كل المراحل المتكاملة لأعمال التخطيط و التنفيذ و التشغيل وصياغة الموارد المائية, أخذة بعين الاعتبار كل المعوقات و العوامل المؤثرة و الفاعلة في ذلك, وساعية لتقليل المنعكسات السلبية على البيئة و على زيادة العوائد الاقتصادية للمجتمع و لإحداث التوازن بين الموارد المتاحة و الطلب عليها", وتكمن أهمية هذا الرأي في أخذه بعين الاعتبار الآثار البيئية للموارد . إذ من الضروري بمكان للإدارة الرشيدة أن تسعى للحد من الآثار السلبية و زيادة الفوائد الايجابية لعملية إدارة الموارد المائية.

و مع مطلع التسعينات وعلى الرغم من أن الإدارة المتكاملة للموارد المائية مازالت حجر الأساس في السياسات و الخطط المائية الوطنية إلا أن النهج التكاملي قد تبدل بسبب صعوبة تنفيذ خطة مركزية عملاقة شاملة من الناحية العملية لأسباب اقتصادية و اجتماعية و طبيعية, وبالتالي طرأ تحول و تغير على مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية,إذ انتقل من الشمولية المطلقة إلى الترابط المنطقي أي تحويل الاتجاه في مجال التخطيط و الإدارة من العمليات المعقدة إلى العمليات الأكثر تبسيطا و فعالية.

**الفرع الثاني –الإدارة المتكاملة للموارد المائية:**

**أولا**–مفهوم الإدارة المتكاملة:

تعني الإدارة المتكاملة بعملية إدارة المياه والأراضي مع غيرهما من الموارد الطبيعية الأخرى ذات العلاقة بشكل منسق, من أجل تعظيم الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي بأسلوب منصف, و بدون التضحية باستدامة النظم البيئية الأساسية.

إن تحقيق استدامة الموارد المائية عبر مفهوم الإدارة المتكاملة يتم من خلال منظور الإدارة الشاملة و المنسقة,و منظور التكامل:عبر جميع قطاعات استخدام المياه. وتشمل أدوات الإدارة ما يلي:

التقييم الجيد للمصادر ,تطبيق الوسائل التي تساهم في الاستفادة القصوى من المصادر المتاحة و زيادتها, والحد من الزيادة في الطلب على المياه, وضع القواعد التنظيمية , الاستعانة بالوسائل الاقتصادية والاجتماعية لترشيد الاستخدام و فض النزاعات.أما التكامل فيجب أن يتم عبر الربط بين مختلف الموارد المائية المتاحة كما و نوعا, و في الزمان و المكان , كما يجب أن يتم بين الموارد المائية و النظم الطبيعية الأخرى ذات العلاقة, ويمكن التعامل مع الإدارة المتكاملة لمختلف العناصر المذكورة عبر منظومتين هما :المنظومة الطبيعية و المنظومة البشرية[1] .

ثانيا–أهداف الإدارة المتكاملة:

تهدف الإدارة المتكاملة تحقيق الأمور التالية :

- تأمين المياه الكافية و النظيفة لكافة فئات المجتمع المدني و الريفي .
- تأمين المياه لتلبية الاحتياجات الغذائية ,في ضوء النظام العالمي للتجارة الدولية.
- تأمين المياه لتلبية متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- التعامل المرن و الشامل لمتغيرات موارد المياه في الزمان و المكان , ضمن صياغة و تطبيق السياسات و الاستراتيجيات.

[1] **اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا** (2002) :الإدارة المتكاملة لموارد المائية ، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة،الأمم المتحدة, ،ص4.

- تحقيق التعاون و التنسيق و التكامل بين و عبر القطاعات و المؤسسات و المجتمع.
- تحسين إدارة مخاطر المياه, و ذلك لمعالجة مشاكل التلوث, و الفيضانات , والجفاف , النزاعات و الإرهاب.
- تفعيل دور العزيمة السياسية, و ذلك لإعطاء أولوية لدور المياه في جميع الأنشطة التنموية.
- تعزيز دور التوعية المائية المشتركة الشعبية في إدارة المياه.
- تعزيز دور التعاون في فض النزاعات المائية.

ثالثا –مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية:

توفر الإدارة المتكاملة للموارد المائية فرصة لخلق نقلة نموذجية في إدارة الموارد المائية .وتشير الأزمة البيئية العالمية والفقر المتنامي في المناطق الحضارية والمناطق الريفية واستمرار علاقات لامساواة النوع الاجتماعي كلها إلى بروز الحاجة إلى مقاربة حكومية في استغلال وإدارة المياه.

ويتطّلب تطبيق هذه الآلية مستوى من الانسجام بين المؤسسات المختلفة والسياسة العامة والأطر الّتنظيمية وكذلك إجراءات متروية تأخذ بعين الاعتبار عامل الاستمرارية البيئية وتحليلا تقاطعيا لمختلف عوامل التأثير .ولا يشكل النوع الاجتماعي في هذا الإطار نقطة تحليل كافية ما لم تؤخذ بعين الاعتبار كذلك الهويات المتقاطعة من حيث العنصر البشري والطبقة والطائفة والانتماء العرقي والعمر والقدرة الذاتية والموقع الجغرافي [1].

**•يجب أن يعامل الماء كسلعة اقتصادية واجتماعية وبيئية:**

[1] "النوع الاجتماعي والإدارة المتكاملة للموارد المائية " ورقة بحثية ، ص4–5. محملة من محرك البحث www.google.fr"

° إن الماء العذب ذو قيمة ومحدود .وتشكل خدمات إمدادات المياه والبنية الأساسية المتصلة بها أنشطة اقتصادية بينما تشكل إمكانية الاستفادة من الإمدادات الأساسية من المياه في ذات الوقت حقا أساسيا من حقوق الإنسان .ويتعين أن يتم إدراج استعمال الماء لأغراض الصرف الصحي والاستخدامات المنزلية، الذي يميل إلى أن يكون من مسؤوليات النساء، ضمن تقديرات القيم الاقتصادية لاستعمالات المياه .وغالبا ما لا تملك النّساء أي حقوق في الأرض والمياه ويمكن أن تؤّثر جهود التنمية سلبا على مصادر أرزاقهن.

بينما تتطلب خدمات الإمداد بالمياه دفع مقابل لذلك، فانه من الضروري ان تؤخذ مقدرة الناس علي السداد في الحسبان .وغالبا ما يتم التغاضي عن مصالح النساء وعلاقات النوع الاجتماعي .ولئن تطلب الأمر دفع رسوم على إمدادات المياه للمنازل فذلك يتطّلب حينئذ إشراك النساء والرجال معا في ضبط الأسعار .وعلى الرغم من أن النساء لا يتحكمن في السيولة المالية فإنهن لا يزال يتوقع منهن أن يدفعن مقابلا للماء والصرف الصحي أكثر مما يدفعه الرجال ذلك لأنهن المستعملات الرئيسيات للماء وأن ذلك يعتبر من مسئولياتهن .ويتطلب الأمر بالتالي تحليلا لمتطلبات النوع الاجتماعي والعدالة الاجتماعية.

°يتعين إدراج مسألة الحصول على الاحتياجات الأساسية من الماء كسلعة اجتماعية وكحق من حقوق الإنسان ضمن السياسات وفي عمليات التخطيط .ويجب أن لا تنطبق رسوم مرتفعة مقابل استهلاك الماء في تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية كما يجب أن لا تقلص تلك الرسوم المرتفعة كذلك استهلاك الماء لأغراض الطبخ وحفظ الصحة.

**•يجب أن تركز السياسات المائية على إدارة المياه وأن لا تقتصر على توفيرها:**

يجب أن تمثل الحكومات و الأطراف الفاعلة عناصرًا أساسية في إدارة المياه.

°يمكن للقطاع الخاص أن يضطلع بدور في توفير خدمات إمدادات المياه من أجل تحقيق فعالية أفضل.

ويتعين على الحكومات الوطنية تولي مسؤولية مراقبة نوعية مياه وكذلك تنظيم ومتابعة مقدمي الخدمات من القطاع الخاص .وتتولى الحكومة كذلك مسؤولية ضمان تلبية احتياجات كافة السكان من إمدادات المياه .ولا تكون سوى الشركات الساعية إلى تحقيق الربح وحدها غير معنية بالأسر ضعيفة الدخل وبمستعملي الماء لأغراض منزلية وبالذين يستعملون الموارد المائية والأحواض المائية لضرورياتهم المعيشية الأساسية .وتمثل النساء ثقلا كبيرا في تلك الفئات.

مع تنامي عملية الخوصصة تتزايد أهمية بناء القدرات لدى الجماعات المحلية .ويتعين بالتالي ضمان انتفاع النساء والرجال بشكل متساو من مبادرات بناء القدرات.

- **يتعين على الحكومات تسهيل وخلق بيئة ملائمة من أجل تنمية مستديمة للموارد المائية من خلال توفير سياسات متكاملة للموارد المائية وأطر قانونية:**

يتطلب الأمر إدارة شاملة للموارد المائية ذلك أن الإجراءات المتخذة في قطاع من قطاعات المياه تؤثر على توفر المياه وكمياتها ونوعيتها في قطاع آخر .ويختلف ذلك الأثر على النساء والرجال بين الأسر أو حتى ضمن الأسر ذاتها، حسب الجنس والعمر والوضع الاجتماعي.

يشكل التنسيق على المستويات الأعلى داخل البلدان والوزارات ضرورة أساسية، ويشمل ذلك أيضا المستويات الأدنى وعلى أن تؤخذ بعين الاعتبار مصالح النساء وحقوقهن.

- **يجب أن تتم إدارة الموارد المائية على المستوى الأدنى المناسب:**

تؤدي مشاركة كافة الأطراف الفاعلة إلى إدارة أفضل للموارد المائية .وباعتبار أدوار النساء التقليدية في إدارة الموارد المائية فهن يعرفن ما يجب إدراجه في التخطيط والممارسة.

المستوى الأدنى هو الأهم لضمان أن تجد القرارات الدعم من جانب أولئك القائمين على تنفيذ مشاريع المياه على أرض الواقع .وهؤلاء القائمون على التنفيذ هم غالبا من النساء .وتمثل الأسر التي ترأسها نساء

مستوى من القدرة التفاوضية ضمن الجماعات البشرية أقل من الأسر التي يرأسها رجال .ويتطلب الأمر حينئذ بذل جهد خاص في سبيل إدماج تلك الأسر.

- **يجب الإقرار بالدور المركزي للنساء والرجال في توفير وإدارة وحفظ المياه:**

°يجب أن تستهدف الحملات الموجهة نحو تقليص تبديد الماء الرجال والنساء معا وبصفة خاصة الصناعات والمؤسسات ذات الإنتاج العالي لفضلات المياه.

°تشكل مهارات ومعارف النساء عنصرا أساسيا في إدارة المياه بالشكل المجدي والفعال.

°يتطلب الأمر إيلاء مزيد الاهتمام بمسألة مقاومة التلوث وتحسين نوعية المياه والصرف الصحي بما يعود بالمنفعة على النساء اللاتي يقمن بتجميع المياه للأغراض المنزلية، وكذلك لتحسين الوضع الصحي.

**الفرع الثالث –وضع الادارة المتكاملة للموارد المائية في المنطقة العربية**

ا ستعرض وجدي و أبو زيد عدة دراسات لمركز البيئة والتنمية في المنطقة العربية وأوروبا ( سيداري) تفحصت التقدم في اعتماد الادارة المتكاملة للموارد المائية من قبل البلدان العربية . واستغرقت الدراسات الفترة الممتدة من عام 2000 الى عام2006. و أشارت الدراسة الأولى في عام 2000الى أن البلدان العربية بدأت مع نهاية القرن العشرين تفكر جدياً بخيارات الطلب على المياه بعد أن تعرضت لنواقص مائية خطيرة قد لا يمكن ادارتها من خلال تطوير الموارد المائية القليلة المتبقية غير المستثمرة .ولم تكن المسائل المتعلقة بنوعية المياه والبيئة قد عولجت بشكل ملائم .و أشارت دراسة لاحقة أجراها ( سيداري )عام 2003 الى تحسن في ادراك ودعم الادارة المتكاملة للموارد

المائية على مستوى صنع السياسة، فضلاً عن ازدياد مشاركة المعنيين من خلال تشكيل لجان ومجالس وطنية للمياه( تونس وليبيا)، وجمعيات مستخدمي المياه( مصر )وتطوير سلطات الادارة المتكاملة للأحوا ض( الجزائر) [1].

في عام ، 2006أجرت سيداري دراسة مسحية أكثر اتقاناً بناء على استبيان صممه المعهد الهيدروليكي الدنماركي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة( يونيب.) يتناول الا ستبيان وضع الادارة المتكاملة للموارد المائية في بلد ما ، بما في ذلك توافر ونضج السياسات والتشريعات والأنظمة المائية الوطنية، والأطر والقدرات والقيود المؤسساتية ، و ادراك الادارة المتكاملة للموارد المائية لدى مختلف المعنيين و أشارت الاستجابات للاستبيان الى أن لدى جميع البلدان العربية سياسات وقوانين وتشريعات مائية وطنية تدعم مشاركة الجمهور ، وتعتبر المياه ملكية عامة ، ولا تفرق على أساس الجنس.

وعلى رغم دمج الادارة المتكاملة للموارد المائية في التشريعات المائية ، أظهرت الدراسة ثقة أقل بفعالية الأنظمة المائية.

ويُنسب هذا بالدرجة الأولى الى عدم الوعي لدى المستخدمين والرسميين بالاضافة الى ضعف القدرة المؤسساتية ، وبدرجة أقل ، تعقيد الأنظمة و ضعف تنفيذ العقوبات.

ونظرت الدراسة أيضاً في العنا صر الرئيسية للقدرة المؤسساتية على تنفيذ الادارة المتكاملة للموارد المائية. واعتبر ضعف المراقبة والتراخي في استرداد التكاليف العيب الأكبر .والى درجة أقل ، تبين من تقييم تخطيط الموارد وحمايتها والمحافظة عليها أن ذلك غير كاف. ومن الجانب الايجابي ، اعتبر استنباط السياسة ، وجمع البيانات و ادارتها ، والى درجة أقل تقييم الموارد المائية والتقييم البيئي و

[1] **حامد عساف (2010)**:الادارة المتكاملة للموارد المائية" تقرير (البيئة العربية:ادارة مستدامة لمورد متناقص) المنتدى العربي للبيئة والتنمية،ص104.

صوغ التشريعات، مرضياً .وتم تحديد عوامل متعددة تعيق تطوير مؤسسات صحية لادارة الموارد المائية ، وهي تشتمل على معدات غير ملائمة ، وتداخل في الأدوار و المسؤوليات لدى معاهد مختلفة، و أوامر غامضة وحكمية سيئة وتمويل ضعيف .و أ شارت الدرا سة أيضاً الى نواقص في مستويات تدريب الموظفين وموضوعيته. ومن دون تحديد البلدان بالإسم، أشارت الدراسة الى انه من أ صل البلدان الثمانية التي تناولتها، لدى ثلاثة منها خطة عمل تتعلق بالادارة المتكاملة للموارد المائية، وتتولى أربعة تطوير خطة، وبلد واحد ليست لديه خطط في هذا الشأن إطلاقاً [1].

**المطلب الثاني :الحوكمة المائية إصلاحا لقطاع المياه:الذهاب أبعد من ادارة البنية التحتية للمياه وخدماتها إلى إدارة القطاع:**

**الفرع الاول –سياسة اللامركزية اساس الخدمة:**

أعدت بلدان عربية متعددة، خلال السنوات القليلة الماضية، خطط عمل للمياه تسلط الضوء على أهمية المياه في النمو الاقتصادي العادل و الإدارة البيئية المستدامة.

وكان تقييم الموارد المائية و اصلاح السياسات والمؤسسات المائية قيد التنفيذ في اليمن والأردن وتونس والسعودية ومصر و الامارت .وتشمل العناصر الرئيسية التي تجيزها هذه السياسات الجديدة ادارة الموارد المائية الوطنية كنظام متكامل للهيدرولوجيا والتنمية، **وادخال اللامركزية** كأساس لادارة الخدمات، وتحديد القواعد والأنظمة والحوافز لزيادة مشاركة الجهات المعنية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية في ادارة المياه.

وقد شجعت بلدان متعددة المجتمعات المحلية لتحمل المزيد من المسؤولية والسلطة و الاشراف على تحسينات وعمليات الخدمات المائية وتطوير موارد مائية محلية لتلبية الاحتياجات المحلية .وتم أيضاً

[1] . **Wagdy, A. and AbuZeid, K.(2006)**,..“Challenges of implementing IWRM in theArab region.” Paper presented at the 4th World Water Forum, Mexico.

تمكين المجتمعات الريفية لمعالجة الطلبات الناشئة في المجتمعات .هذه الشراكة تضمن ادارة عادلة لمياه الري و الامدادات المائية من خلال عمل المجتمع بالتعاون مع مستخدمي المياه ومؤسسات الخدمات العامة.

تقوم معظم البلدان بتحويل اهتمامها من التركيز الكبير على البنية التحتية للمياه الى ادارة الموارد المائية بشكل أفضل .ونتائج هذا التحول متنوعة، لأن التدخل في قطاع المياه هو عملية معقدة .وتواجه بعض البلدان صعوبات في تحديد سياسات مائية واضحة نتيجة الافتقار الى أهداف انمائية واضحة لقطاع المياه .وكما ذُكر سابقاً، يستطيع قطاع المياه ان يخدم عدة أهداف انمائية، وهذه يجب توضيحها بعناية وتحديد أولوياتها وارفاقها بخطط عمل واقعية لتحقيقها .وهذه الاهداف ليست متساوية جميعاً . وتواجه بلدان كثيرة صعوبات في تحديد أولويات بين هذه ا لأهداف .وتحديد الاولويات يجب أن يكون مدعوماً أيضاً بمؤشرات أداء موثوقة لقياس نتائج ا لاطر السياسية الجديدة .وكانت بلدان كثيرة منخرطة في اصلاح القطاع، لكنها لم تحدد حتى الآن مؤشرات مطلوبة اختُبرت ميدانياً لتقييم ت أثير سياسات موصى بها حديثاً تتعلق بأداء قطاع المياه ضمن الوضعين الوطني والمحلي. المسائل المائية تجذب عادة اهتمام القادة السياسيين، على المستويين الوطني والمحلي، خصوصاً في أوقات ا لازمات التي تتكرر نتيجة تكرار حدوث موجات الجفاف وما يرافقها من نواقص و شح المياه في المنطقة .و المسؤولون الحكوميون الرفيعو المستوى في قطاع المياه كثيراً ما ينخرطون في ادارة الأزمات المائية، وبذلك يتركون قليلاً من الوقت للتركيز على خطط استراتيجية طويلة الأمد بالاشتراك مع نافذين آخرين من القطاعات المتأثرة .و سيكون من المرغوب فيه تشكيل فرق من الخبراء المتخصصين المتعددي المهارات للقيام بحل المشاكل و ادارة ا لازمات، ونقل المسؤوليات الى المستويات الوطنية، بحيث توجهها أهداف ا ستراتيجية وطنية .القيام بهذه الأعمال سوف يحرر الوكالات الحكومية لكي

تركز استراتيجياً على تخطيط السياسات ومراقبتها وتنفيذها، خصوصاً في ما يتعلق بالقواعد والانظمة المصممة لتحسين الموارد المائية وحمايتها[1].

**الفرع الثاني –الحوكمة المائية و الدول العربية:**

**اولا– الحوكمة المائية:**

يعتبر مصطلح"حوكمة المياه " جديداً نسبياً في السياق العالمي في الإدارة المائية .وقد تم التركيز على "حوكمة المياه " خلال المنتدى العالمي الثاني للمياه في مدينة لاهاي الهولندية عندما شددت» الشراكة العالمية للمياه« على أن(الأزمة المائية هي بشكل أساسي أزمة حوكمة ).

ويشير مصطلح **حوكمة المياه** إلى نطاق من الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية التي يتم تطويرها لتنظيم تنمية و إدارة الموارد المائية وتوفير خدمات المياه في مستويات مختلفة من المجتمع مع التأكيد على الدور الذي تلعبه الخدمات البيئية[2] .

وعند مقارنة تعريف حوكمة المياه مع مصطلح الإدارة المتكاملة للموارد المائية تبدو الروابط وا ضحة، حيث يتضمن المفهومان أربعة أبعاد وهي الاجتماعية والسيا سية والاقتصادية والبيئية،ويوفر مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية توجهاً شمولياً لتنمية و إدارة الموارد المائية ويعالج إدارة المياه كونها مورداً وكذلك إطاراً لتوفير الخدمات المائية.

[1] **شوقي برغوت** "قطاع المياه في العالم العربي: نظرة عامة" ورقة بحثية ص16،محملة من محرك البحث www.google.fr

[2] **صفوت عبد الدايم ،نانسي عودة (2010):** حوكمة المياه ،تقرير البيئة العربية:ادارة مستدامة لمورد متناقص ،عن المنتدى العربي للبيئة و التنمية،ص173.

ويوفر مفهوم **حوكمة المياه** الإطار الذي يمكن من خلاله تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية، ويتعامل مع الطريقة التي يتم من خلالها تنفيذ الأبعاد السيا سية المتعلقة بتحديد مخصصات وتنظيم إدارة الموارد المائية (الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية).

وفي الإطار الأوسع يمكن إعتبار الحوكمة ب أنها" مفهوم احتوائي يتضمن عمليات متعددة الأوجه، حيث يتم السعي إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق التفاعل بين جميع الأطراف المعنية في حقل معين من التنمية .تتطلب هذه العملية تشجيع الحوارات الهادفة إلى اتخاذ القرار ومشاركة العديد من ا صحاب المصلحة،كما تأخذ بعين الاعتبار الطرق التي تتفاعل من خلالها الحكومات والمنظمات الاجتماعية وكيف ترتبط مع الرأي العام وكيف يتم اتخاذ القرارات وكيف تتم إدارة مفهوم المساءلة".

**ثانيا –تحديات حوكمة المياه في الدول العربية:**

يتميز قطاع المياه في العالم العربي بالتباينات الهائلة في الاحتياجات الاقتصادية الاجتماعية، وذلك على مستوى التمويل والتنظيم الإداري والأطر التشريعية ومشاركة أصحاب المصلحة والقطاع الخاص والتحديات العابرة للحدود ومستويات الضغط المائي .وعلى كل حال فإنها جميعا تحديات مشتركة مع أنها تختلف في مستوياتها وحجمها بين الدول.

لقد تسببت ندرة المياه في الدول العربية في خلق احتياجات متنافسة من الخدمات المائية أدت إلى تعقيد كبير في تحديات الحوكمة:

– لعقود طويلة بقيت إدارة المياه عن طريق التزويد حيث تقوم الحكومات بتطوير البنية التحتية اللازمة لتخزين وتوزيع المياه إلى المستخدمين بينما تتجاهل إدارة الطلب .وقد ترافق ذلك مع غياب السياسات

المناسبة والأدوات الاقتصادية وعدم كفاءة إيصال خدمات المياه من قبل القطاع العام والتوسع الكبير في الري .

-تمثل المياه المستخدمة لأغرا ض الزراعة85%من مجموع ا ستهلاك المياه في المنطقة .ومع ذلك فإن هنالك هدراً كبيراً في استخدامات المياه الزراعية لأن الحوافز المقدمة للمزارعين لتبني تكنولوجيا حديثة تقلل من استخدام المياه لا تزال غير كافية، كما أن كميات كبيرة من المياه المخصصة للاستخدامات البلدية لا تزال تتعرض للهدر والضياع.

- تكشف مراجعة السياسات المائية التي سادت في القرن العشرين وجود اختلال بين ا ستراتيجيات إدارة المياه من جهة والحقائق الجديدة حول الموارد والأبعاد الاجتماعية الاقتصادية واحتياجات التنمية من جهةأخرى

- .لا يمكن الاستمرار في تطبيق النماذج السابقة من سياسات إدارة المياه في عصر ندرة المياه التي تتضاعف بسبب تأثيرات تغير المناخ والنمو السكاني والمخططات التنموية الطموحة .والتركيز على الحلول الهندسية واعتبار المياه سلعة مجانية وطريقة تحديد المخصصات المائية والإدارة البيروقراطية، تعتبر الآن غير متجانسة مع احتياجات وتحديات العصر الجديد لندرة المياه .

-إن أحد التحديات الكبرى كان ولا يزال إدخال إ صلاح في السياسات وتطوير تدابير مؤسسية جديدة يمكن لهاأن تعالج وبكفاءة الحقائق الجديدة حول ندرة الموارد المائية، وتحقق احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بطريقة مستدامة بيئيا.

-هنالك اعتراف متنام بأن أزمة قطاع المياه قد استمرت لفترة طويلة بسبب ضعف المؤسسات الداعمة، وهنالك نظريات تقول إن الأزمة المائية قد" كشفت الحدود المتأصلة في المؤ سسات القائمة حاليا في التعامل الكفوء مع منظومة جديدة من المشاكل المرتبطة بتحديد مخصصات و إدارة الموارد أكثر من ارتباطها بتنمية هذه الموارد".

ان معظم مؤسسات القطاع العام المائية في الدول العربية( والتي تقدم خدمات توفير مياه الري والشرب معاً )لا تعمل بشكل مناسب، وكانت غير قادرة على توفير الخدمة الكفوءة للمستخدمين .وتتوزع مسؤوليات إدارة المياه وخدمات المياه بين عدة مؤ سسات نادراً ما تتصل مع بعضها أو تنسق في عملياتها . وتأخذعمليات اتخاذ القرار نمط القرار الفوقي مع غياب أو عدم كفاءة مشاركة ا صحاب المصلحة، بينما لا يتم تبادل المعلومات إلا نادراً بين صناع السياسات والسلطات التي تتحمل مسؤوليات التنفيذ أو بين المؤ سسات الحكومية وغير الحكومية .التحدي هو في تطوير تدابير مؤسسية بديلة تتضمن إشراك القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمعات وتزويدهم بالأدوات الفنية والاقتصادية والتشريعية الصحيحة للعمل بشكل مناسب.

وتظهر ملامح الضعف في حوكمة المياه في عدة اشكال تنتج عنها تداعيات اقتصادية واجتماعية وبيئية غير مستحبة وعلى سبيل المثال:

– فإن معظم الدول العربية تضخ المياه الجوفية بما يتجاوز معدل التجديد، خاصة بسبب وجود الإعانات الموجهة للطاقة والتي تساعد في تقليل كلفة الضخ ومع أن المياه تصبح أكثر ندرة، فإن كفاءة الاستخدام تتراجع أيضاً بشكل متوا صل .وبغض النظر عن المشاكل الخاصة بكفاءة الا ستخدام.

– فإن هنالك مشاكل خطيرة أيضاً تتعلق بالإنصاف والعدالة في الممارسات الحالية لإدارةالمياه .في المناطق الحضرية، يعتمد السكان في المواقع غير المخدومة جيداً بشبكات المياه على المياه المزودة من قبل باعة من القطاع الخاص، أحياناً باسعار تصل إلى 10–20 ضعفاً من الأسعار الرسمية .وفي المقابل فإن غياب المياه النظيفة المخصصة للشرب في المناطق الريفية يجبر السكان على قطع مسافات طويلة للحصول على احتياجاتهم، وهي مهمة عادة ما توكل للنساء والأطفال الذين يدفعون كلفة هذا الجهد .وفي كل الحالات فإنالفقراء هم الذين يتعرضون لأشد أنواع المعاناة.

– وتؤدي المياه العادمة غير المعالجة من المصادر البلدية والصناعية، إضافة إلى مياه التصريف الزراعي، إلى تلويث الأحواض الضحلة والأنهار والجداول والبحيرات. وتتسبب الزيادة في تلوث المياه، مضافاً إليها ضعف الإمدادات المائية والصرف الصحي، في أضرار على الصحة العامة وزيادة كلفة إدارة المرافق المائية وتراجع محاصيل الأسماك والخدمات البيئية التي تقدمها الأراضي الرطبة وتملح الأراضي الزراعية، وبالتالي خسارة فرص اقتصادية كبيرة .وتقدر الدرا سات كلفة التدهور البيئي في المنطقة بسبب تلوث المياه بحوالى 0.5 إلى % 1.2 من الناتج المحلي الإجمالي.

– بالإضافة إلى ذلك، فإن قطاع المياه في المنطقة لم يدرك ولمدة طويلة أن كثيراً من القرارات التي تحكم أداءه تتم من خارج هذا القطاع .ولهذا فإن سيا سات المياه خسرت الروابط الحا سمة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث تعاملت مع مشاكل إدارة الموارد المائية بأنها تقتصر على قطاع المياه فقط، وليس من الملائم عزل اقتصاديات المياه عن قوى السوق عن طريق النظام الرا سخ سيا سياً والذي يقتضي قيام القطاع العام بتزويد المياه وتقديم الإعانات لكلفة الخدمات المائية، خاصة في منطقة تعاني من ندرة المياه .ونتيجة لذلك، لا يتم احتساب القيمة الاقتصادية للمياه في تطوير السياسات الزراعية والتجارية في عدة دول عربية .وعلى سبيل المثال، فإن المياه الشحيحة تستخدم في زراعة محاصيل ذات استهلاك عال للمياه مثل الأرز وقصب السكر والموز.

وفي العام 2009 كانت المنطقة المزروعة بمحاصيل الأرز في دلتا النيل أكثر من ضعف المساحة التي تم اقتراحها في مرحلة ما بعد إنشاء السد العالي في أسوان كما تم تصدير نسبة كبيرة من المحصول إلى الأسواق الخارجية [1].

[1] **Saleth, R.M. and Dinar, A.**, (2004). The institutional economics of water: a cross-country analysis of institutions and performance. The World Bank, Edward Elgar Publishing Inc., Massachusetts, USA.

ولهذا فإن القدرة على مواجهة تحدي إدارة موارد المياه الشحيحة بأقل الكلف البيئية والاجتماعية سوف تعتمد على إدخال إصلاحات في السياسات والأطر المؤسسية التي يمكن لها أن تخلق بنى جديدة ومطلوبة للحوكمة من أجل تحديد المخصصات والإدارة المستدامة للمياه وعلى سبيل المثال فإن الدول العربية بحاجة إلى تبني سياسات مائية تستطيع تحقيق التوازن بين كلفة إيصال المياه للاستخدامات الزراعية والعوائد الناتجة عن زراعة المحا صيل .هذه السياسات يجب أن تدعم زراعة محا صيل ذات إنتاجية عالية وقيمة مضافة كبيرة، وتحقيق ذلك يسمح للدول أن تستورد منتجات الغذاء الاسا سية بينما تضمن وجود التمويل اللازم لدفع كلفة هذه المستوردات بطريقة مستدامة .ولهذا فإن سياسات المياه والزراعة يجب أن تكون مترابطة و أن تكون قابلة للتكيف مع التغيرات في الأسواق العالمية، مع زيادة الجهود المبذولة من أجل رفع كفاءة ا ستخدام المياه ومدخلات الإنتاج وتحقيق عوائد أعلى لكل وحدة من المساحة الزراعية ولكل وحدة من المياه المستهلكة.

**المطلب الثالث: تحرير قطاع المياه وانفتاحه أمام القطاع الخاص عن طريق المشاركة**

إن تفجر الحاجيات المتعددة من الموارد المائية وما يرافقه من محدودية القدرات المالية للسلطات العمومية، أدى إلى ظهور أصناف جديدة فيما يخص تسيير الخدمات الحضرية .فنجد أشكالا مختلفة لمنظمات رسمية تتطور، من خلال إشراك مكثف لمؤسسات خاصة .هذه الطرق الجديدة من المساهمة

تسمح بجلب أجوبة مناسبة لحاجيات السكان المتعددة، من خلال منحهم إمكانية الإيصال بقنوات المياه العذبة وقنوات الصرف الصحي، الاستفادة من جودة الخدمات، وكذا المساهمة في حماية البيئة .

في نفس الوقت فإنه وإن كانت الشراكة عمومية/خاصةPARTENARIAT PUBLIC/PRIVE)

تمثل إطارا عاما جديدا، فهو لا يعني بالضرورة وجود طريقة وحيدة لتجسيدها، ولكن هناك مجموعة من الحلول الملائمة لحالات محلية متعددة ومشاكل خاصة.

إن التحديات الواجب رفعها متعددة :التنسيق وإزالة الخلافات والمشاكل المحيطة بالاستثمارات ومردوديتها مع تمكين الأفراد المهمشين من الاستفادة من هذه الخدمات، تأمين عملية إشراك العامل الخاص(l'opérateur) و الذي عادة ما يكون أجنبيا في الظروف المحلية أين يتوجب علية إجراء العمليات التكوينية، و العمل على تلبية متطلبات التنمية المستدامة .ومن خلال هذا المطلب سنحاول التعرف أكثر على الأنواع المختلفة لتسيير و إدارة الموارد المائية.

**الفرع الاول- تطور أشكال الحوكمة المائية.**

في خضم السنوات المائية 1980-1990 ، نجد أنه تم استثمار ما يقدر بحوالي 100 مليار دولار في مجال المياه العذبة و الصرف الصحي .لم تكن النتائج وللأسف في مستوى التوقعات والآمال التي تم وضعها .لقد تم تسجيل مجموعة من النقائص، المشاريع كانت كبيرة جدا أو أنها كانت تقدم خدمات لا تتماشى ومتطلبات الشعوب، لم يتم تقديم وإعطاء الاهتمام اللازم لصيانة المنشآت والتركيبات الموجودة، إضافة إلى إهمال الكثير من الانجازات الطموحة في مجال الموارد المائية دائما .تم تسجيل أيضا عدة تجاوزات من ناحية التكاليف والتي كانت شبه منظمة)الرشوة، العراقيل الإدارية كانت من بين أكبر أسباب ارتفاع التكاليف .(بأخذ الدروس من جميع هذه الأخطاء و الفشل الذي واجهته إدارة الموارد المائية ، قام البنك العالمي BM(Ban que Mondiale) بتبني نوع جديد من أساليب الإدارة

والتسيير في مجال الموارد المائية والذي أصبح يمثل الناطق الرسمي باسمه على المستوى العالمي والذي يعرف : بالشراكة مابين القطاع العام والخاص [1].

وسنحاول في هذه النقطة التعرف على أهم المراحل التي مر بها مفهوم الحوكمة المائية و التحولات الهيكلية التي شهدها من حيث أشكال وطرق إدارة وتسيير الموارد المائية.

**اولا- الحوكمة العمومية لخدمات المياه في الدول النامية:**

منذ بداية عمليات تسيير الموارد الطبيعية في الدول النامية وخاصة منها خدمات الموارد المائية، وحتى في الماضي القريب فإنها كانت تابعة للقطاع العمومي و الذي يقع بدوره تحت رقابة الدولة، مرتكزا على

أدوات اقتصادية وتنظيمية خاصة، كالتسعيرة الناتجة عن التكلفة الهامشية .فقد امتاز تدخل القطاع العمومي بمستوى قوي من الاستثمارات مع أولوية معطاة لخدمات المياه العذبة .تميزت أغلبية المؤسسات العمومية فيما يتعلق بخدمات المياه العذبة بنموذج يتميز بثلاث خاصيات:

-الملكية والاستغلال العمومي للمنشآت القاعدية المائية كان مضمونا من طرف مؤسسات وطنية والتي كانت تتواجد في وضعية احتكارية.

-العملية التسييرية كانت شديدة المركزية، فالدولة كانت تضمن أنشطة تعديل التسيير والتخطيط للاستثمارات.

-مستعملي المياه كان لهم دور جد محدود، فالتسيير العمومي لم يكن يشرك لا الفاعلين المحليين في مجال المياه و لا مستعملي هذه المياه.

[1] **Yvan Renou (2009)**, La gouvernance des services de l'eau à l'aune du XXIe siècle: une analyse en termes de stratification de l'action, LABORATOIRE D'ECONOMIE DE LA PRODUCTION ET DE L'INTEGRATION INTERNATIONALE, CNRS – UPMF, France, , p 8.

في هذا الإطار فإن عملية وضع تسعيرات لخدمات المياه كانت نابعة من طرف السلطات العمومية، حيث

كان يتم تحديد الأسعار اعتمادا على مؤشرات اجتماعية أو تبعا لتنمية بعض الأنشطة الاقتصادية .

لقد استمر هذا النوع من تسيير وإدارة الموارد المائية إلى غاية نهاية سنة 1970 ، تزامنا مع توقف التمويل الخارجي الذي كانت تستفيد منه الدول النامية و الدول العربية بصفة خاصة حيث كان تمويل المنشآت القاعدية المائية يعتمد أساسا على ، التبرعات والإعانات وكذا القروض الموجهة لمشاريع معينة.

مع بداية سنة 1980 ، وتزامنا مع الانفجار الديمغرافي، الذي تميز بانتشار السكنات والحضر الغير منظمة في المدن الكبرى، ومع خسائر مسجلة في المالية العامة للدول، فإن التسيير العمومي لخدمات المياه والصرف الصحي لكثير من الدول وجد نفسه وجها لوجه مع أزمة مالية شديدة .حيث أنه لم يعد في مقدور هذه الدول ضمان استثمارات جديدة وصيانة للمنشآت القاعدية المتوفرة في مجال المياه .هذه الوضعية كانت نتيجة تغير في ظروف التمويل الذي كان يأتي من الدول المتقدمة وذلك بعد الأزمة البترولية الأولى التي شهدها العالم.

فمع ارتفاع معدلات الفائدة للقروض الممنوحة للدول النامية،وبالإضافة للانخفاض المسجل في أسعار الصرف، فإن معظم هذه الدول شهدت خسائر كبيرة في قطاعاتها العمومية [1].

[1] **Raoudha Makkaoui et Jean-Luc Dubois (2010)**, Nouvelles formes de gouvernance dans le domaine de l'eau. Apports etlimites de la coopération décentralisée dans les pays en développement, Coopération décentralisée et développement durable, Développement durable et territoires fragile, pp 4,5.

-الأزمة البترولية الثانية عملت على تخفيض اقتصاديات الدول المتقدمة، كما أدت إلى انخفاض التبادلات والتدفقات التجارية للدول النامية وزعزعة استقرارها الاقتصادي على المستوى الكلي، مع صعوبة في التسديد بالنسبة للدول الأكثر مديونية.

لقد نتج عن ،هذه الوضعية الاقتصادية العالمية الجديدة انخفاض في موارد التمويل الخارجية تبعتها أزمة في المالية العامة للدول، في حين أن تجديد وتوسيع شبكات توزيع المياه كان يتطلب استثمارات إضافية كبرى والذي لم يكن في مقدور الدول النامية ضمانه .

لقد تم وضع استراتيجيات تهدف إلى زيادة قدرات تخزين المياه ، استعمال مضخات تعمل على استخراج كميات كبيرة من شبكات توزيع المياه، أو حتى الرجوع إلى حفر الآبار وتزويدها بمضخات يدوية أو ذات محركات، لكن هذه العمليات ساعدت كثيرا على تشجيع عامل التبذير، بحكم أن المياه التي يتم استخراجها عادة ما تفوق كمياتها الاحتياجات اللازمة من المياه ، كما أن كميات كبيرة من المياه المخزنة يتم رميها لتفادي ركودها و ما يصطحبه من أضرار صحية.

**ثانيا-دعوة القطاع الخاص من أجل الشراكة مابين القطاعين العام والخاص:**

إن النتائج العملية لهذه الأزمة للماليات العامة على قطاع الموارد المائية و بالخصوص المياه العذبة ، أدت للبحث عن طرق جديدة لحوكمة الموارد المائية .العديد من الحكومات اتجهت نحو الشراكة مع القطاع الخاص في تسيير خدمات المياه العذبة والصرف الصحي .لقد قامت المؤسسات المالية الدولية وخاصة منها البنك العالمي بتقديم هذه الإجابة المؤسساتية كحل بديل ومجدي للتسيير العمومي[1].

[1]Raoudha Makkaoui et Jean-Luc Dubois, Op.cit, p 5.

في تقرير تم نشره سنة1992، قام البنك العالمي بالمساعدة على ظهور نوع جديد من أنواع الإدارة والتسيير في مجال الموارد المائية يرتكز على مفهوم الحوكمة .هذا الأخير يحتوي على مؤهل معياري قوي، ذلك أن مؤسسة البنك العالمي لم تتوقف عن الحديث عن الحوكمة الجيدة أو الحوكمة الرشيدة la) Bonne governanace حيث يتمثل هذا الشكل الجديد من أشكال إدارة الموارد المائية في الشراكة مابين القطاعين العام والخاصPPP(Partenariat Public Privé)

فأصبح من صالح الدولة احترام قواعد النجاعة الاقتصادية والمتمثلة في الشفافية، اللامركزية في السلطة، وتسيير عمومي جديد ، تحتفظ الدولة بحقوق قانونية في إطار صياغة قوانين المياه وإعداد مختلف العقود (عقود الإيجار، عقود الامتياز.. . ) مع المتعاملين الخواص، الذين يلعبون دور الفاعلين المجبر التعامل معهم بهدف رفع مختلف التحديات التي يواجهها قطاع المياه خاصة منها التحديات المالية.

إن العولمة التي برزت في السنوات 1980 و 1990 مثلت حقبة زمنية لتغير جذري في مجال تسيير المياه العذبة، أين تم بعث نوع جديد وأحادي من أنواع الحوكمة المائية، والذي تم وضعه وتشجيعه من طرف المؤسسات المالية العالمية، حيث أن المعايير كانت توضع وتصمم على مستوى دولي وتطبق على مستوى محلي

وقد اعتبر السيد غولدمان "M. Goldmann" (2007)، بأن الحركة الواسعة لخصخصة خدمات توزيع المياه العذبة في الدول النامية خلال سنوات التسعينيات ، كانت نتيجة حملة قوية تم خوضها من قبل مجموعة من الفاعلين –في مقدمتهم البنك العالمي – تهدف إلى خلق إجماع عالمي عن طريق تحفيز ودعم الدور الذي تلعبه المؤسسات الخاصة في سوق المياه وذلك على المستوى العالمي.

إضافة إلى هذا، وحتى لا يتم التكلم إلا على فاعل واحد في مجال المياه و الذي يطلق عليه اسم" تفكير الدبابة"،(think tank) يمكن ملاحظة أنه وفي سنة1994 أين قام البنك العالمي باقتراح إنشاء المجلس

العالمي للمياه بإسناده مهمة إعداد سياسة عالمية حقيقية للمياه هاتين المؤسستين: BM وCME وبمساعدة الحكومة الفرنسية، الكندية واليابانية وشركات متعددة الجنسيات في مجال المياه قاموا بإنشاء الشراكة العالمية للمياهGWP ( Partnership Global Water) . والذي كان من مهامه إنجاز الاقتراحات المعدة من قبل المجلس العالمي للمياهCME .

و للقيام بذلك، عمل على إنجاز مراكز تقنية أين يقوم بتكوين إطارات الدول النامية وذلك من أجل إدارة وتسيير الموارد المائية تبعا للمبادئ التي يتم الدفاع عنها من قبل هاته المؤسسات الخصخصة، التحرير،

السعر حسب التكلفة الإجمالية،....) فاليوم يتواجد ، حوالي 60 مركز كبير على المستوى العالمي .

ومن أجل ضمان تمويل المبادئ التي تم إعدادها، قامت هذه المؤسسات المختلفة في سنة 2002 بوضع سلطة تنفيذية :الفريق العالمي المعني بتمويل الهياكل القاعدية للمياه ، (le Panel mondiale sur le financement des infrastructures en eau) و هي مبادرة مشتركة مابين كل من :الشراكة العالمية للمياهGWP ،المنتدى العالمي الثالث للمياه بكيوتو Kyoto و المجلس العالمي للمياه CME

في الأخير هناك مؤسسة أخرى مؤثرة في المجال العالمي للمياه وهي ":اللجنة العالمية" للمياه من أجل القرن21(World Commission on Water for the 21st Century) أين صدر عنها " تقرير سنة 2001 تحت عنوان": الأمن العالمي للمياه : نظرة على المياه ، الحياة والبيئة" والذي عرف صدى

عالمي كبير .وعليه فإن هناك آلة حربية حقيقية(machine de geurre ) تم وضعها خلال سنوات 90

والتي دعمت وساندة على تعميم المفهوم التحرري لتسيير المياه على المستوى العالم[1].

[1] **Yvan Renou**, Op.cit, pp 8,9.

**ثالثا-تسيير المياه على نهج المشاركة:**

إن المبدأ الرئيسي هو أن كل خطوة في العملية التشاركية يجب أن تكون مزدوجة .فمن جهة تعتبر عملية

إشراك الفاعلين في مجال المياه في عملية إعداد السياسات البيئية تشجع القبول القرارات المتخذة من طرفهم، وهو ما يقود إلى اتخاذ خيارات اجتماعية أكثر قبولا وبلوغ الأهداف التي تم وضعها .من جهة أخرى فإنه ومن خلال تسهيل عملية إشراك مختلف الفاعلين في مجال المياه، فإن السلطات ستقوم بتحسين نوعية قاعدة المعلومات، ما يتيح لها فهم المشاكل بطرق وسبل جديدة .فالعامل المشترك في هذه العملية يتمثل في تثمين التبادل المعلوماتي، التفاوض، التفاهم والمبادرات التطوعية .فمن بين المبررات المقدمة من قبل المدافعين على العملية التشاركية باعتبارها أبرز أنواع التسيير المستدام للموارد، هو الدور الأساسي والمهم الذي يلعبه الرأس المال الاجتماعي في حياة الشعوب.

إن تطبيق العملية التشاركية في مجال المياه كان بدايته سنة 1990 حيث قاد إلى تحول في تسيير خدمات المياه حيث تم الانتقال من حوكمة جد مركزية إلى حوكمة شعبية أو مجتمعية.

لقد لعبت المؤسسات المالية العالمية دورا أساسيا في هذه العملية وعلى رأسها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

ففي مجال سقي الأراضي الزراعية مثلا، تعتبر عملية إشراك المجتمعات المستعملة للمياه شرطا أساسيا لقبول أي طلب دعم مالي دولي.إلا أن تطبيق الإجراءات التشاركية ميدانيا لا يضمن بالضرورة إنجاز الأهداف المرجو تحقيقها، كما أنه لا يؤدي بالضرورة إلى أحسن النتائج .بل وفي بعض الأحيان فإن المقاربات التشاركية يمكن أن ينتج عنها آثار عكس التوقعات المرجوة منها، كما يمكنها أيضا أن تكون سببا في تعطيل عمليات اتخاذ القرار [1].

[1] **Raoudha Makkaoui et Jean-Luc Dubois**, Op.cit, pp 7,8.

**الفرع الثاني :المشاركة مابين القطاعين العام والخاص في إطار سياسة تحرير قطاع المياه.**

في كثير من التجمعات المتواجدة بالدول النامية، فإن التسيير العمومي للخدمات الحضرية أصبح يعد أمرا صعبا .مع زيادة الحاجيات، النمو الديمغرافي والنزوح الريفي، فإن المدن أصبح من واجبها تلبية حاجيات عدد أكبر من السكان، ما يلزم توسيع الشبكات و بناء هياكل قاعدية جديدة .

إن المدن المليونية تتضاعف :157سنة 320،1975 سنة2000.

عدد المدن الكبرى التي تحتضن على الأقل 8 ملايين ساكن انتقل من 2 سنة" 1950 نيويورك ولندن " إلى 23 سنة . 1995 بهذا المجموع فإن17 منها تقع في الدول النامية .سنة 2015 ، يتوقع أن عدد هذه الدول الكبرى سيقارب 36 مدينة.يمكن الحديث عن ثلاث صعوبات أساسية:

-ضعف الموارد.

-مشاكل تسييرية تقود إلى تحطيم نوعية الخدمات.

-غياب العمل أو المشغل المحلي الذي يملك التحكم اللازم في التقنية للقيام بعمليات فعالة ومستدامة [1]. .

**1-مساهمة القطاع الخاص في إدارة الموارد المائية:**

إن التوجه والانفتاح على القطاع الخاص هو اتجاه من الأعماق قامت به الدول النامية .فما بين سنتي 1990و 1995 انتقل التمويل الخاص للمنشآت القاعدية في الدول النامية من 2.7 مليار دولار إلى

[1] Christophe Defeuilly, Dominique Lorrain, Services urbains et développement durable, L'analyse de six expérience de gestion déléguée dans le monde, Ministère de l'Equipement, des Transport et du Logement. Direction des Affaires Economiques et Internationales, Institut de Gestion Déléguée(IGD), Institut des Sciences et des Techniques de'Equipement et de l'Environnement pour le Développement(ISTED), pp 7,8.

l

37مليار دولار .سنة 1994 قامت 30 حكومة من الدول النامية بالتخلي عن 75 شركة تمارس أنشطة الخدمات العمومية بقيمة إجمالية تقدر ب 10.1 مليار دولار.

تعد الأردن والمغرب من أكثر الدول العربية تقدما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، رغم الاختلاف الموجود في شكل المشاركة .ففي الأردن تم منح محطة معالجة مياه الصرف لكل من مدينة عمان والزرقاء، بالإضافة إلى ذلك تتجه لإبرام عقود مشاركة في أجزاء أخرى من الأردن ويحدد عقد المشاركة في الأردن بوضوح الأهداف الفنية للشركة الخاصة، ومن أمثلة ذلك يتطلب العقد زيادة المياه المحاسب عليها في منطقة الخدمة بنسبة % 25 بحلول السنة الرابعة .

أما المغرب فقد تبنت عقود الامتياز كمنهج للمشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص وتتراوح فترة عقود الامتياز ما بين25 و 30 سنة، وتغطي ثلاثة خدمات بلدية في عقد واحد :الإمدادات بالمياه وتوزيعها، تجميع مياه الصرف الصحي، توزيع الكهرباء.

فبالنسبة للأردن ساهمة مشاركة القطاع الخاص في:

-تقليل كميات المياه غير المحاسب عليها وتحسين إصلاحات الشبكات.

-التشغيل الأعلى، كفاءة وانخفاض مستوى الفواقد المائية.

-الاستخدام الموسع للحاسب الآلي في طرق رسم الخرائط (نظم المعلومات الجغرافية) وتكنولوجيا المعلومات[1].

والجدول الموالي يوضح لنا كيفية انتشار عقود الشراكة مابين القطاع العام والخاص في مجال المياه والصرف الصحي و الطاقة .وذلك في مجموعة من الدول العربية عبر عدد من السنوات:

[1] **امال ينون** (2010-2011): إستراتيجية التنمية المستدامة للموارد المائية في الاقتصاديات العربية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف 2010-2011، ص- 81 .

**جدول رقم(2-9)**

**الشراكة مابين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة (الكهرباء) المياه والصرف الصحي في الدول العربية**

| السنوات | الجزائر | مصر | العراق | الاردن | لبنان | المغرب | تونس | الاراضي الفلسطنية | اليمن | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1992 | | 1 | | | | | | | | 1 |
| 1993 | 1 | | | | | 1 | 1 | | | 3 |
| 1996 | | | | | | | | 1 | | 1 |
| 1997 | | | | | | 2 | | | | 2 |
| 1998 | | 1 | | | | 1 | 1 | | | 3 |
| 1999 | | 1 | | 1 | | | 1 | 1 | | 4 |
| 2000 | | | | | | | | 1 | | 1 |
| 2001 | | 1 | | | | 1 | | | | 2 |
| 2002 | | | | | 1 | | 1 | | | 2 |
| 2003 | | | | 1 | | 1 | | | | 2 |
| 2004 | 1 | | | | | | | | | 1 |
| 2005 | 3 | | | | | | | | | 3 |
| 2006 | 2 | | 1 | | | | | | 1 | 4 |
| 2007 | 2 | 1 | 1 | 1 | | | | | | 5 |
| 2008 | 2 | | | 1 | | | | | | 3 |
| المجموع | 11 | 5 | 2 | 4 | 1 | 6 | 4 | 3 | 1 | 37 |

***Sources ( المصدر )*** :Eric Verdeil(2010), L'eau et les services urbains en réseau dans les pays arabes: diversité des réformes libérales et de leurs effets territoriaux, Colloque International « L'eau dans la ville, du Maghreb au Moyen-Orient :
accès, gestion et usages », Paris, France, le 06 et 07 Octobre 2010, p 7.

من خلال هذا الجدول السابق يتضح لنا نوعا من السرعة في انتهاج مبدأ الشراكة مابين القطاع العام و الخاص في الدول العربية مؤخرا، وذلك في كل من مجال الطاقة والمياه والصرف الصحي .

فنجد أن هذا المبدأ كان أكثر تطبيقا في الدولة الجزائرية أين تم إبرام 10 عقود شراكة مابين القطاع العام والخاص مابين سنتي 2004 و 2008 ، في حين لم يتم تسجيل أي نتيجة مماثلة في دولة من الدول العربية الأخرى، ماعدا الأردن والعراق أين نلمس القليل من مثل هذه العمليات في هذا المجال .

فأهم هذه العقودالأخيرة (ماعدا في الدولة الجزائرية) يخص قطاع الطاقة أين تمتاز فيه عقود الشراكة مابين القطاعين العام و الخاص بصراعات أقل.

و الجدول الموالي يعرض الخطوات المفصلة التي تم البدئ فيها للعقود القائمة لخصخصة المياه و الصرف الصحي في عدد من البلدان العربية في 2011

جدول رقم(2-10)

**العقود القائمة لخصخصة المياه و الصرف الصحي في عدد من البلدن العربية أوت 2011**

| البلد | الموقع | العقد | الفرع | الشركة الام | % | النوع | تاريخ الاطلاق | عدد السنوات | تاريخ الانتهاء | القيمة مليون يورو | عدد الموظفين |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | العاصمة | المياه و الصرف الصحي | seuz | seuz | 100 | إدارة | 2006 | 05 | 2011 | 20 | |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | وهران | المياه | Aguas d Barcelon | seuz | | إدارة | 2008 | | | |
| المغرب | تطوان و طنجة | المياه و الصرف الصحي و الكهرباء | amendis | veolia | 51 | إمتياز | 2001 | 25 | 2026 | |
| المغرب | الرباط | المياه و الصرف الصحي و الكهرباء | Redal | veolia | 100 | امتياز | 1999 | 30 | 2029 | |
| المغرب | الدار البيضاء | المياه و الصرف الصحي و الكهرباء و الاضاءة | lydec | seuz | 51 | امتياز | 1997 | 30 | 2027 | 119 |
| | | | | | | | | | | 3300 |

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عمان | مسقط | الصرف الصحي | | veolia | 100 | إدارة | 2006 | 5 | 2011 | | |
| السعودية | الرياض | المياه و الصرف الصحي | veolia | veolia | 100 | ادارة | 2008 | 6 | 2014 | 40 | |
| الامارات | عجمان | الصرف الصحي | Moalajah | 67 | إدارة | | 2006 | 27 | 2033 | 280 | |

المصدر:**دايفد هال و ساندرا فان نياكارك** (2012) :المياه و الكهرباء و الاجواء السياسية في البلدان العربية 2011"

وحدة الابحات التابعة الى الاتحاد الدولي للخدمات العامة،سنة 2012،ص20، محمل : www.psiru.org

خلاصة الفصل:

مما سبق يتضح لنا أن الموارد المائية تعتبر من الموارد الاقتصادية وبأن لها ارتباط وثيق مع علم الاقتصاد كونها تعد من بين الموارد النادرة والقابلة للنضوب .تؤثر الموارد المائية بشكل رئيسي على الناتج الداخلي الخام للدول وذلك بالزيادة أو بالنقصان، وذلك يتوقف على حالة هذه الموارد من دولة لأخرى والى طرق و كيفيات استغلالها من جهة أخرى.

ونتيجة للوضعية المائية المستنزفة و سوء تسيرها ،انتهجت جل الدول العربية خطوات مبدئية للعمل بقواعد الحوكمة المائية الهادفة للاستغلال امثل للمورد القابل للنضوب و بأقل التكاليف ، بأستخدام اساليب جديدة تعمل على المشاركة بين القطاع العام الذي اثبث فشله في تسيير و استثمار هذا المورد وبين القطاع الخاص الذي اثبت خبرته في الاستغلال و التسيير الكفئ في مجال الخدمات المائية.

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

# الفصل الثالث

**تمهيد :**

الجزائر من بين البلدان النامية والعربية على الاخص التي انتهجت في السنوات الأخيرة نمطا جديدا للتنمية وذلك بإعادة النظر في هيكلتها وفي تنظيم القطاع العام ، وإحداث التوازن بينه وبين القطاع الخاص ، وهذا محاولة من الدولة استدراك الأخطاء والمشاكل الناجمة من إتباع السياسة التخطيطية التي كانت سائدة منذ السنوات الأولى للإستقلال وحتى أواخر الثمانينات في مجال البنية التحتية سواء كان ذلك طواعية منها او كان في ظل الاصلاحات التي كانت مطلوبة منها للدخول في سياق العولمة الاقتصادية و متطلباتها .

وقطاع المياه من بين القطاعات الحساسة التي عملت الدولة على تطويره وتحسين القواعد التشريعية و القوانين التي تفتح المجال لدخول القطاع الخاص في الاستثمار في الموارد المائية وتحسين تسييرها على الاقل.

و لهذا سيتم التطرق في هذا الفصل:

المبحث الاول: وضعية القطاع العام و الخاص في الجزائر قبل وبعد الاصلاحات الاقتصادية.

المبحث الثاني: وضعية الموارد المائية في الجزائر.

المبحث الثالث: السياسة المائية الجزائرية المتبعة و اساليب ترشيدها عن طريق الشراكة قطاع عام قطاع خاص.

**المبحث الأول :وضعية القطاع العام و الخاص قبل وبعد الإصلاحات الاقتصادية**

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى سياسة الإصلاح الاقتصادي وإلي المشاكل التي مر بها القطاع العام والخاص علي حد سواء ، و الاشارة و لو بصورة ملخصة للمراحل الهامة التي مر بها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وحتى أواخر التسعينات.

**المطلب الأول : الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وحتى أواخر التسعينات :**

يمكن تقسيم الفترات التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري إلى ثلاثة فترات ، أولها هي الفترة الممتدة منذ بداية الاستقلال وإلى بداية الثمانينات، والفترة الثانية وهي فترة ما بعد الثمانينات وحتى بادية التسعينات، والفترة الأخيرة و هي تمتد من بداية التسعينات وحتى وقتنا الحالي .

**الفرع الأول : عرض حالة الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وحتى بداية الثمانينات :**

" اختارت الجزائر عشية الاستقلال نموذجا تنمويا طموحا بغية بناء قاعدة صناعية ثقلية للقضاء على التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية الطويلة، حين اعتمد الاقتصاد الجزائري النموذج الشائع خلال الستينات و المعتمد على المشروعات المصنعة ، وكما اختارت المؤسسة العمومية كأداة لتنمية هذا النموذج"[1].

[1] **عبد الله بن دعيدة(1999)**: التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مركز الدراسات الوحدة العربية فيفري 1999، ص 355 .

" محتوى هذا النموذج هو محاولة بناء جهاز إنتاجي وطني يقوم على قاعدة صناعية عصرية ، وخلق مناصب شغل وتوقيف النزوح الريفي، وكذا مد الصناعة بالمواد الأولية الاستهلاكية الضرورية، ولإنجاح هذه الإستراتيجية كانت أحد الأولويات الأساسية هي استرجاع أدوات السلطة الاقتصادية، أي استرجاع الثروات الوطنية ( الأراضي ، البنوك ، المناجم ، المحروقات، ...)"[1].

" ويجب الإشارة أن المسألة الأساسية التي شغلت واضعي و منفذي هذا النموذج هي مشكلة التمويل وضمان استمرارية هذا المستوى العالي من الاستثمارات ، ولقد وجد الحل في مدا خيل المحروقات التي اعتبرت كافية لتغطية الاحتياجات من المواد التجهيزية المستوردة والضرورية لتشغيل الجهاز الإنتاجي" [2].

❖ تطور الاستمارات العمومية عبر المخططات التنموية :

لقد كانت الاستثمارات الممتدة من الفترة (1963 _ 1966) متواضعة ،وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ضعف مر دودية و محدودية الإمكانيات البشرية والمادية ، ونظرا لكون نموذج التنمية لم تظهر أبعاده بعد ، إضافة إلى عدم تفرغ السلطات العمومية وانشغالها الكبير بمشاكل التنظيم المالي والإنتاجي.

ولهذا قامت الدولة بانتهاج سياسة المخططات عبر السنوات المختلفة و قد كان لكل مخطط إستراتيجية معينة لتحقيق أهداف معينة، فمثلا كان الهدف من المخطط الأول الثلاثي هو تحضير الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات المقبلة وثم جاء المخطط الرباعي الأول

[1] **أحمين شفيق** (1999): التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و آثارها على البطالة و التشغيل في بلدان المغرب العربي ،المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل بالجزائر ، مطبعة النور ،.ص 130 .

[2] المرجع سابق ذكره،ص 131.

(1969 _ 1973)، فقد حدد فيه اتجاهات الاقتصاد الجزائري الموجه نحو الصناعات الثقيلة والمحروقات.

" أهم ما ميز هذه الإصلاحات هو أنها منت المؤسسات العمومية من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها و قيامها بالتمويل الذاتي وهذا لمراقبة الموارد المالية للمؤسسة العمومية" [1]وأما المخطط الرباعي الثاني ( 1974 _ 1977 ) فقد تميز بزيادة الاستثمارات و هذا راجع للقفزة النوعية لأسعار النفط.

وأهم ما يمكن قوله في هذه المرحلة هو أنها كانت تتميز بتطور الاستثمارات العمومية في الكثير من القطاعات والفروع، وهذا بسبب احتكار الدولة للتجارة الخارجية وعلى الأملاك العقارية، وهذا ما جعل التنافس بين الخواص يكون شبه منعدم.

وكذلك سجل بهذه الفترة نقائص هامة، تمثلت في ضعف استخدام الطاقات الإنتاجية الصناعية والفلاحية وهذا ما أدى إلى حدوث الندرة وأزمة التموين بالمواد الغذائية والصناعية ذات الاستهلاك المباشر، وكذلك الإعتماد الكبير على قطاع المحروقات كمصدر شبه وحيد للجزائر من العملة الصعبة ، وهذا ما جعل بالاقتصاد الجزائري هشا و عرضة لأي أزمة خارجية .

[1] **عبد الله بن دعيدة** ، مرجع سابق ذكره ،ص 356 .

**الفرع الثاني : عرض حالة الاقتصاد الجزائري منذ بداية الثمانينات وحتى بداية التسعينات :**

" إن النتائج المحققة من الاستثمارات الضخمة التي حققتها الجزائر في بداية السبعينات لم تكن في المستوى المطلوب أو في مستوى الطموحات المنتظرة ، فالمؤسسات العمومية التي كان ينتظر منها أن تبلغ مستولى النضج في بداية الثمانينات لم تقم بدورها المنوط بها ، لذلك عمدت السلطات إلى توقيف الاستثمارات الموجهة إلى المشاريع الضخمة ومتابعة الاستثمار في المشاريع التي هي في طور الإنجاز"[1].

وفي سنة 1950 اجتمع مؤتمر استثنائي لجبهة التحرير الوطني يدعو إلى جودة أفضل تحت شعار من أجل حياة أفضل، وتبعه مخطط خماسي أول (1980 _ 1984) ثم مخطط خماسي ثاني (1988 _ 1989) وكان الهدف من تلك المخططات هو ضرورة تحقيق الانسجام بين المبادرات المختلفة.

**جدول رقم (3-11)**

**تطور معدلات النمو و الناتج الخام للفترة 87-90**

| **السنـــــوات** | 87 | 88 | 89 | 90 |
|---|---|---|---|---|
| **معدلات النمو** | 2.5- | 1.4- | 3.4- | 1.7- |
| **الناتج و الخام** * | 1.4- | 2.2- | 3.4- | 2.5- |

**المصدر : أحمين شفيق** : مصدر سابق ذكره، ص : 135 .

* بالأسعار الجارية .

[1] . **عبد الله بن دعيدة** ،مصدر سابق ذكره، ص357.

وقامت السلطات المركزية بإعادة هيكلة أولى لمؤسسات القطاع العام سنة 1982 وهكذا تم إلغاء التنظيم الفرعي الذي كان يتجسد في منشآت كبرى وتقرر تقسيم الشركات الكبرى إلى عدد من الشركات العمومية أصغر قياسا وأسهل إدارة و أكثر تخصصا .

وبعد إعادة الهيكلة التنظيمية قامت السلطات بحل مشكلة ديون الشركات السابقة أو كما سمية بإعادة هيكلة مالية المؤسسات حتى تنطلق الشركات العمومية في نشاطها على أسس مالية سليمة ، وهكذا تحملت الخزينة العمومية سدّ الديون التي كانت تربط الشركات السابقة لبعضها البعض.

وبعد تصفية مثل هذه الأعباء كانت الظروف مواتية للسير نحو استقلالية المؤسسات العمومية الشيء الذي تم تحقيقه في نهاية 1987 حتى صادق المجلس الشعبي الوطني على قانون استقلالية المؤسسات، وبهذا أصبحت المؤسسات مطالبة بالكفاءة الإنتاجية و الكفاءة المالية"[1]

وأهم ما ميز هذه المرحلة هو انخفاض أسعار البترول ، وزيادة ظاهرة المديونية الخارجية ، وارتفاع خدمة الدين التي أصبحت تبتلع جزاءا هاما ومتزايدا من مداخل الجزائر من العملة الصعبة، وهذا الوضع أدى إلى نقص كبير في السيولة النقدية ، حيث أصبح احتياطي الجزائر من العملة الصعبة لا يسمح إلا بتغطية ذا يوما من وارداتها. وهذا ما أنه سلبا على معظم المؤسسات العمومية و أصابها الركود الكامل .

**الفرع الثالث : الاقتصاد الجزائري منذ بداية التسعينات وحتى مطلع الالفية الثانية :**

عرف الاقتصاد الجزائري في مرحلة التسعينات وضعا صعبا للغاية، تمثل في اختلال التوازنات الاقتصادية الكبرى ، وخاصة ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع المديونية الخارجية وخدماتها، وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري يدخل في مرحلة من الانكماش الخطير الذي كون انعكاسات سلبية

[1] **أحمد هني** (1993): اقتصاد الجزائر المستقلة : ديوان المطبوعات الجامعية، الطابعة الثانية ، ص : 27 إلى ص : 30 .

على المؤسسات العمومية و هذا ما أجبر العديد من المؤسسات العمومية الاقتصادية على إشهار إفلاسها ، وقد عرفت هذه المرحلة كذلك وضعا سياسيا متميزا دخلت فيه الجزائر في دوامة من العنف والتدمير [1].

وعليه قامت السلطات الجزائرية محاولة منها لمعالجة هذا الوضع الاقتصادي الخطير بوضع مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية شرع فيها منذ سنة 1989 مدعمة من طرف المؤسسات المالية و النقدية الدولية.

وقد أظهرت هذه الإصلاحات في البداية محدوديتها بسبب الظروف الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية الصعب الذي عرفته الجزائر خلال هذه المرحلة، حيث عرف تطبيق الإجراءات المتضمنة الإصلاح تأخرا كبيرا ، الأمر الذي لم يحقق تحسنا في وضع الاقتصاد الجزائري، بل أن الأزمة تعمقت أكثر فارتفعت الديون والوضع الاقتصادي والاجتماعي ازداد سوءا في ظل أجواء سياسية غير مستقرة [2].

وتعتبر نهاية 1993 وبداية سنة 1994، أعلى قمة في الأزمة الاقتصادية الجزائرية، حيث تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي بصفة خطيرة جدا، حيث وجدت الجزائر نفسها أمام توقف شبه كلي عن تسديد ديونها، حيث بلغت خدمة المديونية 114 % من مداخل التصدير" [3]،إضافة إلى استمرار انخفاض أسعار البترول و استحالة الحصول على قروض جديدة، حملها إلى قبول بإجراء عملية جدولة لديونها مع كل ما تحمله من شروط .

---

[1] **أحمين شفيق** : مصدر ذكر سابقا : ص : 135 .

[2] مرجع سابق ذكره : ص : 141 .

[3] Cnes(2000):المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط ، ماي ص 49 .

**جدول رقم (3-12)**

**المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1993-2000**

| | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل النمو(%) | | 1- | 4 | 4 | 2.1 | 5 | | 5 |
| التضخم % | | 29 | 29.8 | 18.7 | 5.7 | 5 | | 1.1- |
| احتياطي الصرف ( بمليار دولار) | 1.51 | | | 4.3 | 9 | | | |
| عجز الميزانية % | | 6 | | | 3 | | | |
| المديونية الخارجية (مليار دولار) | | | | 33 | | 28 | | |

**المصدر** : در يد عودة(2003) ،مجلة الاقتصاد و الأعمال ، يوليو السنة 22 : ، بالتصرف ص 6_7 .

إن هذه النتائج الإيجابية علي المستوى التوازنات المالية الكلية تبقى هشة لأنها لا زالت مرتبطة بالعوامل الخارجية و أسعار البترول، وأسعار صرف الدولة حيث إذا تم الاتجاه إلى المجال المالي والمحاسبي نجد أن المعطيات تبين الانخفاض الكبير و المتواصل لمؤثرات الإنتاج في الجزائر"[1].

[1] أحمين شفيق : مرجع سبق ذكره. ص 145 _ 152.

ويمكن أن تلخص الحالة الاقتصادية للجزائر في السنوات الأخيرة بالرجوع إلى كلمة رئيس الحكومة علي بن فليس أمام الدورة 16 للمجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ( Cnes) الذي أشار إلى أن إعادة الهيكلة الاقتصادية العميقة التي باشرتها الجزائر منذ بضع سنوات قد سجلت تقدما وإن كان متفاوتا من قطاع إلى أخر، سيسمح هذا للمؤسسات العمومية بتجاوز مرحلة تطبيق الترتيب الخاص بالعلاقة بينها وبين البنوك والدخول في مسار النمو الدائم وقوى يسمح بتوفير مناصب عمل دائمة، وتحدث كذلك عن العاملين الأساسين الذين مازال الاقتصاد الثجزائري مرهون بهما ، و مهما سعر النفط في الأسواق الدولية والظروف المناخية ، وكذلك أشار إلى الطابع المحافظ والمتأخر للقطاع المصرفي العمومي، حيث أكد على ضرورة إعادة هيكلته وتطويره [1].

**المطلب الثاني : نشأة القطاع العام و انعدام القطاع الخاص :**

عرف القطاع العام الجزائري تطورا مستمرا منذ السنوات الأولى للاستقلال، كان الهدف من ذلك تحقيق التنمية المادية والعدالة الاجتماعي وتوسيعه أكثر على حساب القطاع الخاص .

**الفرع الأول : التطور التاريخي للقطاع العام الجزائري :**

من أهم المراحل التي مر بها القطاع العام هي [2]:

<u>اولا–من 1962 حتى 1971 :</u>

[1] جريدة الشعب : الثلاثاء 21 نوفمبر 2000 : ص : 05.

[2] **Leîla ABDELADIM(1998)**: Les privatisation d'entreprises publiques dans les pays du Maghreb - Les éditions Internationales page: 16 – 17.

تستمد هذه المرحلة العمليات التأميمية الأولى في الصناعة (باستثناء المحروقات) ففي سنة 1963 كانت هناك حوالي 400 وحدة خاضعة للتسيير الذاتي هذا الأمر لا يستمر طويلا حيث في سنة 1966 تم تأميم هذه الوحدات في معظم القطاعات الاقتصادية، ما عدا القطاع الفلاحي، وما بين 1968 و1971 ظهر الدور البارز للدولة من خلال خلق المؤسسات والشركات الوطنية للإنتاج الصناعي، أو ذات الاحتكار الصناعي ، هذه الأخيرة الممثلة في القطاعات النشطة سمحت للدولة بتطبيق إستراتيجيتها التنموية، وبعد ذلك جاء تأميم القواعد البترولية الأجنبية في 1971 .

من 1971 حتى 1979 :

هذه المرحلة عرفت نمو كبير سمحت بتطور القطاع العام من خلال إنشاء وحدات صناعية من طرف المؤسسات الأجنبية في إطار عقود مبرمة ما بين الطرفين .

فالقطاع الصناعي كان مكون من حوالي عشرين مؤسسة كبيرة وكان معظمها يغطي المحروقات والصناعات الثقيلة .

منذ 1980 :

عرفت هذه السنة انخفاض الاستثمارات العمومية في الصناعة و قامت الدولة بتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية في قطاعات معينة و محددة ، وفي سنة 1982 أصبحت المؤسسات الكبيرة أو الضخمة شيئا فشيئا تمثل وحشا حقيقيا غير متحكم فيه فتقرر آنذاك إعادة تنظيمها ، وهذه الإصلاحات بظهور 500 وحدة ناتجة عن العشرين من المؤسسات الكبيرة .

مقابل العبء الذي ستقدمه للدولة هذه المؤسسات والتي غالبا ما كانت غير مسيرة جيدا وتحقق سوى الخسائر من سنة لأخرى ، وهذا ما أجبر السلطات العمومية محاولة منها لتخفيض الحجم والدور للقطاع العمومي وإعادة النظر في دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وكل هذه الإجراءات أخذت شكل خضخضة المؤسسات العمومية.

**الفرع الثاني : العوامل المساعدة لتطور القطاع العام الجزائري :**

لقد نشأ القطاع العام في الجزائر في المرحلة الأولى منذ الاستقلال اعتمادا على ثلاثة نقاط رئيسية، جمعتها في النقاط التالية [1]:

- إرادة سياسة منبثقة من البرنامج الذي صادقت عليه جبهة التحرير الوطني في طرابلس عام 1962، وكان بهدف إنشاء " جمهورية ديموقراطية شعبية " تتميز بتدخيل تدريجي للسلطات السياسية بهدف تكوين هياكل اقتصادية خاضعة للدولة وكذلك لتحقيق التنمية المادية والعدالة الاجتماعية .
- صدفة تاريخية تتمثل في هجرة الملاك المعمرين وتركهم لمزارعهم ومتاجرهم ، الأمر الذي سمح بتسييرها من طرف العمال الجزائريين و تأميمها فيما بعد .
- وجود مؤسسات عامة قبل الاستقلال مثل شركة الكهرباء والغاز وشركة النقل للسكك الحديدية...

ولكن تعتبر قضية ملاك المعمرين من أحسن العوامل التي أدت إلى طرح قواعد التسيير الاقتصادي في الجزائر بحيث سمحت بتكوين قاعدة مادية انطلق منها القطاع العام و خيبت رأس المال الخاص من التراكم.

[1] **أحمد هني و آخرون** (1990): القطاع العام و الخاص في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص 459 _ 460 .

**وبهذا تمثلت القرارات الأولى للسلطات المركزية في السنوات الأولى للاستقلال إلى حل مشكلة تسيير الأملاك المتروكة من طرف المعمرين، وهو العامل الذي يكون قد حدد مصير القطاعين العام والخاص في الجزائر، حيث قررت الحكومة آنذاك تجميد أملاك المعمرين، و هذا ما أدى إلى:**

- إدخال التسيير العمالي في المنشآت التي تركها المعمرون.
- منع توظيف الأموال الخاصة في مزارع المعمرين و مصانعهم و متاجرهم. و لهذا انحصر دور رأس المال الخاص من البداية في أنشطة هامشية أو تأخذ صبغة المضاربة وحتى هذه الأخيرة أصبحت منحصرة، حيث اتخذت عدة قرارات أهمها:

1. تجميد فعلي للملكية العقارية و غير الزراعية، الأمر الذي أدى إلى عدم إمكانية توظيف الأموال في الزراعة و البناء، و كذلك إلى عدم إمكانية إنشاء متاجر جديدة.

2. تجميد العلاقات التجارية و المالية و النقدية الخاصة مع الخارج حيث تم إنشاء ديوان وطني للتجارة، حيث طرحت السلطات عام 1964قواعد لمراقبة ترحيل الأموال ومراقبة الصرف. وبذلك انعدمت إمكانات معاملات رأس المال الخاص مع رأس المال الأجنبي.

3. طرح قواعد سياسية للتنمية تهدف إلى بناء اشتراكي، الأمر الذي تخوف منه رأس المال الخاص وأدى به إلى الانتظار و عدم المبادرة في النشاط.

4.تأميم الكثير من الأنشطة الخاصة الصغيرة عام 1963، مثل المقاهي والمطاعم و المتاجر وقاعات السينما...الخ، التي كان يطمح إليها رأس المال الخاص.

5.عدم استقرار الجو السياسي مما سبب تخوف الرأس المال الخاص و امتناعه عن توظيف الأموال واكتفاءه بالاكتناز أو الأعمال التداولية.

**الفرع الثالث : السمات الأساسية للقطاعين العام و الخاص قبل الإصلاحات الاقتصادية:**

إن من السمات الهامة للقطاعين العام والخاص قبيل الإصلاحات الاقتصادية تمثلت في النقاط التالية [1]:

– قطاع خاص يبحث عن الأرباح السريعة، و عن الأمن لأمواله بتهريبها إلي الخارج.

– قطاع عام متميز بالارتجالية والسلطة المطلقة والاحتكارية، الأمر الذي يجعله منعدم الكفاءة الاقتصادية و بالتالي يلجأ إلى أموال الدولة لسد عجزه وهو بذلك منذ نشأته قطاع مدين.

– انتهاز احتكارات القطاع العام لمنح الأموال الخاصة من الاستثمار وخلق حالات استثنائية لفائدة بعض الخواص فقط، الأمر الذي سهل لهم من تحقيق ثروات هائلة ، وبهذا حدث تحالفا احتكاريا ما بين القطاع العام وفئة قليلة من القطاع الخاص أصبحت لهذه الأخيرة احتكارات ثانوية .

–الهيمنة التامة للقطاع العام على الاقتصاد و احتكاره .

–احتكار القطاع العام لمجمل النشاطات الاقتصادية وحصر القطاع الخاص في أنشطة محدودة، وذلك بتطبيق نظام الرخصة الإدارية للقيام بنشاط ما، ويصبح النشاط الخاص مكملا للنشاط العام وخاضعا لعقلنة اقتصاديا .

–وعلى سبيل المثال كان القطاع العام و الخاص يمثلان في حصص انتلج القطاع الزراعي النسب التالية :

**جدول رقم (3–13) حصة القطاعين العام و الخاص في الإنتاج الزراعي ( % )**

[1] **أحمد هني و آخرون**،مرجع سابق ذكره ، ص261

| السنة / القطاع | 1974 | 1984 |
|---|---|---|
| قطاع عام | 25 | 16 |
| **قطاع خاص** | 75 | 84 |

**المصدر** : أحمد هني : مرجع سابق ذكره ص : 463 .

من الجدول يتبين مع ان القطاع العام كان محتكرا للاراضي الزراعية و 75 % من وسائل الانتاج الا ان حصته في الانتاج لاتزيد عن 25% و تدهورت مع السنين حتى أصبحث 16% عام 1984 .

ومن هنا يظهر جليا وجود قطاعين عام وخاص متنافسين ومتناقضين، حيث كان تطور القطاع الخاص الزراعي بمعزل عن الإدارة العامة .

–وأما في القطاع الصناعي والتجاري وحسب الجدول التالي يمكن استنتاج ما يلي :

وجود قطاعين عام وخاص يخضعان للخطة التكاملية نفسها وتنعدم المنافسة بينهما، حيث كانت السلطات المركزية توزع الأنشطة عليها في إطار تكاملي، فالقطاع العام متخصص في الصناعات الثقيلة والقاعدة والأنشطة الكبرى، بينهما القطاع الخاص برخصة من الإدارة متخصص في الإنتاجيات التي ينتجها القطاع العام، وكل واحد محتكر في ميدانه، لذا فهما متحالفان سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

**جدول رقم (3–14)**

**حصص النشاط العام و الخاص في القطاع الصناعي و التجاري ( % )**

| السنة | 1974 | | 1984 | |
|---|---|---|---|---|
| النشـــــاط | العام | الخاص | العام | الخاص |
| الصناعة | 65.3 | 34.6 | 77.9 | 22.0 |
| **المحروقات** | 81.6 | 18.3 | 99.6 | _ |
| **التعمير و الأشغال العمومية** | 48.6 | 51.3 | 70.4 | 29.5 |
| **النقل و المواصلات** | 83.9 | 16.0 | 80.6 | 19.3 |
| **التجارة** | 9.9 | 90.0 | 40.1 | 59.8 |
| **الخدمات** | 12.9 | 87.0 | 21.7 | 78.2 |
| **مجموع النشاط** | 58.5 | 41.4 | 70.8 | 29.1 |

**المصدر** : أحمد هني : مصدر ذكر سابقا : ص : 466

" إن الحلقة التي حكم تشغيل القطاع الصناعي والتجاري تتمثل في استخراج النفط وبيعها للخارج عن طريق شركة عمومية، وهكذا سيمتد للبلد العملة الصعبة تسمح بشراء مواد من الخارج يجري تداولها الداخلي من طرف القطاع الصناعي و التجاري العام و الخاص وتحقيق التراكم الدولي، ولذا فعندما يتغير سعر النفط والغاز يدخل القطاعان الصناعي والتجاري في أزمة لأن تراكمه الدولي أكثر منها إنتاجي"[1].

[1] **أحمد هني و آخرون** ، مرجع سابق ذكره ، ص ، 464 .

وفي سنة 1988 بلغ عدد المؤسسات العمومية حوالي 2500 وفي نفس الوقت لا بد من الإشارة للعدد الهائل للمؤسسات المحلية ذات الأهمية الاقتصادية الضعيفة ، فالمؤسسات الصناعية قدرت بحوالي 400 ذات طابع وطني و150 ذات طابع محلي، والعدد الإجمالي للمؤسسات في مختلف القطاعات [1]:

-السكن المعماري : 97 .

-المياه البيئة و الغابات : 37 .

-الأشغال العمومية : 13 .

-الصناعات الخفيفة : 45 .

-الطاقة : 26 .

-النقل : 19 .

-التجارة : 27 .

-الفلاحة و الصيد البحري : 14 .

-السياحة : 24 .

فالدولة تراقب تقريبا كل الفروع الصناعية باستثناء النسيج والأحذية والصناعة الغذائية أين القطاع الخاص يلعب دورا مهما.

" وفي سنة 1990 كانت الصناعة العمومية تمثل 78 % من الإنتاج الصناعي وتمثل 74 % من التشغيل الصناعي العام، ومن القطاعات المهمة في القطاع الصناعي الجزائري هو قطاع المحروقات الذي يحقق 40 % من الناتج الوطني المحلي و 96 % من الصادرات " [(2)].

[1] **Leila Abdeladim**: op cit. page: 40 – 41.

[(2)] **Leila Abdeladim**: op cit.: page: 4.

**الفرع الرابع : مكونات القطاع العام الجزائري الحالي :**

ينقسم القطاع العام الجزائري إلي ثلاثة فئات[1] :

**أولا : الشركة العمومية الاقتصادية ( EPE) Entreprises Publiques Economiques:**

وهي تعمل بموجب قانون خاص هو قانون رؤوس الأموال التجارية الذي يجعل منها شركات خاصة تهدف إلي الربح ومستقلة في إدارة أنشطتها عن الحكومة رغم ملكيتها هذه الأخيرة لها، رغم أن هذه الشركات العمومية الاقتصادية تعمل بالكامل بموجب القانون التجاري الذي تخضع له الشركات والمؤسسات الخاصة ، وهي تعتبر شركات خاصة رغم ملكية الدولة لها ، وتعمل وفق آليات السوق.

مجلس الإدارة يدير الشركة كما يريد ويطبق إستراتيجيته وخططه الخاصة لرفع الإنتاج وتسويقه، ويقيم علاقات مع المؤسسات المالية والمصرفية بالطريقة التي يريد من دون أي تدخل من قبل الحكومة خصوصا بعد أن ألغت الحكومة الجديدة كافة العلاقات مع هذه الشركات التي يبلغ عددها حوالي 1000 شركة.

**ثانيا: المؤسسة العمومية الصناعية و التجارية Etablissement Publics Industriels et Commerciaux (EPIC)**

[1] حوار مع الوزير طهار لمجلة الاقتصاد و الأعمال(2000): الخصخصة ستبدأ بالشركات العمومية الاقتصادية و من بينها البنوك يونيو/ عدد خاص ،ص 22 .

وهي المؤسسات المملوكة أصولها بالكامل من طرف الدولة والتي تتبع القرارات والمرافق العامة بحسب اختصاصها وطبيعة عملها ، هذه المؤسسات تمول من قبل الحكومة و لكن لها الحرية الكاملة في العمل في إطار القطاع العام.

**ثالثا : المؤسسات العمومية الإدارية( EPA) Entreprises Publiques Administratives**

وهي تلك المؤسسات التابعة بالكامل للدولة، ميزانية هذه المؤسسات محددة من الحكومة وكذلك كيفية إنفاقها.

إذا فالفئة الأولى خارج نطاق العمل الحكومي بالكامل، و أما الفئة الثانية شبه أو نصف حكومية وهي خاضعة للقوانين الإدارية العامة وليس للقانون التجاري والفئة الثالثة حكومية صرف .

**المطلب الثالث : الإصلاح الاقتصادي ومصير القطاع العمومي :**

عرف الاقتصاد الجزائري في بداية الثمانينات إصلاحات اقتصادية اثرعلى مميزات نظام التسيير الاقتصادي وضخامة المؤسسات العمومية آنذاك، فأثر ذلك سلبا على أدائها و مردوديتها. فاستوجبت الظروف إلى التفكير في إيجاد الصيغة الجديدة لاعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وبالأخص سير المؤسسة العمومية وذلك عن طريق إعادة هيكلتها ومنحها استقلاليتها وكذلك الأشكال التنظيمية الجديدة لها.

**الفرع الأول : أزمة القطـــــاع العـــام**

" رغم التسهيلات التي تقوم بها السلطات المركزية للقطاع العام بقيت ميزانية المؤسسات العمومية تعاني من اختلالات مالية"[1].حيث تفاقمت مشاكل هذه الأخيرة بفعل واقع اقتصادي جعلها تتخبط في أزمة استمرارية وبقاء.

" وحسب رأي معظم المختصين وكذلك مسيرو القطاع العمومي، أن المؤسسات العمومية بالنظر لوظائفها حققت إخفاق كلي"[2]. وهذا الإخفاق " أجبر السلطات العمومية إلى أن تغير نظرتها للمؤسسة العمومية الجزائرية. فقامت بإعادة النظر في النقائص وأسباب هذا الإفلاس المفاجئ للقطاع العمومي بصفة عامة والمؤسسة العمومية بصفة خاصة"[3].

وقد تفاقمت أزمة هذا القطاع خاصة في سنة 1978 حيث أكبر الشركات الوطنية الكبيرة [ما عدا سوناطراك] و بالصدفة كذلك SNS و SNMC، و سوناكوم وSONIC قد حققوا عجزا قدر آنذاك ب 2 مليار دينار، فهذه النتائج الهزيلة أجبرت السلطات العمومية إلى أخذ إجراءات عاجلة وأخذت حيز التطبيق ابتداءا من سنة 1982 أو إعادة تنظيم أو هيكلة للشركات العمومية و هذا التحقيق زيادة أو رفع فعالية القطاع العام، و لكنها لم تصل إلى النتائج المرجوة، حيث أغلبية هذه المؤسسات التي مستها إعادة الهيكلة عرفت ابتداءا من سنة 1987 أوضاع مالية سلبية.

" و لهذا في نفس السنة قامت الحكومة بوضع آنذاك ثاني إصلاح اقتصادي. بدأ في التطبيق ابتداءا من سنة 1988 ومن مبادئ هذه الإصلاحات هو تحويل عدد معين من المؤسسات إلى مؤسسات اقتصادية.

---

(1) **قاسي عبد الرحمن و آخرون(1999-2000)**: خوصصة المؤسسات العمومية في ظل التوجه إلى اقتصاد السوق، رسالة ليســانس ISE ص:9

(2) **لفكير مختار(1992-93)**: إصلاح المؤسسة العمومية الجزائرية بين النظرية و التطبيق. رسالة ماجستيرISE ص: 56.

(3) **Cherif Chakib**. Privatisation de l'entreprise publique economique Algerienne.Revue economie n 33 / Mai 1996 page 16

وبهذا منحت استقلالية لهذه المؤسسة. وهكذا أصبحت هذه الأخيرة مسؤولة على نشاط وعلى ضرورية تحقيق النمو. وهذا الإجراء الممنوح للمؤسسات من طرف الدولة لا يعتبر بمثابة تحرير القطاع العام و لكن تبين عدم قدرة الدولة على تحمل أعباء إضافية لهذه المؤسسات الضعيفة.

ورغم أن هذه الإصلاحات والتي تمكنت 400 مؤسسة من تحقيق استقلاليتها لم تحقق هي الأخرى الأهداف المرجوة. حيث أكدت الكشوف البنكية في سنة 1992 للديون الإجمالية لحوالي 400 مؤسسة قد قدرت بـــ 370 مليار دينار تمثلت في حوالي 210 مليار لبنك الوطني للتنمية [ BNA] و160 مليار دينار لبنوك التجارية.وقد أرجع بعض المفكرين الاقتصاديين المحليين هذا الإخفاق الآخر لهذه المؤسسات بالدرجة الأولى إلى التبعية الدائمة لهذه المؤسسات للدولة حتى بعض الإحصائيات أثبتت أن رقم الإصلاحات للمؤسسات العمومية الاقتصادية منذ 1991 بلغت 400 مليار دينار موزعة على مختلف السنوات كالآتي"[4]:

| **السنة** | 1995 | 1994 | 1993 | 1992 | 1991 |
|---|---|---|---|---|---|
| مليار دينار | 148 | 122.1 | 83.4 | 68.1 | 16.9 |

عليه فقد تأكد أكثر من مرة أخرى هو إخفاق و عدم قدرة هاته المؤسسات على تسديد ديونها وعدم توصلها إلى مستوى الإنتاجية المطلوب، وبهذا كثرت الأطروحات الأفكار وتعدد الأسباب حول أسباب فشل القطاع العام والتي لخصتها في النقاط التالية:

-زيادة الصراعات الاجتماعية و الثقافية و التناقضات التسييريةعلى مستوى المؤسسات

(4) **Cherif Chakib**. Op. Cit. Page 16| 17.

– التفكير في استراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية تعوض النموذج القديم للتنمية

والمبني أساسا على معطيات مغايرة لمعطيات الوضع المالي للبلاد [1].

– ارتفاع التكاليف والخسائر التي تتحملها الدول من جراء عجز المؤسسات العمومية، وهذا ما

يعمق و يزيد من عجز ميزانية الدولة.

– تلعب المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية دورا اجتماعيا مهما في خلق وظائف جديدة

–ولكن كذلك التكفل بالاحتياجات الاجتماعية للعمال و الموظفين [ كمركز طبي مجاني، علاوات مختلفة، مخيمات صيفية،...] و هذه النفقات أثقلت ميزانية هذه المؤسسة[2]و أصبحت هذه المؤسسات تهتم بالدور الاجتماعي لها اتجاه العمال أكثر من الدور الاقتصادي اللازم.

– انخفاض كبير في عائدات العملة الصعبة بسبب تدهور في أسعار النفط وارتفاع تكلفة المواد الأولية و الموارد الخارجية الناتجة عن انخفاض قيمة الدينار. وأدى هذا إلى شلل شبه تام للجهاز الإنتاجي للمؤسسة العمومية الجزائرية التي تعاني نقص في التموين وقطاع الغيار الداخل في العمليات الإنتاجية.

– " لقد كانت طبيعة استراتيجية التنمية و التصنيع في الجزائر المحددة لحجم المؤسسات وقد تميزت بالتكامل والضخامة وهذا الأخيرين ليس هما المصدران في المشاكل التي لحقت

[1] **لفكير مختار**: مرجع سابق ذكره. ص: 56.

[2] **Leila Abdeladim**. Op.cit. Page 115.

بالمؤسسات وإنما ضعف الهياكل وهشاشة الظروف المجتمعة، مع نقص التسيير منها أدى إلى وجود عدة مساوئ، كضعف الاستغلال للطاقات الواسعة و عدم تحقيق الوفرات الاقتصادية، وكذلك نقص التحكم في التكنولوجيا وتسيير المؤسسات، ضعف و صعوبة المراقبة المالية والتسيير سواء من طرف إدارة المؤسسة أو من السلطات العمومية، وانعدام المتابعة الحقيقية لنشاطات المؤسسة من طرف لجان العمال"[1].

و كل هذه الظروف ارتبطت بالأزمة العالمية التي بدأت مع أوائل الثمانينات. وهذا ما أدى بالسلطات العمومية إلى إعادة النظر في الدور و الحيز الذي تشغله المؤسسة العمومية و ذلك باتخاذ بعض القرارات الحاسمة مثل [2]:

– إعادة توزيع النشاط والمهام التي تقوم بها المؤسسة

– إعادة تكوين و تأطير مسيرو المؤسسة

– " إعطاء استقلالية اكبر للمؤسسات العمومية في التمويل و التسيير، و الانسحاب التدريجي للدولة وكذلك إخضاعها في عملها لقواعد السوق و المنافسة و المردودية المالية.

– إلغاء احتكار الدولة للأنشطة الاقتصادية بغرض تشجيع المنافسة وتوسيع نطاق تدخل قطاع خاص.

– إصلاح النظام الجبائي وإدخال الضريبة على القيمة المضافة " [3].

**الفرع الثاني : إعادة هيكلة المؤسسة العمومية الاقتصادية**

[1] **طالب سهام و آخرون(2000)** خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية ISE، رسالة ليسانس ص:14 .

[2] **قاسي محمد عبد الرحمن و آخرون:** مرجع سابق ذكره. ص 09.

[3] **أمين شفيق:** مرجع سابق ذكره ص: 139.

إن المقصود بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية هو تبسيط وتحديد مهام كل مؤسسة بكيفية دقيقة وتكييف مجال نشاطها مع الأهداف المخططة. وبكون هذا البرنامج مساير لتوزيع الكفاءات في التجارة والتوزيع بين مختلف المتعاملين.

" ومن المؤكد أن إعادة الهيكلة الاقتصاد الوطني هي من أهم الأعمال وأكثرها دلالة بحكم ما يكون لها من تأثير في المدى القصير والمتوسط و الطويل وما ينبغي تنفيذه من أعمال طوال هذه الفترة الانتقالية.

وقد أصبحت ضرورية بسبب الأزمة المتعددة الأبعاد التي تعانيها بلادنا ولا سيما في الميادين الاقتصادية والاجتماعية حيث تعتري جهازنا الإنتاجي اختلالات متعددة سواء في الاستغلال أو من حيث الاستثمار، وعليه فان إعادة الهيكلة العميقة باتت حتمية و ملحة"[1] .

" حيث حتى بداية 1994 ، كان تخصيص الموارد في الجزائر خاضعا في معظمه لقرارات إدارية وضوابط حكومية مباشرة مفروضة على الأسعار و الإنتاج ، و من خلال تعديل الأسعار و تحرير نظم التجارة الخارجية والمدفوعات ، طبقت الجزائر تدابير كان الهدف منها تحويل دور الدولة من منتج لمعظم السلع والخدمات إلى مقدم للخدمات الإدارية و الخدمات التعليمية و الصحية ، مع توفير الإطار التنظيمي الضروري لتأمين التشغيل الفعال لاقتصاد السوق ، وقد أحرز بعض التقدم بصفة خاصة في إعادة هيكلة المؤسسات العمومية لتسهيل خصخصتها ، مع تعزير حقوق الملكية للنمو بتطوير القطاع الخاص، وإعادة هيكلة القطاع المالي لتخصيص الائتمان بصورة أكثر فعالية " .

ولكن قبل هذه السنة 1994 كان جهود السلطات لإعادة هيكلة المؤسسات العامة لم تثبت فعاليتها لسببين رئيسيين هما :

[1] تقرير يتعلق بإعادة الهيكلة الصناعية و الخوصصة. CNES. مارس 1995. ص:10

–لم تتمكن السلطات من منع التراكم المتزايد للخسائر من المؤسسات العامة بالنظر إلى أن الكثير من هذه المؤسسات لم تتمكن من تقرير أسعار منتجاتها بحرية .

–لم تشمل الإصلاحات على إعادة الملكية الفعلية للمؤسسات العمومية .

ولكن بعد سنة 1994 بدأت السلطات تتصدى لهذه النقائص ، وذلك بإحصاء جميع المؤسسات العامة لقيود مالية أكثر تشردا و فرضت السلطات حدا أقصى على الائتمان الذي تستطيع المؤسسات الحصول عليها من البنوك التجارية ، وإضافة إلى ذلك ، ولتحسين القدرة على المنافسة، خفضت التكاليف العمالة وأعيد توجيه الإنتاج نحو الأنشطة الأكثر قدرة على الاستمرار " [1].

**<u>أولا</u> : برامج الإصلاح الاقتصادي الجزائري مع المؤسسات المالية و النقدية الدولية :**

لقد تميز الوضع الاقتصادي مع بداية التسعينات بالتدهور المستمر و نمو اقتصادي لا يتجاوز في أحسن الأحوال 2 % ، ارتفاع التضخم الذي وصل معدله إلى 20.5 % ، و بالإضافة إلى الارتفاع الكبير لمعدل البطالة حوالي 53 % و تدهور ميزان المدفوعات ، ولهذا شرعت الحكومة الجزائرية بأخذ تدابير حازمة وواقعية من بينها تصميم برنامجين اقتصاديين ووضعهما حيز التنفيذ ، وكلا البرنامجين يندرجان في الإصلاح الاقتصادي.

**<u>1.برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي:</u>**

**<u>أفريل : 1994 _ 31 مارس 1995:</u>**

ومن أهداف هذا البرنامج يمكن ذكر أهمها [2]:

–القضاء على عجز الميزانية العمومية أو على الأقل تخفيضها .

–التقليص من الكتلة النقدية .

[1] الجزائر : تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق : fmi و اشنطن: 1998 ص : 25 _ 26 .

[2] **عبد اللّه بن دعيدة** : مصدر ذكر سابقا : ص : 362 _ 363 .

-إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات و ذلك عن طريق تخفيض عبء خدمة الديون الخارجية.

-الاستمرار في عملية تحرير المؤسسات العمومية الاقتصادية .

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف السابقة اتخذت الحكومة الجزائرية تدابير حاسمة تتعلق بكل من السياسة المالية و السياسة النقدية و نذكر منها :

-تحرير أسعار معظم المنتجات المدعمة ، وتثبيت كتلة الأجور الوظيف العمومي ، وتحسين إيرادات الخزينة .

-مراجعة سعر الصرف ( تخفيض قيمة الدينار للوصول إلى قيمته الحقيقية ) والحد من التضخم النقدي و تحرير التجارة الخارجية .

-إعادة جدولة كل المستحقات الديون الخارجية المتعلقة بفترة البرنامج .

-جعل الدينار قابلا للتحويل بالنسبة للمعاملات الجارية ، ومحاولة الحد من القيود البيروقراطية الإدارية المفروضة على الاستيراد .

ومن النتائج المهمة التي تحققت عقب تطبيق هذا البرنامج ، يمكن ذكر:

-بلغ معدل نمو النتائج المحلي -0.2 % في فترة البرنامج عوض -2 % في عام 1993 .

-معل التضخم لم يتجاوز 29 % عوض 40 % المتوقعة حسب البرنامج .

-تخفيض قيمة العملة ب 40.17 % و ما رافق هذا من الارتفاع الكبير لأسعار المواد الغذائية.

-خفض عجز الميزانية العمومية من 8.7 % من النتائج المحلي الإجمالي في سنة 1993 إلى 4.4 % في عام 1994 .

-تطهير مؤسسات و تقليص استدانتها اتجاه النظام المصرفي .

-تحسن ميزانية المدفوعات ( ارتفاع الاحتياطي من العملة الصعبة بمقدار 2.64 مليار دولار في سنة 1994 مقابل 1.5 مليار دولار عام 1993 ).

-و أما بالمسبة للنتائج الأخرى التي مست القطاع العمومي ، يمكن ذكر :

1. استقلالية 5 مؤسسات عمومية من بين 23 مؤسسات .
2. عرض 5 فنادق عمومية للبيع ، و هذا في إطار برنامج الخصخصة .
3. حل 88 مؤسسة عمومية محلية .

-تدهور الظروف المعيشية لفئة كبيرة من المواطنين .

2. **برنامج التصحيح الهيكلي ( أفريل 1995 _ مارس 1998 ) :**

" إن التصحيح الهيكلي ضرورة وطنية ناتجة عن الوضعية المتدهورة للاقتصاد الوطني و ليس حل فرض على الجزائر" [1].ولهذا شرعت السلطات العمومية في علاج جذري عن طريق إصلاحات مكثفة في كل الميادين ، وذلك استعدادا لانتقال إلى اقتصاد السوق .

ومن أهداف هذا البرنامج ، يمكن ذكر :

-إنعاش الاقتصاد الوطني و الانتقال إلي اقتصاد السوق والمحافظة على مستوى التشغيل الدائم .

-مواصلة و تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية .

[1] **عبد الله بن دعيدة**،مرجع سبق ذكره ص : 364 .

-البدء بخصخصة جزء من المؤسسات العمومية ومواصلة التحرير الاقتصادي .

-الحماية اللازمة للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات .

ومن تحقيق هذه الأهداف رسمت السلطات المركزية سياستين اقتصاديتين [1]:

**السياسة الأولى : سياسة اقتصادية ظرفية :**

تتعلق بالتدابير المالية و النقدية التي تسمح بتحقيق النمو الاقتصادي وتقليص عجز الميزانية وهذه الأخيرة لتحقيقها يجب زيادة الموارد المالية من خلال زيادة المردود الضريبي و توسيع الضريبة وتقليص النفقات كعقلنة نفقات التجهيز و إزالة دعم أسعار الموارد الأولية .

ولتحقيق معدل التضخم لأقل من الواحد الصحيح عملت السلطات في التحكم في السيول المصرفية وتحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة لاستقطاب الادخار الخاص ...

**السياسة الثانية : سياسة اقتصادية على المدى المتوسط :**

الاستعمال الأمثل للجهاز الإنتاجي وتحسين المر دودية مع تشغيل كل القطاعات الإنتاجية ، والعمل على توفير التموين الملائم و الدائم بعيدا عن خطر التقلبات و الصدمات الداخلية و الخارجية.

-إيقاف البطالة في المرحلة الأولى ، ثم البدء بتوفير مناصب الشغل و امتصاص البطالة في مرحلة لاحقة.

-تحرير التجارة الخارجية و ذلك برفع القيود الإدارية و المالية .

-تشجيع الصادرات من غير المحروقات .

-تطوير نظام الصرف .

[1] المرجع السابق ذكره،ص365-367.

و أمّا على النتائج المحصلة من هذا البرنامج بعد سنة واحدة من التطبيق :

-بلغ معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي 4.3 % ، بعد ما كان سالبا لفترة طويلة .

-معدل البطالة من 25 % في عام 1995 ، و ستزيد هذه السنة في السنوات القليلة .

-انخفض عجز الميزانية إلى 1.4 % مقابل 4.4 % في عام 1994 .

-التحكم في حجم القروض الموجهة إلى المؤسسات العمومية غير مستقلة، حيث عرفت هذه القروض تدهورا كبيرا .

-زيادة معدل التضخم عند نهاية 1995 من 29.8 عوض 22.6 % المخططة في البرنامج (بسبب ارتفاع تكلفة الواردات ) .

-انتقال 12 مؤسسة إلى الاستقلالية التامة في عامي 94 _ 1995 .

-" إنشاء مجلس الخصخصة وقد قامت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة بإنشاء لجنة قطاعية للخصخصة وقد كلفت بإعادة برنامج لعمليات الخصخصة الجزئية للمؤسسات العمومية في شكل فتح رئس المال و التنازل عن الأصول في شكل عقود التسيير"[1] .

**ثانيـــا : إعادة الهيكلة العضوية و المالية للقطاع العام :**

إن الهدف من الإعادة الهيكلية العضوية والمالية التي انطلقت مع بداية الثمانينات ،هو تصغير حجم الشركات الكبيرة إلى مؤسسات صغيرة الحجم لتسهل عملية التحكم من جهة ولإزالة العوائق التي تصد المؤسسات العمومية من تحقيق الربح من مستوى أدائها .

فإعادة الهيكلة العضوية جاءت لتصحيح الأخطاء المرتكزة على الأسس المنهجية التالية[2]:

[1] **عبد اللّه بن دعيدة** : مرجع سبق ذكره. ص : 368

[2] **طالب سهام و آخرون** : مرجع سبق ذكرها : ص : 15 _ 16 .

-التعميم : وضع عمليات المادة الهيكلية في مفهوم عام .

-التخطيط : توجيه عمليات المادة الهيكلية في إطار منظم .

-التحسين : الاهتمام بعمليات هيكلية المؤسسات .

وعليه يمكن أن نفهم من أن الهدف من إعادة الهيكلة العضوية هو حل مشاكل التنظيم و التسيير التي فيها المؤسسات العمومية .

وأما إعادة الهيكلة المالية فقد تم العمل بها في السنوات الأولى للثمانينات تحت قيادة حكومة عبد الحميد الإبراهيمي ، و المرة الأخرى التي تم فيها تطبيق هذه الهيكلة المالية كان بعد الصدمة البترولية تحت قيادة حكومة مولود حمروش [1]حيث كانت تشكل آنذاك امتداد على مستوى تمويل إعادة الهيكلة المحققة من طرف مجموعة من النشاطات الممارسة في مختلف المجالات ، ذلك لتحقيق استقلاليتها المالية و عدم اللجوء إلى طلب إعانة الدولة .

و من المعايير المتخذة لإعادة الهيكلة المالية يمكن ذكر :

- تدعيم المؤسسات العمومية برأس مال اجتماعي أو بإعادة تشكيله و يتم علاج هذه العملية بطريقتين :

1. منح أموال عينة انطلاقا من ميزانية الدولة .
2. تحويل الديون إلى مخططات نهائية .

ومن بين الأهداف المرجوة تحقيقها من خلال إعادة الهيكلة المالية ، نستطيع ذكر[2] :

-ضمان التحسن المالي لأدوات الإنتاج ، لتأكيد تحقيق التجديدات على مستوى المؤسسة .

-القضاء على العجز المالي للمشاركة في التمويل لتحقيق التقدم الاقتصادي .

[1] Mustapha Mehideche: L'Algerie entre economie de rente et economie emergente: Edition Dahleb: page: 34.

[2] ) Ebit: page: 34.

–القضاء على الحالات السلبية الداخلية للمؤسسة عن طريق تحليل أسباب اختلال التوازن في التمويل .

–" تأسيس مجموعة إجراءات في إطار خطة مسطرة التي تعمل على وضع خطة لتعديل الهياكل المالية للمؤسسات التي هي في طريق تحقيق أرباح إنتاجية " [1].

**ثالـــثا : الإصلاحات الهيكلية و التدابير السياسية فيما يخص المؤسسات العامة و تنمية القطاع الخاص:**

إن من بين الإصلاحات التي مست المؤسسات العامة وتنمية القطاع الخاص ضمن برنامج الإصلاحات الهيكلية و التدابير السياسية للفترة 94 _ 97 ، و هذه الإصلاحات هي [2] :

**في سنة 1994 :**

–تطبيق قانون استثمارات جديد يسمح بالمشاركة الأجنبية في المصاريف المحلية .

–توسيع نطاق الإطار القانوني لخصخصة المؤسسات العامة .

–التصريح ببيع وحدات المؤسسات العامة و مشاركة القطاع الخاص في أسهم رأس المال بالنسبة لمعظم المؤسسات العامة حتى نسبة 49 % .

**في سنة 1995 :**_التصريح بالمشاركة الخاصة في أسهم رأس المال لمعظم المؤسسات العام بنسبة 100% .

**ما بين 94 _ 1997 :** تصفية 827 مؤسسة من بين 1300 مؤسسة عامة محلية .

[1] طالب سهام و آخرون : مرجع سبق ذكره . ص 16 .
[2] المرجع سابق ذكره . ص 16 _ 17 .

**ما بين 94 _ 1996 :** منح استقلالية إلى 22 مؤسسة عامة كبرى من المؤسسات التي تكبدت خسائر ضخمة و تطلب الأمر في النهاية وضع برنامج خاص لمتابعتها و إعادة هيكلتها .

**في سنة 1996 :**

- إقرار أقل برنامج للخصخصة مع البنك الدولي لتحويل حوالي 2000 من مؤسسات المحلية الصغيرة إلى القطاع الخاص .

- إقرار خطط لإعادة هيكلة عشر وكالات عامة تعمل في مجال الاستيراد و التوزيع و إعادة هيكلة السكك الحديدية و شركة الغاز و الكهرباء .

**في سنة 1997 :** إصدار برنامج لخصخصة 250 مؤسسة عامة كبيرة بين 98 _ 1999 .

و الجدول الموالي يبين نتائج الخصخصة للفترة 1998-1999.

جدول رقم(3-15)

**نتائج الخصخصة في الجزائر للفترة "1998-1999"**

| تاريخ فتح المضار يف | الوحدات | العروض المستقبلية | طبيعة العارضين | العروض المرفوضة |
|---|---|---|---|---|
| 1998-11-22 | 11 فندق | 15 | خواص وطنيين | 09 |
| 1998-11-29 | 11 مصنع الأجر | 19(86 دفتر أعباء مسحوب) | -خواص وطنيين:15<br>-مجموعات عمال:04 | - |
| 1998-12-03 | 11 فندق"نفسها بتاريخ 22-11-1998" | 26 (46 دفتر أعباء مسحوب) | -خواص وطنيين:12<br>-أجانب :05 | - |
| 1998-12-06 | 12 مصنع للماء المعدني و المشروبات | 17(115 دفتر أعباء مسحوب) | -خواص وطنيين | 1 |
| 1998-12-20 | 04 مصانع للمياه المعدنية و المشروبات | 11(31 دفتر أعباء مسحوب) | -خواص وطنيين | 1 |
| 1998-12-21 | 12 مصنع الأجر | 12( 52 دفتر أعباء | -خواص وطنيين"10 | - |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | مسحوب) | -مجموعات عمال :02 | |
| 1999-02-08 | وحدة تسويق مواد أولية | 26(دفتر أعباء مسحوب)46 | -خواص وطنيين:14<br>-مجموعات عمال:08 | 1 |
| 1999-02-17 | 10 فنادق | 10(30 دفتر أعباء مسحوب) | -خواص وطنيين:10 | - |

المصدر: **علي همال، فطيمة حفيظ(2005)** "آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية" مجلة أبحاث روسيكادا،السنة 03،عدد03 ،جامعة سكيكدة ، ص112 .

و يعود ضعف النتائج المحققة على مستوى عملية الخصخصة إلى[1] :

-كثرة المتدخلين في عملية الخوصصة "المجلس الوطني لمساهمة الدولة ،الشركات القابضة و مجلس الخصخصة" تداخل قانوني في الصلاحيات فضلا عن الإطار القانوني الذي لا يوضح من له الصلاحية في طلب التعهدات لعملية الخصخصة، تحضير الصفقة،التصريح بعقد العملية ،التوقيع على العقود و متابعة تطبيقها.

-تعتبر الشركات القابضة عائقا لعملية الخصخصة حيث أن هدفها هو المحافظة على السلطة, إذ قامت هذه الأخيرة على سبيل المثال بعد أن قام مجلس الخصخصة بعرض مؤسسات المياه المعدنية للخصخصة بتوزيع مجمل دينها على هذه الوحدات بغرض إفشال بيعها.

-غياب عقود الملكية لبعض الوحدات التي هي أهل للخصخصة و غياب حق الامتياز لبعض الآبار و المقالع التي بدونها لا يصح لوحدة المياه أو لمصنع الأجر أي فائدة لكونها المورد الأساسي بالمادة الأولية.

**رابـــعا : استقلالية المؤسسات العمومية الجزائرية :**

[1] **علي همال ، فطيمة حفيظ** ، مرجع سابق ذكره ،ص112.

" من الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذت في سنة 1988 وأخذت حيز التطبيق ابتداء من سنت 1990 ، كان من أجل تحقيق مجمل من الأهداف ، ومن جهة المرور إلى استقلالية المؤسسة ومن جهة أخرى التحويل إلى اقتصاد السوق" [1].

وتتخذ هذه الاستقلالية أشكال مختلفة كحرية اتخاذ القرار ، حيث تتصرف المؤسسة حسب نظرتها لأمورها ونشاطاتها المختلفة ، وبالطريقة و السياسة التي تمكنها من تحقيق نتائج إيجابية ، وأما فيما يخص استقلالية المؤسسات العمومية الجزائرية . فإن الإصلاحات الهيكلية التي مست هذه الأخيرة لم تصل إلى الأهداف المسطرة ، لكن النتائج المنتظرة لم تتحقق بسبب الفوضى التي كانت تعم مختلف المستويات ، وهذا ما جعل بالسلطات العمومية لتصحيح الأخطاء و الاختلالات استنادا للمطالب التي نادى بها مسيرو المؤسسات العمومية خلال الندوات و الاجتماعات الوطنية الاقتصادية .

وتستلزم هذه الإجراءات ضرورة منح المزيد من الاستقلالية للمؤسسات الاقتصادية قصد تحسين فعاليتها على مستوى النمو الخاص بها .

وأما فيما يخص المزايا التي تعود على المؤسسات الاقتصادية العمومية من خلال منحها استقلاليتها يمكن تلخيص هذه المزايا في النقاط التالية :

– " خلق أو إنشاء الشخصية المعنوية للمؤسسة وشخصية المقاول ، المنعدمة من التسيير المركزي .

– تنظيم المجمعات الوطنية مما سمح للدولة من أن تلعب دورا كاملا كسلطة عمومية قوية و عادلة " [2].

– تقديم أداء أكثر فعالية من طرف المؤسسة و هذا لارتباطها المباشر أو الغير المباشر بالإدارة

[1] **Mustapha MEKIDECHE** op cit.P36

[2] Ibid.: page: 36.

- تصبح المؤسسة ذا شخصية معنوية تاجره متميزة عن الدولة.
- تصبح المؤسسة الاقتصادية العمومية سيدة و محددة لمستقبلها و صيانتها و شيئا فشيئا تطورها.
- تصبح المؤسسة هي المسؤول الوحيد في إصدار القرارات فيما يخص تسييرها الحالي أو المستقبلي.

**الفرع الرابع : دور الدولة في ظل الإصلاحات الاقتصادية :**

ستنسحب الدولة في الأمد القصير من مجمل الأنشطة الاقتصادية باستثناء القطاعات ذات المصلحة العمومية القصوى ( الطاقة ، الماء ، النقل العمومي ، المواصلات السلكية و اللاسلكية )، وعليه ففي ظل تطبيق الإصلاحات الاقتصادية يجب على الدولة أن تسهر على التوفير العادل للمعدات و الخدمات ، وإن واجب الدولة هذا حتى وإن كان مستحبا فإنه قد يبقى محض أمنية في سباق الذرات و القلة لوسائل الإنتاج .

وأما فيما يخص المؤسسات العمومية أو الخاصة القائمة بعد الإصلاحات ، فيجب على الدولة أن تكون سياسات تحضيرية و أن ترتكز على الإطار الاقتصادي الموسع و محيطه .

" وستجتهد الدولة كذلك حضورها بصورة انتقالية في المؤسسات أو في قطاعات النشاط المتسمة بغياب الرأس المال الخاص إلى أن يكون في مقدوره إثبات ذاته، و المساعدة في بروز فئات اجتماعية كطرق رئيسية في الإصلاحات الاقتصادية ".

وبالرغم من أن الدولة تقوم بالانسحاب التدريجي من دائرة الإنتاج تبقى ملتزمة بدورها كضابط للأمور وأحسن ضامن لسير آليات اقتصاد السوق، وذلك بتسييرها عملية تكامل الاقتصاد الوطني في تدفق مبادلات السوق العالمية من خلال توازن أفضل لأدوار القطاعين العمومي الخاص وطنيا و أجنبيا " [1].

. و عليه فقد انسحبت الدولة من جميع النشاطات الاقتصادية ذات الطابع التنافسي لفائدة القطاع الخاص كمالك أو مسير لتبقى فقط محافظة على ممارسة ثلاث و وظائف هي:

-وظيفة المنظم:الذي يسهر على وضع الشروط القانونية والتنظيمية التي تسمح للاقتصاد الوطني أن ينشط بانسجام وتحت ضرورة احترامها.

-وظيفة الحامي:للمواطن في سعيه كمستهلك للحصول على السلع و الخدمات حتى لا يقع فريسة الاستغلال الجشع لرأس المال.

-وظيفة المنشط:لتنمية عن طريق تطبيق سياسات مالية و نقدية موافقة.

[1] مشروع أمر يتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية ، قدمته : وزارة عادة الهيكلة الصناعية و المساهمة CNES. مارس 1995 : ص : 04 .

## المبحث الثاني: وضعية الموارد المائية في الجزائر .

تقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الإفريقية ، بين خطي طول 9° غرب غرينتش و 12° شرقه ، و بين دائرتي عرض 19° و 37° شمالا . تطل على البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 1200 كلم .

يمتد التراب الوطني على مساحة تقدر بـــ 2.381.741 كلم$^2$ ، يمثل 8% من تراب القارة الإفريقية ، غير أنه يجب التأكيد على أن 87% من هذه المساحة منطقة جرداء لا تكاد تعرف المطر[1] .

إن هذا الامتداد الشاسع للتراب الوطني من البحر الأبيض المتوسط إلى الصحراء ، و بالتالي من المجال المتوسطي إلى المجال الجاف قد أدى إلى تباين طبيعي واضح بين شمال و وسط و جنوب البلاد ، و يتجلى ذلك في كمية الأمطار المتساقطة ، و الرطوبة ، و المعدلات الحرارية و التباين الشديد للموارد المائية من حيث التوزع المكاني و الزماني . و تغطي مصادر المياه في المنطقة الساحلية و الأطلس التلي أغلب المياه السطحية المتاحة في الجزائر ، بينما لا تكاد المناطق الصحراوية تعرف سيلانا سطحيا ، إلا أنها تمتاز بمواردها الجوفية الهامة غير المتجددة .

### المطلب الأول : الجغرافية الطبيعية و مصادر المياه في الجزائر .

بفعل الموقع الجغرافي للجزائر و الخصائص الطبيعية لتضاريسها ، يتعرض التراب الجزائري لتأثيرات مناخية مختلفة و متنوعة تؤثر على توزيع السكان و أنماط حياتهم و نشاطاتهم ، و على توزيع كميات الأمطار المتساقطة على أجزائه المختلفة و التي تلعب دورا مهما في توفير الموارد المائية السطحية و الجوفية .

[1] – وزارة التجهيز و التهيئة العمرانية (1995) **الجزائر غدا : وضعية التراب الوطني ، استرجاع التراب الوطني** " ، بن عكنون ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، ص 15.

**الفرع الاول- الجغرافية الطبيعية للجزائر :**

تقسم الجزائر إقليميا* من الشمال إلى الجنوب إلى ثلاثة أقاليم كبرى تبدي بدورها فروقا داخلية متنوعة ، حيث أنها مختلفة من حيث الملامح التضاريسية ، و التركيب الجيولوجي ، و المناخ و الانتشار السكاني ، و التركيز الاقتصادي[1] .

- **الإقليم الشمالي ( المنطقة التلية ) :** يغطي هذا الإقليم 4% من التراب الوطني ، يمتد من البحر الأبيض المتوسط إلى سلسلة الأطلس التلي جنوبا .

- **إقليم الهضاب العليا :** يغطي هذا الإقليم 9% من التراب الوطني ، أي ضعف المنطقة التلية ، يمتد هذا الإقليم بين السلسلة الأطلسية التلية و السلسلة الأطلسية الصحراوية .

- **الإقليم الصحراوي :** يمتد هذا الإقليم من السفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي إلى أقصى الحدود السياسية الجنوبية ، يتميز بسعته الفائقة و تغطيته 87% من التراب الوطني ، أي أكثر من 2 مليون كلم$^2$ .

**اولا- تضاريس الجزائر :**

تنفرد الأقاليم الجزائرية الثلاثة بتضاريس و مورفولوجيا خاصة عن طريق الانقسام بالعرض الذي تحدثه السلسلة الجبلية التلية المحاذية للساحل ، و سلسلة الأطلس التي تحد الهضاب العليا من الجنوب و تبدي المناطق أو المساحات المكونة للأقاليم اختلافا من حيث الملامح التضاريسية بحيث نجد أن لكل مساحة تضاريس خاصة نوضحها فيما يلي[2] :

---

-* بالنسبة للجغرافيين ، الإقليم هو مساحة من الأرض ، تتميز عن المساحات المجاورة لها بمجموعها من الخصائص الطبيعية ( تضاريسية ، مناخية ) ، و خصائص اقتصادية ( زراعية ، صناعية ، تجارية ) ، و خصائص بشرية ( الكثافة و توزيع السكان ... الخ ) .

[1] وزارة التجهيز و التهيئة العمرانية (2005) : **الجزائر غدا : وضعية التراب الوطني ، استرجاع التراب الوطني** " ،مرجع سابق ذكره،ص19

[2] - محمد الهادي لعروق (1998) **أطلس الجزائر و العالم** ، ، عين مليلة ، الجزائر ، دار الهدى ، ص 12 .

**1- الساحل :** و هو شريط محدود ، يتكون من شواطئ صخرية صلبة ، حيث تطل الجبال مباشرة على البحر لتعطي الصفة الصخرية التي ساعدت على ظهور الخلجان و الموانئ ، مثل : وهران ، أرزيو ، الجزائر، بجاية ، سكيكدة و عنابة ، و إلى جانبها رؤوس صخرية ممتدة داخل البحر ، مثل رؤوس ملوية و كربون .

**2- الأطلس التلي :** و يمتد على شكل مجموعة من السلاسل الجبلية الإلتوائية الحديثة التكوين ، و هي امتداد طبيعي لجبال الريف المغربية إلى جبال سوق أهراس شرقا . و تتميز جبال التل بقممها الحادة و انحدارها الشديد ، و يبلغ أقصى ارتفاع لها في جبال جرجرة عند قمة لالة خديجة (2308 متر) .

تمثل هذه السلسلة حاجزا يقلل من التأثيرات البحرية المتجهة نحو المناطق الداخلية ، يتخلل هذه السلسلة التلية سهولا ساحلية ضيقة منخفضة ( سهل وهران ، متيجة ، عنابة ) ، تخترقها أودية يصب معظمها بسرعة إلى البحر ، و سهولا داخلية أكثر اتساعا و أشد ارتفاعا بعيدة عن الساحل ، و هي أقرب إلى الهضاب العليا منها إلى السهول ، كما أنها متقطعة و محصورة بين الجبال ، و أشهر هذه السهول : ( سهل تلمسان ، بلعباس ، السرسو أو تيارت ، سهل عين بسام بالبويرة و سهل قسنطينة ) .

**3- الهضاب العليا :** إقليم الهضاب العليا عبارة عن سهول عالية يتراوح علوها ما بين 900 و 1000 متر ، و هي أكثر ارتفاعا في الشرق ، حيث تأخذ أحيانا طابع الجبل ، و بها العديد من المنخفضات ، أهمها : سطيف ، عين البيضاء و تبسة ، و الأحواض المغلقة ذات التصريف الداخلي حيث تنتشر الشطوط* و أهمها الشط الشرقي ، و شط الحضنة .

**4- الأطلس الصحراوي :** و هو عبارة عن منظومة جبلية طولها 700 كلم ، من فجيج غربا حتى إقليم الزاب شرقا ، باتجاه جنوب غرب ، و تمثل بارتفاعها و موقعها حدا طبيعيا بين الشمال و الجنوب و حاجزا في وجه رمال الصحراء ، و تضم هذه المنظومة الجبلية مرتفعات عديدة شبه

* - الشط عبارة عن بحيرة ضحلة مالحة .

متوازية تتخللها فتحات و دروب ، تسلكها الأودية المنحدرة نحو الصحراء . و أهم تشكيلاتها : جبال القصور و بها قمـــة سيدي عيسى (2238 متر) ، و جبال الأوراس حيث قمـــة الشلية ( 2380 متر) ، و جبال عمور و أولاد نايل و الحضنة .

**5- الصحراء :** و هي إقليم شاسع يتميز باستوائه و قلة ارتفاعه في معظم المناطق ، و من أهم مظاهر الصحراء التضاريسية أنها تتكون من[1] :

- **الحمادة :** و هي هضبة صخرية أي مساحة كبيرة للحجارة الضخمة .

- **العروق :** و هي كثبان رملية شاسعة و يطلق عليها السهول الرملية ، و تمثل خمس (1\5) الصحراء .

- **الرق :** و هو عبارة عن مساحة واسعة تغطيتها الرمال الخشنة و الحصى .

- **الكتل الجبلية :** و هي ذات تكوين بركاني ( كالهقار و التاسيلي ) .

- **السبخات** أو الأحواض المغلقة التي تنمو حولها النباتات .

و تعمل هذه البيئة من التضاريس بما فيها الوضعية على مستوى خطوط العرض على طبع و تحديد الخصائص المناخية الذي تبرزه كل مجموعة حسب خصوصيتها .

**ثانيا- التأثيرات المناخية :**

يعد تقلب الطقس في الجزائر قيد يجب أخذه بعين الاعتبار في كل عمل يتم التفكير فيه في مجال الري ، و بما أن تساقطات الأمطار تعد من أحد المركبات المناخية الأساسية للإنتاج الفلاحي و مياه الشرب ، فإن تأثيرها السلبي على هذا الإنتاج يكون أكيدا عندما تكون كمية الأمطار المتساقطة غير كافية و غير منتظمة . فهي في الجزائر عائق للتوسع الفلاحي و تلبية الحاجيات الأساسية للمواطن من

[1] - دليل الجزائر الاقتصادي و الاجتماعي **(1989)** " **الدليل الاقتصادي و الاجتماعي** الجزائر ، المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار ، ص 13 .

الماء بصفة منتظمة في بعض المناطق من الوطن . و في حقيقة الأمر ، تتميز الأمطار في بلادنا بعدم انتظامها في المكان و الزمان .

**-1- عدم انتظام الأمطار في المكان :**

تتميز الأمطار في بلادنا بالتباين الشديد في توزيعها الجغرافي ، فإذا كانت الأمطار تتهاطل بغزارة في السهول الساحلية و قد تفوق (2000 ملم / سنة)[1] فوق المرتفعات الجبلية الشمالية ، فإنها عكس ذلك في جنوب الأطلس الصحراوي حيث نجد المعدل السنوي أقل من (100 ملم / سنة) . و بما أن التباين في تساقط كمية الأمطار بين الشمال و الجنوب ، الشرق و الغرب كبير جدا فإنه يمكن من خلاله أن نميز بين ستة (06) مناطق مختلفة من حيث كمية الأمطار المتساقطة[2] :

- **جنوب الأطلس الصحراوي :** الأمطار في هذه المنطقة نادرة جدا ، و مستواها بصفة عامة أقل من 100 ملم / سنة .

- **السهوب :** تتسم هذه المنطقة بالتأثيرات الصحراوية الكبيرة ، و حتى إن و جدت الأمطار في هذه المنطقة فهي نادرة جدا و لا تتجاوز 350 ملم في أحسن سنة .

- **الهضاب العليا :** تتكون من مناطق السرسو ، سهول سطيف العليا ، الأوراس و منطقة تبسة . عدم انتظام الأمطار في هذه المنطقة واضح جدا فهي تتراوح بين 100 - 800 ملم / سنة ، و هذا ما يعطي معدل سنوي يقدر بـــ 450 ملم / سنة .

- **السهول التلية :** تتكون من مناطق سيدي بلعباس و الجنوب القسنطيني ، تتلقى هذه المنطقة كمية من الأمطار تتراوح بين 450 إلى 550 ملم / سنة .

[1] - Rapport National(1992) : **" Conférence Mondiale Sur L'Environnement Et Le Développement** , Rouiba , Algérie : ANEP , Juin , p 24 .
[2] - Toulait Hocine **(1988):L'Agriculture Algérienne : Les Causes De L'Echec**, Ben Aknoun , Alger : Office Des Publications – OPU , p 166 .

- **شبه الساحل :** نصنف في هذه المنطقة مناطق التل ، القبائل الكبرى ، الشمال القسنطيني ، و منطقة قالمة .

- **السهول الساحلية :** و هي سهول تطل على البحر تتميز بأمطار مهمة .

و بصفة عامة فإن المعدلات السنوية لتساقط الأمطار في الجزائر تتغير من الشمال إلى الجنوب و من الشرق إلى الغرب حسب الجدول التالي :

**الجدول رقم (3-16) : المعدلات السنوية لتساقط الأمطار في الجزائر .**

**الوحدة : (ملم)**

| المناطق | المناطق الفرعية | | |
|---|---|---|---|
| | الشرق | الوسط | الغرب |
| **الساحل** | 900 | 700 | 400 |
| **الأطلس التلي** | 1600 - 800 | 1000 - 700 | 600 |
| **السهول العليا** | 400 | 250 | 250 |

**المصدر :**

**Abdelaziz Salem**, (2002) : « Pour Une Gestion Intégrée De L'Eau Au Littoral En Algérie » , Géographie et aménagement : Bulletin de l'association de géographie et d'aménagement du territoire ( fascicule N°10 , université d'Oran , Es - Sénia , Algérie , Septembre, p19 .

يتبين لنا من الجدول أن توزيع معدلات التساقط السنوي في الجزائر تتغير في اتجاهين تنازليين من الشمال إلى الجنوب و من الشرق إلى الغرب .

ا- **من الشمال إلى الجنوب :** يتلقى الأطلس التلي كمية من الأمطار تتراوح بين(600 إلى 1600 ملم / سنة) و قد تفوق (2000 ملم / سنة) فوق المرتفعات الجبلية الشمالية . أما الهضاب العليا

فيتراوح المعدل السنوي للأمطار ما بين(250 – 400 ملم / سنة) ، و يقل عن (100 ملم / سنة) في جنوب الأطلس الصحراوي .

و يرجع هذا إلى أن التيارات الهوائية الغربية المحملة بالرطوبة تصطدم عند هبوبها على شمال إفريقيا بسلسلة الأطلس التلي ، فترتفع و يحدث التكاثف و تسقط الأمطار التضاريسية على الجبال الساحلية و تصل هذه الرياح إلى الهضاب العليا بعد أن تكون قد أفرغت شحنتها و ليس بها إلا كمية ضئيلة من بخار الماء ، و يتواصل تناقص معدلات التساقط ابتداء من السفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي و هي تقل عن (100 ملم / سنة) في الصحراء ، لأن الرياح الشمالية الغربية المحملة بالرطوبة تصل إلى الصحراء و هي جافة تقريبا .

**ب- من الشرق إلى الغرب** : يعتبر تناقص الأمطار من الشرق إلى الغرب من أهم خصائص المناخ الجزائري ، و يمكن تفسير هذا التناقص بوجود الحواجز الجبلية في كل من المغرب الأقصى ( جبال الريف ) و اسبانيا التي تعترض الرياح المحملة ببخار الماء فلا يصل إلى غرب الجزائر إلا القليل ، كما أن ارتفاع الجزائر الشرقية يفوق ارتفاع الجزائر الغربية .

و هكذا يتضح دور العامل التضاريسي في التأثير على كمية التساقط في أن المناطق المواجهة للرياح الممطرة تتلقى كمية أكبر مما تتلقاه المناطق الواقعة في ظل المطر كما هو مبين في الجدول التالي :

**الجدول رقم (3-17) : كمية الأمطار المسجلة خلال السبعة (07) أشهر من السنة الهيدرولوجية ( سبتمبر 1998 إلى مارس 1999 ) .**

**الوحدة : (ملم)**

| المناطق | المحطات | كمية المطار المجمعة في أفريل 1999 |
|---|---|---|
| الغرب | تلمسان<br>وهران<br>معسكر<br>تيارت | 484,9<br>284,6<br>211,7<br>399,9 |
| الوسط | الجزائر | 664,3 |
| الشرق | قسنطينة<br>عنابة | 503,6<br>588,3 |
| الجنوب | بشار | 47,1 |

**المصدر :**

Ministère De L'Equipement Et De L'Aménagement Du Territoire , « Rapport Sur La Situation Hydraulique Du Pays à Fin Avril 1999 » , 1999 , p 2 .

يتبين لنا من الجدول (3-17) أن المناطق الغربية الواقعة في ظل المطر ( وجود حواجز طبيعية ) خاصة وهران و معسكر تتلقيان كمية من الأمطار أقل بكثير من المناطق الوسطى و الشرقية الساحلية المواجهتان للمطر ( عدم و جود الحواجز الطبيعية ) .

أما منطقة بشار الواقعة في جنوب الوطن ( الصحراء ) فتتلقى أقل كمية من الأمطار 47,1 ملم ، أي أقل من 100 ملم ، و هذا راجع إلى وجود حاجزين طبيعيين يمنعان تقدم الأمطار إلى هذه المنطقة (سلسلة جبال التل الشمالية و سلسلة جبال الأطلس الصحراوية) .

**2I- عدم انتظام الأمطار في الزمن :**

السمة الثانية لما تتميز بها الأمطار في بلادنا هو عدم انتظامها في الزمن والفترة الطويلة من الجفاف . و تجدر الإشارة في هذا الموضوع ، إلى أن الدراسات التي قامت بها الوكالة الوطنية للموارد المائية

( ANRH ) سنة 1993 ، تبين أن كمية الأمطار في بلادنا قد انخفضت في المتوسط خلال المدة ( 1962- 1992 ) بنسبة حوالي ( 20% )[1] مقارنة بمعدل خمسين سنة السابقة .

و فيما يخص منسوب المياه المسجلة بين مختلف السنوات فإن الوضعية تبدو كما يلي :

**الجدول رقم (3-18)**

**منسوبات المياه المتوسطة المسجلة في بعض السدود الموجهة للتموين بالمياه الصالحة للشرب .**

**الوحدة : ( مليون م$^3$ )**

| الولاية | السد | الواد | منسوبات المياه المتوسطة المسجلة بين مختلف السنوات | منسوبات المياه المتوسطة المسجلة بين 1992/1980 |
|---|---|---|---|---|
| **تلمسان** | مفروش | مفروش | 14,4 ( 1943 – 1991 ) | 8,4 |
| **تلمسان** | بني بهدل | تافنة | 66,5 ( 1925 – 1992 ) | 28,3 |
| **عين الدفلة** | غريب | شلف | 144,9 ( 1937 – 1992 ) | 81,6 |
| **تيارت** | بخدة | مينا | 56,8 ( 1937 – 1992 ) | 31,2 |
| **الطارف** | شفية | بوناموسة | 135,6 ( 1966 – 1992 ) | 123,6 |

**المصدر :**

**Ministère De L'Equipement Et De L'Aménagement Du Territoire(1995)** : Eléments De Réflexion Pour Une Nouvelle Politique De L'Eau » , 28 – 29 et 30 Janvier 1995 , p 16 .

و إضافة إلى الفترة الطويلة من الجفاف التي تميز بلادنا ، فإننا نجد التقلبات المفاجئة التي تطرأ على الطقس مسببة الفيضانات .

[1] - Ministère De L'Equipement Et De L'Aménagement Du Territoire(1993) : **Le Secteur De L'Equipement : Point De Situation »** , Novembre 1993 , p 14.

فواد مثل الشلف يشهد فيضانه تقلبات مفاجئة تتراوح ما بين 1 إلى 2000 متر في الثانية[1] ، و هو بذلك يسبب انجرافا هاما .

**الفرع الثاني– مصادر المياه في الجزائر :**

تندرج مصادر المياه في الجزائر تحت فئتين هما : الموارد التقليدية و الموارد غير التقليدية . و فيما يلي استعراض لهذه الموارد من حيث حجمها و توزيعها .

**اولا– الموارد التقليدية :**

تتمثل مصادر المياه التقليدية في الجزائر في الأمطار و المياه السطحية و الجوفية .

**1– الأمطار :** قدر المؤتمر الجيولوجي الذي أنعقد سنة 1952 بالجزائر العاصمة متوسط التساقط السنوي للأمطار بحوالي (65 مليار م$^3$)[2] . لكن تطور الأبحاث في الهيدرولوجيا و تضاعف المحطات الموزعة عبر التراب الوطني سمحت للوزارة المختصة في الجزائر من الحصول على تقديرات جديدة . و حسب هذه التقديرات فإن الجزائر تسجل متوسط تساقط سنوي يقدر بحوالي (100 مليار م$^3$ / سنة) ، يتبخر منه 85% (أي ما يعادل 85 مليار م$^3$ / سنة من الأمطار المتساقطة تعود إلى طبقات الجو بالتبخر و يستحيل إعادتها) ، أما (15 مليار م$^3$) المتبقية فتنقسم بين المياه الجارية السطحية و تقدر بحوالي (12,4 مليار م$^3$ / سنة) ، و بين المياه المتجددة التي تتسرب في التربة و المقدرة بـــ ( 2,6 مليار م$^3$ / سنة)[3] ، منها (2 مليار م$^3$) موجود في شمال البلاد ، و (0,6 مليار م$^3$) موجودة في الجنوب .

[1] – **أحمد هني** ، " اقتصاد الجزائر المستقلة " مرجع سبق ذكره ، ص 6 .

[2] - **Mustapha Bouziani**(2000): L'eau : de la pénurie aux maladies » ( Algérie : Editions Ibn- Khaldoun , Septembre , p189.

[3] - **Ministère De L'Equipement Et De L'Aménagement Du Territoire** , « LE SECTEUR DE L'Equipement : Point De Situation » , op.cit , p 25 .

أما الموارد الحقيقية في البلاد من المياه فإنها تقدر من حيث الإمكانات أو الطاقات المائية بـــ (19,4 مليار م$^3$ / سنة) ، موزعة حسب المناطق و نمط المورد على النحو الذي يبينه الجدول التالي:

**الجدول رقم(3-19) : الموارد المائية الحقيقية الكامنة في الجزائر .**

**الوحدة : ( مليار م$^3$ )**

| نمط المورد | المـــــــناطـــــق | | | |
|---|---|---|---|---|
| | المنطقة التلية | سهول عليا | الجنوب | مجموع الجزائر |
| (A)- سيلان المياه السطحية | 11,1 | 0,7 | 0,6 | 12,4 |
| (B)- الطبقات الجوفية | 02 | | 05(*) | 07 |
| المجموع | 13,8 | | 5,6 | 19,4 |

(*) – الحجم السنوي من المياه القابل للاستغلال .

**المصدر متعدد :**

**(A)** - Rapport National(1992) : **Conférence Mondiale Sur L'Environnement Et Le Développement** », ( Rouiba , Algérie : ANEP , Juin, p 25 .

**(B) -** Ministère De L'Equipement Et De L'Aménagement Du Territoire(1993) : **Le Secteur De L'Equipement : Point De Situation** », Novembre , p 15 .

يبين الجدول رقم (3-19) سوء توزيع القدرات المائية على حساب الهضاب العليا القليلة الأمطار ( سيلان على السطح = 0,7 مليار م$^3$ / سنة ) . أما فيما يخص الصحراء التي لا تكاد تعرف سيلانا سطحيا للمياه فهي تمتاز بمواردها الجوفية الهامة التي تقدر بـــ (5 مليار م$^3$ / سنة) قليلة الاستغلال حاليا ، عكس المياه الجوفية في الشمال التي تعرف حاليا استغلالا شبه كلي .

**2- المياه السطحية :**

تقدر الموارد المحتملة من المياه السطحية ( سيلان المياه ) بـــ (12,4 مليار م$^3$) ، موزعة على 03 أحواض[1] :

- أحواض الشمال ( المنطقة الساحلية و الأطلس التلي ) = 11,1 مليار م$^3$ .

- الأحواض المغلقة في الهضاب العليا = 0,7 مليار م$^3$ .

- أحواض السفح الجنوبي من الأطلس الصحراوي = 0,6 مليار م$^3$ .

و تتمثل الإمكانيات المائية السطحية القابلة للتعبئة في التدفقات المائية الآتية من الأودية التالية[2] :

- واديان (02) يجلبان أكثر من (1000 مليون م$^3$ / سنة) ، و هما : واد الشلف و كبير رمل اللذان يجلبان في المتوسط (2268 مليون م$^3$ / سنة) .

- خمسة (05) أودية تجلب بين (500 إلى 1000 مليون م$^3$ / سنة) ، و هي : سيباو ، سيبوس ، الصومام ، كبير و يسر و التي تجلب في المتوسط (3410 مليون م$^3$ / سنة) .

- إحدى عشر (11) واد تجلب بين (100 إلى 500 مليون م$^3$ / سنة) ، و هي : جنجن ، تافنة ، سيدي خليفة ، كبيرغرب ، الحراش ، مزافران ، أقريون ، مكتا ، غبلي ، درعاس و كيسير و التي تجلب في المتوسط (2530 مليون م$^3$ / سنة) .

- ستة عشر (16) واد تجلب بين (30 إلى 100 مليون م$^3$ / سنة) ، و هي : داموس ، صفصاف ، واد العرب ، قصب ، حميز ، مسلمون ، بودواو ، أسيف نتايدا ، واد الحي ، واد العبيد ، إيحريسن ، سكاك ، عال الله ، شمونة و الحي و التي تجلب في المتوسط (718 مليون م$^3$ / سنة) .

- الأودية الباقية تجلب في المتوسط (3502 م$^3$ / سنة) .

و يبين الجدول رقم (3-20) التدفقات المائية في المناطق الأربعة من شمال الجزائر .

---

[1] - Ministère De L'Equipement Et De L'Aménagement Du Territoire(1995): **Conférence Nationale Sur La Nouvelle Politique De L'Eau »** ( Actes de la conférence nationale , AGEP , Janvier , p 75 .

[2] - **Boualem Remini(20005)** La Problématique De L'Eau En Algérie » ( Blida , Algérie : Imprimerie Madani , p 16 .

**الجدول رقم (3-20) : التدفقات المائية في المناطق الأربعة من شمال الجزائر .**

| | منطقة وهران الشط الشرقي | منطقة الشلف زهرز | منطقة الجزائر الصومام – الحضنة | منطقة قسنطينة سيبوس– ملاق | مجموع الجزائر الشمالية |
|---|---|---|---|---|---|
| المساحة ( كلم$^2$ ) | 76.000 | 56.200 | 50.000 | 43.000 | 225.200 |
| كمية الأمطار المتساقطة ( مليار م$^3$ / سنة ) | 24,5 | 23,5 | 21 | 26 | 95 |
| متوسط التدفقات السنوية ( مليون م$^3$ / سنة ) | 958 | 1974 | 4300 | 5595 | 12827 |

**المصدر :**

**Boualem Remini(2005)** : La Problématique De L'Eau En Algérie » ( Blida , Algérie : Imprimerie Madani , , p 15 .

كما هو مبين في الجدول فإن توزيع المياه السطحية هو الآخر غير متوازن ، و هذا نتيجة ارتباط كمية المياه الجارية في الجزائر بحجم التساقطات المطرية ، فالحجم الأكبر من هذا السيلان يتم في شرق و وسط المنطقة التلية ، في حين أن المنطقة الوهرانية و الشلف أين توجد السهول الرئيسية و التربة الخصبة تستقبل أقل حجم (2933 مليون م$^3$ / سنة) ، أي 22,86% من حجم المياه السائلة في المنطقة التلية .

و هكذا فإن النتيجة المباشرة لما تتسم به بلادنا من نقص في منسوب تساقط الأمطار هي أن حوالي 90% من المياه السطحية تتجمع في الأحواض الشمالية المعروفة بتبعيتها للبحر الأبيض المتوسط ، لأن مياهها بحكم تكوين المنطقة الطوبوغرافي تسير في اتجاه البحر و تصب بسرعة فيه .

أما الأحواض المغلقة في الهضاب العليا ( 76.000 كلم$^2$ ) و أحواض السفح الجنوبي من الأطلس الصحراوي ( 67.000 كلم$^2$ ) فإنها لا تجر إلا نسبة 10% من مياهها السائلة السطحية[1] .

و نلفت الانتباه إلى أن القدرات المائية للبلد لا تستجيب للمستويات التقنية الراهنة خاصة فيما يتعلق بحجز المياه الذي ننشده ، و يتعلق هذا المشكل على وجه الخصوص بالمياه السطحية التي يصعب حجز أكثر من نصفها نظرا للصعوبات الطبيعية (صعوبة تضاريس بلادنا و طوبوغرافيتها و جيولوجيتها) ، و صعوبات اقتصادية (ارتفاع كلفة انجاز السدود) .

و هكذا تتجلى لنا الصعوبات التي تواجهها بلادنا فيما يتعلق بحجز المياه السطحية ، حيث لا نستطيع في واقع الأمر حسب طاقات السدود المقامة و المتوقع انجازها استرجاع و تخزين إلا (5,7 مليار م$^3$) فقط ، اللهم إلا إذا حدث أمر خارق في ميدان التكنولوجيا يسمح بانجاز الأشغال بكلفة قليلة أو إجراءات اقتصادية لمعالجة مياه البحر .

**3- المياه الجوفية :**

تعتبر المياه الجوفية في الجزائر مصدرا أساسيا للتموين بالمياه الصالحة للشرب . و تقدر الموارد الكلية من المياه الجوفية الممكن استغلالها في الوطن بـــ (07 ملايير م$^3$ / سنة) ، و هي موزعة بشكل غير متوازن بحيث[2] :

---

[1] – **وزارة التجهيز و التهيئة العمرانية** ، " الجزائر غدا : وضعية التراب الوطني ، استرجاع التراب الوطني " ، مرجع سبق ذكره ، ص 16 .

[2] – Ministère De L'Equipement Et De L'Aménagement Du Territoire , « **Le Secteur De L'Equipement : Point De Situation** » , op.cit , p 15 .

* (02 مليار م$^3$ / سنة) ، أي ما يعادل ( 28,57% من المياه الجوفية ) موجودة في شمال البلاد أين يعيش أكثر من 70% من السكان .

* (05 ملايير م$^3$/ سنة) ، أي ما يعادل( 71,43% من المياه الجوفية ) موجودة في جنوب البلاد .

**3-1- المياه الجوفية في الشمال :**

تقدر الموارد من المياه الجوفية الممكن استغلالها في شمال البلاد بـــ 02 مليار م$^3$ / سنة . و يتم حاليا استغلال أكثر من 90% من المياه الجوفية الموجودة في الجزائر[1] ، أي ما يعادل ( 1,8 مليارم$^3$ من المياه المجددة سنويا عن طريق الأمطار المتساقطة ) و الكثير من الأحواض المائية الجوفية تستغل بشكل عشوائي و مفرط و المتجاوز لحدود الأمان في بعض الأماكن ، الأمر الذي قد يؤدي إلى تدهور نوعية المياه فضلا عن تناقص كميتها . و يتمركز الحجم المهم من هذه الموارد الجوفية ( ما يعادل 75% ) في الطبقات الجوفية الكبرى كالمتيجة ، الحضنة ، الصومام ، سهل عنابة ، الهضاب العليا السطايفية[2] .

**3-2- المياه الجوفية في الجنوب :**

فيما يخص الصحراء التي لا تكاد تعرف سيلانا سطحيا ، فهي تمتاز بمواردها الجوفية الهامة التي تشكلت عبر آلاف السنين ، و هي بعيدة جدا عن سطح الأرض حيث يصل عمقها إلى (2000 متر) ، ماعدا أدرار (200 إلى 300 متر)[3] .

و توجد في المنطقة الصحراوية طبقات مائية عميقة منها طبقتان تمتدان إلى التراب الليبي[4] :

---

[1] - Boualem Remini , op.cit , p 19 .

[2] - Ministère De L'Equipement Et De L'Aménagement Du Territoire , « **Conférence Nationale Sur La Nouvelle Politique De L'Eau** » , op.cit , p 75 .

[3] – جريدة المجاهد ، أسبوعية جزائرية ، العدد 2036 من 09 إلى 16 أوت 1999 ، ص 14 .

[4] – وزارة التجهيز و التهيئة العمرانية ، " الجزائر غدا : وضعية التراب الوطني ، استرجاع التراب الوطني " ، مرجع سبق ذكره 203 – 204 .

- الطبقة المائية للكريتاسي العلوي ( Crétacé Supérieur cenomano turonien ) : تحمل مياه هذه الطبقة نسبة من الملح ( 4,4 غ/ ل في حمادة الحمراء ) .

- الطبقة المائية كامبرو أوردوفيسيان ( Cambro Ordovicien ) : تمتد إلى الحوض الليبي أم رزوق ، و هي طبقة قد يكون استغلالها باهظا من حيث الكلفة ( عمق بعيد لاسيما و أن نوعية الماء غير جيدة ) .

- الطبقة المائية الألبية ( Crétacé – inférieur ) : التي تمتد أيضا إلى ليبيا و تمثل الطبقة المائية المهمة .

و في الجنوب دائما نجد الخزان المائي الصحراوي الذي يمتد على مساحة تفوق مليون كلم$^2$ تشترك فيه الجزائر ، تونس و ليبيا ، و هو خزان تكون منذ أكثر من 10.000 سنة عندما كانت المنطقة خاضعة لمناخ رطب ، و يحتوي على كمية من المياه غير المتجددة تقدر بـــ (31.000 مليار م$^3$)[1] ، و هذا ما يعطي منسوبا اعتباريا متواصلا يقدر بـــ (10 ملايير م$^3$ / سنة) لمدة 3100 سنة . إلا أن الهيدرولوجيين يدعون إلى توخي الحذر و يؤكدون أن الزيادة المفرطة و العشوائية في حفر الآبار يؤدي إلى ارتفاع الملوحة ، و بالتالي فإن دراسات هذا الخزان تبين بعد استعراض مختلف الإمكانيات أنه لا يمكن استخراج و استغلال أكثر من (05 ملايير م$^3$) .

و هكذا فإن توفر المياه في هذه المنطقة لا يعني و فرتها لأن حشدها محدود بفعل العوامل التالية :

- كلفة الوصول إلى الأعماق ( تكلفة مرتفعة ) .

- جودة المياه ( نسبة عالية من الملوحة ) .

[1] - Fabienne Lemarchand(2008) : **Les Nappes Fossiles Du Sahara** », In La Recherche , **« L'eau : Réserves , sécheresse , dessalement , Nitrates , climat , Agronomie , glaciers »** ( Revue N° 421 , Paris , France : Société D'Editions Scientifiques , Juillet , Août , p 60 .

- ارتفاع حرارة المياه إلى 60° مئوية .

- ضعف قابلية تجديد المياه .

انظر الملحق رقم (1) المياه الجوفية في الشمال و الجنوب .

إن بلادنا اليوم لا تستغل من هذه الثروة المائية الهائلة سوى (1,7 مليار متر مكعب سنويا)[1] للري و الشرب بالنسبة لسكان الجنوب ، و يمكن استغلال خمسة (05) ملايير متر مكعب سنويا[2] إذا كان هناك مستثمرون فلاحيون يرغبون في استصلاح أراضي الجنوب ، لكن نقلها إلى الشمال (من و جهة نظر مسؤولي قطاع المياه) سيكلف الدولة أموالا باهظة و لن يتم ذلك إلا كحل أخير لا مفر منه و يفضل عليه تحلية مياه البحر .

و على هذا المستوى من التحليل فإنه يمكن ملاحظة أن الموارد المائية الممكن حشدها و تعبئتها في الجزائر لا تتجاوز 12,7 مليار م$^3$ سنويا ( 5,7 مليار م$^3$ من المياه السطحية يمكن حشدها عن طريق السدود المقامة و المتوقع انجازها ، و 02 مليار م$^3$ من المياه الجوفية يمكن استغلالها و حشدها في الشمال و 05 مليار م$^3$ من المياه الجوفية يمكن استغلالها و حشدها في الجنوب) ، و هي كمية تسمح بالحصول على حجم سنوي من المياه يقدر بـــ (361,82 م$^3$ لكل مواطن)* في جميع الاستعمالات ( المنزلي ، الزراعي و الصناعي ) . و هذا الرقم يعتبر مؤشر يدل على وجود نقص شديد في المياه

[1] - Lakhdar Zella(2007) : **L'Eau : Pénurie Ou Incurie »** , ( Ben Aknoun , Alger : Office Des Publications Universitaires -OPU - , p 113 .

[2] - Guemraoui M et Chabaca M.N(2005) : **Gestion Des Grands Périmètres D'Irrigation : L'Expérience Algérienne »** , Actes Du Séminaire Euro – Méditerranéen , « **Les Instruments Economiques Et la Modernisation Des Périmètres Irrigués »** ( Souse , Tunisie : 21 - 22 Novembre 2005 ) , p 2 .

* – لقد تم الحصول على الرقم 361,82 م$^3$ سنويا لكل مواطن بتقسيم الموارد المائية الممكن حشدها و المقدرة بـــ 12,7 مليار م$^3$ على عدد سكان الجزائر الذي بلغ 35,1 مليون نسمة في 01 جانفي 2009 حسب الديوان الوطني للإحصاء ( ONS ) .

يعرقل التنمية في البلد . و بالتالي فإن استخدام المياه غير التقليدية أمر لا مفر منه و من الضروري استغلال المياه بطريقة عقلانية و رشيدة .

**II-2- الموارد غير التقليدية :**

و تشمل هذه الموارد مياه البحر المحلاة ، بالإضافة إلى المياه المعالجة المعاد استخدامها ، و المياه شبه المالحة الموجودة في بعض الأحواض الجوفية . و تعتبر هذه الموارد مكملة للموارد التقليدية و تكتسب أهمية كبيرة مع تزايد الطلب على المياه ، و ازدياد الضغط على الموارد التقليدية.

**1- تحلية مياه البحر :**

قدرت الطاقة الإنتاجية الكلية لمحطات تحلية مياه البحر في الجزائر سنة 1999 بـ (54,02 مليون م$^3$ / سنة)[1] . و في سنة 2008 بلغ حجم المياه المحلاة المعبأة بـ (111,45 مليون م$^3$ / سنة)[2] ، و هي كمية تفوق الطاقة التخزينية لسد سيدي عبدلي الذي دخل في الخدمة سنة 1988 بولاية تلمسان بطاقة تخزينية إجمالية تقدر بـ ( 110 مليون م$^3$ / سنة )[3] .(انظر الملحق رقم "2" تحليو مياه البحر)

**1- 1- محطات التحلية الصغيرة :**

[1]- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ،" البنية الأساسية : المياه و الصرف الصحي و النقل و الإسكان " ، صندوق النقد العربي، ابو ظبي الامارات العربية المتحدة2001، ص 19 .

[2] – Ministère Des Ressources En eau , « **Ressources En Eau Non Conventionnelle » ,** http://www.mre.gov.dz/eau/ress_non_convent.htm , site consulté le ( 20 / 09 / 2008 ) , p 1 .

[3] - Office National Des statistiques , « **Les Barrages En Exploitation** » , http://www.ONS.dz/Environnement/Envir 2000.htm , site consulté le ( 20 / 09 / 2008 ) , p 1 .

في إطار برنامج الطوارئ لعام 2002 ، أنجزت 21 محطة صغيرة لتحلية مياه البحر ( تتراوح طاقة المحطة بين (2000 – 5000 م$^3$ / يوم ) ، بطاقة إجمالية تقدر بـــ (57500 م$^3$ / يوم) ، أي ما يعادل ( 20,98 مليون م$^3$ / سنة ) . و قد تم إنجاز البرنامج من طرف شركتين[1] :

– شركة LINDE – KCA (ألمانيا) : 08 محطات بطاقة إنتاجية إجمالية تقدر بـــ (22500 م$^3$ / يوم) ، أي ما يعادل ( 8,21 مليون م$^3$ / سنة ) .

– شركة Hydro–Traitement (الجزائر) : 13 محطة بطاقة إنتاجية إجمالية تقدر بـــ (35000 م$^3$ / يوم) ، أي ما يعادل ( 12,77 مليون م$^3$ / سنة ) .

و يبين الجدول التالي تطور إنتاج مياه البحر المحلاة من طرف الشركتين من سنة 2003 إلى 2007 .

**الجدول رقم(3–21) : تطور إنتاج مياه البحر المحلاة من طرف شركتي LINDE – KCA و Hydro – Traitement من سنة 2003 إلى 2007 .**

**الوحدة** : (متر مكعب/ سنة)

| عقد : LINDE – KCA | | | |
|---|---|---|---|
| السنـــــــة | الإنتاج ( م$^3$ ) | | الحصيلة % |
| | المتوقع | الحقيقي | |
| 2003 | 1175000 | 745201 | %63 |
| 2004 | 6757500 | 4231197 | %63 |
| 2005 | 8212500 | 4565538 | %56 |
| 2006 | 8212500 | 5549549 | %68 |
| 2007 | 8212500 | 3983824 | %49 |

[1] – Ministère Des Ressources En Eau , « **Ressources En Eau Non Conventionnelle** » , http://www.mre.gov.dz/eau/ress_non_convent.htm , site consulté le ( 20 / 09 / 2008 ) , p 1 .

| | | | |
|---|---|---|---|
| **المجموع** | 32570000 | 19075309 | %59 |
| **عقد : Hydro – Traitement** | | | |
| **السنـــــــة** | **الإنتاج ( م$^3$ )** | | **الحصيلة %** |
| | **المتوقع** | **الحقيقي** | |
| 2003 | 3932500 | 756205 | %19 |
| 2004 | 6775000 | 1292332 | %19 |
| 2005 | 8201000 | 2848555 | %35 |
| 2006 | 10057000 | 5046091 | %50 |
| 2007 | 11560000 | 5602499 | %48 |
| **المجموع** | 40525500 | 15545682 | %38 |

**المصدر :** Ministère Des Ressources En Eau , « **Ressources En Eau Non Conventionnelle** » , http://www.mre.gov.dz/eau/ress_non_convent.htm , site consulté le ( 20 / 09 / 2008 ) , p 3 .

كما هو موضح في الجدول (3-21) فإن الإنتاج الحقيقي لكلتا الشركتين لم يصل بعد الإنتاج المتوقع .

فبالنسبة لشركة LINDE – KCA نلاحظ أن أكبر نسبة إنتاج حقيقي من المتوقع كانت سنة 2006 ( 68% ) ، و أقلها كانت سنة 2007 ( 49% ) . كما نلاحظ أن هذه النسبة في تذبذب من سنة إلى أخرى حيث كانت مستقرة سنتي 2003 ــ 2004 ( 63% ) ، ثم انخفضت إلى ( 56% ) سنة 2005 ، بعدها ارتفعت إلى ( 68% ) سنة 2006 ثم انخفضت إلى ( 49% ) سنة 2007 .

أما بالنسبة لشركة Hydro-Traitement فنلاحظ أن أكبر نسبة إنتاج حقيقي من المتوقع كانت سنة 2006 و أقلها سنة 2003 . كما نلاحظ أن هذه النسبة تقريبا في تصاعد مستمر ماعدا سنتي 2006-2007 و التي كانت على التوالي 50% - 48% .

و على العموم فإن كلتا الشركتين بلغتا تقريبا نسبة الــ 50% من الإنتاج المتوقع خلال سنة 2007 و بالتالي فهي لم تصل بعد إلى الهدف المسطر .

**1-2- محطات التحلية الكبيرة :**

من بين محطات تحلية مياه البحر الكبرى المتوقعة في برنامج 2002 – 2003 ، تم استلام محطة كهرماء في أرزيو بولاية وهران سنة 2005 بطاقة إنتاجية تقدر بـــ (90.000 م$^3$ / يوم) ، أي ما يعادل ( 32,85 مليون م$^3$ / سنة ) ، و محطة الحامة في ولاية الجزائر في فيفري 2008 ، تبلغ قدرتها (200.000 م$^3$ / يوم)[1] ، أي ما يعادل (73 مليون م$^3$ / سنة) . و بلغت كلفة محطة الحامة (250 مليون دولار) ، تم تغطية 185 مليون منها بقرض من الشركة الأمريكية " **أوفرسيز برايفت إينفستمنت كوربوريشن** "[2].

و نفذت المشروع الشركة الأمريكية " **جي أيو نيكس** " التي تملك 70% من شركة " الحامة لتحلية المياه " المكلفة بتشغيل المحطة و صيانتها بشراكة مع الشركة الوطنية للنفط ( سونا طراك ) ، و الشركة العامة للكهرباء و الغاز ( سونلغاز ) ، و الشركة الجزائرية للمياه . و محطة الحامة جزء من برنامج يضم 13 محطة لتحلية المياه سيتم بناؤها في الجزائر قبل نهاية 2011 ، بما يوفر نحو (2,3 مليون م$^3$ / يوم) من المياه الصالحة للشرب كما موضح في الجدول رقم (3-22) .

**الجدول رقم( 3-22 ) : محطات تحلية مياه البحر الكبرى و طاقتها الإنتاجية .**

| اسم المحطة | الولاية | سنة بداية الخدمة | الطاقة الإنتاجية( م$^3$ / يوم ) |
|---|---|---|---|
| كهرماء أرزيو | وهران | 2005 | 90.000 |
| الحامة | الجزائر | 2008 | 200.000 |
| سكيكدة | سكيكدة | 2009 | 100.000 |

[1] - Fayçal Abdelaziz(2009) : **Déssalement De L'Eau De Mer , Barrages Et Complexes Hydrauliques : Des Projets Grandieuses Pour Etancher La Soif** » , In **L'Actuel International** , Le Magazine De L'Economie Et Du Partenariat International ( Revue N$^0$ 102 , Les Nouvelles Revues Algériennes , Alger : ANEP , Avril 2009 ), p 14 .

[2] - جريدة الشرق الأوسط ، العدد 10681 ، الاثنين 18 صفر 1429 هجري الموافق لـــ 25 فيفري 2008 ، نقلا عن الموقع الإلكتروني : www.asharqalawsat.com/details.asp?section=6&issueno=10681&article=460056&feature=-24k ، تاريخ الإطلاع ( 01 / 10 / 2008 ) .

| | | | |
|---|---|---|---|
| بني صاف | عين تموشنت | 2009 | 200.000 |
| مستغانم | مستغانم | 2010 | 200.000 |
| حنين | تلمسان | 2010 | 200.000 |
| أولاد بن عياد | تلمسان | 2010 | 200.000 |
| دواودة | الجزائر | 2010 | 120.000 |
| كاب جنات | بومرداس | 2010 | 100.000 |
| مقطعة | وهران | 2010 | 500.000 |
| واد سبت | تيبازة | 2010 | 100.000 |
| تنس | شلف | 2010 | 200.000 |
| الشط | الطارف | 2011 | 50.000 |
| **المجمـــــوع** | | | 2.260.000 |

**المصدر :**

Ministère Des Ressources En eau , « **Ressources En Eau Non conventionnelle** » , http://www.mre.gov.dz/eau/ress_non_convent.htm , site consulté le ( 20 / 09 / 2008 ) , p 4 .

من الجدول (3-22) ، يتبين أنه في نهاية عام 2011 سيكتمل بناء 13 محطة تحلية مياه البحر المبرمجة بطاقة إجمالية تصل إلى (2,26 مليون م$^3$ / يوم) من المياه الصالحة للشرب ، أي ( 825 مليون م$^3$ / سنة) . و أكبر هذه المحطات تلك المبرمجة في ولاية وهران و التي تبلغ طاقتها (0,5 مليون م$^3$ / يوم) و أصغرها تلك المبرمجة في ولاية الطارف و التي تبلغ طاقتها ( 0,05 مليون م$^3$ / يوم) .

(انظر الملحق رقم 3 للتعديلا التي تمت وفقا للتاريخ 02-10-2012)

**2- إعادة استخدام المياه المستعملة المعالجة :**

انتقلت الطاقات الوطنية الخاصة بمعالجة المياه المستعملة القذرة من (90 مليون م$^3$) سنة 1999 إلى (270 مليون م$^3$) سنة 2005 ، و أصبحت تقدر بـــ (350 مليون م$^3$) سنة 2008 ، في انتظار بلوغ (600 مليون م$^3$) سنة 2010 مع استقبال مشاريع قيد الإنجاز [1] .

و بخصوص محطات التطهير المستغلة سنة 2008 فإنها قدرت بـــ 67 محطة موزعة على ( 25 ولاية )[2] ساهمت في تطهير و معالجة حوالي (275 مليون م$^3$) من المياه القذرة[3] ، يعاد استعمالها في سقي المساحات المزروعة .

و ينبغي الوصول مستقبلا إلى معالجة (750 مليون م$^3$ / سنة) ، و هو الحجم الحالي من المياه المستعملة القذرة المرمية في الجزائر[4] ، و هي كمية تفوق الطاقة الاستيعابية لأكثر من 7 سدود من الحجم الكبير بسعة (100 مليون م$^3$) . انظر الملحق رقم "4" اعادة استعمال المياه المعالجة

و فيما يخص تسيير و تشغيل محطات تصفية و معالجة المياه القذرة ، فلقد أصبح من صلاحيات الديوان الوطني للتطهير ( ONA ) الذي تم إسناده بالقوانين و التنظيمات التي تساعد على أداء مهامه ، و تخصص له ميزانية للتكفل بهذه المحطات[5] . عكس ما كان معمول به سابقا عندما كان تسيير هذه المحطات على عاتق الجماعات المحلية التي لم تكن تملك الميزانية الكافية لتشغيل و تسيير المحطات .

**3- معالجة الماء الأجاج :**

---

[1] - **L'Expression** , Quotidien Algérien « **L'Eau En Algérie : De quoi sera fait demain ?** » , http:www.semide.dz/fr/news_item.asp?NewsId=8121000 , ( 02 Février 2009 ), site consulté le ( 01 / 03/ 2009 ) .

[2] – تصريح للمدير العام للديوان الوطني للتطهير السيد كريم حسني ، جريدة المساء اليومية ، الاثنين 26 جانفي 2009 ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
http://www.el-massa.com/ar/content/view/17050/41 , site consulté le ( 01 / 03 / 2009 ) .

[3] – تصريح وزير الموارد المائية عبد المالك سلال ، " **منتدى التلفزيون** " ، حصة تلفزيونية ، السبت 02 فيفري 2008 .

[4] – **رئاسة الجمهورية** ، " اجتماع مصغر خصص لقطاع الموارد المائية 9 سبتمبر 2008 " ، نقلا عن الموقع الإلكتروني :
http://www.el-mouradia.dz/arabe/Activitesara/2008/09/09/N090908. htm , site consulté le ( 02/ 03 / 2009 ) , p 3.

[5] – Système Euro - Méditerranéen d'information Sur le Savoir - faire dans le domaine de l'eau (Semide) , « **Office National De l'Assainissement ( ONA ) »** , http://www.semide.dz/fr/themes/structures/ona.htm , page consulté le ( 02 / 03 / 2009 ) .

توجد العديد من محطات معالجة الماء الأجاج* في الجنوب بطاقة إنتاجية ضعيفة تقدر بين (100 إلى 200 م$^3$ / يوم) ، و تستغل من طرف الجماعات المحلية و سوناطراك[1] .

و تعتبر حاليا محطة بريدعة الموجودة بولاية وهران أكبر محطة لمعالجة الماء الأجاج . دخلت هذه المحطة في الخدمة سنة 2006 بطاقة إنتاجية إجمالية تقدر بـــ (34.000 م$^3$ / يوم) ، و بلغ الحجم المعالج و المعبأ في هذه المحطة سنة 2006 ما مقداره (20.000 م$^3$ / يوم) ليرتفع إلى (27.000 م$^3$ / يوم) سنة ( 2007 )[2] .

و لقد سطرت وزارة الموارد المائية برنامجا لبناء 11 محطة لمعالجة الماء الأجاج قبل نهاية 2009 ، ( 10 منها بولاية ورقلة ، و واحدة بولاية الواد ) . و تبلغ الطاقة الإنتاجية الكلية لهذه المحطات الجديدة ما مقداره (142.000 م$^3$ / يوم) ، أي ما يعادل (51,83 مليون م$^3$ / سنة) .

انظر الملحق رقم"5" استخدام الماء الاجاج

**المطلب الثاني : تعبئة الموارد المائية في الجزائر**

كان الفراعنة من أسبق الأمم في إقامة السدود على الوديان التي تجتاجها السيول ، و كانوا أول من قام بتخزين المياه في وقت الفيضان إلى انخفاض النهر ، و إذا انتقلنا إلى نهري دجلة و الفرات فنجد فيما بين النهرين بقايا لأعمال الري القديمة من ترع و سدود نهرية . و قد وجد في مقبرة الملكة سميراميس ملكة آشور كتابة تذكر على لسان الملكة قولها[3] : " إنني استطعت كبح جماح النهر القوي ليجري وفق رغبتي و سقت ماءه لإخصاب الأراضي التي كانت قبل ذلك بورا غير مسكونة " .

* – الماء الأجاج هو الماء المر أو شبه المالح الذي لا يطاق شربه .

[1] - Ministère Des Ressources En Eau , « **Ressources En Eau Non Conventionnelles** » , op.cit , p 4 .

[2] – Ibid , p 4 .

[3] – **سامر مخيمر ، خالد حجازي(1996)** : أزمة المياه في المنطقة العربية : الحقائق والبدائل الممكنة ، **سلسلة عالم المعرفة** ( الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، العدد 209 ، ماي ، ص 145.

لم تعرف الجزائر " حضارة هيدروليكية "* على النموذج أو الصورة التي عرفتها مصر أو بلاد ما بين النهرين . لكن و منذ العصور القديمة ظهرت طريقة عند الجماعات المحلية في عدة نقاط من الوطن ، برهنت على تقنية جديرة بالإعجاب ( الفقارة غرب الصحراء ، تحويل الأودية في الجبال ) . أما فيما يخص السدود الكبرى ، فلقد ارتبط ميلادها بالعهد الاستعماري ، حيث تم وضع برنامج كبير للسدود سنة ( 1920 )[1] .

و هكذا عرفت عملية إنجاز السدود تطورا كبيرا نسبيا من العهد الاستعماري إلى يومنا هذا ، و تم إنجاز الكثير من الهياكل الأساسية لحشد المياه للوفاء باحتياجات المواطن من الماء .

**الفرع الاول_ استعراض رصيد الإرث الكولونيالي :**

لقد ارتبط ميلاد السدود بالعهد الاستعماري ، و انطلاقا من سنة 1920 ظهرت تقنية السدود الكبرى ، و التي بدأت تثبت فعاليتها في الولايات المتحدة الأمريكية .

إن اختيار سياسة السدود الكبرى بالجزائر التي دفع بها الحاكم العام ( steeg ) الذي كني بـــ " محافظ الماء "[2] كان نتيجة لضغوطات اللوبي ( جماعة الضغط الفرنسية Métropolitain ( BTP الذي وجد في ذلك فرصة لخدمة مصالحه الخاصة و كذا تجريب تقنياته .

و هكذا فمن بين نحو خمسين[3] مشروعا تمهيديا وضع طور الدراسة في العهد الكولونيالي لم يتم في الحقيقة الأخذ بالحسبان إلا العشرات منها :

- البعض من هذه المشاريع و ضعت حيز الدراسة ثم تم التخلي عنها :

* – حضارة هيدروليكية = حضارة ترتكز وتقوم على مصادر المياه .

1 - Algérie , « **les retards de la politique hydraulique** » , In Repères , « **L'enjeu de l'eau** », op.cit , p71 .

2 – j.j. pérennès , « **l'eau et le développement agricole : un défi majeur** » , In Repères , « **L'enjeu de l'eau** », op.cit , p 163 .

3 – René Arrus (1981) « **La Valorisations De L' Eau En Algérie : Aspects Théorique (1830-1962)** », Thèse pour le Doctorat D'Etat En Sciences Economiques , présentée et soutenue publiquement le 13 juin 1981 , Université Des Sciences Sociales De Grenoble , U.E.R de sciences économiques , France , p 157 .

* مشروع سد واد رهيو في سنة 1928 بطاقة استيعابية تقدر بـــ (500 مليون م$^3$) تم توقيفه سنة 1935 بسبب عدم اكتمال الدراسات الجيولوجية .

* مشروع واد يسر في الأخضرية بولاية البويرة : سد بطاقة استيعابية تقدر بـــ (02 مليار م$^3$) و ارتفاع (127 متر)[1] ، هذا المشروع تم التخلي عنه لأنه يتسبب في غمر خط السكك الحديدية و الطريق الوطني الرابط بين الجزائر و قسنطينة و كذلك العشرات من القرى( المعمرين و الأهالي ).

– البقية الأخرى تمت إقامتها و انجازها على مدى نحو أربعين (40) سنة ( 1926 – 1963 ) .

**اولا– سدود فترة 1926–1945:**

تميزت هذه الفترة بـــ[2] :

– الشروع في العمل بالنسبة لتسعة (09) سدود جديدة : واد الفضة ، غريب ، بوغزول ، بخدة ، بوحنيفية ، زردزة ، بني بهدل ، القصب ، فم القايس .

– تعلية سدان قديمان يعودان إلى ( القرن التاسع عشر ) بسبب التوحل : الحميز و الشرفة .

– انجاز تحويل الهردي . و يبين الجدول رقم (3–23) سدود فترة (1926–1945) و طاقتها الإستيعابية :

**الجدول رقم ( 3–23 ) : سدود فترة (1926–1945) و طاقتها الاستيعابية .**

| (A) | | | | (B) |
|---|---|---|---|---|
| اسم السد | التكلفة الإجمالية سنة 1949 ( مليون فرنك ) | الطاقة التخزينية ( مليون م$^3$ ) | سنة انطلاق الأشغال | تاريخ الاستغلال |
| واد الفضة | 151 | 228 | 1926 | 1932 |
| غريب | 358 | 280 | 1927 | 1939 |
| بوغزول | / | 55,8 | 1927 | 1939 |

[1] – René Arrus, op.cit , p157.

[2] - j.j. pérennès ,« **La politique Hydro Agricole de l'Algérie: Données Actuelles Et Principales Contrainte** » Maghreb - Machrek ( Revue N° 111 , La Documentation Française , Paris , janvier – février – mars 1986 ), p 58.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| بخدة | 121 | 37,3 | 1926 | 1963 |
| بوحنيفية | 700 | 73 | 1929 | 1948 |
| زردزة | 145 | 14,9 | 1930 | 1936 |
| بني بهدل | 254 | 61 | 1934 | 1952 |
| القصب | 100 | 11,6 | 1935 | 1940 |
| فم القايس | 55 | 02,5 | 1935 | 1939 |
| الحميز ( تعلية ) | 25 | 21,5 | 1933 | 1935 |
| الشرفة( تعلية ) | / | 14,4 | 1930 | / |
| الهردي ( تحويل) | / | / | 1933 | / |
| | 1909 | 800 | | |

**المصدر متعدد:**

**(A)** - René Arrus(1981) , « **la valorisations de l' eau en Algérie : aspects théorique (1830-1962)** » , thèse pour le doctorat d'état en sciences économiques , présentée et soutenue publiquement le 13 juin 1981 , ( université des sciences sociales de Grenoble , U.E.R de sciences économiques , France ) , p 158 – 159 .

**(B) –** Toulait Hocine **(1988) « L'Agriculture Algérienne : Les Causes De L'Echec »** , ( Ben Aknoun , Alger : Office Des Publications - OPU - , 1988) , p 335 .

**ملاحظة (1) :** من بين السدود التي شرع العمل فيها خلال هذه الفترة فقط سد غريب و سد واد الفضة اللذان يتجاوزان طاقة 200 هكم$^3$ ( 1 هكم$^3$ = 1 مليون م$^3$ ) .

**ملاحظة (2) :** مدة انجاز هذه السدود طويلة : فعلى سبيل المثال سد بوحنيفية الذي تبلغ طاقته الإجمالية 73 مليون م$^3$ استغرق انجازه 15 سنة أي : ( 75 يوم / مليون م$^3$ ) .

**ثانيا– سدود فترة ( 1945 – 1963 ) :**

تميزت هذه الفترة بـــ :

– الشروع في العمل بالنسبة لـــ 05 سدود : صارنو ، تاجموت ، فم الغرزة ، مفروش و الشفية .

– تعلية سد بخدة .

و يبين الجدول التالي سدود فترة ( 1945 – 1963 ) و طاقتها الإستيعابية .

**الجدول رقم ( 3-24 ): سدود فترة ( 1945 - 1963 ) و طاقتها الاستيعابية .**

| (B) | (A) | | | |
|---|---|---|---|---|
| **تاريخ الاستغلال** | **تاريخ انطلاق الأشغال** | **الطاقة التخزينية ( مليون م $^3$ )** | **التكلفة ( مليون فرنك)** | **اسم السد** |
| 1954 | 1947 | 22 | / | صارنو |
| / | 1946 | / | / | تاجموت |
| 1950 | 1946 | 47 | 20 | فم الغرزة |
| 1963 | 1956 | 15 | 55 | مفروش |
| 1965 | 1960 | 170 | 40 | الشفية |
| 1963 | 1959 | 54 | 05 | بخدة ( تعلية ) |

**المصدر متعدد:**

(**A**) – René Arrus , « **La Valorisation De L'Eau En Algérie : Aspects Théorique et Pratique (1830 – 1962 )** » , op.cit , p 158 – 167 .

(**B**) – Toulait Hocine , « **L'Agriculture Algérienne : Les Causes De L'Echec** » , op.cit , p 335.

**ملاحظة(1)** : يلاحظ غياب المجهودات لتفادي توحل السدود و تراكمها بالطمي بسبب الاستغلال المفرط للسهول الغنية و القطع السريع للأشجار .

**ملاحظة(2)** : أنشئ قسم لحماية و تهيئة الأراضي في سنة 1945 تحت إدارة (A.MONJAUZE)[1] و نظرا لقلة الاعتمادات و غياب إرادة سياسية فشل هذا القسم في أداء مهمته ( في سنة 1946 كان معدل إعادة تشجير الأحواض الجارية 6,9% )[2] .

**ملاحظة (3)** : إقامة هذه السدود تركزت جغرافيا في مناطق يوجد فيها المعمرون بكثرة لري مزارعهم أساسا.

و في المجموع فإن نحو العشرين سد الموجهة أساسا للري الزراعي كلفت عشية الاستقلال حوالي (25 مليار فرنك فرنسي)[3] .

**الفرع الثاني– تعبئة الموارد المائية بعد الاستقلال :**

لم تكن الجزائر تملك غداة الاستقلال سوى 14 سدا[4] ، و هي موجهة أساسا لتلبية حاجات السقي باستثناء سدي بني بهدل ( ماء الشرب لوهران ) . و مفروش ( ماء الشرب لتلمسان ) .

و خلال الفترة الممتدة بين 1962– 1980 تم إنشاء 03 سدود[5] فقط كانت قيد الإنجاز قبل الحرب التحريرية :

- سد الشفية : 1965 ( عنابة ، 172 مليون م$^3$ ، ماء الشرب و السقي ) .
- سد جرف التربة : 1969 ( العبادلة ببشار ، 360 مليون م$^3$ ، ماء الشرب والسقي ) .
- سد سيدي محمد بن عودة : 1978 ( غليزان ، 235 مليون م$^3$ ، السقي و الشرب ) .

و هذا يدل على الديناميكية و الحركية القليلة لقطاع الهيدروليك خلال سنوات ما بعد الحرب .

[1]- J . J . Pérennès , « **La Politique Hydro – Agricole De L'Algérie** » , op.cit , p 58 .
[2] - ibid , p 58 .
[3] - René Arrus, op.cit , p167 .
[4] – مديرية الاستغلال بالوكالة الوطنية للسدود " **المؤشر** " حصة تلفزيونية ، الخميس 23 مارس 2000 .
[5] - R . Murgue(1983) : **l'Hydraulique En Algérie** », In Maghreb Développement ( Revue N° 63 , France , Afrique Développement , Décembre , p 04 .

و في سنة 1977 تحولت كتابة الدولة للهيدروليك إلى وزارة تتمتع بصلاحيات واسعة . و مع بداية 1980 رسمت البلاد سياسة هيدروليكية جاءت متأخرة ، لكن الجزائر لم تنته من دفع ثمن هذا التأخر الناتج عن الأولوية الكبرى المعطاة للتصنيع ، و إرادة البلاد التحرر من الإرث الكولونيالي .

**اولا – السدود :**

إن المجهود الذي بذلته الجزائر في ميدان الري ضخم ، إذ أن عدد السدود قد انتقل من 14 سدا سنة 1962 إلى 44 سدا سنة 2000 بطاقة استيعابية تقدر بـــ ( 2,2 مليارم$^3$ / سنة )[1] ، و هي سدود من النوع الكبير تتجاوز الطاقة الاستيعابية لكل منها ( 10 ملايين م$^3$ / سنة ) و تشرف عليها الوكالة الوطنية للسدود ( استغلال ، صيانة و مراقبة ) .

و في ديسمبر 2008 وصل عدد السدود الكبيرة المستغلة إلى 59 سدا، بطاقة استيعابية تقدر بـــ 5,8 مليارم$^3$ / سنة ، تمكنها من تنظيم* ( 3 مليارم$^3$ / سنة )[2] .

و إذا كانت الطاقة الاستيعابية الحالية للسدود الكبيرة في الجزائر تبلغ 5,8 مليارم$^3$ / سنة ، فإن كمية المياه المتوفرة فيها بلغت (2,79 مليار م$^3$) في شهر جانفي 2008 (أي بنسبة امتلاء بلغت 48,10%) و (2,33 مليار م$^3$) في جانفي 2007 (أي بنسبة امتلاء بلغت 40,17%) حسب مديرية تعبئة الموارد المائية بوزارة الموارد المائية .

---

[1] – رئاسة الجمهورية ، " **اجتماع مصغر خصص لقطاع الموارد المائية** " ، 9 سبتمبر 2008 ، نقلا عن الموقع الإلكتروني : http://www.El-Mouradia.dz/arabe/Activitesara/2008/09/N090908.htm , Site consulté le ( 10 / 03 / 2009 ) , p1.

* – الطاقة المنتظمة هي جزء من الطاقة الاستيعابية مضمونة الاستعمال سنويا ( أي الحجم النظري المستغل سنويا ) ، و لقد قدر حجم الطاقة المنتظمة في الجزائر سنة 2008 بـــ 3 مليارم$^3$/سنة من أصل الطاقة الاستيعابية الكلية للسدود والمقدرة 5,8 مليار م3 /سنة . غير أن الجفاف الذي يضرب البلاد منذ 1974 يجعل من هذا الحجم المضمون سنويا أقل من هذا المتوسط .

[2] – وزارة الموارد المائية ، مديرية تعبئة الموارد المائية ، وثائق داخلية غير منشورة .

و بالإضافة إلى 59 سدا المذكورة سابقا ، توجد 65 سدا صغيرا آخر تتراوح طاقتها الاستيعابية ما بين (1 إلى 10 ملايين م$^3$ / سنة) ، و تشرف عليها مديريات الري في الولايات .

و بخصوص الاحتياجات المائية المتزايدة للبلاد فإن المستقبل سيحمل الكثير من المتاعب المائية إذا لم يتم التركيز على إنجاز هياكل أساسية ترفع من حجم الموارد القابلة للتعبئة انطلاقا من المياه السطحية و تسد العجز الطبيعي المسجل في بعض المناطق و خاصة الغرب والهضاب العليا .

و في هذا الإطار فإن هناك 13 سدا كبيرا يجري بناؤها بقدرة استيعابية تقدر بـــ (1,8 مليارم$^3$ / سنة) و تسمح في نهاية عام 2009 عند اكتمال إنجازها بتنظيم حوالي ( 1 مليار م$^3$ / سنة )[1] .

و عليه فإنه في أفاق 2009 – 2010 ، أصبح للجزائر 72 سدا كبيرا بطاقة استيعابية كلية تقدر بـــ ( 7,6مليار م$^3$ / سنة ) ، تسمح بتنظيم ( 4 مليار م$^3$ / سنة ) . و في افق 2016 سيكون84 سد بطاقة استيعابية (8,4 مليار متر مكعب/ سنة) ،(**انظر الملحق رقم 6 "تنمية السدود و الارث الكولونيالي"**)

و من جهة أخرى ، أدمج العديد من هذه السدود ضمن أنظمة تحويل حقيقية مثل[2] :

– نظام بني هارون الذي يضم 5 سدود ( بني هارون ، واد العثمانية، وركيس ، بوسيابة ، و كديت مدور ) لفائدة ولايات ميلة ، قسنطينة ، خنشلة ، أم البواقي ، و باتنة .

– نظام تاقسبت ، لفائدة ولايات تيزي وزو ، بومرداس ، و الجزائر العاصمة .

– نظام مستغانم ، أرزيو، و وهران الذي يضم سدود الشلف و كرادة ، لفائدة ولايتي مستغانم و وهران .

– نظام إيغيل أمدا ، مهوان ، إيراقن ، تبلوط ، و درع الديس ، لفائدة ولاية سطيف .

[1] - Ahmed KETTAB , « **L'eau en Algérie : de quoi sera fait demain ?** » , L'expression , quotidien Algérien , Mercredi 16 Décembre 2008 , http://www.semide.dz/fr/news_item.asp?NewsID=8121000 , site consulté le ( 11 / 03 / 2009 ) .

[2] – رئاسة الجمهورية ، " **اجتماع مصغر خصص لقطاع الموارد المائية** " ، 9 سبتمبر 2008 ، مرجع سبق ذكره ، ص 1 .

– و أخيرا نظام دويرة لسقي الأراضي بمنطقة المتيجة .

و يضاف لأنظمة التحويل الكبرى هذه ، إنطلاقا من السدود ، نظام التحويل الجاري إنجازه على طول 740 كلم ، لتموين تمنراست إنطلاقا من عين صالح[1] . **(انظر الملحق رقم 07 انظمة تحويل )**

**ثانيا– المماسك ( المحاجز ) المائية و الآبار :**

المماسك المائية عبارة عن أحواض مائية من التراب موجهة أساسا للري ، فهي تستعمل من جهة لسقي المزروعات و تروية المواشي ، و من جهة أخرى لحماية السدود الكبرى من التوحل و تراكمها بالطمي . و تقدر مدى حياة عمل هذه المنشآت في المتوسط ( 20 سنة )[2] .

و من مميزات هذه المماسك نذكر ما يلي :

– تصلح في المناطق التلية بسبب ملائمة الطبيعة الجيولوجية و الطبوغرافية ، و توفر المياه السطحية الناتجة من هطول الأمطار و الثلوج .

– هي عبارة عن حواجز من التراب ارتفاعها يتراوح ما بين 4 إلى 9 أمتار ، و تتراوح طاقتها الاستيعابية بين بضعة آلاف من الأمتار المكعبة إلى بضعة عشرات الآلاف من الأمتار المكعبة ، و يمكن أن تتجاوز مئات الآلاف من الأمتار المكعبة[3] .

– تنجز بوسائل محلية متواجدة في عين المكان و لا تحتاج إلى الخبرة الأجنبية في إنجازها .

– تكلفة إنجازها منخفضة جدا مقارنة بالسدود الكبيرة .

و باعتبار هذه المماسك كسدود صغيرة و تدخل في إطار الري الصغير فإنها لم تحضى بالاهتمام إلا في بداية الثمانينات حينها شرع قطاع الري في تطبيق برنامج واسع النطاق في مجال الدراسات

[1] – المرجع نفسه ، ص 2 .

[2] – Boutkhil MORSLI , M.HABI , A.HAMOUDI (2007) : **Contraintes Et Perspectives Des aménagements Hydrauliques Et Antiérosifs En Algérie »** , Actes Des JSIRAUF , Hanoi , 6-9 Novembre , p 3 .

[3] – Ibid , p 3 .

و الإنجازات لصالح المستثمرات الفلاحية الصغيرة في المناطق الواقعة على سفوح الجبال بشمال البلاد .

لقد تم تعداد 44 ممسكا مائيا في المجموع سنة 1979 بقدرة استيعابية تقدر بـــ (21 مليون م$^3$ / سنة)[1]، تقع أهمها في الولايات الشمالية المروية بالماء ( البويرة ، تيزي وزو ، بومرداس ، قسنطينة ) ، و في سنة 2008 قدر عدد المماسك المائية المستغلة بـــ 400 بسعة (44 مليون م$^3$) تساهم في عمليات سقي 850 ألف هكتار في إطار الري الصغير و المتوسط ، و تتم دراسة أو إنجاز (160 ممسكا مائيا)[2] .

و يجب الإشارة إلى أن عدد المماسك المائية المقامة في المناطق الغربية للوطن أكبر من العدد المقام في الشرق بسبب الظروف المناخية الخاصة بكل منطقة و افتقار المنطقة الغربية للمياه بسبب قلة الأمطار ، بالإضافة إلى استنفاذ جميع الأماكن الصالحة لإقامة سدود جديدة من النوع الكبير في المنطقة الغربية[3] ، و بالتالي فإن انجاز المماسك المائية الصغيرة خطى خطوة كبيرة في البلاد .

و فيما يخص الآبار فإن وزارة البيئة و التهيئة العمرانية التي كانت مسؤولة سابقا عن الموارد المائية قامت بإحصاء 5500 بئرا سنة 1985 ، و تم خلال الفترة ( 1990 – 1999 ) حفر ما يزيد عن 2000 بئر في شمال البلاد توفر حجما مقداره (01 مليار م$^3$) موزع بين التزويد بالماء الشروب بنسبة 85,2% (852 مليون م$^3$) ، و السقي بنسبة 14,8% (148 مليون م$^3$) . و بالمقابل أنجزت 742 بئرا في الجنوب الجزائري تسمح بتخزين حجم سنوي يقدر بـــ (221 مليون م$^3$) للتزويد بالماء الشروب ،

[1] –R . Arrus , « **La bataille de l'eau** » , In Repères , « **L'enjeu de l'eau** » , op.cit , p 46 .

[2]– رئاسة الجمهورية ، " **اجتماع مصغر خصص لقطاع الموارد المائية** ، " ، 9 سبتمبر 2008 ، مرجع سبق ذكره ، ص 4 .

[3] - Boutkhil MORSLI , M.HABI , A.HAMOUDI , op.cit , p3 .

و (505 مليون م$^3$) بالنسبة للسقي[1] . و في سنة 2004 أحصت الوكالة الوطنية للموارد المائية (ANRH) 50.000 (بئـــر و نقـــب) في المنطقة الشمالية لوحدها تسمح بتجنيد و استغلال ( 1,9 مليار م$^3$ / سنة ) من المياه الجوفية في الشمال[2] . و في سنة 2007 تم إحصاء 139.720 بئر و 48.642 نقب في كل البلاد موجهة بالأساس لتموين المحيطات المتوسطة و الصغيرة المسقية بالمياه[3].

## المبحث الثالث: السياسة المائية الجزائرية المتبعة و اساليب ترشيدها عن طريق الشراكة قطاع عام قطاع خاص:

عرفت الجزائر منذ الاستقلال قفزة نوعية في مجال الاهتمام بخدمات المياه ونوعيتها، وقد شهدت البلاد جملة من الإنشاءات الهيكلية والنصوص التشريعية التي كان الهدف منها توصيل المياه إلى السكان والمحافظة على الحد الأدنى من الخدمات الموجهة لترقية وتطوير قطاع الموارد المائية .وقد مرت السياسات المائية في الجزائر منذ الاستقلال بمراحل عديدة تعكسها المخططات الرباعية والخماسية التي اتبعتها البلاد.

### المطلب الاول: السياق التاريخي للسياسة المائية المنتهجة في الجزائر:

وفيما يلي نقوم بذكر أبرز هذه المراحل مع التركيز على أهم النقاط التي جاءت فيها:

#### الفرع الاول – الفترة ما بين سنة (1962-1994) [4]:

---

[1] – المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي ، لجنة التهيئة العمرانية والبيئة(2000): **مشروع التقرير التمهيدي حول الماء في الجزائر : من أكبر رهانات المستقبل** " ، ( الدورة العامة الخامسة عشرة ، ماي 2000) ، ص ص 44- 45 .

[2] - Boualem Remini , op.cit , p19 .

[3] - Ministère des ressources en eau , « **Etat Signalétique Des Périmètres En exploitation , Année 2007** » http://www.mre.gov.dz/eau/irrigation_agricole_centre.htm , page consultée le ( 11 /03 / 2009 ) , p 2 .

[4] **أمال ينون(2010)** :إستراتيجية التنمية المستدامة للموارد المائية في الاقتصاديات العربية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف– ، 2010، **ص120-122**.

وفي هذه الفترة نجد أن السياسة المائية بالجزائر مرت بمجموعة من المراحل:

**-أولا-المرحلة الأولى :1962-1970**:خلف الاستعمار الفرنسي للجزائر بعد رحيله مجموعة من المنشآت المائية ممثلة في السدود والآبار، لكن هذه المنشآت لم تكن قادرة على الاستجابة لاحتياجات المواطنين وتلبية مطالبهم، حيث تميزت السدود بضعف سعة التخزين حيث لم تكن تتعدى 670 مليون م 3 من بمجموع14 سدا تم إنشاؤها في الفترة الممتدة مابين سنتي 1830 و . 1962 خلال هذه المرحلةعرف قطاع الموارد المائية تطورا ملحوظا شمل عمليات الترميم للسدود الموجودة والانجاز لسدود أخرى، كما شهد القطاع الصناعي والزراعي اهتماما كبيرا من قبل المعنيين بالأمر تجسد في استخدام قنوات الري والقنوات الخاصة بصرف المياه .وقد كان قطاع الموارد المائية يخضع لإشراف وزارتين:

-وزارة الأشغال العمومية، وكان مجال نشاطها يتمحور حول المنشآت الكبرى للمياه .

-وزارة الفلاحة، وكان مجال نشاطها يتمحور حول السقي ومنشآت الري الريفية .

وخلال هذه المرحلة تم إنشاء لجنة الماء في سنة1963 .

**ثانيا- المرحلة الثانية** 1970-1977: شهدت هذه المرحلة تحولا في مجال الإشراف على قطاع الموارد

المائية، حيث تحولت المهام المنوطة بتسيير قطاع الموارد المائية إلى كتابة الدولة للري في 21 جويلية 1970، والتي كان لها تواجد في كل الولايات والدوائر باستثناء البلديات .كانت مهمتها تتركز حول الاهتمام بمعوقات ومشاكل الموارد المائية التي تعاني منها البلاد، والبحث عن حلول ممكنة لها بغرض تحقيق الفائدة لصالح الفرد الجزائري،وتبدو المعالم الجديدة واضحة لهذا التوجه في المخطط الرباعي 1970-1973 أين تم تحويل وتغيير التقديرات والتوقعات وتضاعفت الدراسات بحيث برمج 11 سدا و تم إصلاح92000 هكتار من الراضي .لكن هذا المخطط عرف صعوبات في التنفيذ، هذه

الصعوبات تم معالجتها في المخطط الرباعي الثاني1974 -1977 ومن بين الأسباب التي أدت إلى صعوبة تنفيذ المخططات نجد :

-ضعف مستوى الانجاز في السدود والمساحات الزراعية .

-50% من القروض الممنوحة تمتصها مشاريع تزويد سكان المدن بالمياه الصالحة للشرب .

**ثالثا-المرحلة الثالثة1977-1980:** شهدت هذه المرحلة انقطاع حبل التفاهم والتواصل الموجود بين كتابة الدولة والقطاعات المستهلكة للمياه.

-مع وزارة الفلاحة والثروة الصناعية :كان السبب النتائج السلبية في تجهيز الأراضي الزراعية والاختلال

بين المساحات الصالحة للسقي والمساحات المجهزة بالإضافة لسوء تسيير المودين.

-مع طلبيات الصناعة للمياه :التي كانت تقدم لفترات متقطعة من طرف المؤسسة الوطنية لتنفيذ المشروعات أو الصندوق الوطني الجزائري للتهيئة العمرانية .وخلفت مشاكل للكتابة من حيث تمركز وبعد المجمعات الصناعية ومشاكل التوقيت من حيث التموين والتمويل.

-مع المراكز السكانية الحضرية أو الريفية :حيث كانت تعتمد على قنوات قديمة لتوصيل المياه الصالحة

للشرب لقلة الصيانة والدفع الزهيد المتواضع من طرف المشتركين.

وفي خلال هذه المرحلة تم تحويل المهام من كتابة الدولة للري إلى وزارة الري.

**رابعا-المرحلة الرابعة : 1980 فما فوق:**

ضمن هذه المرحلة كان المخططان الخماسيان الاول والثاني، أين كان التوجه نحو تسخير المياه للمدن، حيث يعكس ذلك الاستثمارات والتشريعات التي تم اقتراحها واعتمادها.

1-المستوى التشريعي :حيث تم صدور تشريعين:

-قانون83-03 المؤرخ في 5 فيفري 1983 الخاص بحماية البيئة.

-قانون83-17 المؤرخ في 16 جويلية 1983 الخاص بقانون المياه.

كما تمت مصادقة البنك الدولي على السعر الحقيقي للماء وأسس القانون، كذلك مبادئ قياس المياه وتسعيره لجميع الاستهلاك.

2-المستوى الاقتصادي :صدور قرار وزاري 1985 ، يتضمن تحديد التعريفة الأساسية للمياه بمختلف فئاتها وقطاعاتها الاستهلاكية المنزلية الفلاحية والصناعية.

**الجدول رقم (3-25) : تطور السعر القاعدي للتزويد بمياه الشرب و مياه الصناعة .**

| نوع التسعيرة | السعر القاعدي ( دج / م$^3$ ) | تاريخ التطبيق |
|---|---|---|
| تسعيرة وطنية | 1,00 | سنة 1985 |
| | 1 ,55 | 1 جانفي 1991 |
| | 1,65 | 1 جانفي 1992 |
| | 2,20 | 1 جانفي 1994 |
| | 3,01 | 1جويلية 1995 |
| | 3,60 | 1جويلية 1996 |
| تسعيرة جهوية | 3,60 إلى 4,50 | 1 جوان 1998 |
| | 5,80 إلى 6,30 | جانفي 2005 |

**المصدر : وزارة الموارد المائية ، وثائق داخلية غير منشورة .**

لقد طبقت المؤسسات الجهوية لتسيير و توزيع الماء الشروب إلى غاية نهاية ماي 1997 تسعيرة وطنية في الولايات التي تمونها بالمياه الصالحة للشرب . غير أنه نظرا للتفاوت و التنوع الكبيرين

بين الأوضاع ( طبيعة مورد الماء ، أهمية المعالجات ، التحويلات ، عمليات الضخ ، نوعية المياه و الشبكات ...الخ ) ، كان ثمن كلفة الماء المنتج و الموزع مختلفا اختلافا بينا من مؤسسة إلى أخرى . و فعلا فإن تطبيق تسعيرة واحدة على المستوى الوطني نتج عنه أن بعض المؤسسات جنت ربحا من استغلال المرافق العمومية و لا تدفع أي إتاوة للسلطات العمومية المسؤولة عن تغطية العجز في القطاع ، في حين أن بعض المؤسسات الأخرى سجلت خسائرا و عجزا [1].

3-المستوى التنظيمي :كانت الجهة المشرفة على تسيير قطاع المياه ممثلة في وزارة الري واستصلاح الأراضي والبيئة ثم انتقلت لوزارة الري(1980-1984)، وبعدها لوزارة البيئة والغابات (1984-1989)

، وقد تم إنشاء العديد من المؤسسات من بينها الوكالة الوطنية للسدود ودواوين خاصة بالمساحات المسقية..الخ.

4-المستوى الاستثماري :استفاد قطاع الموارد المائية من استثمارات هامة ضمن المخططين الخماسيين

الأول والثاني، فالأول خصص له 23 مليار دج والثاني خصص له 41 مليار دج.

**الفرع الثاني-السياسة الوطنية للمياه بعد سنة 1995:**

**اولا -القانون رقم 96 – 13 المعدل و المتمم للقانون رقم 83 – 17:**

[1] - Ministère De L'Equipement Et De L'Aménagement Du Territoire(1996) : **Etude Des coûts Et Tarifs De L'Approvisionnement En Eau Potable Et Industrielle : Projet De Tarification Régionale Et de Structure Tarifaire** » , Mission -B : proposition de tarification régionale (version définitive) , 27 Août 1996 , p 2 .

تزايد الوعي خلال هذه المرحلة بضرورة كسر البيروقراطية مع النهج الذي كان سائدا في مجال إدارة الموارد المائية ، و تم انتهاج سياسة مائية جديدة تقوم على خمسة (05) مبادئ انبثقت عن الجلسات الوطنية للماء المنظمة أيام 28 – 29 و 30 جانفي سنة 1995 بنادي الصنوبر في الجزائر العاصمة .[1]

و لقد أدخلت هذه المبادئ الخمسة ( في قانون المياه رقم 83 – 17 المؤرخ في 16 جويلية 1983 المعدل والمتمم بالأمر رقم 96 – 13 المؤرخ في 15 جوان 1996 ) ، حيث جاء في مادته الأولى أن هذا القانون يهدف إلى تنفيذ السياسة الوطنية للماء ، و في مادته الأولى مكرر أن هذه السياسة الوطنية للماء تقوم على المبادئ الآتية :

**-مبدأ وحدة المورد :**

الماء ملك جماعي وطني يشترك فيها الجميع* ، و تملكه الجماعة الوطنية برمتها . فندرة هذا المورد الطبيعي ، هشاشته و توزيعه غير المنتظم في المكان و الزمان ، يجعل منه ملكا و إرثا وطنيا تمارس عليه سلطة الدولة على سبيل الأولوية و الدوام لتمكين هذا المورد من أداء وظائفه الاجتماعية و وظائفه الاقتصادية بحد أدنى من العدل و الإنصاف . و باعتبار الماء ملكا جماعيا مشتركا و ملكية المجموعة الوطنية فإن ذلك يستدعي توحيد الجهود فيما يخص تعبئته ، تسييره ، استعماله و الحفاظ عليه [2] .

**- مبدأ التشاور :**

[1] وزارة التجهيز و التهيئة العمرانية ، " **الجزائر غدا : وضعية التراب الوطني ، استرجاع التراب الوطني** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 126

-* لقد أكدت ذلك السنة المطهرة منذ أكثر من 14 قرن في الحديث الشريف ، حيث يقول الرسول صلى الله عليه وسلم فيما رواه أبو داود : " **الناس شركاء في ثلاث : الماء و الكلأ و النار** " .

[2] – Saad Djekboub(2000): **Urgence Signalée !** » , In Mutations , ( Revue trimestrielle N° 32 , Editée par la chambre Algérienne de Commerce Et D'industrie , , p 21

تعتبر مسألة الماء حساسة و معقدة في أن واحد ، حيث لا يمكن معالجتها بصورة تعسفية في المستوى المركزي دون إشراك جميع المعنيين (ممثلو الجماعات المحلية ، ممثلو مختلف أصناف المستعملين ... الخ) في التفكير و اتخاذ القرارات و التنفيذ .

إن إحداث مجالات تشاور لتحقيق تسيير تضامني للمورد المشترك هو الوسيلة الكفيلة بتجاوز التقسيم الإداري و دوائر الاختصاص الإقليمية .

**- مبدأ الاقتصاد :**

إن نقطة الضعف الكبرى في مؤسسات الماء تكمن في افتقارها إلى نظام تحريض و تشجيع ، لذا يجب إيجاد إطار و نظام تحريض يحملان آليات تأسيسية و تنظيمية . و لهذا القصد تكون العناصر الداخلة في إنتاج الماء و الإنتاج بحد ذاته محسوبة و مقاسة و تكون أيضا مكافأة مقدم الخدمة مرتبطة بتلبية احتياجات المستعمل . و لتحقيق هذا الهدف ، يجب تكييف العلاج و ملاءمته لأسباب المشاكل و توفير شرطين أساسيين[1] :

- تطبيق مبادئ التسيير التجاري لمؤسسات الماء .

- ترك المجال للمنافسة و العمل بموجب نظام التعاقد .

أمام هذه الوضعية أصبح من الضروري وضع أسعار تعكس حقيقة التكاليف في مناطق معينة ، و عليه وضع نظام تسعيرة جديد حيز التطبيق ابتداء من 01 جوان 1998 ، مبني على وضع عشرة (10) مناطق تسعيرية متجانسة بأسعار قاعدية تتغير من 3,60 إلى 4,50 دج / م$^3$ كما هو مبين في الجدول رقم (3-26) :

**<u>الجدول رقم</u> (3-26) : قائمة الأسعار القاعدية للتزويد بمياه الشرب و مياه الصناعة حسب المناطق التسعيرية ( إبتداءا من 1 جوان 1998 ) .**

| المناطق | الأسعار القاعدية(دج/م$^3$) | الـــولايـــات |
|---|---|---|

[1] - وزارة التجهيز و التهيئة العمرانية ، " **الجزائر غدا : وضعية التراب الوطني ، استرجاع التراب الوطني** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 12

| | | |
|---|---|---|
| **1** | 3,60 | بسكرة – الجلفة– الواد – غرداية – مسيلة – تبسة |
| **2** | 3,60 | عين الدفلة – مستغانم – وهران– غليزان– تيبازة |
| **3** | 3,60 | باتنة – قسنطينة – جيجل – خنشلة – ميلة– سطيف |
| **4** | 3,60 | بشار– البيض– النعامة |
| **5** | 3,80 | الجزائر– البليدة– بومرداس |
| **6** | 3,60 | عنابة– الطارف – قالمة– أم البواقي– سكيكدة– سوق أهراس |
| **7** | 3,70 | أدرار– الأغواط – ورقلة– تيارت |
| **8** | 4,00 | عين تموشنت– معسكر– سعيدة–سيدي بلعباس–تلمسان |
| **9** | 4,30 | بجاية– البويرة– برج بوعريرج– الشلف – المدية–تسمسيلت – تيزي وزو |
| **10** | 4,50 | اليزي – تمنراست – تندوف |

**Source :** Articles 9 et 10 du Décret Exécutif N°98-156 du 19 Moharrem 1419 correspondant Au 16 mai 1998 définissant les modalités de tarification de l'eau à usage domestique , industrielle, agricole et pour l'assainissement ainsi que les tarifs y afférents .

**- مبدأ الشمولية :**

يعتبر الماء عنصرا حيويا ذو صبغة شمولية و عالمية لأنه لا يعترف بالحدود . فدورة الماء تخترق الحدود الجغرافية و الطبيعية و البيولوجية و أيضا القطاعية ، فهو مستعمل اليوم للشرب ، و نفس الوحدة من الماء ذاتها يمكن أن تمتصها غدا نبتة في حقل لكي ينتفع بها لاحقا في مصنع بلد مجاور.

إن القول بأن الماء قضية الجميع ينبغي أن يثير اهتمام الجميع : مواطنين ، إدارات ، دول و حكومات . و على قطاعي الصناعة و الفلاحة بحكم أنهما أكبر القطاعات المستهلكة و الملوثة للماء أن تندمجا في سياسة الماء الوطنية ، و ذلك بانتهاجهما سياسات خاصة بل و نوعية في مجال حماية الموارد المائية و الاقتصاد في استهلاكهما .

**- المبدأ الإيكولوجي ( البيئي ) :**

يستند مبدأ الإيكولوجيا على الدفاع عن نظام بيئي ( أي وحدة بيئية قاعدية تتشكل بالبيئة الحية و الحيوانات و النباتات التي تعيش فيها ) من جهة ، و حماية الصحة العمومية ضمن إطار توفير الماء العذب النقي من كل شوائب و مكافحة ناقلات الأمراض في المحيط المائي و استخدام الموارد

البشرية المؤهلة والمكلفة بتطبيق استراتيجيات المحافظة على نوعية الماء ، تعبئته و وقايته من التلوث ، و سرعة الاتصال و التبليغ .

و يتمحور مبدأ الإيكولوجيا على ثلاثة محاور[1] :

ندرة الماء ، نوعية الماء ، الإستراتيجية المطلوب وضعها و تنفيذها في هذا المجال .

**ثانيا-قانون المياه رقم 05-12:**

بعدها جاء المشرع الجزائري بقانون جديد للمياه رقم 05-12 يحتوي على ( 183 مادة ) **(انظر الملحق رقم08 أ)** المؤرخ في 28 جمادى الثانية 1426 ه الموافق ل 04 أوت 2005 ، يتضمن إستراتيجية الجزائر المنتهجة في مجال المياه وأنظمة حمايتها وطرق تسييرها.

وقد بينت المادة الأولى من قانون المياه رقم05 -12 أن هذا الأخير يهدف إلى تحديد المبادئ والقواعد التي يعتمد عليها في استغلال المياه وتسييرها، في إطار التنمية المستدامة والذي يقتضي الاستغلال العقلاني للمياه في شتى المجالات لاسيما عند تلبية حاجيات السكان من جهة، وتلبية حاجيات الجهات الاقتصادية لأجل التنمية الزراعية والصناعية من جهة أخرى، حيث تتمثل أهم أهداف هذه السياسة فيما يلي:

-تلبية حاجيات السكان من الماء الصالح للشرب بصورة كافية وبالنوعية المطلوبة وهذا لأجل سد حاجياتهم منه، وكذلك الحفاظ على الصحة العامة وهذا ما يفرض على الدولة توفير الماء لكل مواطن عبر شبكات التوزيع بكيفية عادلة ومنتظمة.

[1] - المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي ، لجنة التهيئة العمرانية و البيئة (2000) : **مشروع التقرير التمهيدي حول الماء في الجزائر : من أكبر رهانات المستقبل** " ، ( الدورة العامة الخامسة عشرة ، ماي 2000 ) ، ص 36 .

-تلبية الاحتياجات الاقتصادية من المياه لاسيما في القطاع الزراعي الذي يعتمد أساسا على هذا المورد و كذا القطاع الصناعي.

-الحفاظ على النظافة العمومية وحماية الموارد المائية والأوساط المائية من أخطار التلوث، عن طريق وضع شبكات صرف المياه القذرة ومعالجتها واسترجاعها.

-استغلال الموارد الطبيعية للمياه السطحية والباطنية وكذلك الموارد البديلة .

-الاهتمام بالمصادر البديلة كمصدر للمياه واستغلالها في النشاطات الاقتصادية.

لقد اعتبر هذا القانون الخدمات العمومية للمياه من اختصاص الدولة و البلديات ، و أقام إطارا جديدا لتسيير الخدمات العمومية للمياه و التطهير ، مرتكزا حول آلية منح امتياز الخدمة العمومية للماء و التطهير من طرف الدولة سواء للقطاع العمومي أو الخاص بغض النظر عن جنسية المتعامل[1] .

و هو ما نصت عليه المادة 101 من قانون المياه رقم 05 – 12 المؤرخ في 4 أوت سنة 2005 **،(انظر الملحق رقم 08 ب).**

**امر رقم 09 – 02 مؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة 2009، يعدل ويتمم القانون رقم 05 – 12 المؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1426 الموافق 4 غشت سنة 2005 والمتعلق بالمياه.**

**المادة1**

تعدل وتتمم أحكام المادة 14 من القانون رقم 05 – 12 المؤرخ في 28 جمادي الثانية عام 1426 الموافق 4 غشت سنة 2005 والمتعلق بالمياه، المعدل والمتمم، وتحرر كما يأتي:

"المادة 14 : يمنع استخراج مواد الطمي بأية وسيلة وخاصة بإقامة مرامل في مجاري الوديان، عندما تشكل أخطار الإتلاف المنصوص عليها في المادة 15 أدناه.

[1] - La TRIBUNE , Cotidien Algérien , « **un Nouveau Code Et Des Réformes Pour Les Ressources En Eau En Algérie** » , http://www.Algerie-dz.com/article 1515.html , page consultée le ( 20 / 03 /2009) .

يمكن أن يرخص، خارج مناطق المنع، باستخراج مواد الطمي بصيغة الامتياز المحدد المدة، المرفق بدفتر شروط مع مراعاة دراسة التأثير علي البيئة المعدة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة، لاسيما جرد الوديان أو أجزاء الوديان المعنية بهذا المنع عن طريق التنظيم."

**المادة2**

ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 29 رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة 2009 [1].

**الفرع الثالث –الهياكل المؤسساتية للموارد المائية في الجزائر.**

لقد عملت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال والى يومنا هذا على الاهتمام بمجال الموارد المائية من أجل تنميتها، تطويرها وحمايتها .لقد قامت الدولة الجزائرية بتخصيص وزارة تعنى بالموارد المائية وهي وزارة الموارد المائية، حيث يوضح المرسوم التنفيذي 2000–324 المؤرخ في 25 أكتوبر 2000 صلاحيات وزير الموارد المائية، كما تبرز المادة 3 و 5 من المرسوم مهام الوزير وأهمها المتابعة المستمرة للموارد المائية كما وكيفا، وكذا السهر على الاستغلال الرشيد لهذه الموارد[2] .

وسنقوم فيما يلي بالتطرق وباختصار إلى أهم المؤسسات والشركات الساهرة على إدارة وتسيير الموارد المائية وكذا المهام والوظائف المنوطة بها تماشيا مع سياسات الحكومة الجزائرية في هذا المجال، وذلك بدأ من وزارة الموارد المائية.

[1] http://www.semide.dz/Ar/legislature/codes_eaux/Ordonnance-05-12.htm

[2] **بلعرابي عبد الكريم و سعداوي محمد** (2008): الحماية التشريعية لإستراتيجية الدولة في إدارة ثروتها المائية– قراءة قانونية –الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية ، ص125

**1-وزارة الموارد المائية** :وهي تمثل أعلى مؤسسة حكومية في مجال الموارد المائية، حيث تنقسم بدورها

إلى مجموعة من المديريات التي تنقسم بدورها إلى مديريات فرعية وهو ما يلخصه الجدول الموالي:

**جدول رقم(3-27) :تنظيم الادارة المركزية لوزارة الموارد المائية**

| | | |
|---|---|---|
| رئيس الديوان | | -(8)- مكلفين بالدراسات و التخليص ( يكلفون بتحضير نشاطات الوزير و تنظيمها).<br>-(4)- ملحقين بالديوان. |
| الامين العام | | -مدير دراسات مكتب البريد.<br>-مديرية دراسات مكتب الاتصال. |
| المفتشية العامة | مديرية الدراسات و تهيئات الري | -المدريرية الفرعية لتهيئات الري |
| | | -المديرية الفرعية للموارد المائية و الارضية |
| | | _المديرية الفرعية لأنظمة الاعلام |
| | مديرية حشد الموارد المائية (DMRE) | المديرية الفرعية لحشد الموارد المائية السطحية |
| | | المديرية الفرعية لحشد الموارد المائية الجوفية |
| | | المديرية الفرعية للاستغلال و المراقبة |
| | مديرية التزويد بالمياه الصالحة للشرب (DAEP) | المديرية الفرعية للتنمية |
| | | المديرية الفرعية للتنظيم و اقتصاد المياه |
| | | المديرية الفرعية للامتياز و اصلاح الخدمة العمومية للمياه |
| | مديرية التطهير و حماية البيئة (DAPE) | المديرية الفرعية للتنمية |
| | | المديرية الفرعية لتسيير التطهير و حماية البيئة |

| | | |
|---|---|---|
| | | المديرية الفرعية للامتياز و إصلاح الخدمة العمومية للتطهير |
| | مديرية الري الفلاحي (DHA) | المديرية الفرعية للمساحات الكبرى |
| | | المديرية الفرعية للري الصغير و المتوسط |
| | | المديرية الفرعية لأستغلال و تنظيم الري الفلاحي |
| | مديرية الميزانية و الوسائل و التنظيم (DBMR) | المديرية الفرعية للميزانية |
| | | المديرية الفرعية للوسائل العامة و الممتلكات |
| | | المديرية الفرعية للتنظيم و الدراسات القانونية |
| | مديريةالموارد البشرية و التكوين و التعاون(DRHFC) | المديرية الفرعية لتأمين الموارد البشرية |
| | | المديرية الفرعية للتكوين و تحسين المستوى |
| | | المديرية الفرعية للوثائق و الارشيف |
| | | المديرية الفرعية للتعاون و البحث |
| | مديرية التخطيط و الشؤون الاقتصادية | المديرية الفرعية لأشغال البرمجة |
| | | المديرية الفرعية للتمويل |
| | | المديرية الفرعية للدراسات الاقتصادية |

***Sources ( المصدر )*** :http://www.semide.dz/Ar/themes/structures/mre.htm.

**2-الشركة الجزائرية للمياهADE:**

"الجزائرية للمياه" مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي .نشأت المؤسسة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم01-101 المؤرخ في 27 محرم 1422

الموافق 21 أبريل سنة 2001. توضع المؤسسة تحت وصاية الوزير المكّلف بالموارد المائية، و يوجد مقرها الاجتماعي في مدينة الجزائر .ومن مهامها نذكر ما يلي[1] :

-تكّلف المؤسسة في إطار السياسة الوطّنية للتنمية، بضمان تنفيذ السياسة الوطنية لمياه الشرب على كامل التراب الوطني من خلال التكّفل بنشاطات تسيير عمليات إنتاج مياه الشرب و المياه الصناعية و نقلها و معالجتها و تخزينها و جرها و توزيعها و التزويد بها وكذا تجديد الهياكل القاعدية التابعة لها وتنميتها.

-و تكّلف المؤسسة بهذه الصفة، عن طريق التفويض، بالمهام الآتية :

أ- التقييس و مراقبة نوعية المياه الموزعة.

ب- بالمبادرة بكل عمل يهدف إلى اقتصاد المياه، لاسيما عن طريق:

-تحسين فعالية شبكات الّتحويل و الّتوزيع.

-إدخال كلّ تقنية للمحافظة على المياه.

-مكافحة تبذير المياه بتطوير عمليات الإعلام و التكوين و التربية و الّتحسيس باتجاه المستعملين.

-تصوير برامج دراسية مع المصالح العمومية التربوية لنشر ثقافة اقتصاد المياه.

ج - التخطيط لبرامج الاستثمار السنوية و المتعددة السنوات و تنفيذها.

- تحل هذه المؤسسة محل جميع المؤسسات و الهيئات العمومية الوطنية و الجهوية و المحلية في ممارسة مهمة الخدمة العمومية لإنتاج المياه الصالحة للشرب و توزيعها، لاسيما:

-الوكالة الوطنية لمياه الشرب و المياه الصناعية و التطهير (AGEP).

-المؤسسات العمومية الوطنية ذات الاختصاص الجهوي في تسيير مياه الشرب

-مؤسسات توزيع المياه المنزلية و الصناعية و التطهير في الولاية

[1] http://www.semide.dz/Ar/themes/structures/ade.htm

-الوكالات و المصالح البلدية لتسيير و توزيع المياه

"3-الديوان الوطني للتطهير (ONA) [1]:

الديوان الوطني للتطهير" مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي .نشأت المؤسسة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم01 -102المؤرخ في 27 محرم 1422 الموافق 21 أبريل سنة 2001. يوضع الديوان تحت وصاية الوزير المكّلف بالموارد المائية، و يوجد مقره الاجتماعي في مدينة الجزائر .ومن مهامه:

- يكّلف الديوان في إطار السياسة الوطّنية للتنمية بضمان المحافظة على المحيط المائي على كامل التراب الوطني و تنفيذ السياسة الوطنية للتطهير بالتشاور مع الجماعات المحلية.
  - ✓ و يكّلف بهذه الصفة، عن طريق التفويض :
- بالتحكم في الإنجاز و الأشغال و كذا استغلال منشآت التطهير الأساسية التابعة لمجال اختصاصه و لاسيما:

- مكافحة كل مصادر تلوث المياه في المناطق التابعة لمجال تدخله و كذا تسيير كل منشأة مخصصة لتطهير التجمعات الحضرية و استغلالها، و صيانتها و تجديدها و توسيعها و بنائها و لاسيما منها شبكات جمع المياه المستعملة، و محطات الضخ و محطات التصفية و صرف المياه في البحر، في المساحات الحضرية و البلدية و كذا في مناطق التطور السياحي و الصناعي.
- إعداد و إنجاز المشاريع المدمجة المرتبطة بمعالجة المياه المستعملة و صرف مياه الأمطار.
- إنجاز مشاريع الدراسات و الأشغال لحساب الدولة و الجماعات المحلية.

[1] http://www.semide.dz/Ar/themes/structures/ona.htm

✓ و يكلف الديوان، زيادة على ذلك، بما يأتي :

- القيام بكل عمل في مجال التوعية أو التربية أو التكوين أو الدراسة و البحث في مجال مكافحة تلوث المياه.

-التكفل، عند الاقتضاء، بمنشآت صرف مياه الأمطار في مناطق تدخله لحساب الجماعات المحلية.

-إنجاز المشاريع الجديدة الممولة من الدولة أو الجماعات المحلية.

✓ يكلف الديوان، علي الخصوص، بالمهام العملية الآتية :

- إنشاء كل تنظيم أو هيكلة يتعلق بهدفه في أي مكان من التراب الوطني.
- تسيير المشتركين في الخدمة العمومية للتطهير.
- إعداد مسح للهياكل الأساسية للتطهير و ضمان ضبطه اليومي.
- إعداد المخططات الرئيسية لتطوير الهياكل الأساسية للتطهير التابعة لمجال نشاطه.
- الإنجاز المباشر لكل الدراسات التقنية و التكنولوجية و الاقتصادية التي لها علاقة بهدفه.

**4-الديوان الوطني للسقي و صرف المياه ONID وسابقا وAGID:**

الوكالة الوطنية لإنجاز هياكل الري الأساسية وتسييرها للسقي وصرف المياهAGID أصبحت حاليا الديوان الوطني للسقي وصرف المياه (ONID مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي .نشأت الوكالة وفقا للمرسوم رقم87-181 المؤرخ في 23 ذي الحجة عام 1407الموافق 18 أوت سنة 1987.

توضع الوكالة تحت وصاية الوزير المكّلف بالري، و يحدد مق رها الاجتماعي في مدينة الجزائر .

ومن مهامها- :تكلف الوكالة في إطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية:

- بالمبادرة بأعمال تصور دراسة الهياكل الأساسية في الري لسقي الأراضي الزراعية، وصرف المياه وإنجاز تلك الهياكل وتسييرها.

- بإعداد مقاييس التأسيس الأول لتجهيزات الري الزراعي وتكاليفها، وبإعداد مدونة المعطيات الاقتصادية التي تدخل في تسعير الماء المستعمل في الفلاحة.
- بتوجيه أعمال الهيئات صاحبة الامتياز على الشبكات القائمة في المساحات المسقية والإشراف عليها .
- تكلف الوكالة بتطوير وسائل التصور والدراسة للتحكم في التقنيات المرتبطة بهدفها، ويمكنها أن تقوم بأي دراسة أو بحث لهما علاقة بميادين أعمالها.
- تسهر الوكالة على المحافظة على مورد الماء كيفا وكما، بالتشاور مع الهيئات والمؤسسات المعنية.

**5- الوكالة الوطنية للسدود و التحويلات ANBT:**

يعدل القانون الأساسي للوكالة الوطنية للسدود، المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري، المنشأة بموجب المرسوم رقم85 –163 المؤرخ في 11 يونيو سنة 1985 ، في طبيعتها القانونية إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تسمى"الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات" تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي .توضع المؤسسة تحت وصاية الوزير المكلف بالموارد المائية و يحدد مقرها الاجتماعي في مدينة الجزائر .ومن مها مها:

تكلف المؤسسة بإنتاج الماء وتوفيره للمؤسسات ووكالات البلدية المكلفة بتوزيعه وبضمان التكفل بنشاطات تسيير المنشآت المستغلة واستغلالها وصيانتها في إطار حشد الموارد المائية السطحية وتحويلها.وبهذه الصفة تكلف المؤسسة بما يأتي:

- تزويد مؤسسات التوزيع بالماء ووكالات البلدية وفقا لاتفاقيات تبرم مع مؤسسات توزيع الماء هذه في إطار برامج توزيع تحدد بقرار من الوزير المكلف بالموارد المائية.
- القيام بكل التدخلات الخاصة بالفحص والمراقبة التقنية وضمان مراقبة منشآت حشد وتحويل الموارد المائية المستغلة وصيانتها ونزع الأوحال منها وإصلاحها، حسب تعليمات ومقاييس الاستغلال.
- السهر على تطبيق تسعيرة الماء على المؤسسات المكلفة بتوزيع الماء الشروب والصناعي والفلاحي وعلى تلك المكلفة بإنتاج الطاقة الكهربائية وكذا على وكالات البلدية.

- دراسة أو التكليف بدراسة وتطوير أنظمة حماية المنشآت المستغلة وصيانتها والتدخل فيها.
- ضبط حالة مخزون الماء الممكن استغلاله واعتماد التدابير الدورية لمراقبة نوعية المياه، في إطار تسيير الموارد المائية المكلفة بها.

زيادة على الصلاحيات المحددة أعلاه، تكلف المؤسسة بما يأتي:

- تطوير هندسة منشآت حشد الموارد المائية وتحويلها وكذا وسائلها للتصور والدراسات بغرض التحكم في التقنيات المرتبطة بهدفها.
- إنجاز كل دراسة أو بحث يتصل بهدفها .
- تصور أو استغلال أو إيداع كل شهادة أو إجازة أو نموذج أو طريقة صنع تتصل بهدفها .
- المساهمة في تكوين وتحسين مستوي المستخدمين العاملين في ميدان منشآت حشد الموارد المائية وتحويلها.
- جمع ومعالجة وحفظ ونشر المعطيات والمعلومات والوثائق ذات الطابع الإحصائي والعلمي والتقني والاقتصادي ذات الصلة بهدفها.

**6-وكالات الاحواض الهيدروغرافية ABH :**

وكالات الأحواض الهيدروغرافية مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري ،حيث أن القانون النموذجي المتعلق بها محدد في المراسيم التنفيذية المؤرخة في 26 أوت سنة 1996.

توجد خمسة وكالات للأحواض الهيدروغرافية (منطقة الصحراء، منطقة الشلف، منطقة وهران، منطقة قسنطينة، منطقة الجزائر – الحضنة – الصومام) مها مها:

- تعد وتضبط المساحات المائية والتوازن المائي في الحوض الهيدروغرافي مثلما هو محدد في المادتين 127 و 128 من القانون رقم83 -17المؤرخ في 16 يوليو سنة 1983 ، و تجمع

لهذا الغرض كل المعطيات الإحصائية و الوثائق و المعلومات المتعلقة بالموارد المائية و اقتطاع المياه و استهلاكها.

- تشارك في إعداد المخططات الرئيسية لتهيئة الموارد المائية و تعبئتها و تخصيصها التي تبادر بها الأجهزة المؤهلة لهذا الغرض و تتابع تنفيذها.
- تبدي رأيها التقني في كل طلب رخصة لاستعمال الموارد المائية التابعة للأملاك العمومية المائية، يقدم حسب الشروط التي يحددها التشريع و التنظيم المعمول بهما.
- تعد و تقترح مخططات توزيع الموارد المائية المعبأة في المنشآت الكبرى، و المنظومات المائية بين مختلف المستعملين.
- تشارك في عمليات رقابة حالة تلوث الموارد المائية، و تحديد المواصفات التقنية المتعلقة بنفايات المياه المستعلمة والمرتبطة بترتيبات تطهيرها.
- تقوم بجميع أعمال إعلام المستعملين في مستوى العائلات و الصناعيين و الزراعيين و توعيتهم بضرورة ترقية الاستعمال الرشيد للموارد المائية و حمايتها.

**7- الوكالة الوطنية للموارد المائية ANRH :**

"الوكالة الوطنية للموارد المائية" مؤسسة عمومية ذات طابع إداري و اختصاص علمي و تقني، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي .نشأت الوكالة وفقا للمرسوم 81-167 المؤرخ في 25 يوليو سنة 1981. توضع الوكالة تحت وصاية الوزير المكّلف بالري، و يحدد مقرها الاجتماعي في مدينة الجزائر .ومن مها مها:

تكلف الوكالة بمهمة أساسية تتمثل في تطبيق برامج جرد الموارد المائية و الأراضي القابلة للري في البلاد، و ذلك وفقا لأهداف المخطط الوطني للتنمية و تبعا للشروط التي تحددها السلطة الوصية.

تكلف الوكالة، في ميدان المياه الجوفية، بما يأتي :

-تحصي موارد المياه الجوفية في البلاد.

-تصمم و تركب و تسير شبكات مراقبة طبقات المياه الجوفية.

-تضع الخرائط الخاصة بعلم الينابيع و الموارد الجوفية.

-تضبط حصيلة موارد المياه الجوفية باستمرارية و مدى استخدامها.

-تسهر على حفظ موارد المياه الجوفية كيفا وكما.

تكلف الوكالة، في ميدان المياه السطحية، بما يأتي :

-تصمم و تركب و تسير الشبكة الوطنية لعلم المناخ المائي المخصصة لإعداد الحصيلة الوطنية للمياه.

-تعالج معطيات علم المناخ المائي، و تصوغها و تدرجها في محفوظات و تنشرها.

-تقوم بالدراسات المنهجية العامة فيما يتعلق بأنظمة علم المناخ المائي قصد جرد موارد المياه السطحية.

-تدرس الظواهر المائية في الأحواض التجريبية، كالانجراف و السيلان و التسرب و تبخر المياه.

-تقيم شبكة تراقب توقع الفيضانات و يسيرها.

تكلف الوكالة، في ميدان الري و تصريف المياه، بما يأتي :

-تعد جردا بموارد الأراضي المخصصة للاستصلاح عن طريق الري و تصريف المياه.

-تحدد و ترسم بالاتصال مع المعهد الوطني لرسم الخرائط المميزات الخاصة بالقوة المائية للأراضي القابلة للري.

-تدرس الاحتياج إلى المياه الزراعية و مقاييس الري وتصريف المياه المخصصة لإعداد مشاريع أجهزة الري و تصريف المياه.

-تدرس تطور ملوحة الأراضي و الطبقات السطحية في المساحات المسقية، و توّفر العناصر المتعلقة بحمايتها و وقايتها.

**8-دواوين مساحات الريOPI :**

تعد" دواوين مساحات الري "مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي .يمكن أن تحدث في أية منطقة ري دواوين لمساحات الري .يحدد مرسوم إحداث كل ديوان مقره والجهة الوصية عليه والمهام الخاصة التي تحتمل أن يضطلع بها .توضع المؤسسات تحت وصاية الوزير المكلف بالري الفلاحي .ومن مهامه:

-تسيير الموارد المائية الموجودة والمخصصة للمساحات المسقية .

-تسيير شبكات السقي واستغلالها وصيانتها .

-تسيير شبكات تطهير المياه و صرفها وشبكات الممرات وارتفاقات الوصول و استغلالها وصيانتها .

-ضمان سير السقي داخل المساحة .

-تطوير أعمال الإسناد عند الإنتاج .

-وضع صور لمحطات الإنذار الخاصة بالسقي وإعدادها وتنفيذها .

-إنجاز الدراسات التقنية والاقتصادية والمالية وكذا كل الأعمال المتعلقة بهدفه لصالحه أو لصالح الغير .

-يؤهل الديوان، في إطار مهمته المحددة أعلاه وطبقا للتنظيم المعمول به، للقيام بأي عمل مرتبط بهدفه لاسيما:

-القيام بكل العمليات العقارية والمنقولة والتجارية والمالية والصناعية .

_اتخاذ كل المساهمات المباشرة والمرتبطة بميدان عمله .

-إبرام كل الاتفاقيات أو الصفقات أو الاتفاقات .

-تنظيم التظاهرات أو الملتقيات أو الندوات المتصلة بميدان عمله والمشاركة فيها .

-توطيد علاقات مع الهيئات الوطنية أو الدولية المماثلة له.

**المطلب الثاني :جهود ترشيد استثمار الموارد المائية الجزائرية بين القطاعين العام و الخاص**

**الفرع الاول -الصيغ المختلفة لأنماط التعاون العمومي الخاص في قطاع المياه:**

يجسد القانون الجزائري أربعة أشكال من العقود الإدارية التي تسمح بتعاون القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي مع السلطات الإدارية الجزائرية في ممارسة مهامه في الخدمة العمومية للمياه وهي عقد التسيير وعقد الإيجار وعقد الامتياز وعقد البيوتBOT [1].

**اولا-عقد التسيير**

عقد التسيير هو الوسيلة التي تتخذها السلطة العمومية والتي من خلالها تفوض المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه تسيير مؤسسة تمتلكها إلى مؤسسة خاصة هذه الأخيرة تتلقى المقابل المالي مباشرة من طرف المستعملين بسعر يتم الاتفاق عليه في العقد.

يمكن للسلطة العمومية أن تتلقى تعريفات تسمح لها بتمويل تجديد أو توسعة التجهيزات التي يبقى لها حق ملكيتها والتي تشكل استثمارات بالنسبة لها .مثل :استغلال مؤسسات عمومية(الماء، أو الطاقة...).

**ثانيا- عقد الإيجار**

يعتبر عقدا يتم اللجوء من خلاله إلى مسير خاص قصد التكفل بتسيير المؤسسة العمومية، نظراً لكفاءته وخبرته ومهارته، مقابل مبلغ جزافي يدفع دورياً لحساب الدولة، ويكون صاحب الإيجار مسئولا مسؤولية تامة على الخطر التجاري الذي ينتج عن تسيير المؤسسة.

[1] - **Les Contrat de partenariat public-privé dans le domaine de la gestion de l'eau – aspects de droit Algérien - OSMAN Filali Professeur Droit privé Droit international des affaires, droit comparé,p351.**

وهناك أيضا عقد الإدارة : تتلخص هذه الطريقة في تولي القطاع الخاص إدارة المؤسسة على أن يتم تقاسم الربح الصافي مع الدولة وتكون للمتعاقد أيضا المسؤولية التامة في تسيير ومراقبة جميع العمليات داخل المؤسسة مع استمرار هذه الأخيرة في تحمل المخاطر التجارية وفي تحمل الديون كذلك، والمتعاقد في هذا الشكل يجب أن يمتاز بالمهارة والخبرة المسبقة بمجال المؤسسة.

كما تجدر الإشارة إلى أن القطاع الاقتصادي الذي طبقت فيه أكثر هذه التقنية هو القطاع السياحي كما يمكن تطبيق عقد الإدارة في القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة الصناعية.

كما أنه يعد عقد خدمات تتم الخدمات من خلاله من طرف متعامل خاص الذي يلتزم بأداء بعض الخدمات لعدة سنوات ولا يضمن استثمارات.

كما نجد أساسا ثلاث أنواع من عقود الإجارة وهي الإيجار والبناء، الاستغلال وصيغه المختلفة وعقود المفتاح في اليد .و الإجارة هي تفاهم بين مالك (والتحويل ومستأجر يسمح لهذا الأخير باستعمال ملكية المالك لفترة محددة وبسعر متفق عليه يدفع عامة على حصص، وعند نهاية الإيجار ينبغي على المستأجر أن يعيد العين المؤجرة في حالة حسنة.

إن الخاصية الرئيسية لعقود الإجارة هي أن المالك يمول فقط رأسمال المصاريف أما المخاطر التجارية فيؤديها المستأجر ورأسمال العملية هو كذلك على مسئولية المستأجر، وهذا النوع من العقود يكون غالبا لمدة أطول أي من 7 إلى 20 سنة.

في هذا العقد تبقى الهيئة العمومية هي الممول الرئيسي ولكنه يفوض من خلال تعاقد باطني بعض النشاطات للقطاع الخاص من خلال الإعلان عن مناقصات :مثال على ذلك بالنسبة لالتقاط النفايات، تنظيف الشوارع، الحراسة.

وهو العقد الذي تكون فيه الجماعات المحلية مالكة للوسائل المالية اللازمة لتمويل الاستثمارات بنفسها.

**ثالثا- عقد الامتياز**

الدولة أو السلطة التي تسمى المانحة للامتياز، توكل لمؤسسة خاصة المسؤولية الكاملة لبناءالمنشآت وتسييرها.

-يكون صاحب الامتياز مسئولا على كل الاستثمارات الضرورية من أجل البناء وصيانة وتوسيع نظام الهياكل.

-يمنح الامتياز عامة لمدة تتراوح من خمسة وعشرين عاما إلى ثلاثين عاما.

-وهنا تكون الدولة مانحة الامتياز هي المنظمة للأسعار وللنوعية **:مثال ذلك** :المطارات، الطرق، استغلال مؤسسات المياه والطاقة.

وهو الخيار الذي لجأ إليه المغرب في مجال تسيير المياه وكانت العقود لمدة 25 عاما، وهي الفترة المقدرة لتلقي مقابل الاستثمارات المنجزة من طرف المتعامل الخاص.

**رابعا-عقود البوتBOT:**

لقد تم تطبيق هذا النمط من العقود في الجزائر في مجال الموارد المائية في المشاريع المتعلقة بإنجاز وتسيير محطات تحلية مياه البحر حيث يتطلب اللجوء إلى هذا النوع من العقود مرحلتين مرحلة التأهيل المسبق التي استهدفت اختيار المترشحين المؤهلين وجمع آرائهم وتوصياتهم حول ملفات المناقصة والإشكاليات التي كانت مطروحة في هذه الأنواع من العقود هي مسألة كل من الضمانات والإطار القانوني وتسعيرة المياه.

1-**الضمانات** :ضمان استرجاع الاستثمار من طرف الدولة.

2-**الإطار القانوني** :الفراغ القانوني الموجود حاليا فيما يخص منح الصفقات الخدمة العمومية للمياه والذي كان ينبغي التكفل به من خلال وضع إطار قانوني ملائم.

3-**تسعيرة المياه هو الشيئ الحساس** :يجب الإعانة من طرف الدولة لتغطية الفرق الناتج عن تطبيق التسعيرة للمستعملين وتسعيرة الإنتاج(البيع بالجملة).

وللإشارة فإن المرحلة الثانية كانت موجهة لاستقبال العروض وتحليلها وكانت مخصصة للمترشحين المؤهلين بعد المرحلة الأولى، وطبقًا للنتائج المتمخّضة عن المجلس الوزاري المشترك المنعقد 2003/09/30، أُنشأت لجنة متابعة وتنفيذ برامج تحلية مياه البحر بقرار وزاري مشترك لوزارة الموارد المائية ووزارة الطاقة والمناجم مؤرخ في 2003/12/10.

تتكفل هذه اللجنة خاصة بما يلي:

-فحص واقتراح برامج النشاطات التي تهدف إلى تطوير تحلية مياه البحر.

-ضمان تنسيق برامج تطوير مشاريع مركبات التحلية والتي أنشأها القطاعين[1].

## الفرع الثاني -المشاريع العمومية في سياق ترشيد استثمار الموارد المائية

تعتبر المياه عاملا أساسيا واستراتيجيا لتهيئة الإقليم .فتواجده يعكس التقسيم الديمغرافي، الحضري وحتى توزع و تمركز الأنشطة الاقتصادية ،تهدف خطة العمل للمخطط المدير (Schéma Directeurللموارد

المائية على مدى العشرين سنة القادمة إلى ما يلي:

-تغطية الاحتياجات من المياه العذبة، الصناعية والفلاحية ضمن سيناريو سنة مائية متوسطة.

-تغطية الاحتياجات من المياه العذبة والصناعية وكذلك % 60 من احتياجات السقي في حالة السنة الجافة.

-في حالة سيناريو الفصل الماطر، سيكون هناك تحسن فيما يخص الحصة اليومية بالنسبة لكل ساكن تصل إلى 180 ل/اليوم/ساكن.

[1] **بودراف مصطفى** (2011-2012):التسيير المفوض و التجربة الجزائرية في مجال المياه، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في قانون المؤسسات ,جامعة الجزائر ,الجزائر ,ص72.

حتى وإن كان الطلب على المياه على المدى المتوسط مرضي، فإن وضع سياسة فعالة لتسيير وإدارة الطلب على المياه تعتبر عملية ضرورية .ففي هذه الحالة أصبح اللجوء لاستعمال المياه غير التقليدية أمرا لابد منه .فالحل الأول يتمثل في تحليت مياه البحر :فالجزائر تمتلك قدرة هائلة في هذا المجال وقد بدأت في استغلالها .العديد من المشاريع هي في طور الانجاز، لاسيما وأن تقنية تحليت المياه تسمح برفع الضغط على استغلال الموارد الجوفية.

الحل الثاني يتمثل في إعادة استعمال المياه المستعملة .حيث تعتبر هذه العملية أقل تكلفة، فهي ترتكز على 750هكم 3 من المياه الملقاة كل سنة .فعملية استرجاع % 40 من هذه المياه المستعملة يسمح بإنتاج ما يعادل 6سدود بقدرة استيعاب تقدر بحوالي 60 هكم.3 هنالك اليوم 102 محطة معالجة تم إنجازها و 74 محطة أخرى هي بصدد الانجاز بقدرة معالجة تقدر ب 567 هكم/3 السنة، بحيث أن الجزء الأكبر منها مخصص للفلاحة .إن تنمية مثل هذه البدائل في الشمال يسمح بإتاحة الموارد المائية التي تساهم بالنهوض بأنشطة المناطق الفلاحية الكبرى، والتي تساهم بدورها في تنمية البلاد .في إطار سياسة التهيئة القائمة على تثمين الهضاب العليا، جزء من هذه الموارد أيضا سيتم نقله تجاه هذه المناطق .

فالخسائر المسجلة في قطاع المياه تتطلب و بدءا من الآن وضع سياسة طموحة لتسيير وإدارة الطلب على المياه، مبنية على آليات مالية و نظامية، وكذا على إنتاج معلومات كاملة حول الوضعية المائية في البلاد[1] .

وفي هذا السياق قامت الدولة الجزائرية بإنجاز مجموعة من المشاريع الهادفة إلى النهوض بهذا القطاع وتنميته، وفيما يلي بعض الأمثلة عن ذلك:

[1]**SNAT, Loi n° 10-02 du 16 Rajab 1431 correspondant au 29 juin 2010 portant approbation du Schéma National d'Aménagement du Territoire, JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE N° 61, 13 Dhou El Kaada 1431, 21octobre 2010, p 10**.

**أولا:تحويل الماء من عين صالح إلى تمنراست :انجاز اقتصادي وطني هام(انظر الملحق رقم 09)**

يمثل مشروع تحويل الماء من عين صالح إلى تمنراست الذي دشنه رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز

بوتفليقة إنجازا وطنيا هاما و خطوة إلى الأمام في مجال التوزيع المتكافئ للموارد المائية و الميزانية على مختلف مناطق البلاد.و سيمكن تحويل المياه الجوفية من إن صالح إلى مدينة تمنراست و المدن المجاورة على مسافة 750 كلم و الذي كلف 197 مليار دينار(حوالي 3 مليار دولار)من ضمان التزويد ب 50.000 متر مكعب من الماء الشروب يوميا مع توقع ضمان 100.000 متر مكعب يوميا في مطلع

2030.يستجيب هذا الحجم من التموين لحاجيات السكان البالغ عددهم 340.000 نسمة و ذلك بكميات تموين تقدر ب 265 لترا يوميا لكل نسمة.وإن هذا المشروع الضخم 2008 قد تم استكماله و تسليمه في الآجال المحددة.و كان وزير الموارد المائية السيد عبد المالك سلال خلال تشغيل المشروع قد أشار إلى أن هذا التحويل يدخل في إطار سياسة" إعادة إنشاء مراكز الحياة التي قررتها السلطات العليا

للبلاد."ويتعلق الأمر–كما قال – ب" التكافؤ و العدالة الاجتماعية و توزيع الموارد المائية بالنسبة لسكان مناطق أقصى الجنوب."ويضم المشروع 48 بئرا و قناتين للجر على طول 750 كلم لكل واحدة منهما و6 محطات ضخ و خزانين من الحجم الكبير بسعة 50.000 متر مكعب لكل واحد منهما و محطة لتحليت المياه بطاقة 100.000 متر مكعب .كان مجلس الوزراء قد صادق على عقد بالتراضي بقيمة 590مليون دينار بين" الجزائرية للمياه "والشركة العمومية" كوسيدار "لإنجاز أشغال توصيل قناة نقل المياه من إن صالح إلى تمنراست بشبكة توزيع الماء الشروب في مدينة تمنراست.وبعد شهر من ذلك

باشرت مؤسسة" الجزائرية للمياه "أشغال واسعة لتصليح و صيانة شبكة التموين بمياه الشرب عبر مدينة تمنراست لتمكين التزويد التدريجي لجميع مدن و أحياء عاصمة الأهقار[1].

**ثانيا :نظام التسيير المدمج للإعلام حول المياه SGII:**

لقد عملت الدولة الجزائرية مؤخرا على إنشاء قاعدة معلومات حول الموارد المائية، الشيء الذي يزيل العراقيل أمام سبل البحث والتقدم في قطاع المياه، ويزيد من تنميته وتطويره وفعاليته .حيث قامت وزارة الموارد المائية في 28 صفر 1432 الموافق ل 2 فيفري 2011 بإصدار قرار يحدد كيفيات الحصول على معطيات نظام التسيير المدمج للإعلام حول المياه وذلك بمقتضى القانون رقم05 – 12المؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1426 الموافق ل 4 أوت 2005 والمتعلق بالمياه، المعدل والمتمم، وبمقتضى المرسوم149 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1431 الموافق ل 28 ماي 2010والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 09–326 المؤرخ في 19شوال عام – 1429 الموافق ل 19 أكتوبر 2008 الذي يحدد كيفيات تنظيم التسيير المدمج للإعلام حول المياه وعمله، حيث تقرر ما يلي:

–المادة الأولى :تطبيقا لأحكام المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم08–326 المؤرخ في 19 شوال 1429

الموافق ل 19 أكتوبر 2008 والمذكور أعلاه، يهدف هذا القرار إلى تحديد كيفيات الحصول على معطيات نظام التسيير المدمج للإعلام حول المياه.

–المادة :2 تنقسم معطيات قطاع المياه إلى معطيات عمومية مجانية ومعطيات عمومية مستحقة.

المادة :3 توضع تحت تصرف المواطنين خدمات بغرض تسهيل البحث والاستشارة والتحميل والحصول

[1] www .mre.dz/index_fx

على المعطيات.

المادة :4 إن الحصول على المعطيات العمومية المجانية مفتوح لكل صاحب طلب عن طريق الاتصال بشبكة نظام التسيير المدمج للإعلام حول المياه.

المادة :5 يتم الحصول على المعطيات العمومية المستحقة بإبرام عقد ترخيص، يحدد شروط الحصول على المعطيات وكيفيات اقتنائها وإعادة استخدامها.

المادة :6 يمكن منح رخص مجانية بمبرر من طرف صاحب الطلب، للقيام بأعمال البحث العلمي ونشاطات التعليم .

ويهدف هذا النظام إلى الإمداد و تنظيم مجموعة من المعلومات و المعارف الخاصة بالموارد المائية سواء

من حيث إحصائيات، أو برامج متخذة و مؤتمرات تخص المياه، إصدارات وابتكارات لخبراء و مختصين

ناشطين في هذا مجال، تهدف للتحكم أكثر في إدارة الطلب على المياه .و من أمثلة هذا النظام النظام المعلوماتي المائي"GEST'EAU" الذي أنشأ بفرنسا سنة 1992 م و هو يتميز بفعالية كبيرة في هذا المجال سواء من حيث الكم أو النوع المعلوماتي الذي يضمه حول الموارد المائية الخاصة بهذا البلد، الشيء الذي يسهل من استخدام هذه الموارد بما يتماشى و مبادئ التنمية المستدامة [1].

**ثالثا :أهم المشاريع الكبرى.**

**- 1تهيئة سد بني هارون(L'Aménagement de Beni Haroun):(انظر الملحق رقم10)**

[1] **صدراتي عدلان** (2012_2013):حوكمة المياه كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة:دراسة مقارنة بين الجزائر و كندا"رالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه،تخصص اقتصاد دولي و التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف،ص189.

بالنسبة لسكان قسنطينة والأوراس، فإن تهيئة سد بني هارون يعد النظام الرئيسي للمنطقة .فهو يمكن من

ضمان حجم سنوي يقدر بحوالي 504 مليون م3

- 242 مليون م 3 للتموين بالمياه العذبةA.E.P لصالح 4620000 ساكن في كل من جيجل، أم البواقي، باتنة، قسنطينة، عين مليلة وخنشلة.

-262 مليون م 3 موجهة لسقي حوالي 30000 هكتار .

2-**المركب المائي سطيف-هدنة،الأنظمة شرق غرب- Le Complexe Hydraulique Setif**

**((Systèmes Est et Ouest):Hodna):(انظر الملحق رقم 11)**

من أجل إجراء التحويل سطيف – هدنة – العلمة، فإن التهيئة ترتكز على نوعين من الأنظمة:

-الأنظمة الغربية :هذا النظام يسمح بضمان حجم سنوي يقدر بحوالي 122 مليون م 3 منه 31 مليون م 3للتموين بالمياه العذبة لصالح 566000 ساكن لمدينة سطيف والتجمعات السكنية المجاورة، و 91 مليون م 3 لسقي مساحة 13000 هكتار للسهوب العليا لولاية سطيف.

-الأنظمة الشرقية :هذا النظام يضمن حجما سنويا يقدر بحوالي 190.5 مليون م 3 منها 38 مليون م 3

للتموين بالمياه العذبة لصالح 694000 ساكن لمدينة أم البواقي والتجمعات المجاورة لها و ما مقداره152,5 مليون م3 لسقي مساحة تقدر بحوالي 30000 هكتار.

3-**تجنيد الموارد المائية في مدينة الجزائر الكبرى Mobilisation des ressources en eau dans lâalgérois) (انظر الملحق رقم 12)**

في إطار البرنامج الاستعجالي للتموين بالموارد المائية لمنطقة الجزائر فقد تم إنجاز العديد من المشاريع تمكن من ضمان حجم سنوي من المياه يقدر بحوالي 595 مليون م3 .

-435 مليون م/3 السنة بالنسبة للتموين بالمياه العذبة لصالح 7950000 ساكن .

-160 مليون م/3 السنة بالنسبة لسقي مساحات بحوالي 30000 هكتار .

حيث تتطلب هذه المشاريع لانجازها مدة 5 سنوات ابتداء من انطلاقها.

**4-تجنيد الموارد المائية في الغرب الجزائري Mobilisation des ressources en eau l'Ouest algérien):(انظر الملحق 13)**

تهيئة نظام إنتاج المياه الشلف -كرادا (Chéliff-Kerrada)و المسمى M .A.O يضمن 155 مليون م /3السنة موجهة للتموين بالمياه العذبة في الاتجاه مستغانم -آرزيو- وهران .حيث تقدر مدة إنجاز هذه التهيئة بحوالي 36 شهرا ابتدءا من الانطلاق في الأعمال.

**5-تحويل المياه من الصحراء الشمالية إلى المناطق الشمالية الجزائرية Transfert des eaux du ) Sahara Septentrional vers les régions du Nord de l'Algérie):**

هذه الدراسة هي حاليا في طور الانطلاق، حيث تهتم بما يلي:

-التعرف على المناطق الأكثر حيازة على المياه، مع فوائض يمكن تحويلها نحو الشمال.

-التعرف ودراسة المنشآت القاعدية لعملية النقل.

-الدراسة الاقتصادية لعملية النقل :تكلفة م 3 للماء الوارد، مرد ودية المشروع.

- .دراسة الأثر .

**6-التصدي لظاهرة صعود المياه في كل من ورقلة ووادي سوف lutte contre la remontée des** eaux

**أ-ورقلة:**تم الشروع في إنجاز مشروع يضم الأشغال التالية:

-66.2 (réseau gravitaire).كلم من القنوات الضخمة

-37.8 (réseau de refoulement).كلم من قنوات التفريغ

-16 (stations de pompage).محطة ضخ

-10 (stations de relevage).محطات رفع

محطات تصفية في ورقلةSTEP بقدرة250000 ما يعادل عدد السكانEH في 2015 و EH400000في 2030

02 محطات تصفية اضافيتين نقاوس ب8000 EH ما يعادل عدد السكان 2015 وEH11000في 2030 وفي سدي خويلد بقدرة EH 10000 .

**ب - وادي سوف :ومن أهم أشغال هذا المشروع ما يلي:**

-742كلم من القنوات المشتركة 55 +محطة ضخ.

-04 محطات تصفية( EH188354 في حساني عبد الكريم، EH61055 في سيدي عون،EH56452 و EH22648 في الرغبية.

-33,5 كلم من قنوات التفريغ و 51 بئر.

-01 شبكة لنقل المياه المستعملة المعالجة 47 كلم.

**الفرع الثالث –المشاريع العامة-الخاصة في قطاع المياه في صيغة عقود التسيير:( انظر الملحق رقم (13**

نلاحظ التجربة الجزائرية في هذا المجال من خلال تفويض تسيير خدمات المياه والتطهير إلى كل من المؤسسات التالية من خلال اتفاقيات تسيير التفويض:

اولا- : **شركة المياه والتطهير للطارف وعنابة**–SEATA

هي شركة أسهم تتقاسم أسهمها كل من الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير ويتضمن مجال تدخلها كل من ولايتي عنابة والطارف أنشئت الشركة بعدها أبرمت عقدا بعد الإعلان عن المناقصات مع مؤسسة قلسنفاسر الألمانية Gelssenwasser – عقد تسيير بمبلغ خارج الرسم على القيمة المضافة مقدر ب 23.315.305 :أورو من أجل ضمان استمرارية الخدمة العمومية للمياه والتطهير وتوفير المياه على مدار 24 ساعة وتحويل المعرفة التقنية والتسييرية في ميدان المياه والتطهير مع تحيين المخططات التوجيهية وضمان تسيير شركة سياتا حسب الشروط التي يمليها العقد–لمدة خمس سنوات و 6 أشهر ابتداء من 2008 وهو العقد الذي تم فسخه بسب عدم الوفاء بالالتزامات التعاقدية [1].

ثانيا :**شركة المياه والتطهير للجزائر** SEAAL

في 25 نوفمبر 2005 أبرمت كل من المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير مع suez–environnement عقدا لتسيير خدمات المياه والتطهير لولاية للجزائر، دخل حيز التنفيذ في 1 مارس 2006 لمدة 5 سنوات متبوعا بفترة انتقالية لمدة6 أشهر.

وقد أبرم هذا العقد من أجل تسير شركة المساهمة للمياه والتطهير للجزائر« seaal » وهو العقد الذي انتهى بحلول 31 أوت 2011 ، وقد كان الهدف من هذا التعاقد بالإضافة إلى تحسين عمليات التزويد والخدمات المقدمة للمواطنين بلوغ فترات التزويد بالمياه الصالحة للشرب 24/24 خلال ثلاث سنوات ونصف الموالية لإبرام العقد .

وعند نهاية العقد قررت السلطات العمومية من خلال بروتوكول اتفاق مواصلة منهج تفويض تسيير الخدمات العمومية للمياه والتطهير.

[1] **الجزائرية للمياه – البطاقة الملخصة حول التسيير المفوض للخدمات العمومية للمياه والتطهير لولاية الطرف وعنابة- – جوان2009**

والبروتوكول هو عبارة عن اتفاق يوقع عليه الأطراف المعنية بالأحرف الأولى بصفة مبدئية ويتضمن أهم مجالات التعاون الفني والإنتاجي والإداري والهيكل التنظيمي المقترح للمشروع ومصادر التمويل المتاحة وغيرها ويترتب على البروتوكول التزامات من حيث المبدأ للأطراف المختلفة لكنه لا يرتب النزاعات القانونية لأحد تجاه الآخر إلا بعد التوقيع على العقد النهائي لتنفيذ ما جاء في البروتوكول المتفق عليه، ولذلك فإن البروتوكول عادة ما ينبه إلى ضرورة دراسة وتقييم إمكانيات التعاون وفق لشروط وظروف معينة قبل توقيع العقد النهائي.

كما تجدر الإشارة إلى أن الهدف المرجو من خلال هذا البروتوكول هو:

-تأمين وتثبيت وتثمين والتوسيع الأنظمة الموجودة والعمل على تحويل المعرفة التسييرية وحسن التصرف للإطارات الجزائرية.

-محاولة بلوغ المستوى العالمي المقبول في مجال تقديم الخدمات المتعلقة بالمياه والتطهير.

-توسيع نطاق التدخل ليشمل مواقع أخرى بالإضافة إلى ولاية الجزائر.

-تحديد مدة العقد بخمس سنوات.

ومن الشروط المدرجة في هذا الاتفاق:

-العصرنة الدائمة لتسيير المياه والتطهير من خلال :التقليص من نسبة المياه غير المفوترة، التحديث الدائم لتسيير التطهير من خلال تعميم الشبكات المغمورة لشبكات التطهير وكذا والتكفل المستمر بانشغالات المستعملين وتوفير خدمة المياه 24 سا 24 /سا.

وقد تمخض عن هذا الاتفاق بعد قرار السلطات العمومية مواصلة مسار تفويض تسيير الخدمات العمومية للمياه والتطهير بمنح اعتماد تسيير وتطوير شركة المساهمة- شركة المياه والتطهير للجزائر -لمتعامل ذي مستوى عال على المستوى الدولي [1].

[1] **بودراف مصطفى**"التسيير المفوض و التجربة الجزائرية في مجال المياه" مرجع سبق ذكره،ص79.

ثالثا-**شركة المياه والتطهير لولاية وهران SEAOR**

أبرمت عقد تفويض خدمات المياه والتطهير مع المؤسسة الإسبانية أقبار « AGBAR » الى غاية 2013(وهو الفرع الإسباني لشركة سويز ).

على خلاف العقد الخاص بالجزائر العاصمة، فإن شركة اقبار الاسبانية قد تم اختيارها عن طريق الإعلان عن مناقصة وطنية ودولية، كما أن الشركة الحائزة على المشروع ستخضع إلى مكافأة ثابتة ومتغيرة تتعلق بمدى كفاءة هذه الأخيرة.

العقد والمقدر بمبلغ30.500.000 أورو مع احتساب الرسوم يمتد على مدى 5.5 سنوات.

يحتوي على مرحلة انتقالية لمدة 6 أشهر و ذلك من أجل إعداد مخطط التنمية.

العقد تم وضعه حيز التنفيذ في أفريل . 2008 المدير العام و العاملين الأجانب أصبحوا عمليين أيضا انطلاقا من هذا التاريخ.

رابعا -**شركة المياه والتطهير لولاية قسنطينة**SEACO

هي شركة أسهم تتقاسم أسهمها كل من الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير ويتضمن مجال تدخلها عبر إقليم ولاية قسنطينة أنشئت الشركة بعدما أبرمت عقدا للتسيير بعد إعلان عن مناقصة مع مؤسسة مياه مرسيليا الفرنسية بمبلغ 36.578.020 أورو .، من أجل ضمان استمرارية الخدمة العمومية للمياه والتطهير وتوفير المياه على مدار 24 ساعة وتحويل المعرفة التقنية والتسييرية في ميدان المياه والتطهير مع تحيين المخططات التوجيهية وضمان تسيير شركة سياكو حسب الشروط التي يمليها العقد الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 24 سبتمبر2008 بمرحلتين مرحلة انتقالية لمدة ستة أشهر والمرحلة العملية لمدة خمس سنوات [1].

[1] **الجزائرية للمياه – البطاقة الملخصة حول التسيير المفوض للخدمات العمومية للمياه والتطهير لولاية قسنطينة – جوان2009.**

**الطبيعة القانونية لهذه المؤسسات:**

أنشئت هذه الشركات على شكل شركات المساهمة طبقا لفقرة الأخيرة من المادة 592 المعدلة، من القانون التجاري، تتمتع بمجلس إدارة يتولى إدارة الشركة .

إذ أن شركة المساهمة النموذج الأمثل لشركات الأموال فهي تتكون أساسا لتجميع الأموال، والقيام بمشروعات معينة بصرف النظر عن الاعتبار الشخصي للمساهمين، وشركة المساهمة تأسس وفق إجراءات معينة نص عليها القانون القانون التجاري الجزائري، ويقسم رأس مالها إلى أسهم متساوية القيمة، وقابلة للتداول بالطرق التجارية وتمدد مسؤولية المساهم فيها بقدر حصته فقط ويطلق على الشركة المساهمة اسم معين تحت عنوان الشركة، ويجب أن يكون مسبوقاً أو متبوعاً بذكر شكل الشركة ومبلغ رأس مالها، ويجوز إدراج اسم شريك واحد أو أكثر من الشركاء في تسمية الشركة.

وطبقا للمادة 593 من القانون التجاري الجزائري، تتميز شركة المساهمة بعدة خصائص هي:

1-أنها شركة من شركات الأموال لا أهمية فيها للاعتبار الشخصي.

2-إن أهم مسؤولية تميز بها شركة المساهمة باعتبارها شركة أموال هي مسؤولة الشريك المساهم بقدر نصيبه من السهم.

3-يطلق على اسم شركة المساهمة اسم معين تحت عنوان الشركة، يجب أن تكزن مسبوقاً أو متبوعاً بشكل الشركة ومبلغ رأس مالها.

4-عدم اكتساب الشريك المساهم صفة التاجر.

5-تتميز كذلك بوجود عدة هيئات للإدارة والإشراف فهناك مجلس إدارة الشركة، وهناك الجمعية العامة العادية، وتوجد هيئة مراقبي الحسابات بالإضافة إلى اجتماع الجمعية العامة غير العادية.

وللإشارة فإن هذه الشركات تخضع للأحكام المقررة في القانون التجاري.

**خامسا-محطة كبيرة لتحلية مياه البحر بمقطع بولاية وهران:**

تم إفتتاح في نوفمبر 2014 خمسة مشاريع ضخمة متصلة بإتفاقيات إستثمار مع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وفقا لأحكام الأمر رقم 01-03، المعدل و المتمم.

تم إفتتاحه من قبل رئيس الوزراء عبد المالك سلال، تقع محطة كبيرة لتحلية مياه البحر لمقطع شرق وسط ولاية وهران.

ويعتبر هذا التثبيت واحد من الأكبر في العالم باستخدام عملية التناضح العكسي. لديها القدرة على إنتاج 500 000 م3 المياه في اليوم، الكمية الموجهة ليس فقط لتلبية احتياجات وهران ولكن أيضا الولايات المجاورة لها، وهي معسكر، تيارت غليزان ومستغانم.

قدرت كلفة هذا المشروع ب 491 مليون دولار، و التس ستنفذها شركة ذات أسهم، شركة " تحلية مياه مقطع" المملوكة بنسبة 47٪ من طرف الشركة السنغافورية التي أنشأت محطة تحلية المياه Hyflux Menaspring Ltd, ،و 43٪ ل AEC و 10 ٪ ل ADE.

منح تسيير هذه المحطة لمدة 25 عاما، للشركة homa (Hyflux Operating Maintenance Algéria)، والتي لديها Hyflux Menaspring Ltd, و التي وقعت عقد مع TMM Spa و التي ستسير محطة مقطع.

**سادسا-عقود التسيير التقني محل التسيير بالوصاية في الافاق القريبة:**

أعلن وزير الموارد المائية حسين نسيب، يوم 11جوان 2014، بالجزائر أن الحكومة قررت التخلي عن التسيير بالوصاية فيما يتعلق بتوزيع المياه بالمدن الكبرى -الذي كلفت به منذ 2005 شركات دولية- ولجأت لاختيار نمط جديد يتمثل في المساعدة التقنية. وصرح السيد نسيب في حديث خص به وكالة الأنباء الجزائرية قائلا "قررنا بموافقة الحكومة التوجه نحو طريقة جديدة في تسيير المياه حيث تدخل المتعاملين الأجانب سيتم وفق عقود جديدة يقتصر على التسييرالتقني". و سعيا لضمان أفضل

توزيع للمياه في المدن الجزائرية الكبرى منحت الدولة عملية التسيير منذ سنة 2005 إلى شركاء دوليين. حيث كلفت الشركة الفرنسية "سويز اونفيرونمان" بصلاحيات تسيير المياه في ولايتي الجزائر العاصمة و تيبازة. إضافة إلى هذا وقعت الدولة عقود تسيير مع المصالح العمومية للمياه مع مؤسسة مرسيليا للمياه بالنسبة لقسنطينة وكذا مع الشريك الاسباني "أغبار" بالنسبة لولاية وهران. أما عملية تسيير المياه في ولايتي عنابة و الطارف فقد كلف الشريك الألماني "غلسن واسر" . و أوضح السيد نسيب أن الشركات التي ستستفيد من تمديد عقودها المتعلقة بالتسيير بالوصاية سيتم الاحتفاظ بها كشركاء تقنيين مكلفين بتقديم المساعدة التقنية لشركات التوزيع الجزائرية في مجالات محددة. وأفاد الوزير قائلا " في الظرف الحالي نتوجه نحو طريقة شراكة جديدة تخص المساعدة التقنية ونرى أن شركاتنا اليوم تكتفي بتاطير جزائري مدعم بالخبرة الدولية المختارة و المحددة و التي تتعلق بمجالات لاتزال تسجل عجزا ". وأضاف المسؤول أن النشاطات التي لا تزال تسجل عجزا و تستدعي الخبرة الأجنبية تم تحديدها وفق عملية تقييم واقعية مستدلا في هذا الشأن بنشاط العلاقة مع الزبائن غير المتحكم فيه حاليا من طرف المؤسسات الجزائرية. و أكد في هذا الصدد قائلا "نسعى إلى تجديد العقود وسنسير بعقلانية للحفاظ على المكاسب و تطويرها". و في تقييمه للطريقة القديمة لتسيير المياه مع الشركاء الاجانب أفاد الوزير أنه باستثناء تجربة ولايتي عنابة و الطارف و التي لم تنجح واتخاذ شركاء الجزائرية للمياه و الديوان الوطني للتطهيرالمياه –في الوقت المناسب– الإجراءات الضرورية بتوقيف عقود العمل فان العمل مع الشركاء الآخرين كان على العموم ايجابيا. وسمحت هذه العقود مع الشركاء الاجانب أساسا بتحسين توزيع المياه على مدار 24 ساعة و كذا إصلاح التسريبات وتقريب المستخدمين و كذا نقل المعرفة.**(انظر الملحق رقم14)**

و قد تم تمديد عقد الاسباني "أغبار" المكلف بتوزيع المياه في ولاية وهران ليكلف بالمرافقة التقنية و ذلك وفق الطريقة الجديدة لتسيير حسب السيد نسيب الذي اشار الى استكمال المفاوضات بين وزارة

الموارد المائية والشريك الاسباني –الذي سجل أفضل أداء بطريقة العمل السابقة[1].

**خلاصة الفصل:**

من خلال ما سبق يمكن القول أن الجزائر خرجتبعد عدة سنوات من الاستعمار باقتصاد هزيل و مهشم جعلها امام عدة عقبات صعب عليها الخروج منها لعدة عقود ، فأنهجت عدة سياسات للخروج من الازمة من التسيير الاشتراكي الى التأميم الى الاقتصاد المختلط .

كل هذه الاساليب جعلها من جهة تقف حائرة و من جهة اخرى اعتماد اقتصادها على المحروقات الذي دخل في عدة ازمات اجبرها الى الى طلب المساعدة من المؤسسات الدولية للتأقلم مع متطلبات العولمة، فحاولت تطبيق السياسات التصحيحية والتعديلات الهيكلية لمختلف قطاعاتها محاولة منها عدم الاعتماد على قطاع وحيد ، وتنمية القطاعات الاخرى الحساسة ، من بينها قطاع الموارد المائية الذي يعرف بالذهب الازرق .

وعند دراستنا لوضعية لقطاع الموارد المائية في الجزائر، توصلنا إلى أن الجزائر تصنف ضمن الدول الفقيرة من حيث الموارد المائية أين يجب عليها تطوير الكفاءة الاستخدامية لهذه الموارد بشكل أكبر والتزام الرشادة في الاستغلال، التسيير والإدارة لهذه الموارد .فنجد بأن الجزائر ومنذ الاستقلال قد قامت بالعديد من الانجازات في مجال الموارد المائية، كما أنها أخذت زمام المبادرة في انتهاج طرق عالمية جديدة في مجال تسيير وإدارة مواردها المائية أبرزها طريقة التسيير بالانتداب، إلا أنها مازالت تفتقد للكثير من مبادئ ومعايير الحوكمة المائية الرشيدة.

[1] جريدة النهار الجديد "الحكومة تتخلى عن تسيير توزيع المياه بالوصاية و تتجه نحو المساعدة التقنية" جريدة وطنية يوم 2014/06/11

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

# الخاتمة

## الخاتمة:

الدولة ودورها المتغير طرح تساؤلات عدة في كثير من المجالات وعلى الأخص الاقتصادي لتغيراته المفاجأة والسريعة و أما علاقته القطاع الخاص طرح نقاشات أكثر ومن خلال دراستنا حاولنا إبراز هذه العلاقة المتشعبة والمتشابكة الأطراف فلا القطاع الخاص يمكن أن يتخلى عن الدولة"القطاع العام" والعكس صحيح لكن طبيعة العلاقة في كل مرة كانت تتغير من مرحلة إلى أخر ومن فكر إلى أخر فعلى حسب العلاقة تتغير الأدوار فتارة نجدها أدوار بطولة لكلتا الطرفين وتارة نجذ بطولة لطرف واحد والمثمتل في القطاع الخاص و على حسب هذه الوضعية تتغير الإجراءات المقدمة من كلا الطرفين سواء كانت تنازلات أو امتيازات أو تسهيل مهمة هذا من طرف الدولة و من الطرف الآخر تقديم مساعدات وحلول أو تقديم إغراءات للدخول في الاقتصاد .

لكن المطروح الان ان هذا الدور اخد بعدا جديدا حيث اصبحت حتى المجالات المنوطة للدولة من انفاق و استثمار على البنى التحتية و المرافق العامة تتقاسمه مع القطاع الخاص لعدة اسباب منا تقل الكلفة على الميزانية العامة و نقص الخبرة و التسيير و التكنولوجية للبنى التحتية لتحقيق الكفاءة الاقتصادية .

الشكل الجديد للعلاقة بين القطاع العام و القطاع الخاص يظهره كأنه علاقة اخوة يتعامل كل طرف ليفيد و سيتفيد ،فالقطاع العام سيتفيد من خبرة القطاع الخاص في التسيير ، و هذا الاخير يستفيد بحصة اضافية من الاستثمارات الجديدة في مجال البنى التحتية.اسلوب جيد يعمل على تحقيق الكفاءة و حسن المردودية بعدة طرق من اهمها عقود الخدمة و عقود التسيير و الايجار و الامتياز و البوت.....

# الخاتمة

من خلال البحث المقدم تبين لنا الدور المهم الذي تشغله الموارد المائية في أي عملية تنموية اقتصادية، ذلك أنها عنصر ضروري وأساسي لقيام وازدهار جميع القطاعات الاقتصادية : الصناعية ، الفلاحية والسياحية، وأنشطة أخرى كقطاع الصيد البحري، ومن ثم تعتبر أداة رئيسية تساهم في زيادة الدخل الوطني الخام للبلاد سواءا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، حيث تم التطرق لذلك بالتفصيل في الجانب النظري من البحث.

كما أن الموارد المائية هي أساس أي تنمية اجتماعية، كونها توفر الحاجيات اليومية من المياه للأفراد في شتى استعمالاتهم واحتياجاتهم، بالإضافة إلى كونها أيضا أساس استمرار حياة ودورات الأنظمة البيئية باختلاف أنواعها.

تعرضنا في هذا البحث إلى مفهوم الحوكمة المائية، حيث وجدنا بأن هذا المفهوم يشكل أهم أداة لإدارة وتسيير الموارد المائية بشكل مستدام، حيث يجمع بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة : البعد الاقتصادي ، الاجتماعي والبيئي .ذلك أنه يعمل على إشراك جميع الفاعلين في مجال المياه في عمليات اتخاذ القرار و تسيير و إدارة الموارد المائية، محترما في ذلك جميع مبادئ الحوكمة :الشفافية، المشاركة، المسؤولية،

الفعالية، العدالة و المساواة والإنصاف..الخ .حيث تهدف الحوكمة المائية لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تطمح إليها الدول من خلال إنعاشها للمجالات الاقتصادية المختلفة :الفلاحة، الصناعة والسياحة، آخذة بعين الاعتبار التنمية الاجتماعية التي تضمن العدالة والمساواة في استفادة جميع أفراد المجتمع من خدمات الإيصال بالمياه العذبة والصرف الصحي، مع احترام للنظم البيئية من خلال محاربة جميع أشكال التلوث والاستنزاف، وذلك كله بإشراك لجميع الفاعلين في مجال المياه من مستخدمين، مسئولين وأصحاب قرار، شركات ومؤسسات ناشطة في مجال المياه خاصة كانت أو عامة.

توقفنا أيضا عند الأدوات والأساليب المتبعة في مجال حوكمة المياه مركزين على طريقة الإدارة المتكاملة للموارد المائية و مساهمتها الفعالة في ترسيخ مبادئ الحوكمة المائية سواءا على الساحة المحلية الإقليمية أو الدولية ما ينتج عنه تحكم أكثر في إدارة هذه الموارد والتقليل من حدة الصراعات والنزاعات الصادرة عنها .إضافة لأساليب ناجعة أخرى في مجال حوكمة الموارد المائية كتسعيرة المياه و استغلال الموارد المائية في توليد الطاقة باعتبارها من أبرز الطاقات المتجددة إلى جانب الطاقة الهوائية والشمسية.

كما أن إدارة وتسيير الموارد المائية يمكن أن تأخذ عدة أشكال باختلاف الظروف والعوامل السائدة من منطقة لأخرى ومن دولة لأخرى، حيث يمكن أن تكون الجهة المشرفة على عملية إدارة وتسيير هذه الموارد عمومية، تشاركية مابين القطاع العام والخاص، أو تكون تحت سيطرة القطاع الخاص، خاصة مع انتشار الشركات الأجنبية الكبرى المتعددة الجنسيات، حيث عرفت الحوكمة المائية طرقا وأنواعا جديدة من التسيير أبرزها طريقة التسيير ، وهي الطريقة التي توقفنا عندها وتعرفنا على أشكالها المختلفة .كما توصلنا من خلال الدراسة إلى أنه لا توجد طريقة أو نموذج معين للحوكمة المائية، وإنما هنالك مجموعة من القواعد والأسس التي من خلالها تتحدد معالم الحوكمة المائية الرشيدة.

من خلال الدراسة التطبيقية اتضح لنا بأن الجزائر تصنف ضمن الدول الفقيرة من حيث الموارد المائية أين يجب عليها تطوير الكفاءة الاستخدامية لهذه الموارد بشكل أكبر والتزام الرشادة في الاستغلال، وكذا حسن التسيير والإدارة لهذه الموارد .فنجد بأن الجزائر ومنذ الاستقلال قد قامت بالعديد من الانجازات في مجال الموارد المائية، كما أنها أخذت زمام المبادرة في انتهاج طرق عالمية جديدة في إطار تسيير وإدارة مواردها المائية أبرزها طريقة التسيير بالانتداب، إلا أنها مازالت تفتقد للكثير من مبادئ ومعايير الحوكمة المائية الرشيدة .حيث نجد بان هنالك العديد من

الأفراد الذين لا يزالون يعانون التهميش والحرمان من حيث الإيصال بقنوات وشبكات المياه العذبة والصرف الصحي، إلى جانب مشاكل أخرى تتمثل في التلوث بالدرجة الأولى وذلك باختلاف أنواعه ومصادره، التسربات والحجم الكبير من فاقد المياه الذي تشهده قنوات نقل المياه العذبة، العدالة والمساواة في تقديم الخدمات المتعلقة بالمياه، المعالجة لمياه الصرف الصحي على نطاق واسع.

**اختبار صحة فرضيات الدراسة:**

سنقوم فيما يلي ومن خلال هذه الدراسة المقدمة باختبار صحة الفرضيات التي قمنا بوضعها كنقطة انطلاق في مقدمة البحث:

الفرضية الاولى: بالنظر للتطور التاريخي لدور الدولة الاقتصادي والممثل في القطاع العام اثبتت الدراسة عدم قدرة القطاع العام وحده القيام بالاشراف على البنى التحتية و ضرورة مشاركة القطاع الخاص في بعض الاعمال التي اثبث جدارته فيها.

الفرضية الثانية:

لقد اتضح لنا من الدراسة أنه حقيقة ، الجفاف الذي تتعرض إليه الجزائر منذ سنوات أثر سلبا على نظم تدفقات المجاري المائية ، و مستوى امتلاء خزانات السدود و تغذية الطبقات الجوفية ، و كانت له نتائج سلبية على تموين السكان بالمياه الصالحة للشرب . و لكن اعتبار ظاهرة الجفاف السبب الرئيسي وراء الخلل في إمداد المواطنين بالمياه الصالحة للشرب بانتظام في الجزائر **أمر مبالغ فيه** ، لأنه تبين من خلال دراسة تعاقب دورات الجفاف على مستوى القطر الوطني أنها دورية ، و أن الخلل في تموين المواطنين بالمياه بانتظام برز حتى في الفترات التي عرفت تساقطات مطرية معتبرة و امتلاء السدود بالمياه إلى مستويات قياسية . كما أن هناك معوقات أخرى لا تقل أهمية عن ظاهرة الجفاف تقف وراء مشكل المياه في الجزائر تتمثل في

: زيادة الطلب عل المياه نتيجة تزايد عدد السكان و توسع المناطق الحضرية ، ضياع كميات مهمة من الطاقة الاستيعابية للسدود جراء التبخر و التوحل ، تدهور نوعية المياه بفعل التلوث ، ضياع كميات كبيرة من المياه بسبب التسربات في شبكات إمدادات المياه القديمة التي لم يتم صيانتها أو استبدالها ، نقص فعالية مِؤسسات توزيع المياه و انخفاض مستوى الكوادر الفنية ، ضعف الوعي المائي و البيئي لدى العامة ، ارتفاع عدد محطات معالجة المياه المعطلة و التأخر في تنفيذ المحطات الجديدة ، غياب الحوافز المالية للاقتصاد و الحد من استهلاك المياه في القطاعات المختلفة من خلال وضع أسعار للمياه تغطي الكلفة الحقيقية ، حيث أن تسعيرة المياه الحالية تبقى غير كافية و غير اقتصادية ، و لا تعكس التكاليف الحقيقية ، و بالتالي لا تؤثر في سلوك المستهلكين و لا تسمح بترشيد و عقلنة استهلاك الماء .

و هنا تتضح عدم صحة الفرضية القائلة بأن " **ازمة المياه في الجزائر ليست ازمة مورد و لنما ازمة سوء تسيير**" . لانه تبين تمازج بين نقص المورد و نقص الوعي لأهمية المورد و سوء التسيير في نفس الوقت .

الفرضية الثالثة:

و بالنسبة للجزائر فإن النقص الذي تعرفه البلاد في الإطارات المكلفة بتسيير المياه ، و الحاجة إلى رفع الكفاءة الإدارية لقطاع المياه كانا السبب في اللجوء إلى الشراكة مع مؤسسات أجنبية من أجل تسيير قطاع المياه بالمدن الكبرى كالجزائر العاصمة ، وهران ، قسنطينة ، عنابة و الطارف . و لقد أدى تكفل الشركة الفرنسية " سويز " بإدارة و تشغيل و صيانة جميع مرافق المياه و الصرف الصحي في الجزائر العاصمة إلى نتائج ايجابية في مجال تزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب حسب تصريحات كل من المدير العام لشركة المياه و التطهير " سيال "

بالجزائر العاصمة السيد جان مارك جاهن ، و وزير الموارد المائية عبد المالك سلال . و للوقوف على تقييم نشاط الشركات الأجنبية و مدى احترامها في تنفيذ شروط العقود المبرمة مع الحكومة الجزائرية ، فإن هذا الأمر يتوقف على ما سوف تسفرعنه نتائج تقارير مكاتب الدراسات الدولية المتخصصة في هذا المجال و عليه فإن الفرضية القائلة أن " **اسلوب الشراكة في قطاع الموارد المائية في الجزائر خطوة رئيسية لتحسين كفاءة خدمات القطاع و جعله اكثر استجابة لمتطلبات المستهلكين**" يمكن أن تكون صحيحة كما هو الحال بالنسبة لتجربة خصخصة المياه في الأردن والشيلي التي كانت نتائجها ايجابية . و لكن نجاح عملية الخصخصة هذه و تحقيق الأهداف المنشودة من وراءها يتطلب وضع الضوابط اللازمة لضمان حماية المستهلكين من الممارسات الاحتكارية ، و تحديد الأسعار ، و التأكد من قيام الشركات الخاصة بتقديم خدمات المياه بالنوعية و المواصفات و الأسعار المتفق عليها. و هذا يتطلب وجود لوائح قانونية ملائمة لضمان التحكم في مواصفات الخدمة المقدمة ، و يتطلب أيضا وجود جهازا رقابيا قويا يقوم بالعمل على الموازنة بين مصالح الشركات الخاصة و المستهلكين .

**الاقتراحات و التوصيات:**

من خلال البحث المقدم والنتائج المتوصل إليها، سنحاول فيما يلي إعطاء مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي نأمل أن تسهم في تقديم إضافة إيجابية لموضوع ترشيد استثمار الموارد المائية والمحافظة عليها بصفة عامة، ولموضوع الشراكة كأسلوب من اساليب الترشيد في ظل التنمية المستدامة في الجزائر بصفة خاصة:

1-إشراك جميع الأطراف الفاعلة في مجال المياه، من مستعملين، مجتمع مدني، سلطات محلية، حكومة، منظمات حكومية وغير حكومية، قطاع خاص، في عمليات وضع السياسات

والخطط وكذا اتخاذ القرارات فيما يخص الموارد المائية، ما يضمن مشاركة جميع المعنيين والمنتفعين، وعلى جميع المستويات بشكل تكاملي.

2-ضمان تطبيق مبادئ الحوكمة المائية من شفافية ومشاركة وفعالية في مجال خدمات المياه العذبة

والصرف الصحي، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالشركات الأجنبية وذلك في إطار المشاركة مابين القطاعين العام والخاص، كطريقة التسيير التي تم انتهجتها الدولة الجزائرية حديثا، وهو ما يضمن مرد ودية اقتصادية واجتماعية وبيئية أحسن لهذه العملية وبأفضل النتائج، و يساعد على الإسراع في بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

3-محاربة جميع أشكال الفساد المنتشرة في قطاع المياه، حيث يشير تقرير الفساد العالمي لسنة 2008أن أزمة المياه هي في الأساس أزمة حوكمة المياه، إذ يشكل الفساد احد الأسباب الجذرية لها، وأن الفساد في قطاع المياه منتشر على نطاق واسع، مما يجعل المياه غير صالحة للشرب، كما أنه يصعب من أمر الوصول إليها أو الحصول عليها بأسعار معقولة.

4-ضمان تكوين أحسن للتقنيين والمهندسين و كل القائمين على إدارة وتسيير الموارد المائية، وذلك بغرض تطوير قدراتهم وتحسين كفاءاتهم، مما سيؤدي إلى تسيير أحسن وإدارة أفضل لهاته الموارد، بالشكل الذي يضمن استدامتها ويساهم في زيادة مرد وديتها الاستخدامية وفعاليتها الاقتصادية والاجتماعية.

5-تشجيع عمليات البحث والتطوير في مجال المياه، وكذا الاستعانة بالجامعات والمخابر ومراكز البحث

بهدف تطوير طرق إدارة وتسيير الموارد المائية، وإيجاد الحلول للأخطار والمشاكل والتهديدات التي تواجه

هذه الموارد باختلاف أشكالها و تنوع مستوياتها في اطار مايسمى بالاقتصاد الاخضر.

6-العمل على نقل الخبرات والتجارب المنتقاة من طريقة التسيير بالانتداب في المدن الجزائرية الكبرى إلى باقي الولايات الأخرى، وذلك من خلال إقامة شركات عمومية في مجال خدمات المياه العذبة والصرف الصحي، تعمل بنفس طريقة عمل هاته الشركات، وتحت إشراف و تأطير فريق العمل الذي تكون واستفاد

من خبرات هاته الشركات الأجنبية.

-7العمل على توعية جميع الفاعلين في مجال المياه بالقيمة الحقيقية لهاته الموارد وضرورة المحافظة عليها والاستخدام الرشيد لها، بالشكل الذي يضمن استدامتها الآنية والمستقبلية، ويساعد على ضمان استخدامها والاستفادة منها ضمن ضوابط ومبادئ التنمية المستدامة.

8-لضمان نجاح طريقة خصخصة إدارة الموارد المائية بمختلف أشكالها ( عقود الإدارة ، الإيجار ، الامتياز ، و عقود البناء و التشغيل و التحويل ) ، لا بد على الحكومة إقامة إطار قانوني و تنظيمي فعال ، و من ذلك تحديد سياسات التسعير التي يجب أن تراعي حق الفقراء و الفئات الضعيفة ذات الدخل المحدود من الحصول على الماء بأسعار معقولة و مدعمة ، و نوعية الخدمات المتوقعة و معايير الأداء و ترتيبات المتابعة و الإشراف من قبل الدوائر الحكومية للتأكد من تحقيق جودة الخدمات و مستويات الأداء للقطاع الخاص . و من المهم أن تحدد العقود بكل وضوح نطاق و طبيعة الخدمات التي سيقدمها المتعاقد مع الدولة و كذلك صلاحيات الطرفين خلال فترة العقد ، و لا بد من أن تكون اللوائح التنظيمية منصفة و معقولة لكافة الأطراف المعنية .

9- للحصول على أفضل النتائج عند خصخصة إدارة المياه نقترح تقييم المتناقصين على مرحلتين : المرحلة الأولى يتم فيها تقييم الشركات المتنافسة حسب إمكانياتها الفنية فقط ، و الشركات المقبولة فنيا هي التي تتأهل للمرحلة الثانية و المتضمنة تقييم العروض المالية و الأسعار .

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

# قائمة المراجع

# المراجع

## اولا :باللغة العربية:

### أ-الكتب:


1- **ابراهيم أحمد سعيد(2000):** "إستراتيجية الامن المائي العربي ،دراسة في الهيدروجغراسيا العربية و الهيدروأوسطية "الاوائل للنشر و التوزيع و الخدمات الطباعية ،الطبعة الاولى ، سوريا.

**2- ابراهيم سعد الدين عبد الله(1989):** "دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي قضايا عامة ونظرة مستقبلية " في ( الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي )محرر علي نصار، دار الرازي ، لبنان.

3-- **ابراهيم العيسوي** (1996): " تحرير الاقتصاد ودور الدولة في تحقيق التنمية في الوطن العربي "، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

4- **أبو إسماعيل فؤاد(1999):**" إصلاح وتطوير مؤسسات المنافع العامة" المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

5- **أحمد هني(1993)** : اقتصاد الجزائر المستقلة :ديوان المطبوعات الجامعية، الطابعة الثانية .

6- **أحمد هني و آخرون** (1990): القطاع العام و الخاص في الوطن العربي . مركز دراسات الوحدة العربية .

7- **أحمين شفيق** (1999): التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و آثارها على البطالة و التشغيل في بلدان المغرب العربي ، المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل بالجزائر ، مطبعة النور .

8-**التهامي ,عبد المنعم أحمد**(1992):"أساسيات في الاستثمار," مكتبة عين شمس, القاهرة.

**9-السيدة ابراهيم مصطفى ، أحمد رمضان نعمة الله السيد أحمد السريتي** (2007):"اقتصاديات الموارد و البيئة" الدار الجامعية ،الاسكندرية ،مصر .

**10-الشراح رمضان و حسن محروس(1999):** الاستثمار -النظرية والتطبيق، ذات السلاسل للنشر والتوزيع، الأردن.

11-**الطاهر عبد الله(1984):** مقدمة في اقتصاديات المالية العامة،جامعة الملك سعود،السعودية.

**12-بلعرابي عبد الكريم، د.سعداوي محمد**(2008): الحماية التشريعية لإستراتيجية الدولة في إدارة ثروتها المائية- قراءة قانونية -الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية .

**13-توفيق سعيد بيضون(1994):** " الاقتصاد السياسي الحديث "، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، الطبعة الثالثة ، لبنان.

**14-جون كينيت جالبريت**، ترجمة **أحمد فؤاد بليغ** (2000):" تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر " 2000.

15- **حردان، طاهر حيدر(1997):**" مبادئ الاستثمار" دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن.

**16-حريوش، حسني ،أرشي عبد المعطى**(1996):"الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق" جامعة العلوم التطبيقية، الأردن.

**17-حسن لطيف كاظم الزبيدى(2002):**" العولمة مستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث" الطبعة الاولى ، دار الكتاب الجامعي ، الامارات العربية المتحدة.

**18- حازم الببلاوي** (1998):"دور الدولة في الاقتصاد" دار الشرق الطبعة الأولى، بيروت .

**19-دليل الجزائر الاقتصادي و الاجتماعي** (1989): " الدليل الاقتصادي و الاجتماعي " ، المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار، الجزائر .

**20-دوناتو رومانو(2003)** "الاقتصاد البيئ و التنمية المستدمة" المركز الوطني للسياسات الزراعية ،سوريا .

**21-رضا عبد السلام** (2003):"انهيار العولمة هل حقا يعيد التاريخ نفسه " الدار الجامعية. الاسكندرية،مصر.

**22-سحر حافظ** (1995):"الحماية القانونية لبيئة المياه العذبة "الدار العربية للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، مصر .

**23-سمير حسون** (2004):" الاقتصاد السياسي" تطور الأفكار الاقتصادية ونظرية التوزيع والسعر" الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات صيدا .

**24-عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون** (2002)"المقدمة" طبعة جديدة منقحة أبناء شريف الانصارى للطباعة لبنان.

**25-عبد الرحمن يسري (2001):**" تطور الفكر الاقتصادي" كلية التجارة ،جامعة الاسكندرية- الدار الجامعية- مصر .

26- **عبد العالي دبلة(2004):** " الدولة، رؤية سوسيولوجية" الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر و التوزيع ،مصر .

27- **عبد الرزاق الفارس(1997):**"الحكومة والفقراء والأنفاق العام"مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.

28- **عبد المنعم السيد علي** (1989):" تقويم واستشراف لدور الدولة في النشاط الاقتصادي في الأقطار العربية ذات التوجهات الاجتماعية ( للعدالة و إعادة توزيع الدخل )" في(الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي)محرر علي نصار ،دار الرازي ، لبنان.

29-- **عبد السلام أحمد هماس ،يوسف عبد الحميد المراشدة**(2008):"عقود المشاركة و سيادة الدولة" ورقة عمل مقدمة في ندوة "عقود المشاركة (ppp)و التحكيم في منازعاتها" ، مملكة البحرين ،افريل 2008.

30- **عبد المطلب عبد الحميد ، محمد شبانة** (2004-2005):"أساسيات في الموارد الاقتصادية" الدار الجامعية، الاسكندرية ،مصر .

31-- **عبد القادر ورسمة غالب(2008):**" عقود الشراكة بين القطاعين العام و الخاص" ورقة عمل مقدمة في ندوة " عقود المشاركة (ppp) و التحكيم في منازعاتها" المملكة البحرينية ،افريل2008.

32- **عبد الله بن دعيدة(1999):** "التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية"، مركز الدراسات الوحدة العربية.

33- **عبدا لله فهد العبد الجادر(2003):**" التنمية المستدامة ضرورة اقتصادية و بيئية و إنسانية" استشارات في التنظيم والإدارة،.

34- **عادل أحمد حشيش، زينب حسين عوض الله** (1999)::" مبادئ علم الاقتصاد "، دار الجامعة الجديدة للنشر ، القاهرة .

35- **عادل محمود الرشيد** (2006):"إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص" المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة ،مصر.

**36-علي سليمان (2000):**"دور القطاع الخاص في التنمية مع التطبيق على مصر" القاهرة.

**37-محمد عمر شابرا(1966):**" الإسلام والتحدي الاقتصادي"ترجمة محمد زهير السمهوري, المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

**38-محمد عبد البديع(2006):** "الاقتصاد البيئي و التنمية " الطبعة الاولى،دار الامين للنشر ، مصر.

**39-محمد الهادي لعروق** (1998): " أطلس الجزائر و العالم " دار الهدى عين مليلة ، الجزائر .

**40-مطر، محمد** (1999):" إدارة الاستثمارات "، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، مصر.

**41-محمود الأشرم(2003):** "اقتصاديات المياه في الوطن العربي و العالم " مركز دراسات الوحدة العربية,الطبعة الأولى,بيروت لبنان.

**42-مصطفى محمود سليمان** (2008): " المياه و البيئة الطبيعية في العالم العربي و قصة المياه في الصراع العربي الإسرائيلي " دارالكتاب الحديث ،الجزائر.

**43-مغاوري شحاته دياب(2000):**"مستقبل المياه في العالم العربي"الدار العربية للنشر و التوزيع،الطبعة الاولى،مصر.

**44-منير الحميش(2003):**" الإصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبرالية الاقتصادية الجديدة وحق الشعوب في الحياة" الرضا للمعلومات، دار الرضا للنشر الطبعة الأولى سوريا.

45- **وفاء عثمان(2008):** "الشركة بين القطاعين الحكومي و الخاص ورقة عمل مقدمة في ندوة " عقود المشاركة (ppp) و التحكيم في منازعاتها" المملكة البحرينية ،افريل2008.

46- **واثق رسول أغا** (1998):"الموارد المائية في الوطن العربي " ورقة قدمت الى :الندوة البرلمانية العربية الخامسة حول المياه العربية ،دمشق .

47- **وزارة التجهيز و التهيئة العمرانية** (1995): " الجزائر غدا : وضعية التراب الوطني ، استرجاع التراب الوطني " ، بن عكنون ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية .

**48-يونس سلامي(2011):** "الشراكة قطاع عام –قطاع خاص" التوجه المغربي على ضوء التجارب المقاربة" المغرب.

**ب- الدوريات**

1- **احمد بوعشيق(2010):** "عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص –الية فعالة لتمويل التنمية بالمغرب-" منشورات المجلة المغربية للآدارة المحلية و التنمية،عدد مزدوج 90-91،يناير.

2- **الفدا، عبد العزيز عبد الله،(1997)**"تقنين حوافز الاستثمار" ، مجلة الأموال، السنة الأولى،العدد2.

3- **برناردين أكيتوبي،ريتشارد هيمنغ و غيرد شوارتز:**"الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام و الخاص" مجلة قضايا اقتصادية ، العدد 40 ، صندوق النقد الدولي.

4- **حسان خضر(2003):**" خصخصة البنية التحتية"سلسلة جسر التنمية العدد 18 جوان 2003 السنة الثانية،المعهد العربي للتخطيط الكويت.

5- **خميس خليل(2011):** "مساهمة القطاع العام و القطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر" مجلة الباحث عدد 09 ،.

6- **در يد عودة** (2003): مجلة الاقتصاد و الأعمال ، يوليو ، السنة 22.

7- **سعد الدين محمد**(1989):" دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي:نظرة عامه ومستقبلية"، المستقبل العربي.

8- **سامر مخيمر ، خالد حجازي (1996):** " أزمة المياه في المنطقة العربية : الحقائق والبدائل الممكنة " ، **سلسلة عالم المعرفة** ( الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، العدد 209 ، ماي.

9- **صالح ياسر حسن** (1999):" الليبرالية- الخوصصة: برامج التكييف الهيكلي بين أوهام الخطاب الإيديولوجي وحقائق إعادة إنتاج التبعية " مجلة العلوم الأنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة عدد12- الجزائر.

10- **صالحي صالح(2005):** "دور الدولة في الحياة الاقتصادية" مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،عدد04، جامعة فرحات عباس ،سطيف ، الجزائر.

11- حوار مع الوزير طهار لمجلة الاقتصاد و الأعمال(2000) :الخصخصة ستبدأ بالشركات العمومية الاقتصادية و من بينها البنوك :: يونيو2000 / عدد خاص / ص : 22 .

12- **علي همال، فطيمة حفيظ(2005):** "آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية" مجلة أبحاث روسيكادا،السنة 03،عدد03 ،جامعة سكيكدة .

**ت-الملتقيات و المؤتمرات:**

1- **اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا** (2002):"الإدارة المتكاملة لموارد المائية" , مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة, الأمم المتحدة.

2- **كفاح محمد حسيان ،مصطفى أحمد غيث و محمد نصر الين علام** "(2006):ادارة الطلب على المياه بالوطن العربي ،حالة دراسية :سوريا" المؤتمر الدولى الثاني للموارد و البيئة الجافة، سوريا ،2006.

**ث- اطروحات الدكتوراه غير منشورة:**

1- **الهزايمة محمد**(2004):" تقييم تأثير التخاصية على الأداء المالي والتشغيلي للشركات الأردنية المخصخصة "رسالة دكتو ا ره، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

2-**زغيب شهرزاد** (2004):"مكانة القطاع الخاص في النسيج الصناعي الجزائري منذ الاستقلال"أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. جامعة عنابة.

**ث-رسائل الماجستير غير منشورة:**

**1- امال ينون**(2010-2011): إستراتيجية التنمية المستدامة للموارد المائية في الاقتصاديات العربية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، مدرسة

الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف،الجزائر.

2- **بودراف مصطفى** (2011-2012):"التسيير المفوض و التجربة الجزائرية في مجال المياه" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في قانون المؤسسات ,جامعة الجزائر ,الجزائر .

3- **بوسعادة جليلة(2006-2007):** "الاستثمار الاجنبي المباشر و دور الدولة الاقتصادي" رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد المعرفة و العولمة،جامعة باجي مختار، عنابة،الجزائر.

4- **صدراتي عدلان(2012-2013):** "حوكمة المياه كخيار استراتيجي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:دراسة مقارنة بين الجزائر و كندا"مذكرة تحرج لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة فرحات عباس،سطيف،الجزائر.

5- **غدير بنت سعد الحمود (2004):**"العلاقة بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الادارية،جامعة الملك سعود،السعودية.

6- **لفكير مختار(92-1993):** إصلاح المؤسسة العمومية الجزائرية بين النظرية و التطبيق. رسالة ماجستير ISE .

7- **مراد محفوظ** (2001): "التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص-دراسة حالة الجزائر"مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية -فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،دورة جوان.

8- **يايسي الياس** (2004)"واقع و أفاق تطوير الصيد البحري في الجزائر"،مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر.

**ج- مذكرات الليسانس غير منشورة:**

**1- طالب سهام و آخرون(2000):**" خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية "رسالة ليسانس ISE.

2- **قاسي عبد الرحمن و آخرون(99-2000):** خوصصة المؤسسات العمومية في ظل التوجه إلى اقتصاد السوق: رسالة ليسانس ISE.

## ح-التقارير:

1- تقرير المنتدى العربي للبيئة و التنمية 2011" البيئة العربية 4، الاقتصاد الاخضر في عالم عربي متغير".

**2- حامد عساف(2010)**"الادارة المتكاملة للموارد المائية" تقرير (البيئة العربية:ادارة مستدامة لمورد متناقص) المنتدى العربي للبيئة والتنمية .

**3- صفوت عبد الدايم ،نانسي عودة(2010):**" حوكمة المياه"(تقرير البيئة العربية:ادارة مستدامة لمورد متناقص) عن المنتدى العربي للبيئة و التنمية.

**4-** المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط : cnes . ماي : 2000

**5-** تقرير يتعلق بإعادة الهيكلة الصناعية و الخوصصة. CNES. مارس 1995

**6-** الجزائر : تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق : fmi و اشنطن: 1998.

**7-** مشروع أمر يتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية ، قدمته : وزارة عادة الهيكلة الصناعية و المساهمة CNES. مارس 1995.

**8- التقرير الاقتصادي العربي الموحد** (2001): البنية الأساسية : المياه و الصرف الصحي و النقل و الإسكان " ، صندوق النقد العربي، ابو ظبي الامارات العربية المتحدة.

9- المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي ، لجنة التهيئة العمرانية والبيئة (2000): " **مشروع التقرير التمهيدي حول الماء في الجزائر : من أكبر رهانات المستقبل** " ، ( الدورة العامة الخامسة عشرة ، ماي 2000)

10- **الجزائرية للمياه – البطاقة الملخصة حول التسيير المفوض للخدمات العمومية للمياه والتطهير لولاية الطرف وعنابة- – جوان2009**

**11- الجزائرية للمياه – البطاقة الملخصة حول التسيير المفوض للخدمات العمومية للمياه والتطهير لولاية قسنطينة – جوان2009**

**خ-محاضرات:**

1- **عبد الأمير سعد**، محاضرات العولمة الاقتصادية و المالية "سنة أولى ماجستير تخصص اقتصاد المعرفة و العولمة2005.

**د-مواقع انترنت:**

**1- محمد السعودي أحمد تقي الدين**"مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية" كلية الحقوق،جامعة الاسكندرية تم تحميله من:

co.www.eastlaws

2- أحمد بوعشيق " عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص: سياسة عمومية حديثة لتمويل التنمية المستدامة بالمغرب".تم التحميل من محرك البحث www.google.com.

3-مكتب العمل الدولي "من اجل اتخاد القرار"الدورة 301،جنيف،مارس2008، تم التحميل من wcms_090544 .pdf. من . google.

**4-محمد متولي دكروري** محمد "دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية" وزارة المالية المصرية ، ملف رقم 101،ص 30 www .bot.com.kw/r-6607753.doc اخر زيارة للموقع 2011/02/18.

**5-صالح العصفور** "الموارد الطبيعية و اقتصادات نفادها" ورة بحثية محملة من محرك البحث:
develop_bridge5.pdf/www.google.fr

**6-المنظمة العربية للتنمية الزراعية** "دراسة تطوير أساليب استرداد تكاليف إتاحة مياه الري على ضوء التطورات المحلية و الدولية "،ورقة بحثية محملة من المحرك :
1- www.google.fr
7- نحو اقتصاد أخضر : مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، مرجع لواضعي السياسات، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011.
www.unep.org/greenec onomyتاريخ الإطلاع2012/04/29 .)

8- الإقتصاد الأخضر، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2812 ، ص 6 :تاريخ الإطلاع : 2012/04/29 التقرير متاح على الموقع
http://www.unep.org/gc /gcss-xii/docs/download.asp?ID=3610

**8**-"النوع الاجتماعي والإدارة المتكاملة للموارد المائية " ورقة بحثية ، ص4-5. محملة من محرك البحث www.google.fr

9- **شوقي برغوت** "قطاع المياه في العالم العربي: نظرة عامة" ورقة بحثية ص16،محملة من محرك البحث www.google.fr

**10دايفد هال و ساندرا فان نياكارك** "المياه و الكهرباء و الاجواء السياسية في البلدان العربية 2011" وحدة الابحات التابعة الى الاتحاد الدولي للخدمات العامة،سنة 2012،ص20، محمل :www.psiru.org

11جريدة الشرق الأوسط ، العدد 10681 ، الاثنين 18 صفر 1429 هجري الموافق لـــ 25 فيفري 2008 ، نقلا عن الموقع الإلكتروني :

www.asharqalawsat.com/details.asp?section=6&issueno=10681&article=460056&feature=-24k

**12**-- تصريح للمدير العام للديوان الوطني للتطهير السيد كريم حسني ، جريدة المساء اليومية ، الاثنين 26 جانفي 2009 ، نقلا عن الموقع الإلكتروني :
http://www.el-massa.com/ar/content/view/17050/41 / 03 / 01 ) le consulté site , 2009

**13**- **رئاسة الجمهورية** ، " اجتماع مصغر خصص لقطاع الموارد المائية 9 سبتمبر 2008 " ، نقلا عن الموقع الإلكتروني
http://www.el-mouradia.dz/arabe/Activitesara/2008/09/09/N090908. htm , site consulté le ( 02/ 03 / 2009

**14**- Système Euro - Méditerranéen d'information Sur le Savoir - faire dans le domaine de l'eau (Semide) , « **Office National De l'Assainissement ( ONA** » , http://www.semide.dz/fr/themes/structures/ona.htm , page consulté le ( 02 / 03 / 2009 )

15- رئاسة الجمهورية ، " **اجتماع مصغر خصص لقطاع الموارد المائية** " ، 9 سبتمبر 2008 ، نقلا عن الموقع الإلكتروني :
Site , www.El-Mouradia.dz/arabe/Activitesara/2008/09/N090908.htm /http:/ consulté le ( 10 / 03 / 2009 )

**ذ-الجرائد الوطنية:**

1- جريدة الشعب : الثلاثاء 21 نوفمبر 2000.

**2**- جريدة المجاهد ، أسبوعية جزائرية ، العدد 2036 من 09 إلى 16 أوت 1999.

3- جريدة النهار الجديد "الحكومة تتخلى عن تسيير توزيع المياه بالوصاية و تتجه نحو المساعدة التقنية" جريدة وطنية يوم 2014/06/11

**ر-الحصص التلفزيونية:**

**1**-- تصريح وزير الموارد المائية عبد المالك سلال ، " **منتدى التلفزيون** " ، حصة تلفزيونية ، السبت 02 فيفري 2008 .

2-مديرية الاستغلال بالوكالة الوطنية للسدود " **المؤشر** " حصة تلفزيونية ، الخميس 23 مارس 2000 .

## ز-اوراق بحثية:

1- **عبد الله شحاته خطاب(2008):**" المشاركة بين القطاعين العام و الخاص و تقديم الخدمات العامة على مستوى المحليات: الامكانيات و التحديات" نسخة من ورقة بحثية، جامعة القاهرة .

**2**- معهد تنمية قدرات كبار الموظفين المدرسة الوطنية للإدارة : الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص الدورة الرابعة نوفمبر – 2010 جويلية2011 ،تونس

**3**- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة و الأراضي القاحلة ( أكساد ) ، " **تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية** " ، وثيقة قدمت إلى اجتماع الوزراء المعنيين بشؤون المياه في الدول العربية – مقر الأمانة العامة للجامعة العربية 14 – 16 / 07 / 2008 – ( القاهرة ، جامعة الدول العربية ، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة و الأراضي القاحلة ، 2008 )

**4- جان خوري (1998):"دور العمل العربي المشترك في الحفاظ على الحقوق المائية العربية" ورقة قدمت الى :الندوة البرلمانية العربية الخامسة حول المياه العربية،دمشق ،1998.**

**5**- ورقة معلومات أساسية من أجل المشاورات الوزارية" الاقتصاد الاخضر " برنامج الامم المتحدة للبيئة، نيروبي، 20 – 22 فيفري ، 2012

**6- رلى مجدلاني**"مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الاخضر،الاطار المفاهيمي،الجهود العالمية و قصص النجاح" الامم المتحدة2010/12/15،

## ثانيا:مراجع بالغة الفرنسية:

## A)Livers:

1) **Boualem Remini(2005)** , « La Problématique De L'Eau En Algérie » ( Blida , Algérie : Imprimerie Madani , 2005.

**2)Christophe Defeuilly, Dominique Lorrain**, Services urbains et développement durable, L'analyse de six expérience de gestion déléguée dans le monde, Ministère de l'Equipement, des Transport et du Logement. Direction des Affaires Economiques et Internationales, Institut de Gestion Déléguée(IGD), Institut des Sciences et des Techniques de'Equipement et de l'Environnement pour le Développement(ISTED.

3) - **OSMAN Filali** Les Contrat de partenariat public-privé dans le domaine de la gestion de l'eau – aspects de droit Algérien - Professeur Droit privé Droit international des affaires, droit comparé

**4) Gaston NKOUIKA-DINGHANI-NKITA**, Économiste, chercheur scientifique membre de l'UERPOD, Incidence de l'environnement socio-économique sur le changement de profession et le choix des métiers futurs des enfants des pêcheurs.

5) **Leîla ABDELADIM(1998)**: Les privatisation d'entreprises publiques dans les pays du Maghreb - Les éditions Internationales.

6)Lakhdar Zella(2007) , « **LôEau : Pénurie Ou Incurie »** , ( Ben Aknoun , Alger : Office Des Publications Universitaires -OPU -.

7) **Mustapha Mehideche**: L'Algerie entre economie de rente et economie emergente: Edition Dahleb .

**8)Mustapha Bouziani(2000)** , « L'eau : de la pénurie aux maladies » ( Algérie : Editions Ibn- Khaldoun ,
.

**9)Raoudha Makkaoui et Jean-Luc Dubois(2010) :**, Nouvelles formes de gouvernance dans le domaine de l'eau. Apports etlimites de la coopération décentralisée dans les pays en développement, Coopération décentralisée etdéveloppement durable, Développement durable et territoires fragile,

10) Toulait Hocine **," LôAgriculture Algérienne : Les Causes De LôEchec "** , ( Ben Aknoun , Alger : Office Des Publications – OPU

11) **Yvan Renou(2009) :** La gouvernance des services de l'eau à l'aune du XXIe siècle: une analyse en termes de stratification de l'action, LABORATOIRE D'ECONOMIE DE LA PRODUCTION ET DE L'INTEGRATION INTERNATIONALE, CNRS – UPMF, France.

## b) Revues:

**1Cherif Chakib(1996) ;**. Privatisation de l'entreprise publique economique Algerienne.Revue economie n 33 / Mai.

2) Fabienne Lemarchand (2008) : **« Les Nappes Fossiles Du Sahara »**, In La Recherche , **« Lôeau : Réserves , sécheresse , dessalement , Nitrates , climat , Agronomie , glaciers »** ( Revue N° 421 , Paris , France : Société D'Editions Scientifiques , Juillet , Août.

3) Fayçal Abdelaziz(2009) : **« Déssalement De Lôeau De Mer , Barrages Et Complexes Hydrauliques : Des Projets Grandieuses Pour Etancher La Soif »** , In **Lôactuel International** , Le Magazine De L'Economie Et Du Partenariat International ( Revue $N^0$ 102 , Les Nouvelles Revues Algériennes , Alger : ANEP , Avril .

**4-** R . Murgue (1983) :, **« lôHydraulique En Algérie »**, In Maghreb Développement ( Revue N° 63 , France , Afrique Développement ,

**5)** Saad Djekboub(2000) : , **« Urgence Signalée !** » , In Mutations , ( Revue trimestrielle N° 32 , Editée par la chambre Algérienne de Commerce Et D'industrie , Juin .

## C)Theses:

**1**–René Arrus , « **La Valorisations De L' Eau En Algérie : Aspects Théorique (1830–1962)** », Thèse pour le Doctorat D'Etat En Sciences Economiques , présentée et soutenue publiquement le 13 juin 1981 , ( Université Des Sciences Sociales De Grenoble , U.E.R de sciences économiques , France

## D) Colloque

1) - Boutkhil MORSLI , M.HABI , A.HAMOUDI(2007) : **« Contraintes Et Perspectives Des aménagements Hydrauliques Et Antiérosifs En Algérie »** , Actes Des JSIRAUF , Hanoi , 6-9 Novembre 2007

2) Guemraoui M , Chabaca M.N(2005) : « **Gestion Des Grands Périmètres Dôirrigation : Lôexpérience Algérienne »** , Actes Du Séminaire Euro – Méditerranéen , « **Les Instruments Economiques Et la Modernisation Des Périmètres Irrigués »** ( Souse , Tunisie : 21 - 22 Novembre 2005.

3) **Eric Verdeil**, L'eau et les services urbains en réseau dans les pays arabes: diversité des réformes libérales et de leurs effets territoriaux, Colloque International « L'eau dans la ville, du Maghreb au Moyen-Orient : accès, gestion et usages », Paris, France.

4) **Ministère De L'Equipement Et De L'Aménagement Du Territoire (1995) :,**« Eléments De Réflexion Pour Une Nouvelle Politique De L'Eau » , 28 – 29 et 30 Janvier 1995

5) – Ministère De L'Equipement Et De L'Aménagement Du Territoire , « **Le Secteur De L'Equipement : Point De Situation** » , Novembre 1993

6) Ministère De L'Equipement Et De L'Aménagement Du Territoire , « **Conférence Nationale Sur La Nouvelle Politique De L'Eau** » ( Actes de la conférence nationale , AGEP , Janvier 1995

## E) Rapports:

**1** Rapport du PNUD sur le développement humain du Burkina faso ( secteur privé développment humain ) 2007

**2** Bulletin d'information de la Direction Générale des Impôts, MINISTERE DES FINANCES, Algérie, Bulletin N° 46/2010.

3 Rapport National , **" Conférence Mondiale Sur L'Environnement Et Le Développement "** , ( Rouiba , Algérie : ANEP , Juin , 1992 -

4) **Abdelaziz Salem** , « Pour Une Gestion Intégrée De L'Eau Au Littoral En Algérie » , Géographie et aménagement : Bulletin de l'association de géographie et d'aménagement du territoire ( fascicule N°10 , université d'Oran , Es - Sénia , Algérie , Septembre 2002

5) Ministère De L'Equipement Et De L'Aménagement Du Territoire , « Rapport Sur La Situation Hydraulique Du Pays à Fin Avril 1999 »

6) Rapport National , **« Conférence Mondiale Sur L'Environnement Et Le Développement »** , ( Rouiba , Algérie : ANEP , Juin , 1992

7) Ministère De L'Equipement Et De L'Aménagement Du Territoire , « **Etude Des coûts Et Tarifs De LôApprovisionnement En Eau Potable Et Industrielle : Projet De Tarification Régionale Et de Structure Tarifaire** » , Mission -B : proposition de tarification régionale (version définitive) , 27 Août 1996

## F) JOURNAL OFFICIEL:

**1- SNAT,** Loi n° 10-02 du 16 Rajab 1431 correspondant au 29 juin 2010 portant approbation du Schéma National d'Aménagement du Territoire, JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE N° 61, 13 Dhou El Kaada 1431, 21octobre 2010

## G) Site internet:

1. Charbel Nahas ( Infrastructure, investissement et capital publics) économie lexique . www.googlefr
2. Etude de la mission FNEP « Partenariats public-privé et performance des investissements publics » site de la fondation national Entreprise et Performance. www.fnep.org/wp-content/uploads /..../ Rapport -PPP-Mission-2009.pdf
3. Report on A Green Economy in the Context of Sustainable Development and Poverty Eradication: What are the implications for Africa? www.unep.org : الإطلاع تاريخ ( 2012/04/29(

4) Ministère Des Ressources En eau , « **Ressources En Eau Non Conventionnelle » ,**
1. http://www.mre.gov.dz/eau/ress_non_convent.htm , site consulté le ( 20 / 09 / 2008

5) Office National Des statistiques , « **Les Barrages En Exploitation »** , http://www.ONS.dz/Environnement/Envir 2000.htm , site consulté le ( 20 / 09 / 2008

6) **LôExpression** , Quotidien Algérien **« LôEau En Algérie : De quoi sera fait demain ? »** , http:www.semide.dz/fr/news_item.asp?NewsId=8121000 , ( 02 Février 2009 ) , site consulté le ( 01 / 03/ 2009 ) .

7) Ahmed KETTAB , **« Lôeau en Algérie : de quoi sera fait demain ? »** , L'expression , quotidien Algérien , Mercredi 16 Décembre 2008 , http://www.semide.dz/fr/news_item.asp?NewsID=8121000 , site consulté le ( 11 / 03 / 2009 )

8) Ministère des ressources en eau , « **Etat Signalétique Des Périmètres En exploitation , Année 2007** » http://www.mre.gov.dz/eau/irrigation_agricole_centre.httm , page consultée le ( 11 /03 / 2009

9) - La TRIBUNE , Cotidien Algérien , « **un Nouveau Code Et Des Réformes Pour Les Ressources En Eau En Algérie** » , http://www.Algerie-dz.com/article_1515.html , page consultée le ( 20 / 03 /2009) .

**ثالثا: باللغة الانجليزية:**

## A) Books

**1 Al-Rasheed ,Adel,Al-Qawsmeh,Farid** « the role of the strategic partner in the Management developemnet process : Jordan Telecom as a case study" international journal of commerce and Management

2 Ugaz. C. 2003. "Approaches to Basic service Delivery: Privatization, Decentralization and Equity", paper prepared for a workshop on New Approaches to Decentralized Service Delivery, Chile.

**3 Sedjar Ali** « Public private partnerships as a tool for Modernizing public administration » international review of administration science,n70 (2)

## B)Rapports

**1 Wagdy, A. and AbuZeid, K.(2006):**.."Challenges of implementing IWRM in theArab region." Paper presented at the 4th World Water Forum, Mexico, March 2006

2 **Saleth, R.M. and Dinar, A**.(, 2004): *The institutional economics of water: a cross-country analysis of institutions and performance.* The World Bank, Edward Elgar Publishing Inc., Massachusetts, USA

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

# الملاحق

# Les eaux souterraines

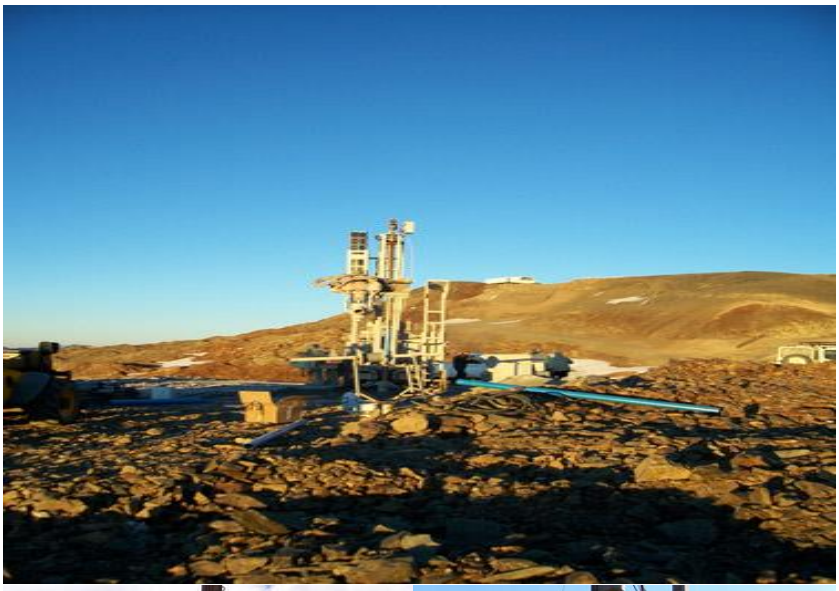

Forages

## Les ressources souterraines du Nord algérien

Les volumes exploités avoisinent 80 % des ressources potentielles renouvelables ; le reliquat concerne le potentiel des réservoirs karstiques du Constantinois (BCEOM *et al.*, 2004) ainsi que celui du Chott Chergui (Hautes plaines de l'Ouest) aux ressources limitées mais sûres.

# Les prélèvements dans les nappes des régions sahariennes

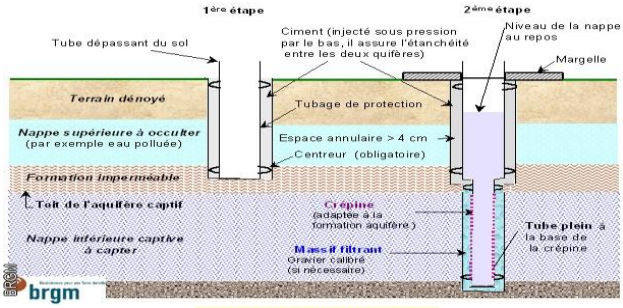


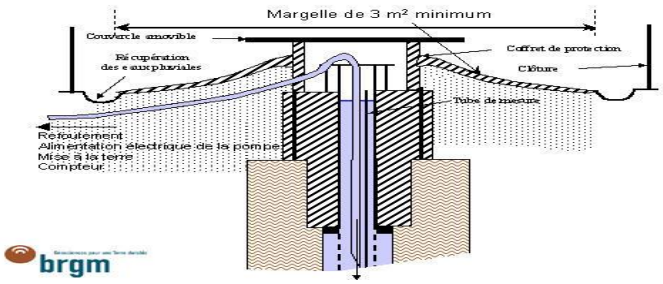


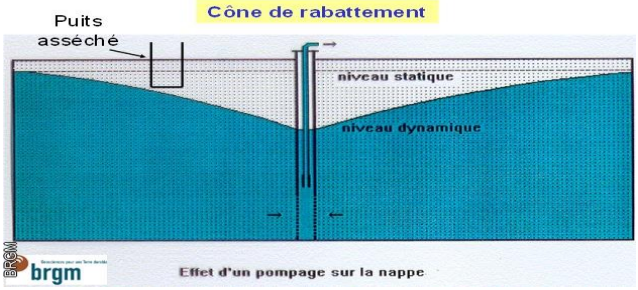

- Les réserves des nappes du Sahara sont énormes mais les apports d'eau à partir de l'Atlas saharien ne contribuent à leur renouvellement que dans une faible proportion. Le caractère « non renouvelable » de cette ressource et les contraintes physiques et géologiques qui caractérisent ces systèmes, en font un patrimoine fragile, nécessitant une gestion rationnelle pour sa durabilité.

- Les prélèvements (1,6 $hm^3$ par forages et 85 $hm^3$ par foggaras) représentent le 1/3 des ressources renouvelables, estimées à 5 $hm^3$ (4 $hm^3$ dans le Continental Intercalaire et 1 $hm^3$ dans le Complexe Terminal). Les nouvelles simulations réalisées dans le cadre du SASS (Système Aquifère du Sahara Septentrional), ont permis de préciser les débits additionnels susceptibles d'être prélevés dans les zones actuellement en exploitation ou nouvellement identifiées, soit au total un volume exploitable de 6.11 $hm^3$ par an .

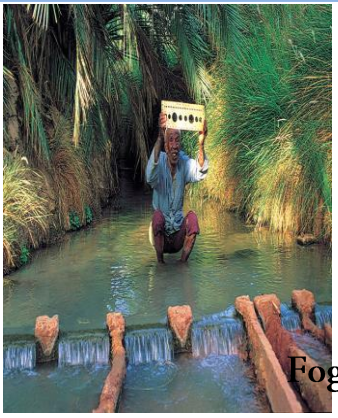

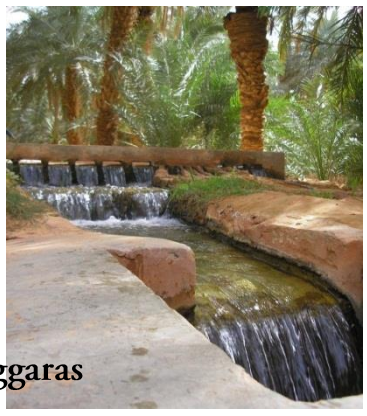

Foggaras

# Dessalement

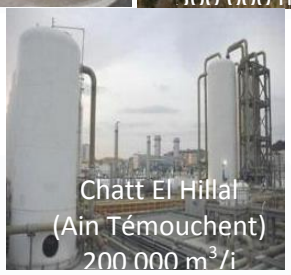


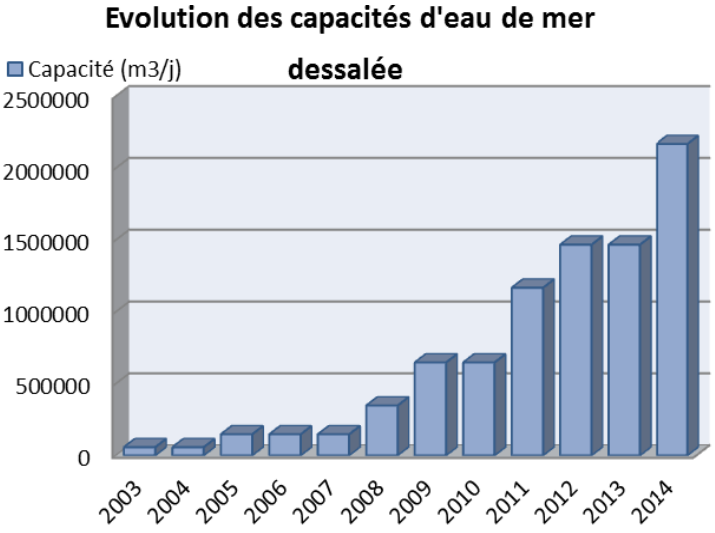


## Le recours au dessalement d'eau de mer

Le recours aux unités de dessalement permet également de réserver une partie plus importante des eaux de barrages à l'agriculture. L'Algérie compte en 2013 neuf grandes stations de dessalement en exploitation à même de produire jusqu'à 1,4 millions de m3 d'eau dessalée par jour. La mise en exploitation de deux autres stations portera la capacité de production totale à 2,1 millions de m3/jour. En moyenne, ces stations ont une capacité de production qui se situe entre 100 000 et 200 000 m3 par jour. La station d'El-Mactaa, proche d'Oran, dont l'entrée en exploitation est prévue fin 2014 disposera d'une capacité de 500 000 m3/j., soit l'une des plus grandes unités de dessalement par osmose inverse, permettant la couverture à long terme des besoins de cinq millions de personnes en eau potable.

# Localisation des Stations de Dessalement

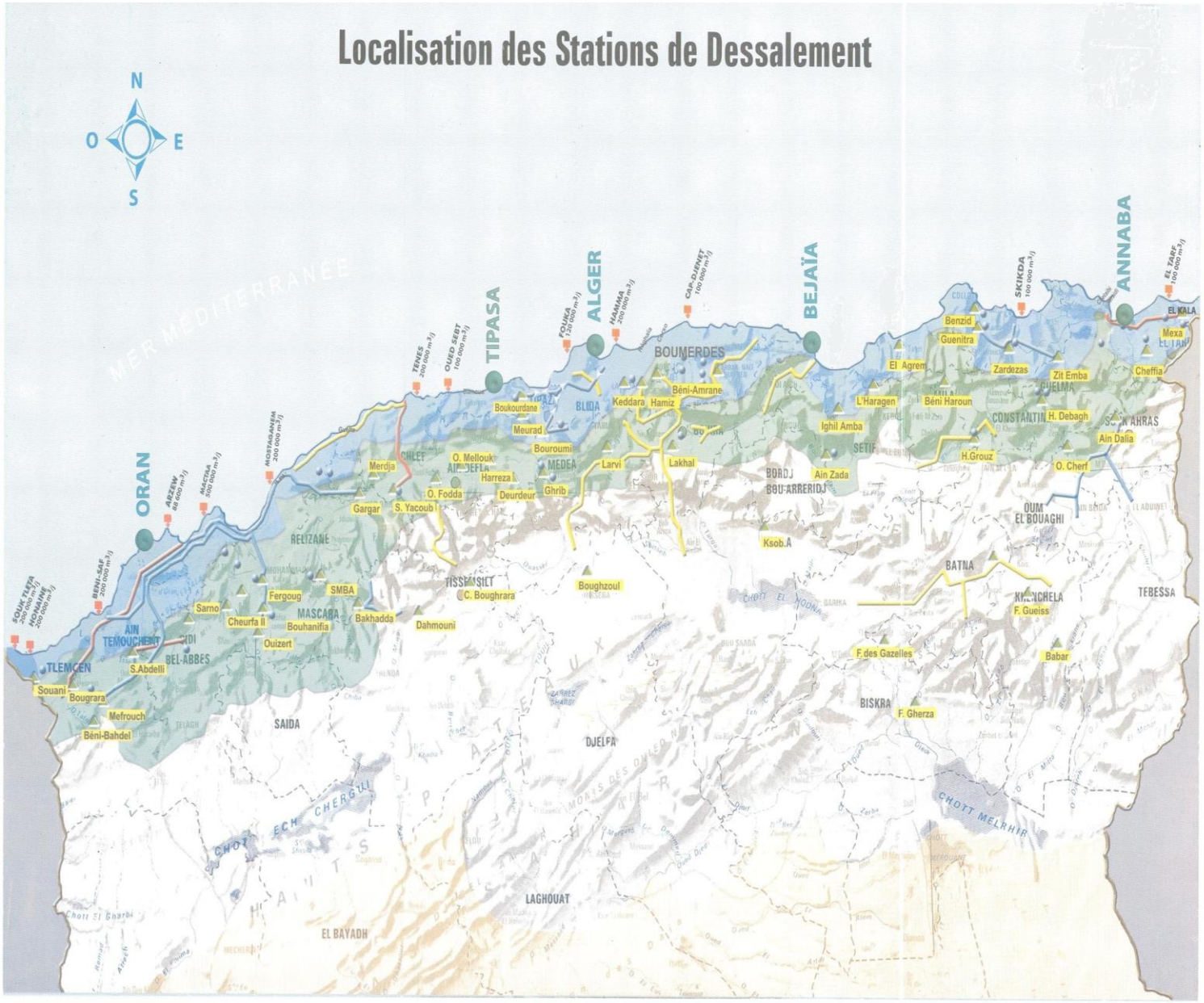

# Réutilisation

Vignes Boumerdes

Bassin de stockage Tlemcen

Périmètre Hannaya

## La réutilisation des eaux usées épurées

Etant donnée la situation de *stress hydrique*, les pouvoirs publics ont vu dans cette opportunité un moyen de réduire ou du moins de préserver les ressources en eaux traditionnelles tout en accroissant la production agricole.

L'objectif déclaré des autorités est de comptabiliser 239 stations d'épuration des eaux usées (STEP) en 2014 correspondant à une capacité de 1,2 milliards de m3 par an d'eaux épurées. Le recours croissant à cette ressource d'eau non conventionnelle constitue une incitation supplémentaire pour améliorer les capacités d'épuration des eaux usées et augmenter le taux de raccordement des particuliers au réseau d'assainissement.

# PROJETS DE REUTILISATION DES EAUX USEES EPUREES
# ALGERIE DU NORD

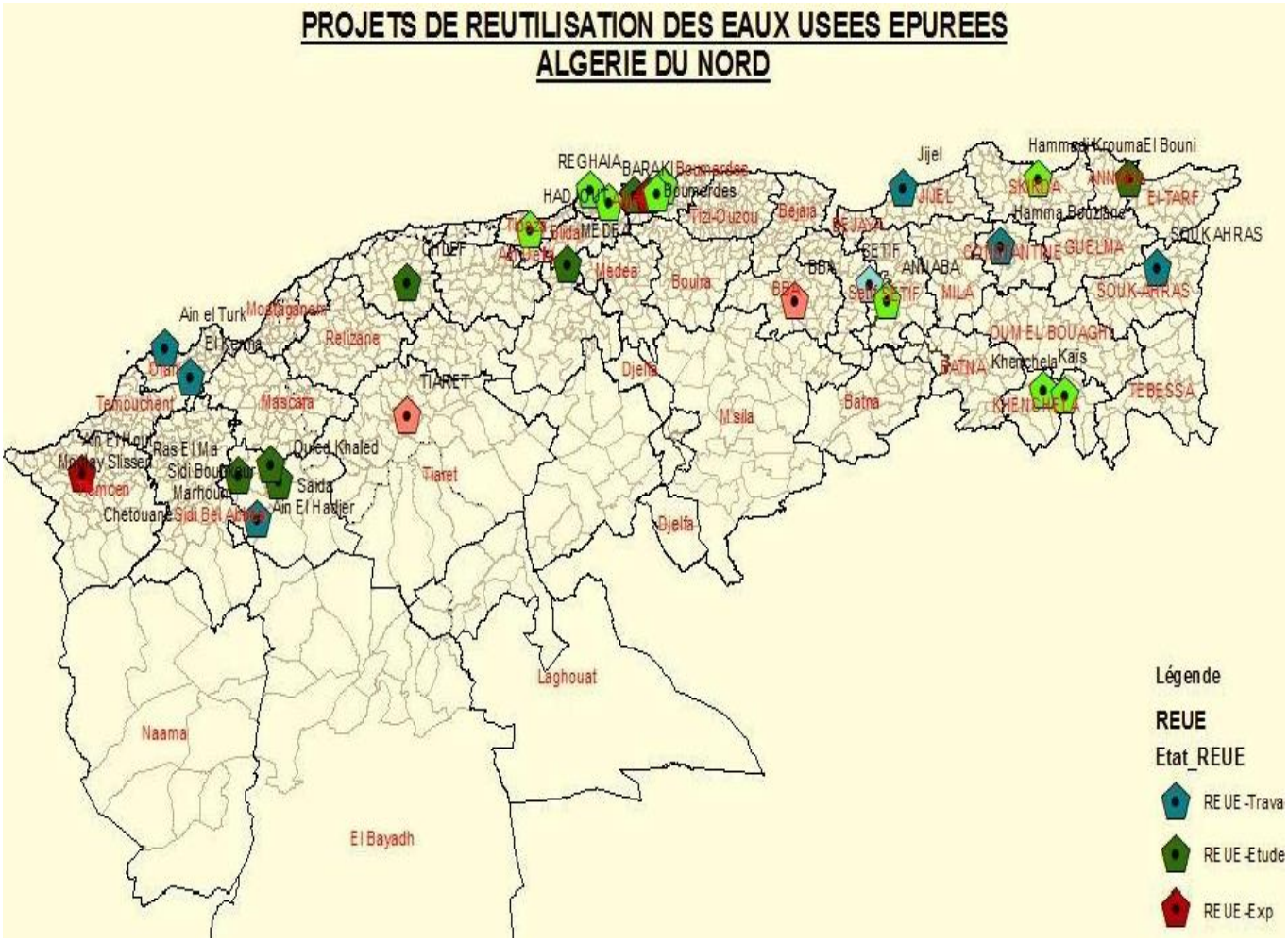

# Déminéralisation

Station de déminéralisation (Ouargla)

Dans la perspective d'améliorer et de renforcer la mobilisation des eaux destinées à la consommation humaine, il a été prévu la déminéralisation des eaux saumâtres dans les hauts plateaux et le sud par ordre prioritaire depuis 1999.

Le volume des eaux saumâtre mobilisé est estimé à **153,5 $Hm^3$/an**.

Le volume global des eaux saumâtre mobilisé à partir des **15 SDES** en exploitation est de **71 597 $m^3$/j** soit **26,1 $Hm^3$/an**.

Un programme ambitieux de développement d'infrastructures de mobilisation et de déminéralisation des eaux saumâtres est en voie de réalisation afin d'améliorer la qualité de l'eau potable mis à la disposition des populations du sud.
Quatorze (14) stations de déminéralisation sont en cours de réalisation. A terme, un volume global journalier de l'ordre de **205 560 $m^3$/j (75 $Hm^3$/an)** sera mis à disposition de ces populations pour subvenir à leur besoins.

Ce programme centralisé délégué à l'ADE est réparti comme suit :

- Ouargla : neuf (09) stations à : 70 500$m^3$/j, volume mobilisé : 78414 $m^3$/j.
- Touggourt (Ouargla) : 34 560 $m^3$/j, volume mobilisé : 29 636 $m^3$/j.
- El Oued : 30 000 $m^3$/j, volume mobilisé : 40 000 $m^3$/j
- Tamanrasset (projet de transfert In Salah/Tamanrasset) : 50 000 $m^3$/j
- Tindouf : 10 500 $m^3$/j, volume mobilisé : 13 219 $m^3$/j .
- Illizi : 10 000 $m^3$/j .

# Barrages

Barrage de Boukourdane

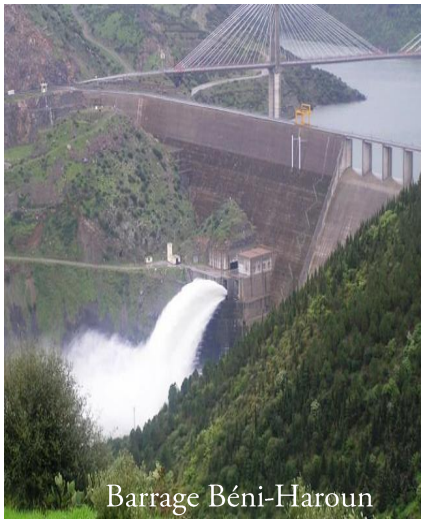
Barrage Béni-Haroun

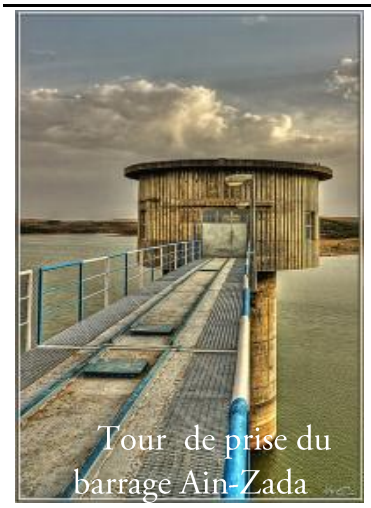
Tour de prise du barrage Ain-Zada

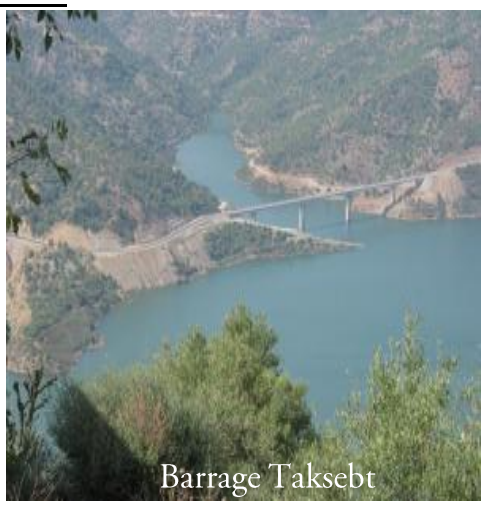
Barrage Taksebt

## Le développement des barrages et retenues collinaires

Afin de développer la capacité de retenue des eaux de surface, de nombreux ouvrages ont été construits. Alors qu'en 1962, il n'existait que treize barrages permettant de stocker 450 millions de m3 d'eau destinée essentiellement à l'irrigation des plaines agricoles de l'Ouest du pays, on en dénombre actuellement 70 pour une capacité globale de 7,4 milliards de m3 d'eau. A la fin des réalisations du programme en cours, ils devraient être 84 en 2016, pour une capacité de stockage évaluée à 8,4 milliards de m3.

# Transferts

## La volonté de favoriser l'accès et le partage équilibré des ressources en eau entre les régions

La répartition équitable des ressources en eau entre les différentes régions du territoire algérien constitue un autre axe de la politique mise en place par le gouvernement. Afin de pallier aux disparités géographiques, un programme de transferts régionaux qui vise à assurer une meilleure équité entre les territoires pour l'accès à l'eau a été progressivement mis en œuvre.

C'est principalement au cours de la dernière décennie que des opérations importantes ont été entreprises, certaines étant en cours de réalisation actuellement par l'ANBT.

Ces transferts d'eau répondent également aux objectifs de la stratégie de sécurité alimentaire du pays qui vise à soutenir des régions à fort potentiel agricole. Ainsi, à titre d'exemple, en aménageant de grands transferts vers les wilayas de Sétif et de Djelfa, le gouvernement entend faire de ces deux wilayas des zones productrices de céréales, appelées à produire d'ici 2014, 20 % des besoins du pays dans ce domaine. Ces initiatives ambitionnent de connecter les ressources en eau des différents systèmes régionaux autour des grands centres urbains tout en desservant les villes alentours par l'intermédiaire d'infrastructures de moindre envergure.

l'Aménagement d'El Tarf (300 $hm^3$/an), dispositif de six barrages (Cheffia, Mexa, Bougous, Bouhalloufa, Boulatane et Bounamoussa) devant desservir le pôle urbano-industriel d'Annaba, ainsi que la région d'El Tarf – El Kala et ses grands périmètres irrigués (plaines d'El Kebir- Est et de Bounamoussa-Annaba) ;

**Transferts inter-bassins :**

Les sept systèmes de transfert considérés comme « grands projets structurants » sont, d'Est en Ouest :

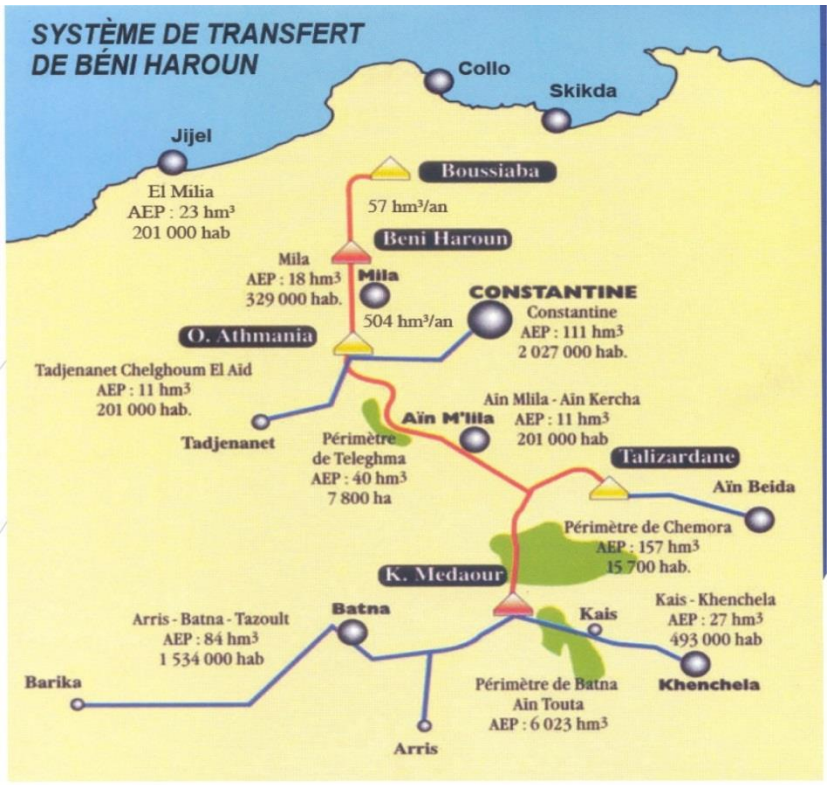

le Système Béni Haroun-Hautes Plaines constantinoises (504 hm³/an)

aménagement complexe refoulant les eaux de l'oued Kébir-Rhumel au profit de plusieurs centres urbains (Constantine, Batna, Khenchela…) et de l'irrigation (40 000 ha);

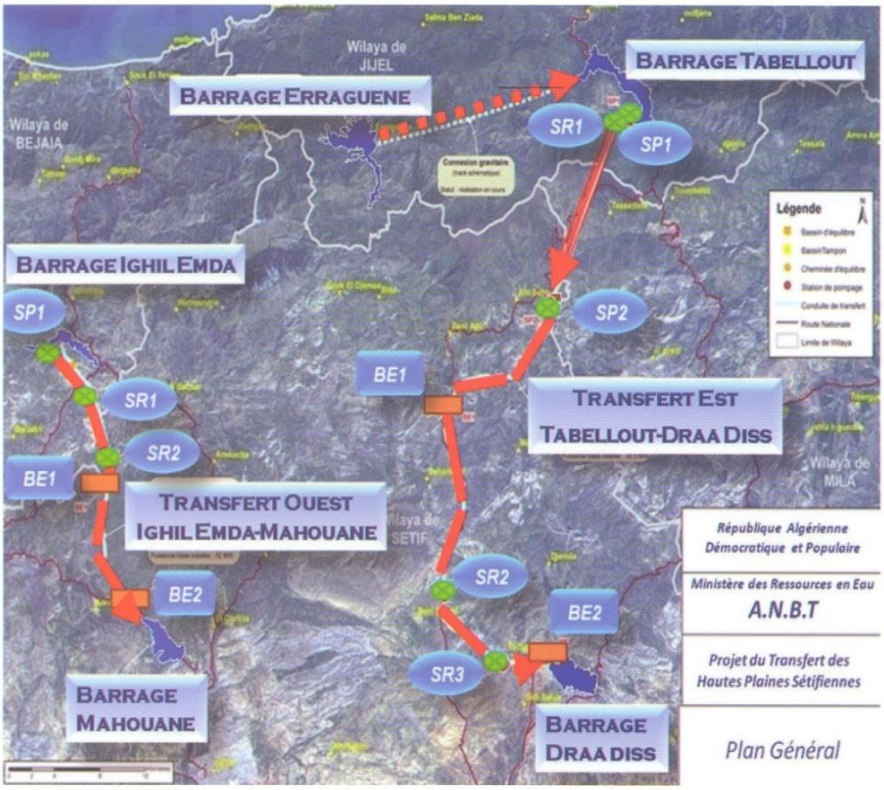


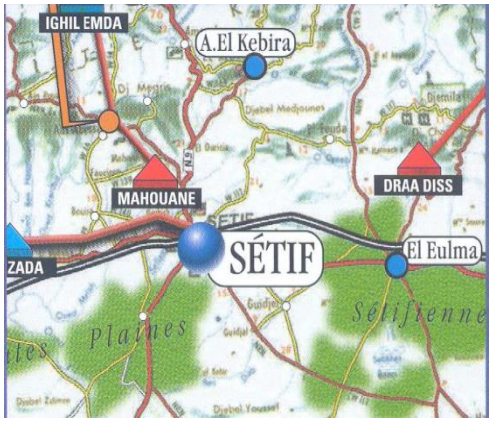


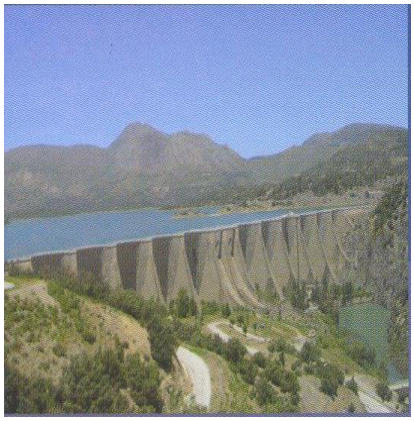

## le Complexe hydraulique Sétif–Hodna

commandé par les 2 anciens barrages hydroélectriques de Petite Kabylie (Ighil Emda et Erraguène), destinés aujourd'hui à alimenter 2 systèmes parallèles :

- système Ouest

de Ighil-Emda–Mahouane (**122 hm$^3$/an)** : 31 hm$^3$ pour l'AEP de la ville de Sétif et des agglomérations avoisinantes et 91 hm$^3$ pour l'irrigation de 13 000 ha dans les Hautes Plaines sétifiennes ;

- système Est

de Erraguène–Tabellout–Draa Diss **(191 hm$^3$/an) :** 38 hm$^3$ pour l'AEP de la ville d'El Eulma et des agglomérations avoisinantes et 153 hm$^3$ pour l'irrigation de 30 000 ha ;

## le Transfert Tichy Haf-Béjaia (150 hm³/an)

desservant les villes de la vallée de la Soummam (Akbou, Béjaia), les périmètres d'irrigation du Sahel et de la Basse Soummam, ainsi que la plaine d'El Esnam (alimentée à partir du barrage de Tilesdit) ;

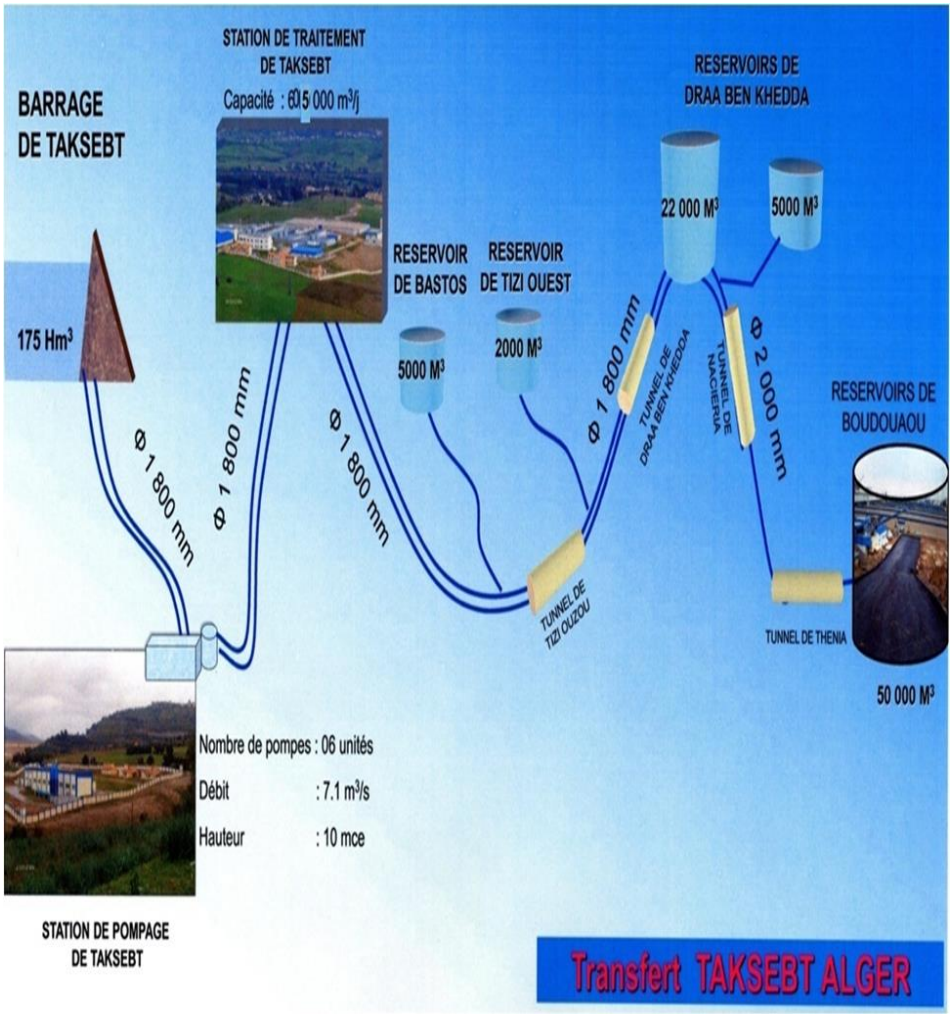


## le Transfert Taksebt-Alger (180 hm³/an)

le système de production d'eau Taksebt-Souk Tleta répond à un programme d'urgence d'AEP de la région d'Alger-Tizi Ouzou-Boumerdès. ;

le Transfert Koudiat Acerdoune-Hauts Plateaux (178 hm³/an)

en plus de son rôle d'appoint pour le barrage de Keddara (organe du système SPIK qui alimente Alger), ce projet couvrira les besoins d'AEP de 300 000 habitants (Bouira, Tizi Ouzou, M'sila et Medéa) ainsi que l'irrigation de 190 000 ha (Issers et Mitidja) ;

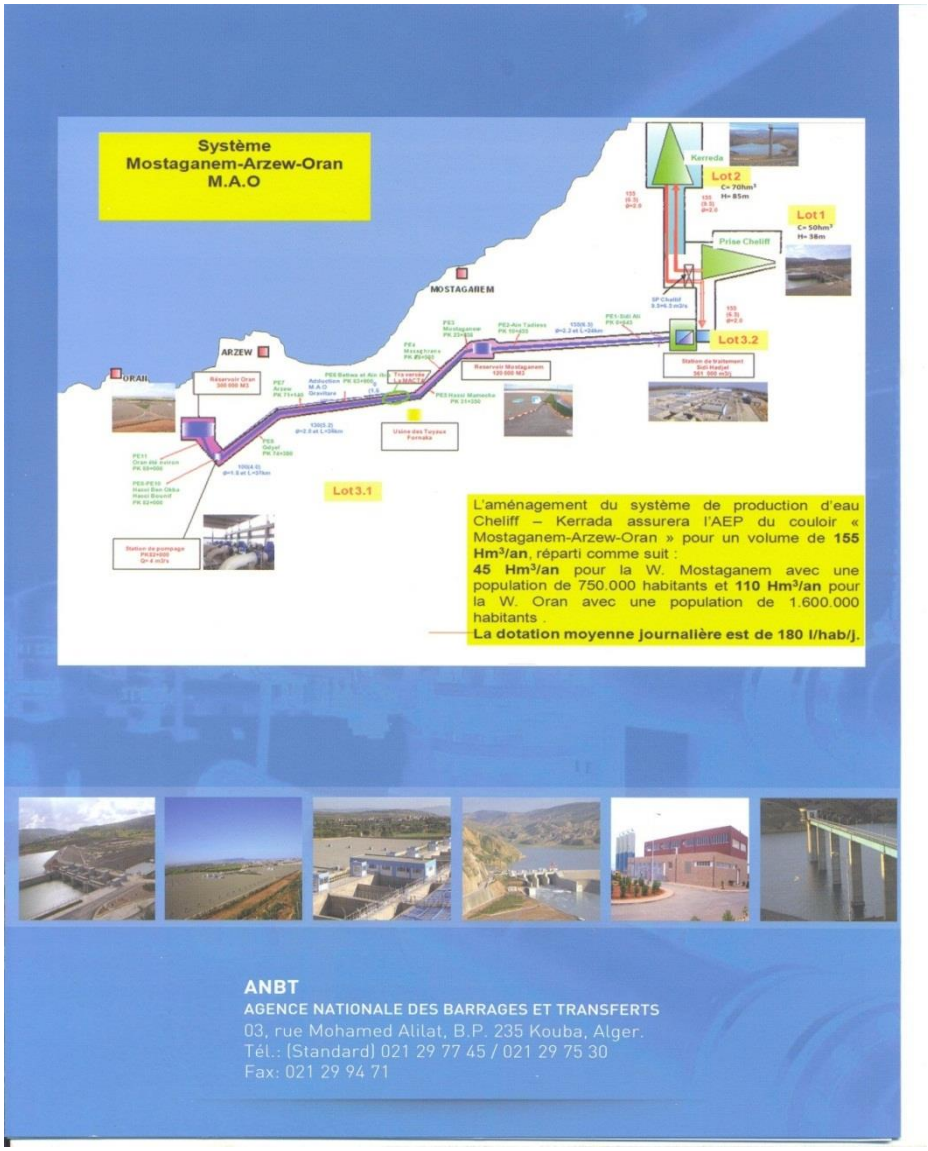


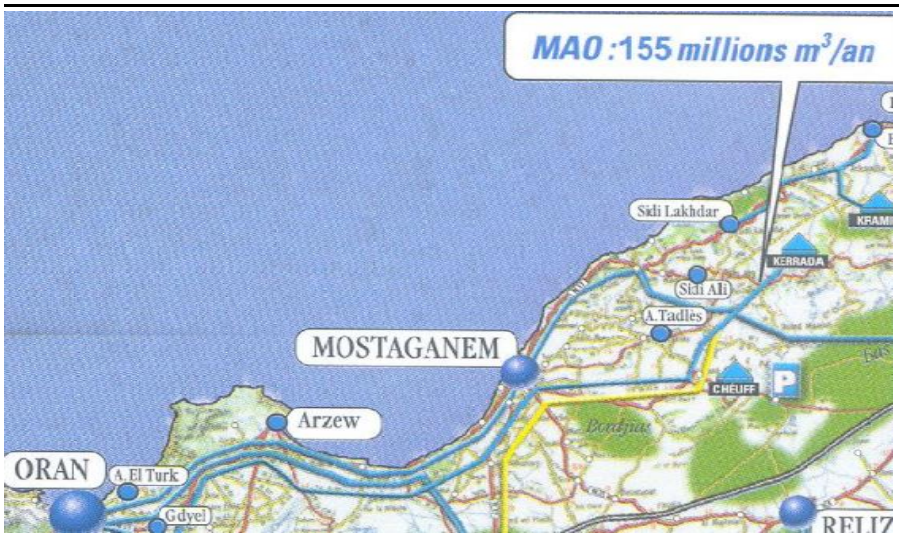


## le Système MAO (155 hm³/an)

aménagement de l'oued Chélif-Kerrada destiné à l'AEP des villes formant le couloir Mostaganem-Arzew-Oran.

# Le nouveau cadre institutionnel de gestion des services de l'eau

**(base : loi du 4 août 2005 relative à l'eau)**

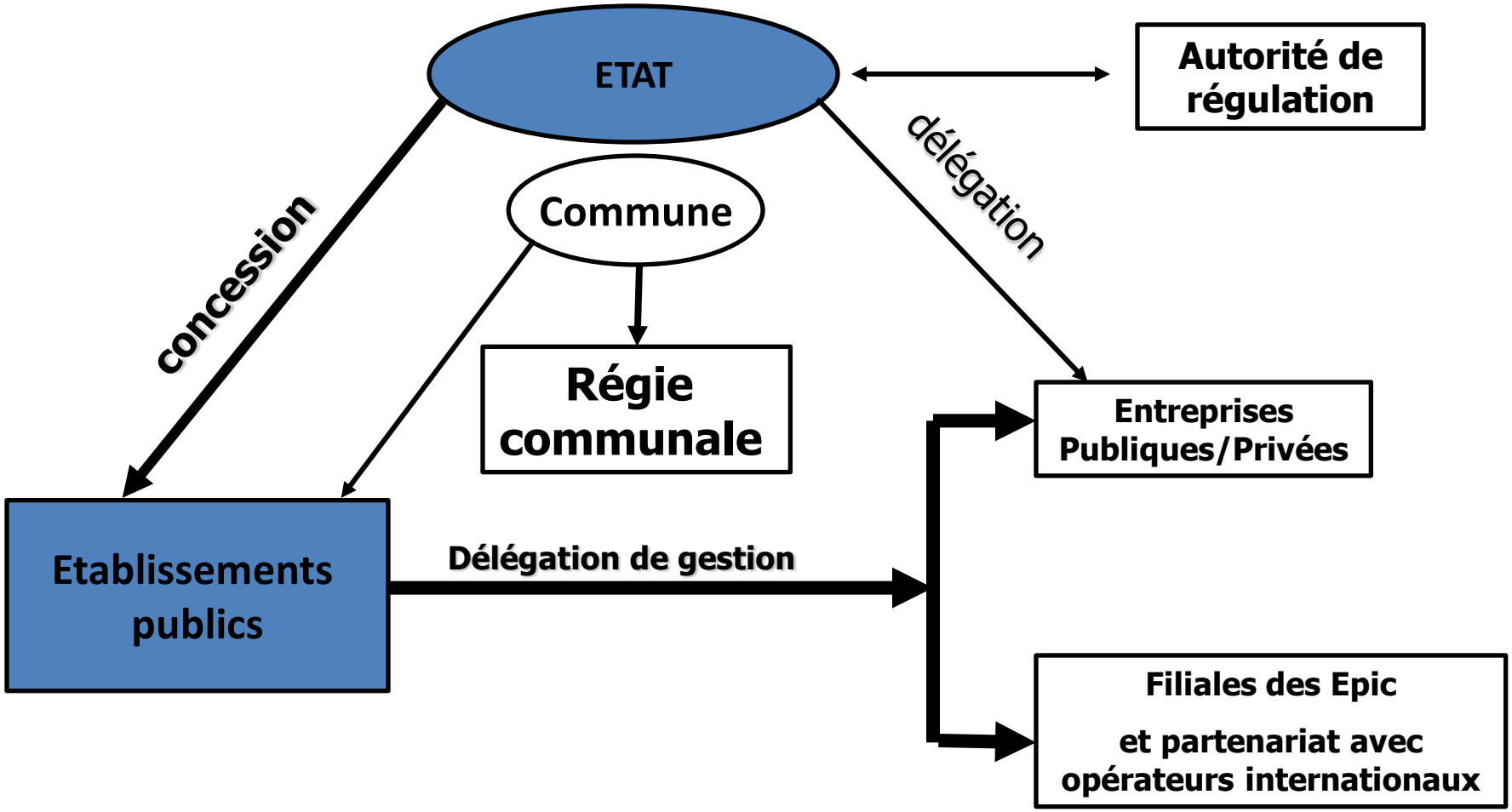

# Répartition actuelle par modes de gestion en termes de population desservie (ADE – Spa – APC)

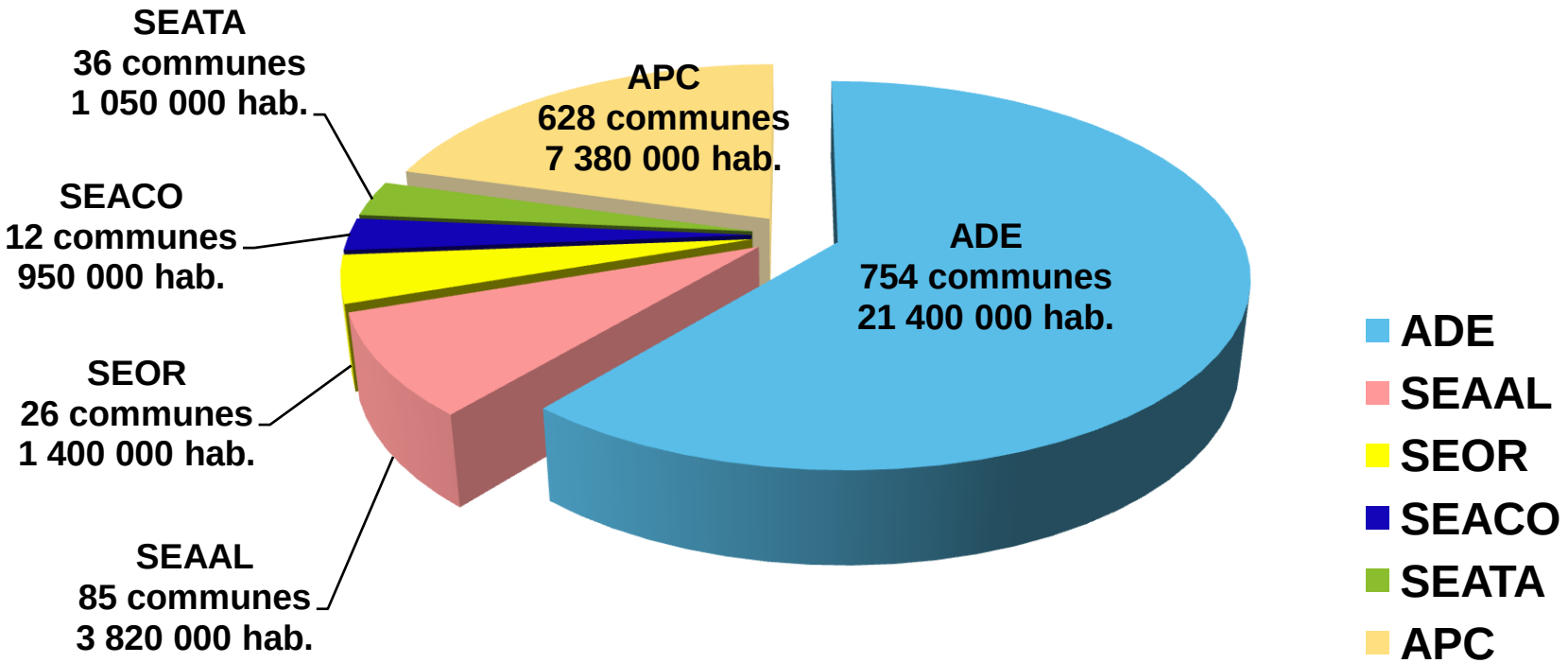


ADE : 42 Wilayas
SEAAL : Alger – Tipaza
SEOR : Oran
SEACO : Constantine
SEATA : Annaba – Tarf
APC : 42 Wilayas

# Transfert IN SALAH-TAMANRASSET

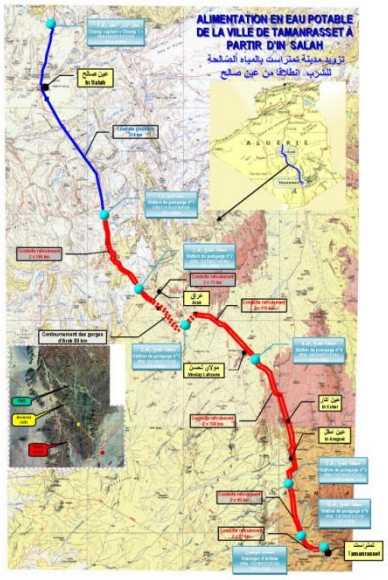


L'amelioration de l'alimentation en eau potable de la ville de Tamanrasset nécessite la mobilisation et le transfert des eaux souterraines (nappe de l'Albien) de la région de In Salah, sur une distance de plus de 700 km, et avec une capacité nominale de 100 000 $m^3$/jour.

## ***Caractéristiques du transfert***

### 1) Caractéristiques et collecte de l'eau

Situé à 70 km au nord de In Salah et comprend:

- 24 forages de 600 ml de profondeur chacun;

- Réseau de collecte des eaux de forages d'un linéaire totale de 100 km;

- Réservoir de tête 50 000 m3.

### 2) Transport de l'eau

1 258 km de conduites répartis en 214 km en écoulement gravitaire (diamètres 1200 à 1400 mm) et 1 044 (deux fois 522) en refoulement (diamètres 700 à 900 mm).

### 3) Pompage de l'eau

6 stations de pompage équipées chacune de 3 groupes motopompes (diesel convertible au gaz naturel) dont un groupe de secours.

### 4) Ouvrages d'arrivée à Tamanrasset

- station de déminéralisation d'une capacité nominale de 100 000 m3/jour;

- centre de contrôle;

- réservoir d'arrivée 50 000 $m^3$ de capacité.

# Mobilisation des ressources en eau dans l'Ouest algérien

***Un outil décisif pour alimenter l'Oranie***

L'aménagement du système de production d'eau Cheliff - Kerrada assurera l'alimentation en eau potable du couloir « Mostaganem - Arzew - Oran» pour un volume de 155 hm3/an, réparti comme suit:

- 45 millions de $m^3$/an pour la wilaya de Mostaganem, 600 000 habitants.

- 110 millions de $m^3$/an pour la wilaya d'Oran, 1 500 000 habitants.

Le projet est scindé en quatre lots, à savoir :

- **<u>Lot N°1</u> : Barrage de dérivation du Cheliff et adduction Chéliff – Station de traitement**

Les composantes principales de ce lot n°1 sont :

- Barrage de dérivation du Cheliff de 50 $Hm^3$ de capacité, dont 20 utiles,

- Station de pompage de 9,5 $m^3$/s sur la rive gauche de l'oued Cheliff,

- Conduite de 6,7 Km de longueur et réservoir de régulation entre la station de pompage et la station de traitement.

- **<u>Lot N°2</u> : Barrage de stockage de Kerrada et adduction Chéliff –Kerrada**

- Barrage de stockage de Kerrada de 70 $Hm^3$ de capacité, dont 60 utiles,

- Conduites d'adduction (1 pour le refoulement et 1 gravitaire) entre la station de pompage et le barrage de Kerrada.

- **<u>Lot N°3.1</u>: Adduction du couloir Mostaganem - Arzew – Oran**

- Une adduction gravitaire (91km de longueur) de la station de traitement jusqu'au réservoir de stockage, situé à l'entrée Est d'Oran,

- Deux réservoirs de stockage, l'un à Mostaganem de 120.000 $m^3$ et l'autre à Oran de 300.000 $m^3$.

- **<u>Lot N°3.2</u> : Station de traitement de Sidi Lahdjel**

- Station de traitement d'eau d'une capacité totale de 561.600 $m^3$/j.

# Mobilisation des ressources en eau dans l'Algérois

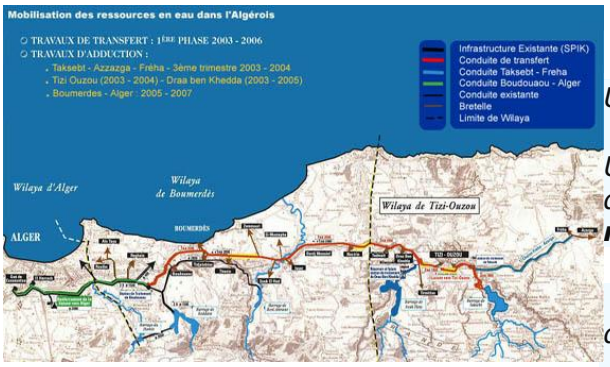


*Un approvisionnement plus régulier*

*Un ensemble de projets à réaliser permettra d'assurer un volume annuel de* ***595 millions de m³.***

- ***435 millions de m³/an*** *pour l'A.E.P de* ***7 950 000 habitants.***
- ***160 millions de m³/an*** *pour l'irigation d'une superficie d'environ* ***30 000 Ha.***

*Ces projets nécessitent de 5 ans pour leur mise en service, à compter du lancement des travaux.*

# Aménagement des hautes plaines sétifiennes

Le projet est composé de deux systèmes dénommés respectivement:systèmes Est et système Ouest, Il permettra de transférer un volume annuel de 313 HM3 destinés à:

*- l'AEP de 1.500.000 habitants des villes de Sétif et d'El Eulma et leurs agglomérations avoisinantes;*

*- l'irrigation de 40 000 hectares de terres agricoles des Plaines Sétifiennes.*

***Système Est:***

*Transfert Tabellout-Draa Ediss*

***Systèmes Ouest :***

*Transfert Ighil Emda-Mahouane*

# Aménagement de Beni Haroun

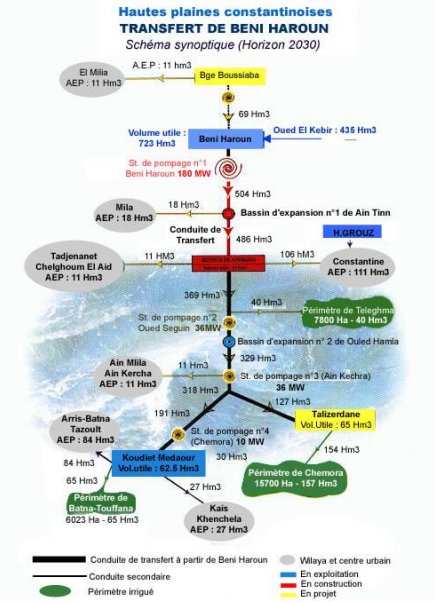


Atout maître pour le Constantinois et les Aurès Pour le Constantinois, l'aménagement Beni Haroun est le principal système de la région. Il permettra d'assurer un volume annuel de **504 millions de m$^3$**:

- **242 millions de m$^3$** pour l'A.E.P de 4 620 000 habitants de Jijel, Mila, Oum El Bouaghi, Batna, Constantine, Ain M'lila et Khenchela.
- **262 millions de m$^3$** pour l'irrigation de 30 000 Ha.

# Barrages

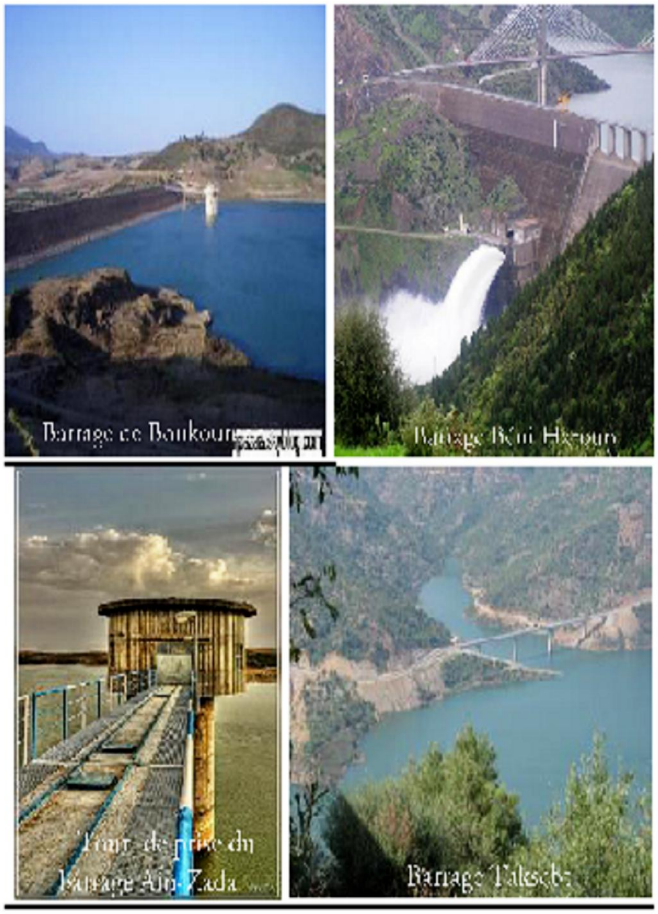


## Le développement des barrages et retenues collinaires

Afin de développer la capacité de retenue des eaux de surface, de nombreux ouvrages ont été construits. Alors qu'en 1962, il n'existait que treize barrages permettant de stocker 450 millions de m3 d'eau destinée essentiellement à l'irrigation des plaines agricoles de l'Ouest du pays, on en dénombre actuellement 70 pour une capacité globale de 7,4 milliards de m3 d'eau. A la fin des réalisations du programme en cours, ils devraient être 84 en 2016, pour une capacité de stockage évaluée à 8,4 milliards de m3.

# Les eaux souterraines

Forages

**Les ressources souterraines du Nord algérien**

Les volumes exploités avoisinent 80 % des ressources potentielles renouvelables ; le reliquat concerne le potentiel des réservoirs karstiques du Constantinois (BCEOM *et al.*, 2004) ainsi que celui du Chott Chergui (Hautes plaines de l'Ouest) aux ressources limitées mais sûres.

# ALIMENTATION EN EAU POTABLE
# Evolution des indicateurs 1999 – 2014

| Indicateurs | 1999 | 2011 | 2012 | 2014 |
|---|---|---|---|---|
| Linéaire réseaux d'AEP (5Km) | 50 000 | 102 000 | 105 000 | 112 000 |
| Taux de raccordement (*) | 78 % | 94 % | 95 % | 96 % |
| Dotation litre/jour/habitant) | 123 | 170 | 175 | 175 |
| Production d'eau (milliards de m3/an) | 1.25 | 2.9 | 3.1 | 3.6 |
| Fréquence de distribution | | | | |
| Quotidien | 45 % | 73 % | 75 % | 75 % |
| 1 jour sur 2 | 30% | 17 % | 17 % | 16 % |
| 1 jour sur 3 et plus | 25 % | 10 % | 10 % | 9 % |

***Le taux de raccordement moyen national (y compris le rural) a atteint 96 %. En milieu urbain et agglomeré, le taux de raccordement avoisine les 100 %.**

## Besoins en eau 2010 – 2020

| Indicateurs | 1999 | 2015* | 2020* |
|---|---|---|---|
| Besoins en eau (milliards de m3/an) | 2,829 | 3,300 | 3,600 |

*Source PNE